



المستخلص

14

فخر الدین الرازی

منطق الملتخص

مفتیوں، محققین و علما

احمد فرامرزی قراقلی
ادبہ اصغر علی شاد





مركز تحقیق در علوم کامپیوتر

منطق
الملخص

فخرالدین الرازی

مرکز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

تقديم، تحقيق و تعليق

الدكتور احمد فرامرزي قراملكي و آيينه اصغري نژاد

فخر دلازی، محمد بن عمر، ۱۵۴۴ - ۱۶۰۶ ق. [الملخص]
 منطق الملخص / فخرالدین الرازی
 مقدمه، تصحیح تعلیف: احد فرامرز قراملکی و آدینه اصغری نژاد
 تهران: دانشگاه امام صادق (ع)، ۱۳۸۱. [۱۷۹] ص. جدول، نمونه.
 ۱۵۰۰۰ ریال (یا جلد گالینگور ۵۰۰۰۰) ISBN 964 - 7764 - 01 - 6
 فهرست‌نویسی براساس اطلاعات فید.

مجموعه
 کتابخانه: ص ۱۶۷ - ۱۷۹

۱. منطق - - متون قدیمی تا قرن ۱۱. ۲. کلام - - متون قدیمی تا قرن ۱۱.
۳. علوم طبیعی - - متون قدیمی تا قرن ۱۱. ۱. منطق اسلامی. الف. فرامرز قراملکی، احد، ۱۳۴۰ - ، مصحح.

ب. اصغری نژاد، آدینه، مصحح ج. دانشگاه امام صادق (ع). د. عنوان مد. عنوان الملخص

کتاب ۶۶/ BC ۱۶۰

کتابخانه ملی ایران ۲۷۷۳۹ - ۸۱م



انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)

مرکز تحقیقات حکمت و فلسفه اسلامی

- نام کتاب منطق الملخص
- مقدمه، تصحیح و تعلیف دکتر احد فرامرز قراملکی و آدینه اصغری نژاد
- ناشر انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)
- نوبت چاپ اول
- سال چاپ ۱۳۸۱
- شمارگان ۱۵۰۰
- قیمت ۱۵۰۰۰ ریال (یا جلد گالینگور ۵۰۰۰۰ ریال)
- شابک ۹۶۴-۷۷۶۴-۰۱-۶
- چاپ و صحافی ایرانچاپ

کلیه حقوق محفوظ و متعلق به ناشر می‌باشد.

تهران - بزرگراه شهید چمران - پل مدیریت - ص پ: ۱۵۹-۱۴۶۵۵

تلفن: ۸۰۹۴۰۰۱-۵ نمابر: ۸۰۹۳۴۸۴



فهرست اجمالی

صفحه	عنوان
بیست و سه	مقدمه
۱	الملخص
۲۵۷	تعليقات
۲۵۱	نمايه
۲۶۷	ماخذ



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی

فهرست تفصیلی

عنوان	صفحه
مقدمه	بیست و سه
فخر رازی (۶۰۶-۵۴۴)	بیست و سه
آثار فخر رازی	بیست و شش
آثار منطقی فخر رازی	یست و هفت
آراء منطقی فخر رازی	سی و دو
نظام منطقی نگاری فخر رازی	سی و سه
تعریف تصور	سی و پنج
مرکب انگاری تصدیق	سی و شش
ملاک بداهت	سی و نه
بدیهی انگاری همه تصورات	چهل و چهار

ارتباط معرفتی تصور و تصدیق	چهل و نه
تمایز شرح اللفظ، شرح الاسم و تعریف حقیقی	پنجاه و یک
دلالت مطابقی مستلزم دلالت التزام است	پنجاه و دو
عدم کاربرد دلالت التزام در علوم	پنجاه و چهار
اعتبارات سه گانه کلی و تحلیل وجود شناختی آنها	شصت و یک
اعرفیت کلی نسبت به جزئی	شصت و سه
جزئی بودن موضوع و کلی بودن محمول	شصت و پنج
حمل موافات و اشتقاق	شصت و نه
مقول در جواب ماهو و فرق آن با مقول در طریق ماهو و داخل در جواب ماهو	هفتاد و سه
تحلیل مفاد قضایا	هفتاد و پنج
شرایط تناقض	هفتاد و هفت
منطق موجهات	هفتاد و هشت
یک - موجهات بسیط	هشتاد
دو - موجهات مرکب	هشتاد و یک
سه - نقیض موجهات بسیط	هشتاد و دو
چهار - نقیض موجهات مرکب	هشتاد و سه
پنج - عکس مستوی موجهات بسیط	هشتاد و چهار
شش - عکس مستوی موجهات مرکب	هشتاد و پنج
هفت - مختلطات شکل اول نزد فخر رازی	هشتاد و شش
هشت - مختلطات شکل دوم نزد فخر رازی	هشتاد و هفت
نه - مختلطات شکل چهارم نزد فخر رازی	هشتاد و هشت

هشادونه	الملخص و مېک فخر رازی در آن
تود	شیوه تصحيح و معرفى نسخه ها
تود و دو	تعليقات
تود و سه	تقدير و تشكر
تود و پنج	تصوير نمونه هاى از نسخ خطى

الملخص

۵	الترتيب الأول في علم المنطق
۷	المقدمة
۷	الفصل الأول في الحاجة إلى المنطق
۹	الفصل الثاني في موضوع المنطق
۱۱	الجملة الأولى في كيفية اقتناص التصورات
۱۳	القسم الأول في المقدمات
۱۵	المبحث الأول في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب
۱۹	المبحث الثاني في مباحث المطابقة والتضمن والاكترام
۲۰	(مهورية دلالة الاكترام في العلوم)
۲۲	المبحث الثالث في مباحث المنفرد والمؤلف
۲۵	المبحث الرابع في مباحث الكلّي والجزئي

- ٢٥ [تقسيم الكلّي باعتبار مصداقه]
- ٢٦ [الجزئي الحقيقي و الجزئي الإضافي]
- ٢٧ [الكلّي الطبيعي والكلّي المسطّح والكلّي العمقي]
- ٢٨ [نقد القول بأنّ الكلّي العقلي هو الصورة الذهنية]
- ٣٠ [دليل المصعب على أنّ الكلّي موجود في الخارج]
- ٣٠ [نقيض الأهمّ أحسن].
- ٣١ [السبب الأربعة].
- ٣١ [أعراف الكلّي من الجزئي]
- ٣١ [إدراك الشخص المعنى من حيث أنّه ذلك شخص كيف يمكن]
- ٣٢ [الشخصية هل هي امر ثبوتي أو دال على إلهاميه]
- ٣٣ [حمل المواطاء وحمل الإشتقاق]
- ٣٤ [المبحث الخامس] في المحمول والموضوع
- ٣٦ [المبحث السادس] في مباحث الماهية
- ٣٦ [نقد قول من قلل المقول في جواب "ماهو" هو الداني الأهم]
- ٣٧ [الفرق بين المقول في جواب "ماهو" وفي طريق "ماهو" والدانحل في جواب "ماهو"]
- ٣٧ [المقول في جواب "ماهو" بحسب الشرح]
- ٣٨ [الدال على الماهية لايجوز تسميته بالداني]
- ٣٩ [المبحث السابع] في مباحث جزء الماهية
- ٣٩ [أجزاء الماهية متقلعة على انماهية في الوجود الخارجي]
- ٣٩ [الجزء قد يكون متقدماً على الكل وقد يكون متأخراً]
- ٤٢ [جزء الماهية لا يكون صفة له]

۴۲	[جزء الماهية مقدم في الدرس]
۴۲	[أقسام تألف الماهية]
۴۴	[اختلاف النعم في تفسير الداني]
۴۵	[جزء الماهية لا يقل الاشتداد والعصف]
۴۵	[أجزاء الماهية متاعية]
۴۶	[الماهيات إما محصلة أو اعتبارية]
۴۶	[لا يكون أجزاء الماهية أحصى منها]
۴۷	[معاني الداني]
۵۰	[المبحث الثامن] في ساحت اللوازم الخارجية
۵۰	[حد اللازم الخارجي]
۵۱	[وجود اللازم الخارجي]
۵۲	[اللازم بغير وسط]
۵۲	[اللازم دي وخط]
۵۲	[اللازم العريب للماهية بين الثبوت لها]
۵۴	[العلم بثبوت اللازم دا الوسط يتوقف بالعلم بذلك الوسط]
۵۴	[هل للماهية السيطرة لازم أم لا]
۵۵	[هل يلزم البسيط لازمان معاً]
۵۵	[تقسيم اللوازم]
۵۸	[المبحث التاسع] في ساحت الجنس
۵۸	[ما هو الجنس]
۶۰	[شكوك في تعاريف الجنس]

- ٦٢ [ردود على الشكوك]
- ٦٢ [هل هذا التعريف حدّ أو رسم].
- ٦٣ [المقوم لنوع هو الجنس الطبيعي]
- ٦٤ [مراتب الأجناس] . . .
- ٦٥ [كيفية ترتب الأجناس والفصول في "محمل على النوع"]
- ٦٦ [المبحث العاشر] في مباحث النوع
- ٦٦ [النوع الحقيقي والنوع الإضافي]
- ٦٧ [إبطال قول من ظن أن النوع الحقيقي أحسن من النوع الإضافي مطلقاً]
- ٦٨ [النوع في الكليات الخمسة نوع حقيقي]
- ٦٨ [مراتب النوع] . . .
- ٦٨ [أنواع الأنواع]
- ٦٩ [هل يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد]
- ٧٠ [المبحث الحادي عشر] في مباحث المشتركة بين النوع والجنس
- ٧٠ [الجنس المطلق غير مقوم للنوع الطبيعي ولا للنوع الإضافي]
- ٧١ [في الجنس والنوع قل البكرة ومعها وبعدها].
- ٧٢ [في تنامي أجناس الأجناس وأنواع الأنواع]
- ٧٢ [الجنس أريد من النوع بالمعوم والنوع أريد منه بالمعهوم].
- ٧٣ [المبحث الثاني عشر] في مباحث الفصل .
- ٧٣ [الفصل كيف يقوم الجنس]
- ٧٤ [هل العمل المقوم للنوع يمكن أن يكون مقولاً في جواب ما هو]
- ٧٦ [الفصل مقسم للجنس ومقوم للنوع]

٧٦ [الحس العالي له فصل مقسم وليس له فصل مقوم]

٧٧ [كل فصل مقوم للحس العالي فإنه مقوم للسان]

٧٧ [رد قول من رعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم أن يكون مقوماً]

٧٨ [الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً]

٧٩ [لكل نوع فصل يقوم ويقسم منه]

٧٩ [نقد الاستدلال على تنامي الأجناس متصاعدة]

٨٠ [الفصل الواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً]

٨٠ [الفصل متمم الزوال مع بقاء النوع]

٨١ [الفصل قد يكون مركباً وقد يكون بسيطاً]

٨٢ [العامل المطلق والعامل القطر]

٨٢ [مشاركة الفصل للنوع وامتيازها عنه]

٨٣ [رغم أن المقول في جواب أو بعينه هو المقول في جواب مذهب]

٨٣ [رسوم الفصل]

٨٥ [المبحث الثالث عشر] في مباحث الخاصة

٨٧ [المبحث الرابع عشر] في مباحث العرص العام

٨٩ [المبحث الخامس عشر] في كيفية اقتصاص الحصة

٩٢ [المبحث السادس عشر] في المشاركات التي بين هذه الحصة

٩٩ القسم الثاني في المقاصد وهو الكلام في الحدود والرسوم

١٠١ [الأول] في تقسيم التعريفات

١٠٢ [شكوك في تقسيم التعريفات]

۱۰۴	[بعد أحوية العوم عن الشكوك]
۱۰۵	[ردود على الشكوك]
۱۰۷	[الثاني] في تقسيم الماهيات بحسب الحد
۱۰۹	[الثالث] في السائط المصورة بصورة عن الأليات
۱۱۰	[الرابع] في أنه ليس كل من عرف الشيء، يذكر أحواله فقد عرفه بالحد
۱۱۱	[الخامس] في أن الحد غير مكتسب بالحجة
۱۱۲	[السادس] في أن الزيادة على الحد غير ممكنة، وعلى الرسم ممكنة
۱۱۳	[السابع] في المماثلة بين الحدود والرسم
۱۱۵	[الثامن] في القدر في الحدود والرسم
۱۱۸	[التاسع] في صعوبة تركيب الحدود
۱۱۹	الحكمة الثانية في المصطلحات
۱۲۱	الباب الأول في أحكام القضايا
۱۲۳	المقدمة
۱۲۳	[البحث الأول] في تعريف القضية
۱۲۴	[البحث الثاني] في تقسيم القضية
۱۲۷	القسم الأول في القضايا الحقيقية
۱۲۹	[أركان القضايا]
۱۲۹	[السمة مدبرة لموضوع والمحمول]

۱۳۰	[نسخه الموضوع إلى المحمول غير صفة المحمول إليه]
۱۳۰	[القضية الثالثة]
۱۳۰	[المكان الطبيعي للراطة]
۱۳۱	[كل قضية فهي في نفسها رابعة]
۱۳۱	[القضية الموجهة]
۱۳۱	[شكوك و ردود]
۱۳۲	[السور ليس جزءاً من القضية المعقولة]
۱۳۲	[في الإيجاب والسلب]
۱۳۳	[شك على الحكم بالسلب الخاص]
۱۳۳	[الإيجاب أسهل من السلب]
۱۳۴	[المبحث من مادة القضية]
۱۳۴	[في المعدول والتحصيل]
۱۳۶	[بعد القول بأن السلب يصح من المعدوم خلافاً للإيجاب المعدول]
۱۳۷	[هل المعدول يدل على العلم المعامل للسكّة أو على ما هو اعم]
۱۳۸	[نقد القول بأنّ الموجه لابد من وجود الموضوع]
۱۳۸	[في الخصوص والإعمال والحصص]
۱۳۹	[في المسوّرات]
۱۴۰	في تحقيق الكلية الموجهة
۱۴۰	[القضية الحقيقية]
۱۴۲	[في تحقيق الكلية السالبة]
۱۴۲	في الجزئية

- ١٤٣ في المهملات
- ١٤٦ في الأسوار في المحمولات
- ١٤٩ في جهات بعضا
- ١٥٠ في الضرورة
- ١٥٢ في الممكن
- ١٥٦ في الضرورة والإمكان بحسب الدعي
- ١٥٧ [الضرورة الذهبية أحسن من الضرورة الحارجية]
- ١٥٧ [في بدهة الضرورة الذهبية والإمكان الذهبي]
- ١٥٨ في تلام دوات الجهات
- ١٦٠ في أقسام القضايا [من جهة الإطلاقات والتوجيه]
- ١٦١ [في المطلقات]
- ١٦١ [الموجب الكلي]
- ١٦٣ [السلب الكلي]
- ١٦٤ الموجبات
- ١٦٤ أنواع الجهات
- ١٦٦ [يعرف بين ما إذا جعلت الضرورة محمولة وبين ما إذا جعلتها جهة لدحمل]
- ١٧١ [جهة السور و جهة الحمل]
- ١٧١ [الحكم الدائم في الكليات ضروري]
- ١٧٢ [اموضع أداة السلب في رفع الموجبات]
- ١٧٢ في الأمور المعترضة في وحدة الفضة وتعدد
- ١٧٥ [أحكام القضايا]

۱۷۵	[الأول] في التناقض .
۱۷۵	.	[حدّ التناقض] .
۱۷۶	..	[هل الصدق أو الكذب في طرفي التناقض متعين]
۱۷۷	.	[في إرجاع الوحدات الثمانية في التناقض إلى ثلاث] .
۱۸۰	[تنقيض المطلقة] .
۱۸۲		[الثاني] في العكس المستوي
۱۸۵	[عكس المطلقة العامة] .
۱۹۰	[عكس الوجودية اللاصورية] .
۱۹۱		[عكس الوجودية اللادائمة العرجية]
۱۹۲	...	[عكس الصورية المطلقة] .
۱۹۵	..	[عكس الصورية المشروطة] .
۱۹۵		[عكس الصورية المشروطة بشرط اللادوم]
۱۹۶		[عكس الصورية الوقية والمشرية]
۱۹۶	[عكس الممكنة] .
۱۹۷		[عكس الموجهات على ما يراه المؤلف]
۲۰۰	[الثالث] في عكس النقيض .
۲۰۵	..	التقسيم الثاني في أحكام الشرطيات
۲۰۷	..	في المتصلة .
۲۰۸	...	في المنفصلة .
۲۱۰	..	في أحكام هذه الأقسام .

٢١٠ . . .	[أحكام المتصلة الحقيقية]
٢١١ . . .	[أحكام الماتمة الجمع] . .
٢١٢ . . .	[أحكام الماتمة المخلو] ..
٢١٢	[أقسام الماتمة المخلو]
٢١٣	[الأحكام العامة لجميع المنفصلات]
٢١٤	في تركيب الشرطيات .
٢١٧	في أجزاء الشرطيات
٢٢١	في سلب الشرطيات وإيجابها .
٢٢٢	في صدق الشرطيات وكذبها
٢٢٣	في حصر الشرطيات وإعمالها وشحيمتها
٢٢٣	[السور في الشرطيات]
٢٢٤	[المحصورات الأربع من المتصلات]
٢٢٤	[صدق المتصلة الكلية الموجبة] .
٢٢٥	[المتصلة الموجبة الجزئية]
٢٢٦ .	[المتصلة السالبة] . .
٢٢٧	[المتصلة الجزئية السالبة]
٢٢٧	[المحصورات الأربع من المنفصلات]
٢٢٩	في كيفية أجزاء الشرطيات .
٢٣٢	في تلازم الشرطيات
٢٣٢	[تلازم المتصلات]
٢٣٢	[تلازم المنفصلات]

٢٢٢	[اعلام التملاب و المعملات]
٢٢٣	في المحررات
٢٢٤	في جهاب الشرطيات
٢٢٥	ناقص الشرطيات
٢٢٦	المكومي
٢٢٦	في أن الشرطية لا تركب إلا عن قصبي
٢٢٧	الحاتمة
٢٢٩	الماب الثامي في القياس
٢٣١	المقدمات
٢٣١	[البث الأول] في ألام الحجة
٢٣٢	[البث الثاني] في القياس
٢٣٥	[شكوك و ردود]
٢٣٨	[البث الثالث] في تقسيم القياس
٢٥١	المقاصد
٢٥٢	القسم الأول في الأقيسة البسيطة من الخطيات
٢٥٢	الشكل الأول
٢٥٧	[شكوك على العرب الأول من الشكل الأول]
٢٥٨	[اجرة عن الشكوك]
٢٥٩	الشكل الثاني

٢٦٣	الشكل الثالث
٢٦٥	الشكل الرابع
٢٧٢	القسم الثاني في المحظوظات في الأشكال الأربعة
٢٧٢	المحظوظات في الشكل الأول
٢٧٣	[القياس الذي صممه ممكنة]
٢٧٦	[القياس الذي كراه عرقية أو مشروطه حاسه و صممه دائم أو لادائمه أو محتملة لهما]
٢٧٩	[القياس الذي صممه صلبة أو أحسن منه وكراه لا يغير فيه دوام وصف الموضوع]
٢٨٠	[قرائن المحظوظات المنتجة في الشكل الأول]
٢٩٢	المحظوظات في الشكل الثاني
٢٩٤	[مذهب المتعلمين في إنتاج الثاني إذ كانت السنة وحوادثه لاصروريه]
٢٩٥	[نقد مذهب المتعلمين]
٢٩٥	[قرائن المحظوظات المنتجة في الشكل الثاني]
٣٠٥	المحظوظات في الشكل الثالث
٣٠٦	المحظوظات في الشكل الرابع
٣٠٦	[١] الضرورات
٣٠٧	[٢] الممكنات
٣٠٧	[٣] احتلاط المطلق والضروري
٣٠٩	[٤] احتلاط الممكن والضروري
٣١١	[٥] احتلاط الممكن والمطلق
٣١٣	القسم الثالث في الشرطيات
٣١٣	[النوع الأول ما يتركب من المتصلات

۳۱۳	[النوع] الثاني ما يترك من المعاملات
۳۱۴	[النوع] الثالث من العمليات والمعاملات.
۳۱۶	[النوع] الرابع من العمليات والمعاملات.
۳۱۷	[النوع] الخامس من المعاملات والمعاملات.
۳۱۹	القسم الرابع في الأقيسة التي لا يتكرر الحد الأوسط بتمامه فيها
۳۲۰	القسم الخامس في الاستثنائيات
۳۲۱	القسم الأول إذا كانت الشرطية متصلة.
۳۲۶	نفس الثاني أن تكون الشرطية منفصلة
۳۲۹	الخواحق هي الإشارة إلى بعض نواحي القياس
۳۳۱	[الأول] في أن كل ما لا ينفك عنه من مقدس لا أرض ولا أنفس
۳۳۲	[الثاني] في الحطب
۳۳۴	[الثالث] في المكس والدور
۳۳۴	[الرابع] في اكتساب المقدمات
۳۳۶	[الخامس] في التحليل .
۳۳۷	[السادس] في استقرار النتائج
۳۳۷	[السابع] في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
۳۳۷	[الثامن] في الاستقراء
۳۳۸	[التاسع] في التمثيل
۳۳۹	الباب الثالث في البرهان

٢٤٢ [نعرى الرهط]

٢٤٣ [مادى البرهط]

٢٤٧ [شكوك على رأى الجمهور]

٢٥٢ [فى المخالطات]

٢٥٧ التعطيفان

٢٥١ نمايه

٢٦٧ مأخذ . . .



مقدمه

فخر رازی (۵۴۴-۶۰۶)

۱- فخرالدین محمد رازی متکلم، مفسر و منطق‌دان قرن ششم هجری، از شخصیت‌های مؤثر در تاریخ فکر اسلامی بویژه در سه دانش منطق، کلام و فلسفه است. دهی وقاد و تحلیل‌گر، اندیشه‌ای روشن، معلوماتی گسترده، حافظه‌ای توانمند و بیایای روشن و گویا در گفتن و نوشتن، همه ما هم در وجود فخر رازی گرد آمده بود و به برکت کوشش مداوم و تلاش بی‌وقفه‌اش در زندگی شخصیت و دوساله خود، میراث گران و ارزشمند از کتب و رسائل در علوم و معارف گوناگون به جای گذارد (طاهری عراقی، ص ۶ و ۵). وی در رشد و بالندگی منطق‌نگاری دو بخشی و طرح چالش‌های نوین در این دانش، نقش انکار ناپذیری دارد.

نام و نسب او محمد بن عمر بن حسین بن علی تیمی بکری قریشی است و در زمان خود بندریج به القاسی چون فخرالدین، ابن خطیب و شیخ الاسلام

معروف شد شاگردان و شارحان وی او را به طور مطلق، امام می خواندند. خواجه طوسی از وی به عنوان فاضل علامه، فخرالدین ملک الناظرین یاد می کند (I ج ۱، ص ۲) لقب مشهور امام المشککین در سده های اخیر از جانب حکیمان و متکلمان شیعه، بویژه در حوزة فلسفی اصفهان به وی داده شده است (میرداماد، ص ۴۰۴، ۴۱۹). استاد مطهری بقدهای فخررازی را چنین ارزیابی می کند «فخررازی همیشه تشکیکاتش مقید و باقم بوده است، یعنی سبب شکافش مسایل شده و حیلی هم از این راه کمک کرده است» (ج ۹، ص ۳۲)

فخرالدین در حامدانی از اهل علم در ۲۵ رمضان ۵۲۲ (یا به قولی ۵۲۳) در شهر ری متولد شد و روز بیست و پنجمه اول شوال (عید فطر) ۶۰۶ در هرات درگذشت. پدر وی، ابو القاسم ضیاء الدین عمر، خطیب ری و از فقیهان و متکلمان آن سرزمین بود که فقه را از ابو محمد بعوی (د. ۵۱۶)، فقیه بزرگ شافعی، آموخته و کلام را از ابو القاسم انصاری (د. ۵۲۱)، از شاگردان امام الحرمین حویسی (۴۱۹-۴۷۸)، فراگرفته بود. غایة المرام فی علم الکلام بوشناری از ضیاء الدین است که سنی آن را از بهترین آثار کلام اشعری می داند و شیوایی و زیبایی نثرش را می ستاید (ج ۷، ص ۲۴۲)

رأی از دانشمندان اندک استاد است اما در طلب علم به شهرهای فراوانی سفر کرده و با دانشمندان بزرگی به گفتگو نشسته است. پدرش، ضیاء الدین، نخستین استاد وی در دو دانش کلام اشعری و فقه شافعی بود. فخرالدین در آثارش از پدر با تعبیر «الاعام السعید» یاد می کند. پس از مرگ پدر، چندی نزد فقیه شافعی، کمال الدین مسمانی (د. ۵۷۵)، احتمالاً در نیشابور، شاگردی کرد.

وی پس از چندی به ری برگشت و نزد مجدالدین جیلی به تحصیل پرداخت و چون مجدالدین را برای تدریس به مراغه دعوت کردند، فخرالدین نیز به همراه او به مراغه رفت (ابن خلکان، ۴، ۲۵۰) و در آنجا در حلقهٔ درس مجدالدین با شهاب الدین یحیی بن حبش سهروردی، معروف به شیخ اشراق (۵۴۹-۵۸۷)، همدرس شد (شهرزوری، ۲، ۱۳۲).

جیلی از دانشمندان مؤثر روزگار خود و دارای آثار فراوانی بود (ابن ابی اصیبعه، ۳، ۲۴). مع الأسف از احوال و آثار وی اطلاع نداریم شاگردی دو دانشمند مؤثر و تحول‌آفرین در تاریخ فکر اسلامی، فخرالدین رازی و شیخ اشراق، نزد وی نشان‌دهندهٔ بیش تحولی او در اندیشه‌های فلسفی و منطقی است. بررسی مقایسه‌ای بین آراء این دو دانشمند، از مگرش نوین استاد حکامت می‌کند که آراء بیش و کم انقلابی وی، مورد دو گونه فهم و تفسیر نزد آنها شده است.

تحصیل فخر رازی در مرند (همان، ۳، ۲۴) و در مدرسه‌ای در محل گجیل تدریس نیز، گزارش شده است. (ابن کربلایی، ۱، ۴۲۴)

فخر رازی پس از طی دورهٔ تحصیلات، مرحلهٔ دیگر زندگانی خود را با سفر به بلاد مختلف، آغاز و بیشتر به شهرهای بزرگ خراسان و ماوراءالنهر سفر کرد. خوارزم، بخارا، سمرقند، هرات و فیروزکوه، شهرهایی بود که فخر رازی در آنها به تدریس، خطابه و مناظره، مشغول بود. وی در سمرقند با مریدالدین غیلانی به بحث نشست فریدالدین غیلانی کتابهای المباحث المشرقیه، الملخص و الانارات فخر رازی را در آن سرزمین تدریس می‌کرد و این نشانگر گسترش آوارهٔ دانش فخرالدین و نشر آثار وی، در زمان حیاتش

ست، پدیده‌ای شگفت‌انگیز و نادر آواره‌وی علاوه بر سرزمینهایی که به آنها آمد و شد داشت، در موصل و شام نیز پیچید. (سبکی، ۸، ۳۷۹)

فخرالدین هم در زمان حیات و هم پس از مرگش، دوستداران معتقد و وفادار و پیر دشمنان سرسخت داشت. دوستدارانش او را از شمار محددان می‌شمردند (همان، ۱، ۲۶، رکریاقزویی، ۱، ۲۵۳) و وی را شیخ الاسلام و امام خود می‌خواندند و در ترویج اندیشه‌های او می‌کوشیدند و مخالفانش او را به بددینی، انحراف و فتنه‌گری متهم می‌کردند و وی را امام مشککان می‌خواندند. فخرراری شاگردانی توانمند تربیت کرد که هر یک از آنها نقش مؤثری در توسعه علوم عقلی، بویژه منطق داشته است. مشهورترین شاگردان وی را کسانی چون منطق‌دان معروف اثیرالدین اهری (د ۶۶۳)، قطب‌الدین مصری (د ۶۱۸)، ابوالعباس خونی (۵۸۳-۶۳۷)، شمس‌الدین حسروشاهی (۵۸۰-۶۵۲)، ربیع‌الدین کشنی، قطب‌الدین اهری (د ۶۵۷) و میلغاسی (د ۶۷۶) دانسته‌اند. (طاهری عراقی، ص ۲۸)

آثار فخرراری

فخرالدین راری به کثرت تألیفات به دو زبان فارسی و عربی شهره است. گرامرهای فراوانی از آثار وی موجود است ابن فطی (۵۶۸-۶۴۶) در تاریخ الحکما (۳۹۹-۳۹۸)، ابن حکان در وفيات الاعیان (۴، ۲۴۹)، سبکی (د ۷۷۱) در طغایات الشافعیة (۵، ۱۲۸)، ابن کثیر (د ۷۷۳) در البدایة و النهایة، عقیف‌الدین بافعی (د ۷۶۸) در مرآة الاعیان (۴، ۸۷)، عسقلانی (د ۸۵۲) در لسان المیزان (۴، ۴۲۶-۴۲۷)، اتابکی (د ۸۷۴) در الحرم الزاهره (۵، ۱۹۷)، سیوطی (۸۴۹-۹۱۱)

در طبقات المفسرین (۳۹)، حاجی خلیفه (د ۱۰۶۷) در کشف الظنون (۱۳، ۱۴)، ابن عماد (د ۱۰۸۹) در شذرات الذهب (۲۱۵-۲۲)، عمر رضا کحاله در معجم المؤلفین و زرکان در بحرالدبیاری و آراء کلامی وی (۴۰-۱۶۴)، آثار فخر رازی را گزارش کرده‌اند.

سامی البشار در مقدمه بر اعتقادات فرق المسلمین و المشرکین (ط ۱۳۵۶ هـ ق) ۹۷ اثر از فخر رازی را گزارش می‌کند (ص ۲۶-۳۳). این رقم در گزارش سعید نفیسی (ص ۲۱-۲۴، ۴۸، ۴۷) به ۱۳۷ رساله بالغ می‌گردد (فاسی، ص ۲۷۸). مستشرقان نیز گزارشهای متعددی از آثار او را ارائه کرده‌اند. فاسی آثار چاپ شده فخر رازی را تا سال ۱۳۶۵ گزارش کرده است (ص ۲۷۸، ۲۸۲).

بوجه به نوع موضوعی آثار فخر رازی جایگاه او را در کلام، فلسفه، منطق، تفسیر، اصول، فقه، علوم طبیعی، تاریخ فروع، طب، علم حدیث و ... نشان می‌دهد. گرایشهای کلامی در آثار فلسفی و گرایش منطقی در آثار کلامی، سبب شده است تا در تأملات فلسفی، روی آورد بقادانه احد کس و در پژوهشهای کلامی سرأعار مشرب فلسفی در کلام اشعری گردد. به هر روی، فخر رازی کلام و هم فلسفه را، پر حجم تر از آنچه پیش از وی بود، کرده است (معصومی همدانی، ص ۹۶).

آثار منطقی فخر رازی

علی رغم کثرت گزارشها، هنوز به گزارش کامل، انتقادی و روشنگر بویژه در خصوص آثار منطقی فخر رازی نیازمندیم. بیکلا رشر نخستین گزارش را از آثار منطقی فخر رازی در تطور منطق عرب (۱۸۶-۱۸۴) ارائه کرده است.

این گزارش بر محتاج نقد و تکمیل است

شناخت آثار منطقی فخر رازی، ترتیب نگارش و ساختار آنها، علاوه بر گزارشهای یاد شده، از دو منبع دیگر نیز قابل اُخذ است. نخست، ارجاعات خود فخر است و بی در مواضع مختلف به دیگر آثار خود اشاره می‌کند و اینکه آن اثر را تمام کرده است یا امید می‌برد که تمام کند مآخذ دوم، شارحان آثار او بویژه کاتبی قزوینی است که هر و آن به آثار فخر رازی ارجاع می‌دهد بر اساس منابع یاد شده، می‌توان آثار منطقی فخر رازی را سه قسم داشت. تک نگاره‌ها که غالباً صنعة منطق پژوهی دارند، متناهی مختصر آموزشی، شامل سه دانش منطق، طبیعیات و الهیات، و شرحهایی که بی بر آثار مولی نوشته است

یک - المنطق الکبیر تک نگاره مفصل که فخر رازی در غالب آثارش مانند شرح عبود الحکمة و الملخص به آن ارجاع می‌دهد در الملخص اتمام آن را امید می‌برد حاجی حلیفه و رشر (۱۸۶) از آن یاد کرده‌اند کاتبی قزوینی در توصیح موضوعی که فخر در الملخص به این کتاب ارجاع می‌دهد، می‌گوید نسخه‌ای از آن یافت نمی‌شود و اگر نیز باشد، معروف نیست (المخصص، ۱، ص ۴۲۸) و در موضوعی دیگر گوید ما بی اثر منطقی را نیافتیم، گفته می‌شود، مسوده آن بر د برخی از شاگردان وی بوده و در حادثه راهزنی از بین رفته است (همان، ۲، ۲۵۹) این سخن کاتبی با توجه به اینکه وی به بسیاری از کتابهای متقدمان و معاصرین دسترسی داشته است و به افراد زیادی ارجاع می‌دهد، قابل تأمل است.

دو - الآیات البیات عسقلانی در لسان المیرن (۴، ۴۲۶) صعدی در الوافی و

حیرالدین زرکلی در اعلام آن را گزارش کرده‌اند

گفته می‌شود، این اثر به دو تدوین صغیر و کبیر و در دانش منطق است. بنا به گزارش زرکلی، ابن ابی الحدید (۵۸۶-۶۵۵) بر آن شرح نوشته است. سه - المختصرة فی المنطق این اثر را حاحی حلیفه (۱۲) گزارش کرده است و آن را شامل ده باب می‌داند

چهار - رسالة فی انکلی رساله‌ای بسیار مختصر در تحلیل کلی است که شرحی هم بر آن نوشته شده است

پنج - الملخص این کتاب شامل سه - ده منطق، طبیعیات و الهیات است که در خصوص آن به تفصیل سخن خواهد رفت

شش - الرسالة الکمالیة فی الحقائق الالهیة، فهر راری این اثر را بیش و کم به پیروی از دانشنامه علایی موعظی، اما نه رپان فارسی راجع پرداخته است. کتاب، مختصر و شامل ده مقاله است: منطق، مقولات، معرفت باری تعالی، صفات واجب لوجود، افعال باری تعالی، احوال جسم، صفت اهلک، ارکان و عناصر علم النفس و علم هیأت چنانچه پیداست، وی مقولات را به پیروی از منطق نگاری دو بخشی ابن سینا در اشارات، در منطق طرح نمی‌کند و الهیات را که به تعبیر ابن سینا علم ماقبل طبیعیات است، به لحاظ ترتیب نگارش نیز بر آن مقدم می‌دارد. سید محمد باقر سرراری این اثر را تصحیح و منتشر کرده است (دانشگاه تهران، ۱۳۲۵)

هفت - محصل افکار المتقدمین، اثری معروف در اندیشه‌های کلامی است که مباحث گوناگون منطقی را سرشامل است. قطب‌الدین مصری (د ۶۱۸) شاگرد فخرراری آن را شرح کرده و هواجه نصیرالدین طوسی بر آن نقد

نوشتۀ است (تلخیص المحصل، نورانی، تهران، ۱۳۵۹). کتبی قزوینی نیز شرحی به نام المفضل فی شرح المحصل بر آن دارد.

هشت - الانارات فی شرح الاشارات بحث مطلق این اثر مهم، تاکنون چاپ نشده است. نگارنده این سطور، آن را تصحیح و توفیق نشر آنرا از خداوند خواهان است. فقر شیفتگی خود را بسبب به نوآوری ابن سینا در منطق نگاری در این اثر نشان داده و در آن به باب الاشارات به عنوان دلیلی بر شیفتگی خود ارجاع می‌دهد. این اثر را به سال ۵۸۲ هجری غیلانی بلخی می‌خوانده‌اند. امیر فره‌پور آن را به عنوان پایان‌نامه تحصیلی خود تصحیح کرده است (دانشگاه تهران، ۱۳۷۴) که محتاج تنقیح و ویراستاری است.

نه - باب الاشارات گزارش کوتاه و مختصر از اشارات بوعلی است که در بساطت شرح خود بر اشارات بر آن پدید می‌آید. بحث مطلق آن شایسته متنی درسی و آموزشی است. محمود شهبازی آن را تصحیح و به صمیمه اشارات بوعلی منتشر کرده است (تهران، ۱۳۳۹).

ده - الهدی فخر در شرح عبون الحکمة (مثلاً ج ۱، ص ۱۹) و نیز الملخص به آن ارجاع می‌دهد و آن را متضمن طرح تفصیلی آراء خاص خود در منطق می‌داند. یارده - شرح عبون الحکمة شرح مفصل بر عبون الحکمة بوعلی سینا است و برخلاف الانارات روی آورد انتقادی دارد. این اثر در سه مجلد به تحقیق احمد سجاری احمد سقا منتشر شده است (قاهره، ۱۹۸۶) و هنوز محتاج تصحیح انتقادی است.

رازی ظاهراً تنها کسی است که بر عبون الحکمة شرح دارد و آن را پس از الانارات نوشته است (دانش پژوه، ۱۱۳). در این اثر به دیگر آثار، خود چون:

الهدی، الملخص و الآثار ارجاع می‌دهد.

دوارده شرح النحاة ابن سینا رشر این اثر را گزارش می‌کند (۱۸۶) عواد سید امین نسخه‌ای از آن را در فهرست مخطوطات مصورة گزارش کرده که در قرن هفتم به خط فارسی ریما نوشته شده است (۱، ۲۲۵) دانش پژوه آن نسخه را از آن اسفراینی (د ۷۶۰) می‌داند و نه محر رازی (فهرست فیلمها، ۳، ۲۷۰). بحث منطق شرح نحات بوعلی به قلم محمدبن ابی نصر اسفراینی میشابوری توسط عرت الملوك قاسم قاضی و زیر نظر دکتر غلامرضا اعوانی به عنوان پایان نامه تحصیلات تکمیلی تصحیح شده است (کرج، ۱۳۷۴) و محتاج بقیح و ویراستاری است اسفراینی در شرح نحات، سخت از محر رازی پیروی کرده است، بدون آنکه نام وی را به نحو صریح بیان کند و مانند محر رازی به کسانی چون صاحب المعتبر، ابن سهلان ساوی، فارابی، ابن سینا ارجاع می‌دهد و همین منشأ انتساب اثر وی به فخرالدین رازی می‌گردد، اما اسلوب نگارش شرح نحات اسفراینی با سبک محر رازی فاصله زیادی دارد از معیر «قال الامام الاساده» می‌توان این تأثر و میر عدم انتساب به محر را برداشت کرد.

آراء منطقی محر رازی صرفاً در آثار یاد شده نیامده است؛ بلکه وی در بسیاری از آثار کلامی، اصولی، حکمی و تفسیری خویش به طرح مباحث منطقی پرداخته است ارائه نظام منطقی نزد فخر رازی، جز با بررسی ژرف همه این آثار، ممکن نیست. وی در پایان الملخص قصد خود را - که کتابی مفصل، تاریخی و تطبیقی در منطق بنگارد - بیان می‌کند (ص ۲۵۴).

آراء منطقی فخر رازی

فهرست آثار فخر رازی، نشان می‌دهد که وی در بسیاری از دانش‌های روزگار خود اثری پرباخته و مذاق‌های به میان آورده است. در این میان، آراء وی در فلسفه، کلام و تفسیر بیش از دیگر دیدگاه‌های او مورد توجه فخر رازی شناسان واقع شده است و در این مقام تک نگارها و مقالات متعددی نوشته‌اند، اما در خصوص آراء منطقی وی، گزارش کامل و تحلیلی که دیدگاه‌های او را در غالب آثارش به صورت مقایسه‌ای و انتقادی ارائه کند، وجود ندارد و گفتمان حاضر از محسنتین گامها در این مسیر است.

آراء منطقی فخر رازی قریباً پس از وی بویژه در سده‌های هفتم تا نهم، موضوع نقد، رد و اثبات قرار گرفت و کمتر کتاب منطقی نسبت به آنها می‌موضع بود. ملاصدرا در *مفاتیح الحقیقه* چهار فهرست موضوعی استعار، قریب به صد و بیست مورد به آراء فخر پرداخته است (میری و علمی، ۱۴۲-۱۴۸).

با این همه، آراء منطقی وی هنوز سخت مورد غفلت واقع شده است. بی‌رونی منطقی پژوهی و عدم اقبال به پژوهش در تاریخ منطق، تحب الشعاع قرار گرفتن آراء منطقی وی به وسیله آراء کلامی و فلسفی‌اش، دو سبب عام است؛ اما دلیل عمده آن بخش الهیات شرح فخر بر اشارات بوعلی است.

بخش منطق الانارات و بخش طبیعیات و الهیات آن، دو تصویر متخالف از موضع فخر رازی نسبت به ابن‌سینا ارائه می‌دهد. بخش دوم همانگونه که خواهیم طوسی اشاره می‌کند، قلم کسی است که به نام شرح، در مقام جرح و ردیه نویسی و خردگیری بر بوعلی بر آمده است و کمتر مسأله‌ای از کتاب مورد نقد و مناقشه او قرار نمی‌گیرد. بر حسب این بخش از الانارات، که بیش

و کم در دیگر آثار فخر رازی، ماسد المحصل، شرح عبود الحکمة نیز منعکس است - او شایسته نام امام المشککین است. اما فخر رازی در بخش منطق الاثرات و سایر آثار منطقی اش شفته نوعی، پیرو نوآوریهای او و شارح آثار وی است. البته فخر رازی هرگز مقدم نیست و در منطق نیز در عین شیفتگی به این سیما، ملاحظات انتقادی و تکمیلی خود را فرو نمی گذارد و آراء خاصی را در مواردی خلاف اجماع به میان می آورد.

نظام منطقی نگاری فخر رازی

این سیما را دو نظام منطقی نگاری است. وی در شفا در مقام منطق پژوهی در سنت منطق به بخشی ارسطویی گام می برد و در اشارات نظام نوین منطق نگاری دو بخشی را بنا می نهاد. به عبارتی، بوکری، عیلامی، حواحه طوسی، عیث الدین دشتکی و مورالدین انصاری پیرو شفا هستند و در مقابل آنها، عراقی، فخر رازی، شیخ اشراق، ارموی، انهری، کاسبی، سمرقندی علامه حلی، تفتارانی، میرداماد و ملاصدرا به نظام دو بخشی اشارات متعلق است. فخر رازی در تهذیب و تکمیل منطق دو بخشی این سیما و انتقال آن به سده هفتم نقش بسیار مؤثری داشته است (بگر مقدمه نگارنده بر التفتیح ملاصدرا، ص شش تا پانزده).

فخر رازی و شیخ اشراق منطق را برد مجدالدین حیلی آموخته اند. در روزگار آنها البصائر البصیریه اس سهلان ساوی، تدوین شده در نظام منطق نگاری تلفیقی، کتاب درسی بوده است. اگر چه ارجاعات فراوان آن را در آثار فخر و شیخ اشراق می یابیم، اما بر آنکه بصائر را به درس خوانده اند،

شاهدی بیافه‌ایم. آراء منطقی فخر و شیخ اشراق علی رغم اختلافهای فراوان، نشانگر اندیشه‌های تحولی و نوین محدالدین جیلی است و به همین دلیل در مطالعه آراء منطقی فخر، مقایسه آن با شیخ اشراق اهمیت و ضرورت می‌یابد. همچنین، مقایسه فخر رازی و خواجه طوسی روشنگر است روح بخش الهیات شرحهای فخر و خواجه بر اشارات و غفلت از بخش منطق اشارات، موجب شده است که تصور نادرستی از نسبت بین این دو روح یابد.

فخر شیفته ساختار دو بخشی منطق اشارات و ساختار الهیات پیشینی یا غیر مبتنی بر طبیعیات اشارات و نوآوریهای بوعلی در مسایل منطقی است. وی با بررسی مقایسه‌ای بین اشارات و شاعرانی نوآوریهای بوعلی را مطرح و از آنها دفاع می‌کند، در حالی که خواجه طوسی سخنگوی منطق نگاری نه بخشی در قرن هفتم است و غالب مواضعی را که از نظر فخر نوآوری بوعلی است انکار می‌کند و آراء بوعلی را در موارد متعددی نقد و رد می‌کند (مانند دیدگاه بوعلی در هدف بحث مقولات از منطق).

نگارش محاکمات و داوریه‌ها بین فخر و خواجه، مانند المحاکمات بین شرح الاشارات علامه حلی و المحاکمات بین شرحی الاشارات قطب رازی، مجال بررسی تطبیقی را به دست داده است. (نمونه‌هایی را از داوریه در رساله فارسی نگرید به سید حسن حسینی، دانشگاه تهران، ۱۳۷۳ و برگس عزیزی، بررسی آراء اختلافی فخر رازی و خواجه طوسی در بخش منطق، تهران، ۱۳۸۰).

بررسی آراء فخر در منطق و مقایسه بارحی آن، محتاج کتاب مفصل است و در اینجا به طرح برخی از آراء و مواضع وی بسنده می‌کنیم.

تعریف تصور

منطوق‌دانان مسلمان غالباً آثار منطقی را با تقسیم علم به تصور و تصدیق
 آغار می‌کنند. سرآغار این تقسیم را فارسی (۲۶۰-۲۳۹) در عنوان المسائل (۳)
 انگاشته‌اند و لفسس با الهام از این رشد (۵۲-۵۱/۷۵۹۵) منابع ارسطویی و رواقی
 تقسیم بندی فارسی را نشان می‌دهد (۴۲۸-۴۵۷)

این سینا با الهام از این تقسیم بندی نوآوری خود در ساختار منطق دو
 بخشی را بنا می‌دهد. وی تقسیم یاد شده را به محمول تسری می‌دهد و آگاه
 دوگانگی راه وصول به محمول تصویری و محمول تصدیقی را مبنای منطق
 تعریف و منطق حجت قرار می‌دهد (اشاره ص ۲) و به همین دلیل شیخ اشراق
 (۵۵۰-۵۸۷) منطق المطارحات را چنین آغاز می‌کند و از کتابهای منطقی
 دانستی که مطلوبی نیست مگر مصوری و تصدیقی و موصل به آن دو، قول
 شارح و حجت است. این تعبیر که دقیقاً از آن موعلی است، مرد دیگر
 منطق‌دانان کمتر دیده می‌شود.

بیان مشهور در تقسیم علم به تصور و تصدیق این است: «علم با تصور
 است با تصدیق» (بوعلی، عون الحکمه ص ۲۰ شیخ اشراق، التلویحات، ص ۲
 واللمحات، ص ۱). محرراری بر این بیان خرده می‌گیرد. تصور شرط تصدیق
 است و شرط نمی‌تواند مسبب و معاند مشروط باشد.

از نظر وی میان موعلی در اشارات و جهت رفع این استفاد، دقیقتر است.
 بوعلی گوید: «فکما أن الشيء قد يعلم تصوراً سادحاً و قد يعلم تصوراً معه
 تصدیق...» (۲۹) محرر نادآور می‌شود که بوعلی تصور عاری از حکم را با
 تصور همراه حکم قسیم ساخت و این ناشی از دقت بوعلی بر شرایط منطقی

تقسیم است (الانارات، برگ ۱۴) عدوت شیخ در منطق المشرقیین نیز متضمن چنین دقتی است تصور اشیاء که در دهان ما حاصل می‌شود یا تصویری است که تصدیق همراه آن نیست (لا یصحیه تصدیق) و یا تصویری است که همراه آن تصدیق است. (ص ۹)

محرراری به تبع موعلی الملخص در چنین آغار می‌کند: «تصور وجود دارد، و اگر دارای حکم باشد، تصدیق است». غالب منظوران قرن هفتم مانند ابهری (۶۶۴-۵۹۷) در کشف الحقائق حواحه طوسی (۶۷۲-۵۹۸) در اساسی الاقنای (ص ۱۸)، ارموی (۶۸۲-۵۹۴) در مضاع الانوار (ص ۷) و کاسی قزوینی در منطق العین (ص ۲۹) همین بیان را آورده‌اند.

شارحان آبهانصر «أو معه حکم فهو تصدیق» را سفد کرده‌اند و قید «صورت شیء» به اعتبار عدم حکم را که محرراری در معرف تصور احد می‌کرد به این صورت تعبیر دادند تصور صورت شیء به اعتبار حکم است (اس کمو به در النقیحان، ص ۹ علامه حلی در القواعد الحلیة، ص ۱۸۴ کاشف العطاء در معد الآراء المنطیفة، ص ۶۷، ۶۸)

و به این ترتیب سه مفهوم ساری در تصور به میان آمد حصول صورت شیء برد عقل، حصول صورت شیء برد عقل به تنهایی به اعتبار اینکه حکم در میان نیست (به اعتبار عدم حکم و حصول صورت شیء برد عقل به تنهایی به اعتبار حکم) (قصب راری II، ص ۹۵).

مرکب‌انگاری تصدیق

منطق‌دانان در بیان نسبت بین تصور و تصدیق اختلاف نظر دارند.

اختلاف آنها در واقع به تفسیرشان بر اصل مسوقبت تصدیق بر تصور بر می‌گردد بر اساس اصل یاد شده، تصور را در مقابل تصدیق «شناخت بحسب» «المعرفة الاور» نامیده‌اند (ولفس، ۴۴۴) و سوعلی نیز گوید «و تصور که همان علم اول است» (بحاب، ۲۰)، «تصور مقدم بر تصدیق است» (منطق المشرقین، ص ۹)

دو تفسیر عمده در بیان مراد از مسوقبت تصدیق بر تصور وجود دارد. مسوقبت مشروط بر شرط بر معنای نظریه سبب انگاری تصدیق و مسوقبت مرکب بر احراز تفسیر محسنت از آن حکما است و نظریه ده م از آراء حاضر فخر رازی است «فرو بین تصور و تصدیق فرق سبب و مرکب است» (شرح عیون ۱، ۴۳، الملخص ۲).

برخی از شاگردان سارحان فخر رازی او را پسندیده‌اند مانند انهری در کشف الحقائق از موی در مصلح الاور و اسفرایینی (د ۷۶۰) در شرح النجاة (۱۲) غالب منطق دانان متأخر نظریه سبب را برگزیده‌اند حکیم سبرواری (۱۲۸۹-۱۲۱۲) گوید (اللتالی المنطمة ۲۷-۲۸)

الارتسامی من ادراک احکا
إما تصور یکون سادحا
أو هو تصدیق هو الحکم فقط
و من برگنه میرکب الشبب

مفهوم ساری فخر رازی از تصدیق یکی از چهار تفسیر عمده از چینی تصدیق در تاریخ منطق نزد مسلمانان است بنا به تفسیر جمهور متقدمان، که به نام نظریه حکما معروف است، تصدیق همان حکم است.

سارح رأی شیخ الرئيس، از گونه که کانی در المنصص و قطب الدین رازی (۷۶۷-۶۹۸) در رساله تصور و تصدیق بر معنای مواضع گوناگون سخن شنید

در الموخر الكبير. شفا و سجات بشأن دواءه اند، تصدیق حکم به اعتبار صدق آن است و مراد از آن، اقرار نفس به معنی قضیه و ادعا به آن است. به همین جهت است که حلال الدین دوانی (۸۷۶-۹۰۸) در حل معمای «کل کلامی کاذب» از برخی فاضلان نقل می کند مدلول خبر صدق آن است (نهاية الكلام، ۱۲۲) بنا به تفسیر فخر رازی، تصدیق مجموع تصورات سه گانه و حکم است و بنا به رأی ارموی در مطالع، تصدیق عبارت از تصور همراه یا حکم است. به گونه ای که بصورت شرط حکم تصدیق حواصه می شود (رازی رسالة فی التصور و التصدیق، ۹۶-۱۰۶).

متأخران بر نظریه «تصدیق همان حکم است» تأکید می کنند و بر خلاف تحلیل قطب رازی، دیدگاه شیخ را همان دیدگاه نخست می دانند. به اعتقاد آنها از سخن شیخ در شفا (مدخل ص ۱۷) می توان استنباط کرد تصدیق که همان حکم است، عبارت از علم به مطابقت هست با م حسی یا واقع است (بهاية الكلام، ۱۲۲).

اختلاف در بساطت و ترکب تصدیق، آثار منطقی فراوانی دارد همانگونه که ابن کمویه، با الهام از فخر رازی، اشاره می کند اگر تصدیق مرکب از بصورات سه گانه و حکم باشد، در این صورت تصدیق نمی تواند بدیهی باشد، مگر اینکه تصورات آن هم بدیهی باشند (النقیحات، ص ۹). به تعبیر خوارزمی بدهت تصدیق بر معنای حرراری به بدهت مجموع اجرای آن است. «مجموع بدیهی نیست مگر به بدهت هر یک از احزاء» به همین دلیل است که فخر در آثار فلسفی و کلامی خود از طریق بدهت تصدیق بر بدهت تصورات استدلال می کند (لوائح الافکار، برگ ۱۰).

این نکته اهمیت روش‌شناسی دارد. محرراری اختلاف دانشمندان را در باب یک نظریه غالباً علامت غیر بدیهی بودن آن می‌داند و کسانی چون خواجه طوسی در مقام پاسخ، این نکته را مطرح می‌کنند که اختلاف، ناشی از ابهام تصورات سازنده تصدیق است و نه نظری بودن تصدیق بر اساس این تحلیل، بیان فخر معالطة «احد ما ليس بعلة علة» است بر منای فخر این پاسخ قابل دفع است؛ زیرا ابهام در تصور بر اساس مرکب‌نگاری تصدیق، مستلزم عدم بداهت در تصدیق بر حسب، اما بر مبنای حکما تصدیق هویتاً بدیهی است؛ اما اعلان به آن منوط و مشروط به عوامل بدوی از جمله تصورات است.

محرراری در واقع بر همین مبنای، قاعده‌ای را صورتبندی کرده است: «هر نظری که تصدیق اولی و بدیهی بر آن عینی باشد، خود اولی و بدیهی است» (الملخص، ص ۱۰۶) و بر این اساس، تصوراتی را که در فصایای محسوس موضوع، محمول و یا نسبت هستند، بدیهی می‌انگارد. بر این مبنای، تصوراتی چون سعیدی، شوری و... بدیهی هستند، گرچه بسط می‌سند. در بحث از بدیهی در دیدگاه محرراری این مسأله مورد بحث قرار می‌گیرد.

مفهوم‌سازیهایی مختلف از تصور و تصدیق و بیان نسبت بین آن دو موضوع تک نگاره‌های متعددی قرار گرفت. دو رسانه قطب‌الدین رازی و ملاصدرای شیرازی نمونه‌هایی از آنهاست (تحقیق مهدی شریعتی، قم، ۱۴۱۶ق). مرحوم مهدی حائری یزدی رسانه اخیر را با عنوان آگاهی و گواهی ترجمه و شرح انتقادی کرده است (تهران، ۱۳۶۷).

ملاک بداهت

در بحث از تصور و تصدیق بدیهی، دو پرسش متمایز وجود دارد.

یک - بدیهی چیست؟ (تعریف) دو - بدیهی کدام است؟ (ملاک تمایز)
 منطق‌دانان در پاسخ به پرسش نخست، اختلاف قابل توجهی ندارند. از نظر
 آنها، تصور و یا تصدیقی که حصول آن بی نیاز از اکتساب باشد، بدیهی است
 به همین دلیل، عده‌ای آن را غیرکسی نامیدند. تعریف، علی‌رغم روشن
 کردن نهی، در مقام تعیین مصداق، کارآیی ندارد؛ بلکه در این مقام محتاج
 ملاک تمایز هستیم، تا بدیهی را از بصری تشخیص دهیم. سجدان منطق‌دانان
 در این مقام، حالی از ابهام و اختلاف نیست. این پرسش، بر خلاف سؤال
 نخست در خصوص هر یک از تصور و تصدیق، پاسخ حداکانه‌ای دارد.

ملاک بداهت تصور محرراری در بیان ناصر به مصداق دو سخن عمده
 دارد. یک - وی در المخلص بر آن است که امر بسیط بدیهی است و لذا یا هرگز
 تصویری از آن حاصل نمی‌شود و یا تصور آن بی نیاز از اکتساب است.
 (ص ۱۰۹) مراد از امر بسیط اعم از مفهیم ماهوی و مفاهیم اندرایی و اعتباری
 است. عده‌ای این تحلیل را به مرتبه ملاک بداهت در تصورات دانسته‌اند. در
 این صورت هر بسیطی بدیهی است. (ص ۱۱۰) و هر بدیهی بسیط است (انعکاس):
 «از اینجا ملاک بدیهی بودن هم روشن می‌شود: هر مصوری که بسیط باشد و
 از مجموع چند تصور دیگر ترکیب نشده باشد، یک تصور بدیهی است
 [اطراد] تصور بدیهی، آن عنصر دهی بسیط است که قابل تجربه به احرا
 نیست [انعکاس]» (مطهری، ج ۹، ص ۲۴) از نظر استاد مطهری، این سخن با
 مبانی فلسفه مسلمان سازگار است. گرچه آنها این را روشن نکرده‌اند
 (همان). براساس این نظریه، بداهت مفهوم نفسی است و بسبی نمی‌باشد.

دو - محرراری در المخلص (ص ۳۱) و بیر المباحث المشرفه (ج ۱، ص ۱۲)

گوید کلی اعراف از حرثی است؛ زیر اعم - درست با احصا، کمتر مشروط و کمتر دارای معاد است [صعری] و هر امری که چنین باشد، در دهن بیشتر واقع می‌شود، پس اعراف است [کبری] برای مبنا، عامترین مفهوم، مثل مفهوم وجود، شیء و ... بدیهی است بسیاری از فلاسفه برجست همین تحلیل، اعم‌المفاهیم بودن را ملاک بداهت دانسته و بدیهی بودن وجود را براساس آن اثبات می‌کنند (ابراهیمی - بیانی، آ، ح ۱، ص ۴۱-۵۲)

سه - حرراری در الملخص (ص ۱۰۹) گوید هر تصویری که صدیق اولی بران منسی است، به طریق اولی بدیهی است این سخن درمبنای نظریه مرکباتگاری صدیق موجه است. بداهت مرکب موقوف بر بداهت اجزاء است پس اگر صدیق بدیهی باشد، تصورات سارنده آن بدیهی‌اند. هر در شرح عبود الحکمه (ح ۱ ص ۴۵) سخن خود را بر مبنای نظریه مرکباتگاری صدیق توحیه می‌کند «تصوراتی که صدیق بدیهی از آنها حاصل آید، بدیهی‌اند» زیرا این تصورات شرایط [در برابر شطر در نظریه مرکباتگاری صدیق] صدیق بدیهی‌اند [صعری] و امری که شرط غیرممکن باشد، وجود نمی‌تواند ممکنست می‌باشد [کبری] روشن است که کبرای استدلال وی غیرمستدل، بلکه نادرست است

حرراری در اینجا ملاکی را ارائه می‌دهد که برجست آنها تصورات مأخوذ در قصایای حسی (طاهری و دصی) بدیهی می‌گردند «معلوم است که قصایای محسوسه و وحدت‌یات ازسی و بدیهی‌اند پس رنگها، صوتها، مشاهدات، طعمها، ملموسها، همچنین قدرت، علم، اراده، شهوت، نفرت، درد، اتم، لذت و سرور، غصب و امثال آن مورد بدیهی و غیرقابل تعریف هستند»

(الملخص، ۱۰۹ / الرسالة الكماله، ص ۱۲)

ماخذ عمدة منطق‌نگاران متأخر که بر اثنا خود تصور بدیهی را به سعیدی شوری، حرارت، برودت و سیاهی تمثیل کرده‌اند (خواجه طوسی، تجرید المنطق، میرسید شریف حرجسی، آ، ص ۴، حواساری، ص ۱۴) این تحلیل فخر رازی است و این تحلیل با ملاک بساطت سازگار است زیرا موارد یاد شده، مفاهیم و ماهیات مرکب و تعریف‌پذیر هستند.

فخر در اصلی که به میان آورده است تصورات تصدیق بدیهی، بدیهی است. دلیلی و انگیزه‌هایی دارد. دلیر وی را از شرح عیون الحکمة گزارش و نقد کردیم یکی از انگیزه‌های وی پاسدی به نظریه خاص خود در نفی تصور بطری و حصر تصورات حاصل در ذهن در تصورات بدیهی است از نظریه بدیهی‌انگاری همه تصورات سخن خواهیم گفت انگیزه دوم وی را با مراجعه به بحث مفصل وی در دبل آیه ۷۸ سورة نحل، والله احرحکم من بطون امهاتکم لاتعلمون شیئاً و جعل لکم السمع والابصار والافئدة لعلکم تشکرون- می‌توان به دست آورد فخر رازی از «لاتعلمون شیئاً» استنتاج می‌کند که انسان در آغاز کودکی واحد هیچ آگاهی [تصور و تصدیق] نیست و از حمله بعدی، یعنی «جعل لکم السمع والابصار والافئدة» برداشت می‌کند که اعراض آگاهی آدمی حواس است. آنگاه تبیین حصول بدیهیات را با توجه به مفاد آیه، حالی از صعوبت نمی‌یابد و پس از بحث مفصل به این نتیجه می‌رسد که بدیهیات در آغاز نبوده‌اند و با اعانت حواس حاصل می‌شوند و همانگونه که تصدیق حسی بدیهی داریم، تصور بدیهی حسی نیز داریم (تفسیر کبیر، ج ۲۰، ص ۷۲)

ملاک بدهت در تصدیق: منطق دانان تصدیقهای بدیهی را شش قسم دانسته‌اند. فخر رازی در این میان اولیات را به معنای دقیق کلمه تصدیق بدیهی می‌داند و بقیه موارد را متفرع بر آنها تلقی می‌کند (ص ۳۳۷). خواجه طوسی نیز این نظریه را در منطق تحرید برگزیده است. مبادی برهان، قصایای بدیهی که از پذیرفتن آنها گریزی نیست، شش قسم هستند. اولیات، محسوسات، مجربات، متواترات، حدسیات و فطریات دو مورد اخیر از مبادی نیستند، بلکه دو مورد قبل آن دو نیز مبادی نمی‌باشد و عمده همان اولیات است. (الحوهر النضید، ص ۲۰۱)

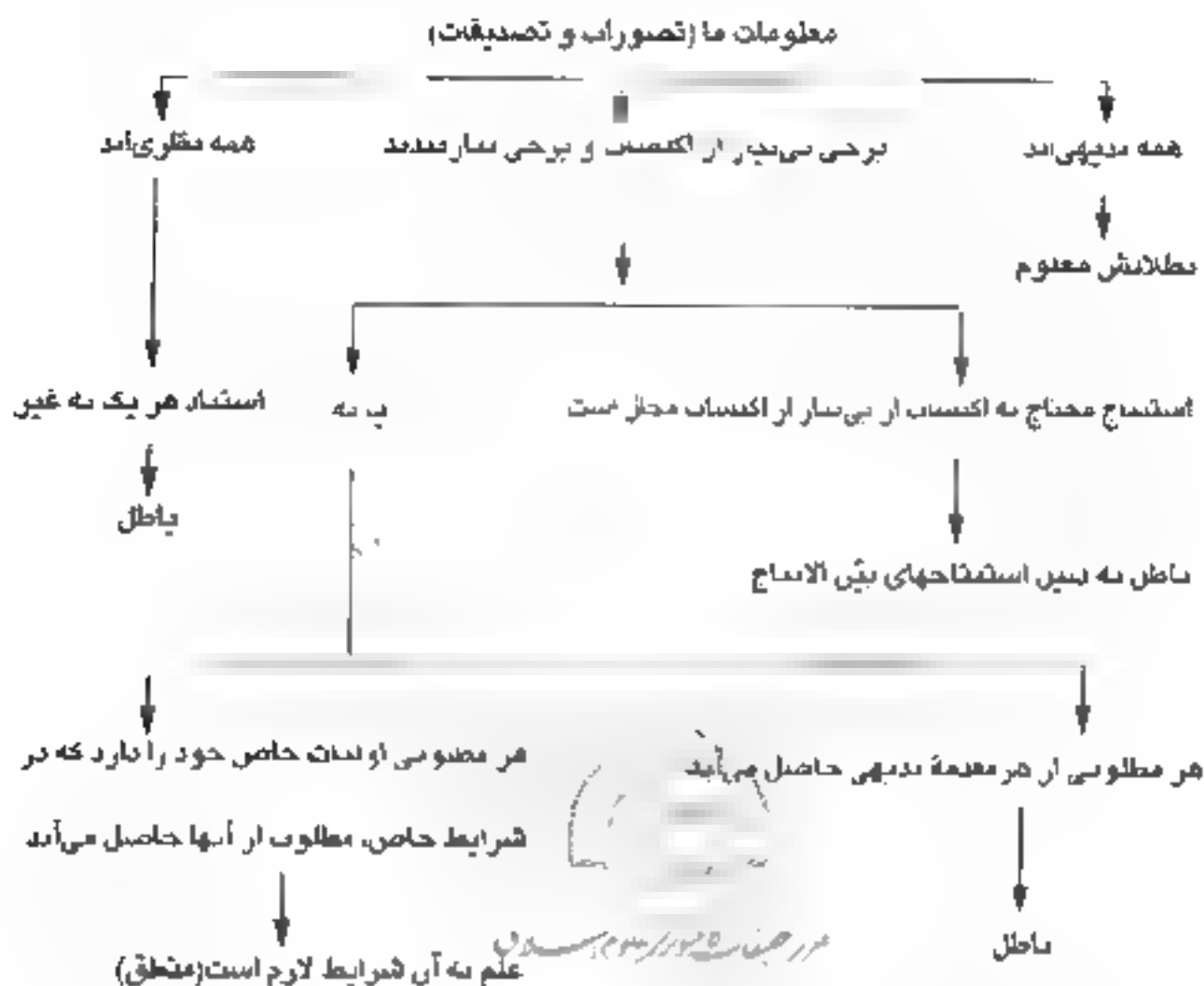
خواجه طوسی در شرح بر اشارات (ج ۱، ص ۵۱) مبنای این نظریه را با ارائه ملاک بدهت در تصدیق بیان می‌کنم: قصیه با اولی است یا مکتسب قسم اول می‌باید از موضوع و محمولی تألیف گردد که صرف تصور آنها موجب حکم باشد، یعنی حکم جرّیز تصور آن در متوقف باشد بر اساس این ملاک، بدیهی مساوق با اولی می‌گردد. این دیدگاه متصل‌ترین نوع مبنایگروی در توجیه (justification) است. نظریه مشهور نرد منطق‌دانان، شش قسم‌انگاری تصدیق بدیهی، صورت تعدیل شده مبنایگروی است. مبنایگرویهای نوین که توسط کسانی چون آنتونی کبی ارائه می‌شود، به نظریه مشهور نزدیکتر است (Anthony Kenny, P 19-25).

بررسی مقایسه‌ای بین آراء فخر در ملاک بدهت در تصور و تصدیق نشان می‌دهد که وی در ملاک بدهت تصدیق مسلک حداقل‌گرایانه اخذ می‌کند؛ ولی در ملاک بدهت تصور طریق حداکثر گرایانه‌ای دارد و این به دلیل مبنای وی در بدیهی‌انگاری همه تصورات است. بنابراین، نمی‌توان گفت:

بر مبتنای فخر راری ملاک بدهت تصور ساطت است زیرا مرمیای وی باید ملاکی را به میان آورد که بدهت همه تصورات را نشان دهد. این نکته را نیز می توان انکار کرد که الترام به دیدگاه حداقل گرایانه در ملاک بدهت تصدیقی و حصر بدیهی در اولی مستلزم احد موضع حداقل گرایانه در ملاک بدهت تصویری است و ما بدیهی انگاری تصورات مندرج در قصایای حسی با سازگار می باشد.

بدیهی انگاری همه تصورات

دومین اصل مزد منطق دایان در بیان بهادش منطق و بیان وجه حاجت به آن، شامل دو گزاره جزئی (وحدوی) است. برخی از معلومات (تصویری و تصدیقی) بدیهی و بی پدر اکتساب است و برخی دیگر محتاج اکتساب است اما این دو گزاره جزئی (وحدوی) را از همه دو گزاره کلی - «همه معلومات ما بدیهی اند» و «همه معلومات ما نظری اند» - به دست می آورند فخر راری در الملخص رسالة الکمالیه و المباحث المشرقیه با همین شیوه طرح بحث می کند وی در بیان وجه حاجت به منطق نوعی استدلال مرکب طرح می کند که به روش درختی چنین قابل ترسیم است.



حذراری در المحصل که طاهراً از آثار متأخر وی است، دیدگاه خاص خود را برخلاف اجماع منطق‌دانان به صورت صریح ارائه می‌کند و در شرح عبور الحکمة و نیر الرسالة الکمالیة به صورت طرح مسأله آن را به میان می‌آورد؛ بطریقه‌ای که کسی از آن تبعیت نکرد وی بر آن است که بطریقه رایج تنها در خصوص تصدیق صادق است، اما در باب تصورات باید گفت: همه تصورات بدیهی است و تصور بطری و وجود ندارد. وی این سخن را - برخلاف دیدگاهش در الملخص - به تنها طاهرالعساد می‌داند، بلکه در اثبات آن دو

احتجاج می آورد

فهر گوید «و عندي أن شيئاً منها غير مكتسب (المحصل، ص ۶)» همانگونه که حواجه تذکر می دهد، حمله وی موهم حرئی (و نه کلی) بودن حکم است؛ اما باید دانست که مراد وی کلی و فراگیر است. نخستین دلیل وی استدلال معروفی به شکل قیاس دو وجهی است. مطلوب اگر مورد شعور باشد، طلب آن محال است؛ زیرا مجهول نمی تواند مطوب واقع شود و اگر مورد شعور است، پس در دهر حاصل و تحصیل حاصل محال است. اگر گفته شود، مطلوب از جهتی مورد شعور است و از جهتی نه، گوئیم، این دو جهت، منعاير و متمایزاند، بنابراین، جهت مورد شعور به دلیل محال بودن تحصیل حاصل، هرگز مورد طلب واقع نمی شود و جهت عبر مورد شعور نیز، به دلیل مجهول بودن مورد طلب واقع نمی گردد. (همان، ص ۷)

حواجه طوسی این استدلال را معالطه می داند؛ زیرا مطلوب امری است دارای دو جهت و آن امری است نه مجهول مطلق و نه معلوم مطلق، در حالی که فهر گمان می کند، مطلوب دو جهت متمایز این امر است (نذیص المحصل، ۷) همانگونه که طوسی در شرح خود بر اشارات یادآور می شود، سخن محتاج توضیح است. استدلال فهر تنها وقتی قابل رفع است که دو جهت متمایز یاد شده را به مراتب دراک برگردانیم و بگوئیم مطلوب به نحو ضعیف، مبهم و ناروشن معلوم است و قصد از طلب آن روشنی ساختن آن است (ج ۱، ص ۱۵).

فهر راری در مواضع دیگر الملخص به این نکته اشاره می کند که تنها قول شارح قابل قبول، تعریف اسمی است که آن را نباید با تعریف لفظی بر آمیخت.

در تعریف اسمی، مفهومی برد ما هست و از طریق تحلیل مفهومی آن را روشنتر می‌کنم.

کاتی فروسی در توضیح استدلال در فخر رازی، ابتدا با ترسیم ساختار منطقی آن نشان می‌دهد که استدلال وی مؤلف از مقدمات متقابل بوده و به همین دلیل خود ستیر است سپس آن را به صورت زیر بازسازی می‌کند

تصور «مشعور به» یا «غیر مشعور به» است طلب تصور «مشعور به» محال است و طلب تصور «غیر مشعور به» نیز محال است پس تصور امری است که طلب آن محال است (المفصل فی شرح المحصر، ع ۱۰، الملخص فی شرح الملخص، ح ۱، ص ۲۵-۲۶)

می‌توان گفت دلیل بحسب فخر اعم از مدعاست فخر تصدیق را قابل کتساب می‌داند، اما در اثبات قابل اکتساب بودن تصور، دلیلی می‌آورد که قابل اکتساب بودن تصدیق را نیز نمی‌کند؛ زیرا مآخذ وی طلب علم به نحو مطلق است و به طلب تصور در این صورت، با منبای وی در خصوص بطری بودن برخی از تصدیقات ناسازگار می‌شود.

دلیل دوم فخر رازی این است که رهی برای تعریف ماهیت شیء وجود ندارد؛ زیرا تعریف به خود شیء، یا به عناصر داخلی، یا به امور خارجی و یا به امور مرکب از این دو است. راه نخست محال است؛ زیرا تعریف شیء به خود مستلزم تقدم شیء بر خود و دور است. تعریف به امور داخلی نیز محال است؛ زیرا تعریف یا به همه امور داخل است و یا برخی از آنها صورت نخست به تعریف شیء به وسیله خود بر می‌گردد؛ زیرا مجموع امور داخلی چیزی جز همان ماهیت نیست. صورت دوم نیز محال است؛ زیرا ماهیت

مرکب فقط از طریق شناخت همه عناصر آن شناخته می‌شود.

ماهیت را به وسیله خاصیت‌های خارجی آن بر می‌توان تعریف کرد؛ زیرا ماهیات مختلف ممکن است لازم و حصیب واحد داشته باشند. در اینصورت وصف خارجی نمی‌تواند معرف ماهیت موصوف باشد، مگر پیشاپیش بشناسیم که این موصوف، موصوف آن است و این نیز مستلزم دور است از بهلال این راه حلها می‌توان نتیجه گرفت که راه چهارم نیز محال است (الملخص، ص ۹۷).

خواه طوسی مقدمات این استدلال را مورد نقد قرار می‌دهد و آنها را ادعاهای بدون دلیل و یا سخنان نادرست تلقی می‌کند به عنوان مثال، این نظریه را که «مجموع اجزای ماهیت همان ماهیت است» نادرست می‌داند و به رد آن می‌پردازد اما کاتبی بر این استدلال، استنادی طرح نمی‌کند.

دلیل دوم فخر بر خلاف دلیل نخست عملاً مدعایست؛ اما مبتنی بر مبانی ارسطویی تعریف در نظام منطق ماهیت است. اگر تعریف را تحلیل ماهوی بدانیم، این محدودرات لازم می‌آید؛ اما اگر تعریف را تحلیل مفهومی بینگاریم، دلیل فخر قابل نقد و پاسخ است. به همین دلیل وی در الملخص تعریف ناپذیری تصورات را صرفاً در تعریف ماهوی منحصر می‌کند. تعریف ماهوی یا جواب مای حقیقی مبتنی بر نظریه کلی طبیعی است؛ در حالیکه تحلیل مفهومی بر آن نظریه مبتنی نیست. در تمایز تحلیل مفهومی و تحلیل ماهوی سخن جواهریم گفت.

نظریه فخر زاری در خصوص قابل کنسبات بودن تصورات لوازم خاصی در دانش منطق دارد که وفاداری به این نظریه را حتی در خصوص فخر زاری

از میان برده است یکی از لوازم بلاواسطه آن انکار منطق تعریف و تحویل منطق دو بخشی این سبباً به منطق قیاس و حجت است. لازم دیگر تحول سیادی در نظام منطق تعریف ارسطویی است، افلاطینی که شیخ اشراق نیز به فکر آن بود. یکی از مواضع وفاق فخر رازی و شیخ اشراق که می‌تواند دو تقریر از دیدگاه واحد اسناد - محمد الدین جیلی - انگاشته شود، وقوف بر عدم کارایی نظام منطق تعریف ارسطویی است. سهروردی در حکمة الاشراق فصلی را با عنوان «حکومة اخرى فی بیان أن المشائين اوحسوا أن لا يعرف شيء من الاشياء» به آن اختصاص می‌دهد. (مصنفات، ج ۲، ص ۷۳)

دو نکته دیگر وجود دارد که از نظر تاریخی قابل تأمل است. نکته اول، خواجه در بحث از دیدگاه فخر رازی در الإشارات در خصوص اینکه «تصور بر خلاف تصدیق شدت و ضعف نمی‌پذیرد» می‌گوید این اشتباه فخر ناشی از دیدگاه وی در اکتسابی بودن بصورات است (ج ۱، ص ۱۴) بر اساس برخی نسخ شرح خواجه حمله به صورت معکوس است. از این اشتباه فخر ناشی شده است رأی وی در قابل اکتساب بودن بصورات. عبارت این نسخ درست و دقیق است

نکته دوم، ولفس بر آن است که ابن رشد (۵۲۰-۵۹۵) تقسیم ثانوی معرفت به اولی و اکتسابی را تنها برای تصدیق مطرح می‌کند و به تصور (ص ۴۵۲) و می‌دانیم ابن رشد معاصر مجدالدین جیلی - استاد فخر رازی - است

ارتباط معرفتی تصور و تصدیق

علاوه بر این مسأله که تصدیق نسبت به تصورات خود چگونه است، آیا

رابطه آنها مانند رابطه مشروط و شرط است یا مرکب و اجزاء، مسأله مهمتر دیگری نیز وجود دارد که نماد ما سؤال اول در آمیخته گردد آیا در جستار از آگاهی، ابتدا پرسش از تصور می‌کنیم یا پرسش را از تصور پس از حصول تصدیق به میان می‌آوریم؟ آیا اساساً تصور بدون تصدیق تحقق دارد؟ آیا حد را می‌توان از طریق حب و برهان به دست آورد؟ این پرسشهای در ظاهر غیرمتربط، فرزند مسأله دوم هستند.

محرراری، در شرح بر اشارات، همسخن با جمهور منطق دانان، تصور بر حسب اسم را مقدم بر تصدیق می‌داند؛ زیرا کسی که معنی اسم مثلاً را در بیاید، معنی تواند به وجود آن تصدیق کند و تصور را بر حسب حقیقت پس از تصدیق می‌انگارد؛ زیرا آنچه وجود ندارد، از حقیقتی نیز برخوردار نیست (الانوار، ص ۱۴) بنابراین در توسل مطالب علمی مطلب «مای شارحة الاسم» پیش از پرسش از هستی است و مطلب «مای حقیقی» پس از آن است. حواحه طوسی این سؤال بسیار مهم را به میان می‌آورد که آیا اساساً تصور می‌تواند بدون تصدیق باشد؟ امروزه نیز این مسأله مطرح است که چگونه می‌توان از امری تصور به دست آورد، بدون آنکه آن را از اغیار و امثال متمایز کنیم و البته تمایز خود حاصل حکم است. خواجه گوید: تصور به حسب اسم عاری از تصدیق است اما تصور به حسب حقیقت و ذات، عاری از تصدیق نیست. پس تصور به حسب ذات، تصور ساده و خالی از حکم نیست (ج ۱، ص ۲۳). مقایسه عبارت حواحه با آنچه فخر در همین مقام آورده است، روشن می‌کند که سخن حواحه تفسیری بر بیان فخر در مسأله اول است.

مسأله سوم کیفیت به دست آوردن تصور است. آیا تصور نظری را

می‌توان از طریق حد به دست آورد جمهور منطبق‌دانان - از ارسطو تا امروز - بر آن هستند که «الحد لا یکتسب بالبرهان و الاستقراء». تصور از تصور زاید و تصدیق از تصدیق و همین مبنای منطق‌نگاری دو بخشی شده است اما محرراری بر آن است که حد بر دو قسم است حد اسمی و حد حقیقی و آنچه جمهور گفته‌اند در خصوص حد اسمی صادق است اما حد حقیقی را می‌توان و باید از طریق حجت و برهان به دست آورد (الملخص، ص ۱۱۱)

سه مسأله یاد شده ارتباط منطقی دارند و در مجموع دیدگاه متلائم و سرگاری را به وجود می‌آورند تصور بر دو قسم است تصور بر حسب اسم که عاری از تصدیق است و لذا حسنار را آن مقدم بر حسنحوار و خود (تصدیق به هستی آن) است و از طریق حجت و برهان به دست نمی‌آید، اما تصور بر حسب حقیقت عاری از تصدیق نیست و به همین دلیل پرسش از جویی حقیقی پس از تصدیق به وجود آن است و از طریق حجت و برهان به دست می‌آید

تمایز شرح اللفظ، شرح الاسم و تعریف حقیقی

آنچه در این مسأله مهم است، تمایز تصور بر حسب اسم از طرفی با شرح اللفظ و از طرف دیگر با تصور بر حسب حقیقت است. امری که نزد بسیاری از منطق‌دانان مهم است شرح اللفظ صرفاً بیان معنای واژه از طریق تبدیل واژه‌هاست، ولی شرح الاسم تحلیل مفهوم و معنا از طریق توضیح مفاهیم سازنده می‌باشد و لذا حسنار بحسب بر خلاف دوم به دانش منطبق متعلق نیست تفاوت حد اسمی با حد حقیقی نیز در این است که حد اسمی تحلیل

مفهومی است، اما حد حقیقی بطیر ماهوی می‌باشد در مفاهیم ماهوی مانند انسان، هر دو تحلیل یکسان است (حیوان باطنی) و لذا تفاوت صرفاً به اعتبار علم به وجود انسان و با عدم علم به آن است اما در مفاهیم انتزاعی و غیر ماهوی تنها طریق ارائه حد، تحسین مفهومی و حد اسمی است براساس آنچه بیان شد، تفاوت تصور برحسب اسم و تصور برحسب حقیقت را بر مصای ضرراری در جدول یک می‌توان نشان داد.

ردیف	تصور برحسب اسم	تصور برحسب حقیقت
۱	تحلیل مفهوم	تحلیل ماهیت
۲	مقدم بر صدق	متأخر بر تصدیق
۳	غاری از تصدیق	همراه با تصدیق
۴	غیرمکتسب به وسیله حجت	مکتسب به وسیله حجت
۵	شامل مفاهیم ماهوی و انتزاعی	خاص مفاهیم ماهوی
۶	مقدم بر هلیه بسیطة	پس از هلیه بسیطة

جدول یک - تمایز تصور به حسب اسم از تصور به حسب حقیقت

ضرراری بران است که روش بعد حد اسمی نشان دادن صدق و کذب نیست. من عسر اللفظ بشيء لا يمكن أن يقال له أصبت أو أخطأت. (الملخص، ص ۴۵)

دلالت مطابقی مستلزم دلالت التزم است

منطق دانیان در بیان نسبت لزومی بین دلالت‌های سه گانه گفته‌اند: دو دلالت

تضمن و التزام مستلزم دلالت مطابقی است؛ اما دلالت مطابقی مستلزم هیچ یک از آن دو نیست و بین تضمن و التزام نیز تلازمی وجود ندارد. این نظریه مشهور و مورد اتفاق آنان است به تعبیر حکیم سرواری در اللثالی المستظمه.

و استلزام الاولی بلاعکس کما بسبهما بالذات لاتلزاما

فخر رازی در اینجا دیدگاه خاصی دارد. وی معتقد است دلالت مطابقی نیز مستلزم دلالت التزام است. معنی همانگونه که التزام بدون مطابقت یافت نمی شود، مطابقت نیز بدون التزام نیست. دلیل وی آن است که هر امری و ماهیتی دارای لوازمی است، حداقل این لازم را داراست که این شیء است و غیر آن نیست (الملخص) و در امارات گوید هیچ ماهیتی فاقد لازم نیست هر چند که لازم سلبی باشد (ص ۱۹)

منطوق دایان متأخر دیدگاه فخر رازی را مورد نقد قرار داده اند. امتداد نخست این است که اگر هر ماهیتی دارای لازمی باشد، به گونه ای که از تصور ماهیت، تصور لازم، واجب باشد، در این صورت از تصور هر ماهیتی تصور امور غیر متناهی لازم می آید؛ زیرا لازم ماهیت خود لازمی دارد و این سلسله لوازم را حدی نیست.

کاتبی گوید این انتقاد ضعیف است؛ زیرا حاکم است، سلسله لوازم به لازمی منتهی شود که لازم آن برخی از ملزومات باشد (به مرتبه واحد و یا به مراتب)؛ چرا که تحقق ملزومه دهنی از هر دو جانب محال نیست، به گونه ای که الف و ب دهناً لازم و مبروم یکدیگر باشند، مانند متضایفین (المخصص، ج ۱، ص ۳۷)

وی در پاسخ به فخر رازی در واقع جواب استادش انهری را - بدون ارجاع

به وی - می آورد. چنین نیست که هر ماهیتی جنماً لارمی داشته باشد، به گونه‌ای که از تصور ماهیت، تصور آن لارم آید. ماهیات متعددی را تصور می‌کنیم، بدون اینکه لارمی را بر آنها در تصور داشته باشیم (کشف الحقائق، ص ۴۳)

نور الدین انصاری می‌گوید و سخن امام فخر رازی در شرح اشارات و غیر آن از کتب، که مطابقه می‌التزام دهنده می‌تواند شد و هیچ معنی نیست، الا او را لارمی است بیّن، ثابت نیست بلکه ثابت خلاف او است (تحفه السلاطین، ص ۳۴) انصاری در گزارش خود و ژانر «بیّن» را افزوده است، امروزه دیدگاه وی در پرتو آراء جدید، اهمیت، ابعاد و مواضع حل و قوت خود را بیشتر نشان می‌دهد.

عدم کاربرد دلالت التزام در علوم

فخر رازی مبحث پنجم از مباحث اقسام سه‌گانه دلالت را به بیان مهوریت دلالت التزام در علوم اختصاص می‌دهد. حواشی طوسی سخن وی را نقد می‌کند. اختلاف این دو شارح ابن سینا در واقع به دامنه شمول حکم به مهوریت دلالت التزام مربوط می‌شود. فخرالدین به مهوریت آن در علوم معتقد است، در حالی که بصیر الدین طوسی آن را به حدود تام تخصیص می‌دهد. اختلاف آنها به تفسیرشان از عبارت بوعلی در اشارات بر می‌گردد. داوری بین آنها محتاج سه بحث است. گزارش تطور تاریخی مسأله مهوریت، بیان مفاد و مضمون این نظریه و نقد ادله آن.

یک - گزارش تاریخی مسأله عدم کاربرد دلالت التزام؛ اولس کسی که مهوریت

دلالت الترام را مورد تاکید قرار داد و آن را به مسئله‌ای تأمل‌برانگیز به میان آورد، بوعلی سینا است، اگر چه کاربرد نظریه‌ی مهوریت را در اندیشه‌ی فارابی نیز می‌توان رصد کرد. ابن سینا در مدخل شفا در مقام مقایسه‌ی بین دلالت «حساس» بر جسم دارای نفس و دلالت «حیوان» بر آن و میان اینکه اولی نمی‌تواند مقول در جواب ماهر باشد، بر خلاف دومی گوید «دلالت حساس بر همه ماهیت دلالت الترامی است» (ص ۴۱-۴۲) وی در منطق المشرقی نیز در مقام استدلال بر اینکه فصل و خاصه به تنهایی نمی‌توانند معرف حقیقی واقع شوند، گوید زیرا فصل و خاصه بر ذات به دلالت الترام دلالت می‌کنند (ص ۲۲) و همچنین در اشارات نیز در همین موضع با ذکر دو دلیل توضیح می‌دهد که وقتی می‌گوییم «این بر آن دلالت می‌کند»، مرادمان از دلالت، دلالت به طریق مطابقت و با تضمن است و دلالت الترام نمی‌باشد (ص ۸).

منطق‌دانان در قرون بعد، بحث بوعلی را به شکل مسأله‌ی منطقی با عنوان مهوریت دلالت الترام صورت‌بندی کردند و بویژه در قرن هفتم و هشتم مباحث فراوانی را به میان آوردند. مسأله‌ی عدم کاربرد دلالت الترام دو پاسخ مختلف یافت. مهوریت دلالت الترام در علوم به طور کلی و مهوریت آن در حدود تام فقط محرراری سحنگوی نظریه‌ی عام مهوریت است و حواجه‌ی طوسی بر نظریه‌ی خاص مهوریت ادامه‌ی دلیل می‌کند.

غزالی (۴۵۰-۵۰۵) که از پیروان منطق‌نگاری دو بخشی است و غالب آثار خود را در ساختار اشارات پرداخته است، در مقاصد الفلاسفه نظریه‌ی اول را طرح می‌کند و در معیار العلم به نظریه‌ی دوم می‌گردد. در مقاصد گوید آنچه در علوم کاربرد دارد و در تفهیم و تفاهم بر آن اعماد می‌شود، طریق مطابقت و تضمن

است و نه التزام (ص ۳۹). متأخران بر اساس این بیان گمان کرده‌اند، وی به نظریه اعم معتقد است، یعنی دلالت التزام را همه جا - به تنها در حدود تام و علوم بلکه در زبان به طور کلی - محور می‌داند. غزالی در معارج (ص ۴۳) نامعتبر بودن دلالت التزام در تعریفات را مطرح می‌کند.

اس سهلاس ساوی (۵۰۴ - ۵۶۷) نیز نظریه اول را بیان می‌کند (مصابر ۷) و شیخ اشراق به احوال مهوریت دلالت التزام را یاد آور می‌شود و به دامنه شمول حکم اشاره نمی‌کند (مطارحات ۱۲). منطق‌دانان قرن هفتم غالباً نظریه محسنت را نقد کرده‌اند. افضل الدین حویجی (۵۹۰ - ۶۴۶) نظریه مهوریت دلالت التزام را در علوم با تعبیر «قل» گزارش و ادله آن را نقد کرده است و حور نظریه دیگری ارایه نمی‌کند (کشف الاسرار، ص ۵). موصع سراج الدین ارموی (۵۹۴ - ۶۸۲) در دو اثر بیان الحق و لسان الصدق (ص ۱۳، ۱۴) و مطالع الانوار (ص ۲۵) نیز چنین است. تحلیل معانی نظریه مهوریت و همان اینکه مراد از آن دقیقاً چیست، از روی آورده‌های منطق‌دانان قرن هفتم، مانند اثیر الدین انهری در کشف الحقائق (ص ۴۴) است.

حواجه طوسی با حصر مهوریت دلالت التزام در حدود تام نظریه حداقل‌گرایانه مهوریت را در مقابل دیدگاه محر رازی طرح می‌کند و آن را موافق سخن شیخ در شفا و اشارات می‌داند. قطب الدین شیرازی (۶۳۴ - ۷۱۱) در درة الناح (ص ۷)، علامه حلی (۶۲۸ - ۷۲۶) در اسرار حصه (ص ۱۶) و مراصد التدقیق (برگ ۷) و نورالدین انصاری (۱۲۳۵ - ۱۲۸۷) در نحة السلاطین (ص ۲۸) بر این رأی هستند. قطب الدین شیرازی اگر چه در طرح مسأله تعبیر مهوریت در علوم را به کار می‌برد، اما در توصیح به حصر آن به حدود تام

تصریح می‌کند: «دلالت التزام در علوم مهجور است؛ به به آن معنی که مستعمل نیست اصلاً، چه دلالت تمام حدود نقصه و رسوم بر محدودات و مرسومات به التزام است و مستعمل در علوم؛ بلکه به آن معنی که بر مسؤول عه به ماهو و بر اجراء او به التزام دلالت نکند»

دو- تحلیل معنای مهوریت دلالت التزام اثیر الدین ابهری در کشف الحقائق گوید: مراد از مهوریت دلالت التزام این نیست که لفظ دلالت التزام ندارد؛ چرا که بطلان این سخن بدیهی است و مراد این نیست که لفظ دال به دلالت التزام، شایسته جواب ماهو نیست؛ زیرا این امر اختصاص به التزام ندارد، بلکه در خصوص تصنع نیز جاری است؛ بلکه مراد این است که اجزاء شیء (ماهیت) نمی‌تواند در حدّ به طریق التزام بکسر شود (ص ۴۲۲). هماغونه که قطب زاری ندکار می‌دهد، مهوریت در علوم در معام عدم مهوریت در محاورات (ربان عرف) است (شرح مطالع ص ۴۵)

در تحلیل مفاد نظریه مهوریت دلالت التزام دو نکته باید متمایز گردد: ساختار معنایی نظریه و دامنه شمول آن در باب دامنه شمول آن سه تفسیر ممکن است. مهوریت اعم یعنی عدم کاربرد التزام در زبان عرف، محاورات و زبان علم تفسیر دوم مهوریت عام یعنی عدم استعمال آن در علم و تفسیر سوم مهوریت خاص که صرفاً به عدم استعمال در حدود تام حصر توجه می‌کند. کسی در تفسیر اول صحنه نهاده است و اختلاف منحصر به دو تفسیر دیگر است که به داورى بین آن دو خواهیم پرداخت

در تحلیل ساختار معنایی نظریه، سؤال این است آیا قول به مهوریت، در هر دو تفسیر عام و خاص آن، گزاره‌ای است توهیفی و ناظر به واقعیت و یا

گزاره‌های توصیه‌ای است و قاعده ربانی. روشن است که مهوریت دلالت التزام به منزله یکی از شرایط منطقی - ربانی به میان می‌آید که آن را باید به کار بست. توجه به توصیه‌ای بودن مفاد نظریه در داوری بین دیدگاه فخر و خواجه روشنگر است.

سه - ادله مهوریت: منطق دانان در بیان عدم کاربرد دلالت التزام دلایل گوناگونی آورده‌اند این سیبا در مهوریت آن در جواب ما هو دو دلیل ذکر می‌کند ۱ - مدلول به طریق التزام نامحدود است. ۲ - اگر مدلول به طریق التزام معتبر باشد، در اینصورت غیر مقوم می‌تواند در حدّ اخذ شود. منطق دانانی که دامنه مهوریت را فراتر از حد تام می‌دانند و آن را در علوم طرح می‌کنند، ادله دیگری نیز آورده‌اند

غزالی دلیل نخست را در معیار العین می‌آورد دلالت التزام معتبر نیست، زیرا دلالت التزام صرفاً به وضع واضح ربان و لغت نیست (ص ۴۲). شیخ اشراق میر چنین دلیلی می‌آورد «دلالت التزام لفظی نیست، بلکه دلالت استدلالی است و لذا محسوس نیست (مطارحات، ص ۱۲). فخر رازی در بعد این دلیل گوید. آن به دلالت تضمن نقص می‌شود؛ زیرا دلالت تضمن نیز مانند التزام صرفاً لفظی نیست بلکه عقلی هم هست، در حالی که به مهوریت آن معتقد نیستند.

غزالی دلیل دوم را نیز مطرح می‌کند. لوازم خود دارای لوازم هستند و لوازم لوازم تا بی نهایت ادامه دارد و اگر دلالت التزام معتبر باشد، به دلیل بی نهایت بودن لوازم، مفاهیم حاصل نمی‌آید (مقاصد، ص ۲۹). لوازم نه حد و حصر دارند و به صابطة مند هستند (میار، ص ۴۳). وجود دو قید به حد و

حصر دارند و به صابطة مند هستند درین استدلال اهمیت ریاء دارد. آن دو را نباید به صورت تفصیلی ملاحظه کرد و استدلال را به گمان و خود دو حد اوسط به صورت تعدد در دلیل تلقی کرد بلکه این دو مرکباً حد اوسط هستند. یعنی اینکه لو ارم از طرفی حد و حصر ندارد و از طرف دیگر صابطة مند هم نیستند و این دو امر سبب عدم حصول تفاهم می شود به همین دلیل متأخران باره یکی از این دو، ماریسای استدلال را نشان داده اند

این سهالان ساوی بر همین استدلال را ذکر میکند می توان گفت: غرالی و ساوی دلیل مو علی را چنین تقریر کرده اند و عبارت وی را در اشارات به این صورت فهمیده اند. فخر رازی این دلیل را نیز نقد می کند «اگر چه لو ارم غیر منهای هستند، اما آنچه در اینجا هلاک است، لو ارم بین است و لو ارم بین منهای است» مطلق دانان دیگر این استدلال را از جهت دیگر نیز مورد انتقاد قرار داده اند و آن انکار می نهایت بودن لو ارم شیء است

دلیل سوم از آن فخر رازی است که آن را به شکل قیاس دو وجهی بسط صورت بندی کرده است در دلالت انترام یا بین بودن لازم معتبر است یا به صورت دوم به دلیل بی نهایت بودن لو ارم به محال می انجامد و صورت نخست به دلیل نسبی بودن و قاعده مند بودن مستلزم بطلان است (الملخص، ص ۲۰ و ۲۱، الاشارات ص ۱۸-۱۹). از نظر فخرالدین، بین بودن لازم بر حسب اشخاص و در نسبت با ذهیت افراد متفاوت است و به همین دلیل صابطة خاصی ندارد تعیر صابطة مند بودن دلالت الترام در بیان غرالی آمده است (معارف، ص ۴۳)

حواجة طوسی، دلیل فخر را به سبک وی مورد نقد قرار می دهد این

استدلال دقیقاً دلالت مطابقی را بر محدوش می‌کند؛ زیرا وضع نیز در نسبت به افراد مختلف است (شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۰)

دلیل بر مهجوریت دلالت الترام در حدود تمام این است که لو ارم متعدد و لذا با این دلالت، مطلوب از غیر معیار نمی‌شود (ذرة الناح، ص ۱۷). در حالی که یکی از عمده‌ترین نقش حد، ممتاز بخشی آن است این بیان قطب الدین شیرازی را می‌توان تقریری از عبارت بوعلی «مدلول به طریق الترام بامحدود است» دانست (مقایسه شود با تقریر عراقی که آن را نامتناهی می‌انگارد).

داوری بین فخر رازی و خواجه طوسی

قائلین به حصر دلالت الترام در حدود تام را دو دلیل و یک علت است. دلیل محسنت، آن است که استعمال دلالت الترام در حد ناقص و رسوم حایر است (طوسی، شرح اشارات، ۱، ۳۰) دلیل دوم، ارجاع به اشارات و شغای بوعلی است (همان ۷۴) و ما عمارت منطق المشرقین را نیز بر آن دو افزودیم علت گرایش به حصر مهجوریت دلالت الترام در حد تام این گمان است که نظریه رفیق دلالت الترام را در همه مواضع اعم از زبان غنم و زبان محاورات و عرف مهجور می‌داند (از جمله بگرید علامه حلی لا سراج الحنبیه، ۱۶)

دلیل اول «احد ما ليس بعله عله» است؛ زیرا نظریه مهجوریت الترام در علوم قاعده توصییه‌ای است و با آنچه در واقعیت رایج است، منافاتی ندارد. دلالت الترام را نباید در علوم به کار بست؛ اگر چه آن را در حدود ناقص و رسوم به کار می‌برند (و البته نباید به کار ببرند) دلیل دوم نیز مبتنی بر خطای حکم به «نقی ماعدا» به دلیل «اثبات شیء» است. زیرا آنچه شیخ در مواضع

سه گانه یاد شده تأکید می‌کند، اثبات مهوریت در حد و مقول در جواب «ما هو» است، اما «اثبات شیء» مستلزم «نقی ماعدا» (نقی مهوریت در سایر مواضع علوم) نیست مگر اینکه مأخذ مواعلی قابل تسری نباشد و البته قابل تسری است.

دلیل عمده مهوریت دلالت التزام در علوم، دقتی بودن زبان علم است و این یکی از تفویضات عمده بین زبان علم و سایر زبانها (مانند زبان عرف، زبان نمادی، زبان شعر) است. دلالت التزام به زبان شعر ابهامهای دلزیا می‌بخشد اما در زبان علم سبب ابهام و رهری می‌شود. می‌توان گفت مأخذ این سبب همین است و مراد عراقی و فخر رازی از منصبط بودن دلالت التزام نیز همین است. زبان علوم زبان دقتی است و زبان دقتی صریح و روشن است و دلالت التزام صراحت و روشنی را در می‌دارد. اما دلالت مطابقی و تخصص صریح هستند.

استدلال از طریق سببی بودن مدلول التزامی در قیاس با دهییت فرد با این تفسیر استدلال استواری است و بقص آن از طریق اینکه دلالت مطابقی سیر بر حسب وضع متفاوت است، قیاس مع المارق است. اختلاف در وضع و علم ما به وضع به صرف لفظ مربوط است و با آگاهی از وضع بر طرف می‌شود، در حالی که اختلاف در مدلول التزامی به عناصر غیر لفظی در دهییت افراد بستگی دارد، مگر اینکه با توسل به نظریه‌های جدید صراحت زبان را در همه دلالت‌های سه گانه مکر شویم و زبان را در عین اظهار مایه ستر و اخفا بدانیم (از جمله بنگرید. علی حرب، نقد الحقیقة، ۱۹۹۵)

اعتبارات سه گانه کلی و تحلیل وجود شباختی آنها

بحث از کلیت و حرثیت دانشمند در منطق راه بیان تمایز سه اعتبار کلی کشانده است. طبیعت (کلی طبیعی)، کسب (کلی منطقی) و طبیعت کلی (کلی عقلی). فخر رازی در میان این سه مفهوم به بحث از وجود عینی آنها می‌پردازد. این بحث از مسایل دانش منطق نیست و فخر میرساند دیگر حکیمان آن را در الهیات به تفصیل مورد تحسین قرار می‌دهد.

می‌دانیم فخر رازی در این موضع در سیاه دفاع می‌کند که بحث از مقولات در مسایل دانش منطق نیست و آن را باید در فلسفه مورد بحث قرار داد. بحث از وجود کلی طبیعی و عقلی و منطقی بر ماسد بحث از مقولات است. اهمیت طرح چنین مباحثی در منطق نه تنها در این است که ماسی مباحثی و وجود شباختی منطق از سطو نشان راه و صروح نشان می‌دهد.

فخر رازی وجود کلی طبیعی را مری تردیدناپذیر می‌داند و استدلال معروف و قابل مباحثه سسی راه میان آورد. حیوان حرثی از این حیوان است و هر گاه مرکب در خارج موجود باشد، بسیط بر موجود است و الا موجود مرکب از معدوم می‌گردد.

کلی منطقی را میر نوعی از مقوله مصاف می‌داند و بحث از وجود عینی آن را به بحث الهیات ارجاع می‌دهد. وی در بحث الهیات، ابتدا به گزارش پنج دلیل منکران وجود اصافه می‌پردازد و آگاه رایی را از معتقدان به وجود اصافه در اعیان گزارش و مورد نقد قرار می‌دهد (ص ۱۹۲).

در خصوص وجود کلی عقلی، فخر رازی ابتدا به نقد دیدگاه حکما می‌پردازد و آگاه از طریق دیگر وجود عینی کلی عقلی را اثبات می‌کند. وی در

واقع ارجاع به فهم عرف است که مفهوم کلی را روشنتر تصور می‌کنیم و کلی در عرف اعراف است. قیاس او هم اقتضای شکل اول است. صغری: اعم نسبت به اخص هم کمتر مشروط است و هم کمتر معاند دارد. کبری: هر چه چنین باشد، در ذهن بیشتر می‌آید و اعراف است.

در تحلیل سخن محر چند نکته قدر بیان است. نکته اول، استدلال محر در اثبات کلی طبیعی و کلی عقلی بر این مسا استوار است که از طریق جزئی به درک کلی می‌رسیم و کلی را در پرتو حرئی می‌شناسیم.

نکته دوم، مراد از کلی و حرئی در اینجا کلی و حرئی حقیقی و یا اصافی است. در باب حرئی حقیقی حکماً قاعده «الحرئی لیس نکاسب و لا مکتسب» را بیان کرده‌اند. فخر میر در نحوه علم ما به امر حرئی به تفصیل سخن گفته است و در باب کلی و حرئی اصافی سخن به قاعده «مفهوم اعم اعراف و بدیهی بر آن مفهوم اخص است» بر می‌گردد و فخر رازی نیز در المباحث المشرقیة به تفصیل از آن سخن می‌گوید (ج ۱، ص ۱۱) و بر مبنای آن مسأله بذهاب وجود را تبیین می‌شود (امراهیمی دیبایی، قواعد کلی فلسفی، ج ۱، ص ۵۲/۲۱).

نکته سوم، استدلال محر در بیان قاعده، نشانگر این است که ملاک اعرافیت برحورداری از دو امر است: اندکی شرط و قلت معاند. سر مطلب آن است که اعراف بودن مفهوم به معنای برحورداری بیشتر از وضوح و تمایز است، همانگونه که دکارت بدیهی را واضح و متمایز معنی می‌کند.

مراد از وضوح، آن است که بتوان هر آنچه هست، به آن نسبت داد و تمایز به این معناست که هر آنچه نیست، از آن سلب کرد. امری که بیشتر مشروط

باشد، به آن نسبت دادن هر آنچه هست، صعوبت و دشواری دارد و لذا از ابهام بیشتری برخوردار است و امری که معاند فراوان دارد، از آن سلب کردن هر آنچه نیست، امر سهول و آسانی نیست و تمایز نهادن آن از غیر، دشوار است.

جزئی نسبت به کلی بیشتر مشروط است این شخص از عوارص و مشخصات فراوانی برخوردار است، اما مفهوم کلی انسان مقید به هیچ کدام از آنها نیست و لذا تصور واضح امر جزئی مرهون آن است که سوال امور و شرایط فراوانی را به او نسبت داد و این سبب می شود، نسبت به مفهوم کلی از پیچیدگی و ابهام فراوان برخوردار باشد همچنین جزئی در نسبت با کلی اعداد فراوان دارد و تصور متمایز آن مرهون سلب همه اعداد است، زیرا مجموعه «غیر این درخت» اعم از مجموعه «عبر درخت» است، همانگونه که مصادیق غیردرخت اعم از مصادیق غیرحوه می باشد. به همین دلیل فخر رازی قبل از طرح این مسأله به بحث از اعم بودن بعضی جزئی از بعضی کلی پرداخت بنابراین، تصور متمایز جزئی نسبت به تصور متمایز کلی، مرهون سلب امور بیشتر از آن است.

بر این معنا، کلی اعراف از جزئی است و جزئی در پرتو کلی قابل شناخت است و لذا یکی از روشهای فهم ژرف تر یک امر، قرار دادن آن تحت مفهوم و مقوله ای کلی تر و اعم است.

جزئی بودن موضوع و کلی بودن محمول

یکی از مباحث مهم در منطق ارسطویی تحلیل ساختار معنایی قضیه است.

منطق دانان در مواضع گوناگونی ر آن سخن گفته‌اند و در ذیل همین مسأله به گزارش اهم آرا در این خصوص خواهیم پرداخت. یکی از مواضع، تحلیل موضوع و محمول است که در برخی از آثار چون اشارات (ص ۳) با عنوان گفتاری در محمول طرح می‌شود و در برخی دیگر از آثار چون نجات (ص ۲۱)، با عنوان فصل در محمول و فصل در موضوع به میان می‌آید.

محمول کلی است. بر اساس اینکه مفاد حمل متعارف در علوم را بنا به تحلیل ارسطویی اندراج بدانیم، هر محمولی مفهوم کلی حقیقی است و جزئی قابل حمل نیست و اساساً کلی و محمول مساوقت دارند. محمول را بر این دیدگاه است و در بیان هر دو طرف اسما «محمول کلی است و حرئی محمول واقع نمی‌شود» استدلالی را طرح می‌کند که مورد نقد کاتبی در المصنوع واقع می‌شود (ج ۱، ص ۶۵). کاتبی در اثبات این مدعا طریق دیگری را پیشنهاد می‌کند. اگر چه کاتبی به شیخ اشراق ارجاع نمی‌دهد، اما استدلال کاتبی دقیقاً تقریر بیان شیخ اشراق در منطق لمحات است.

استدلال شیخ اشراق چنین است: حمل حرئی بر مفهوم دیگر محال است، زیرا اگر فرض کنیم، جزئی بر مفهوم دیگر حمل می‌شود، آن مفهوم دیگر جزئی و یا کلی است. حمل حرئی بر جزئی محال است؛ زیرا دو جزئی عین هم‌اند که در این صورت حملی در میان نیست (چنین حملی به نحو متعارف و شایع صناعی نخواهد بود) و یا دو جزئی عین هم نیستند، در این صورت متباین خواهند بود و حمل در متباین بر یکدیگر محال است.

حمل حرئی بر کلی نیز محال است؛ زیرا در این صورت، انحصار آن کلی در این جزئی لازم می‌آید و آن مستلزم این است که چیزی که شایسته شرکت

است، شرکت‌ناپذیر باشد (مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ۴، ص ۱۴۶)

تصریح و تأکید فخر رازی و شیخ اشراق بر حمل‌ناپذیری مفهوم جبری، نشانگر بصیرت آن دو به نظام منطق ارسطویی است و مفایسته این دیدگاه با آراء فارابی، ابن سینا و پیروان وی نشان می‌دهد، ظاهراً حمل‌ناپذیر دانستن مفهوم حرئی از آراء محد الدین حیلی است که شاگردان وی آن را بارگو و به دو صورت مختلف تبیین کرده‌اند. حواحه طوسی نیز در سده بعد بر این دیدگاه تأکید دارد «هر محمولی کلی حقیقی است زیرا جرئی حقیقی از آن جهت که جرئی است، بر امر دیگری حمل نمی‌شود و هر کلی نیز بالطبع محمول بر مصادیق و افراد خود است» (شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۹)

بر اساس تحلیل فخر رازی، کلیت و محمول واقع شدن (حمل‌پذیری) متساوی هستند و این از طرفی بر تعریف کلی مبتنی است و از طرف دیگر بر نظریه اندراج انگاری حمل استوار است و اندراج موضوع در مفهوم حرئی ممکن نیست و مفهوم حرئی که مفهوماً شرکت‌ناپذیر است، محمول واقع نمی‌شود به همین دلیل در حواشی نواتح الافکار می‌خوانیم مراد از قصایبای متعارف، آن است که محمول صادق بر موضوع باشد، که به معنای صدق کلی بر حرئیاتش است (حوار می، برگ ۱۰، ب)

اما، مراجعه به زبان طبیعی در عرف، سخن فخر و مبنای منطقی او را مورد تردید قرار می‌دهد زیرا در چنین رمانهایی گزاره‌های مؤلف از محمول حرئی وجود دارد این پسر، محید است کتاب شما این کتاب است مواحه با چنین گزاره‌هایی دو تفسیر مختلف را به میان آورده است. کسانی که مفهوم جرئی را حمل‌ناپذیر می‌دانند، پس نوع گزاره‌ها را درست ساخت

نمی‌انگارند: جزئی آن است که نمی‌تواند بر میش از یک امر اطلاق شود و لذا حمل نمی‌شود؛ زیرا در تعبیر «زید زید است» هایدتی نیست و محال است، گفته شود «زید عمرو است» و اگر جرئی به صورت نادر حمل شود، حمل نه به طریق طبیعی است؛ مثل «این سفید رید است» یا «اسان زید است» (یوسف تهرانی، نقد الاصول و تلخیص الفصول، ص ۳).

اما عدای بر آن هستند که مفهوم جرئی نیز می‌تواند محمول واقع شود. دو منطق‌دان مؤثر در تاریخ منطق برد مسلمین، یعنی فارابی (منطقیات ج ۱، ص ۱۵۶) و ابن سینا (العاره، ص ۵۴) بر این رأی هستند. فارابی گوید: «محمول نیز مانند موضوع گاهی از امور عام است، مانند زید اسان است و گاهی از امور عینی است، مانند این شمس، همان رید است».

گزاره‌هایی را که فارابی و ابن سینا به عنوان مثال ذکر می‌کنند، فاقد ساختاری است که در منطق ارسطویی در خصوص جمایه تحلیل می‌شود، زیرا چنین گزاره‌هایی فاقد مصمور اندراج هستند. تحلیل ابن سینا از معنای محمول در آغاز اشارات همین نکته را روشن می‌کند: «اشاره به محمول چون گوئیم، شکل بر مثلث حمل می‌شود، معنای آن چنین نیست که حقیقت مثلث همان حقیقت شکل است بلکه معنایش این است امری که مثلث بر آن اطلاق می‌شود، به عینه همان است که شکل بر آن اطلاق می‌شود» (ص ۲).

فخر رازی در خصوص موضوع بر اشاره می‌کند که موضوع مفهوم جزئی است. قضایای مسورد و مهمه و بر بیان نوعی در اشارات در ظاهر نشان می‌دهد که مفهوم کلی موضوع واقع می‌شود.

این گمان ناشی از عدم تمایز بین موضوع حقیقی و موضوع ذکری است.

(تفصیل سخن در خصوص این تعایر را مراجعه کنید به کلتوری، لبرهان، ص ۱۴۹-۱۵۲). موضوع در حقیقت مصداق و افراد (جرئی) اند و در قضایای مسوره یا مهمله مانند «مثث شکل است» مثث موضوع زکری است و موضوع حقیقی افرادی هستند که مثث بر آنها اطلاق می شود. مثث به عنوان مفهوم کلی موضوع حقیقی نیست و لذا اطلاق آن بر افراد در منطق مسلمانان عقد الوضع و در منطق جدید نیز محمول خوانده می شود. در بحث از تحلیل مفاد قضیه مسوره به تفصیل در این باب سخن خواهد آمد.

ممکن است، پرسیده شود قضایای طبیعی چگونه تفسیر می شود؛ چرا که موضوع حقیقی در قضایای طبیعی مفهوم کلی است. پاسخ این است که در «انسان نوع است» مفهوم کلی انسان از آن حیث که کلی و مقول بر کثیرین است (با حیثیت حکایتی) موضوع نیست، بلکه از آن حیث که یک مفهوم ذهنی است (با حیثیت استعلالی)، موضوع واقع شده است و لذا می توان با تعبیر «این مفهوم» به آن اشاره کرد و به همین دلیل، قضیه طبیعی در حکم شخصی است و به همین دلیل ملاصدرا در تعریف قضیه طبیعی تعین ذهنی را احد می کند «أو طبیعیة بشرط تعینها الذهني طبیعیة» (التنقیح، ص ۲۱)

حمل موافات و اشتقاق

تمایز دو گونه حمل به طریق موافاة یا حمل هو هو و حمل اشتقاقی یا حمل ذو هو از مباحث مهم منطقی است. نوعی در شا این تمایز را بر حسب فکر مثال یادآور می شود. «حمل بر دو گونه است. حمل موافاة مانند زید انسان است». در این مثال، انسان حقیقتاً و به نحو موافاة بر زید حمل می شود و

حمل اشتقاق مآید وصف بیاض در سست با انسان که گفته می‌شود. انسان ایض یا دارای بیاض است و گفته می‌شود آن بیاض است و مراد ما از حمل در اینجا [در حمل کلی بر حرثیاش] حملی است که به طریق مواطاة باشد (المدخل، ص ۲۸)

مخرراری تمایز حمل مواطاة و حمل اشتقاقی را در الملخص، در مقام پاسخ به یک شبهه (پارادکس) در مسأله حمل ارائه می‌کند. شبهه این است که نمی‌توان گفت هر «ح»، «ب» است؛ زیرا اگر حقیقت «ح» همان حقیقت «ب» باشد، در این صورت «ح» و «ب» دو نقط مترادف هستند و حملی در میان نیست و اگر حقیقت «ح» غیر از حقیقت «ب» باشد، در این صورت محال است، بتوان گفت این، آن است؛ زیرا شیء نمی‌تواند همان غیر خود باشد.

وی در پاسخ به این شبهه گوید: اگر امری منصف به چیزی باشد موصوف می‌تواند بر صفت حمل شود؛ مانند منحرک جسم است، به این معنا که حقیقت چبری که دارای صفت حرکت است، همان جسم است و بر صفت می‌تواند بر موصوف حمل شود؛ مانند جسم متحرک است، به این معنا که جسم موصوف به حرکت است. اولی حمل مواطاة و دومی حمل اشتقاق نام دارد.

فخر رازی بر منای همین تفسیر، تعریف ابن سینا از قصیه حملیه را مورد نقد قرار می‌دهد. بوعلی در عیون الحکمة گوید: حملیه قصیه‌ای است که در آن به وجود چیزی برای شیء و یا به عدم چیزی برای شیء دیگر حکم می‌شود. فخر این تعریف را شامل حمل مواطات می‌داند؛ زیرا معنای حمل مواطات این نیست که به وجود آن برای موضوع حکم می‌شود. نمی‌گوئیم جسم برای

متحرک حاصل می‌شود، بلکه متحرک همان جسم است (شرح عیون الحکمة، ج ۱، ص ۱۲۰).

بنابراین از نظر فخر رازی حمل موافات حمل ذات است و حمل اشتقاق حمل صفت است. فهم رازی و جمعی از منطق‌دانان از توضیح بوعلی چنین است دیدگاه ابوالبرکات بعدادی (۴۶۸-۵۶۶) که الملخص از المعشر وی تأثیر فراوان دارد، نزدیک به همین تفسیر است «معنایی که حمل می‌شود، گاهی به اسمش حمل می‌شود و بر خود اطلاق می‌گردد، به گونه‌ای که گویند موصوع همان محمول است، چنانچه گفته می‌شود زید همان انسان است. چنین حملی، موافات نام دارد، زیرا محمول همان صورت موصوع و معنای آن است و گاهی محمول با لفظی حمل می‌شود که معاد آن داشتن صفتی در شیء است و به خود صورت شیء به گونه‌ای که می‌گویند این دارای آن است یا این در آن است و محمول صورت خود موصوع بیست همانگونه که بیاض بر رید حمل می‌شود و گفته می‌شود زید ابیض است یا رید دارای بیاض است یا مطلق است یا دارای نطق است (المعشر، ج ۱، ص ۱۳).

دگر دو مثال و ارائه دو بین برای هر یک از آن دو برای رفع خطایی است که در قرن هفتم برخی از منطق‌دانان دچار آن شدند تفسیر فخر همان برداشت ابوالبرکات بعدادی است.

شارحان و متأخران در خصوص تفسیر فخر اختلاف نظر پیدا کردند. کسانی چون انهری در کشف الحقائق و ابی‌بصر اسفرایی (د ۷۶۰) در شرح بحات بوعلی (ص ۷۹) همان دیدگاه فخر را پسندیده‌اند و عده‌ای چون ارموی در بیان الحق (ج ۱، ص ۲۸) و کاتنی قزوینی در المنصص (ج ۱، ص ۶۶) آن را

قابل مناقشه و نقد یافته‌اند. کاسی بر آن است که تفسیر فخر رازی با بیان بوعلی معایرت دارد؛ ولی عبارتهایی را که کاتبی از بوعلی گزارش می‌کند، موثره در خصوص مثالها با هیچ کدام از نسخ خطی شفا که قابل دسترسی نگارنده این سطور است، سازگار نیست.

خواجه طوسی در تمایز حمل موافات و اشتقاق گوید: معنای حمل موافات - انگونه که شیخ گوید - آن است، چیزی را که مثلث گویند، همان است که آن را شکل گویند و گاه باشد که گویند صحک محمول بر انسان است و با این به آن خواهند که آنچه او را انسان گویند، هم او را صحک گویند، بلکه آن خواهند که آنچه او را انسان می‌گویند، او را صحک حاصل است؛ یعنی ذو صحک است و این نوع حمل به طریق هو دو هو است و آن را حمل اشتقاق خواهند، چه از صحک لفظی اشتقاق کنند و آن را به موافات بر انسان حمل توان کرد و آن صحک است (اساس لاقتباس، ص ۱۸ / شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۱/۲۰).

بنا به تفسیر فخر رازی ملاک تمایز موافات از اشتقاق این است که اگر محمول بلاواسطه حمل شود، حمل موافات و اگر با واسطه‌ای چون «دارایی» حمل شود، اشتقاق است (شهابی، رهبر حرب، ص ۷۹). فخر و خواجه در خصوص قصایایی چون «انسان باطوق است» اختلاف نظر دارند. در بیان اموالبرکات تصریح به اشتقاق بودن آن است و بر معنای فخر نیز چنین است؛ اما از نظر خواجه طوسی و پیروان وی این قصیه موافات است. بر مبنای خواجه، حمل بطوق لزوماً اشتقاق است. انسان دارای بطوق است، اما «باطوق» بدون واسطه و به نحو موافات بر انسان حمل می‌شود.

فهر راری در تقسیم «اسم» نیز قریب به همین مبدا را برگزیده است. اسمی که بر شخص معین دلالت نکند یا برای ماهیت معینی وضع شده است، اسم جنس و یا برای صفت معینی وضع شده که بر ماهیت خاصی دلالت ندارد، در این صورت مشتق است. بنابراین، وقتی اسم جنس محمول واقع می‌شود و بر ماهیت موضوع دلالت دارد، جنس موافات و إلا حمل اشتقاق است.

در مقام داورى بین فقر و حواجه این نکته قابل ذکر است.

این سیما حقیقت حمل را در تحلیل کلی حمل موافات می‌داند؛ یعنی کلی قابل حمل بر مصادیق و حرثیات خود به حمل موافات است. بر مبنای این سخن در خصوص مفهوم کلی انسان، جسم، حیوان و غیر آن تردیدی نیست که همه نسبت به افراد و مصادیق خود به حمل موافات حمل می‌شوند؛ اما در خصوص مفهوم کلی سعید یا کمت که دارای افراد بالذات و افراد بالعرض است، دیدگاه فقر و حواجه متعایر می‌شود. پذیرفتن رأی فقر مستلزم آن است که حمل موافات را به فرد بالذات ارجاع دهیم و حمل اشتقاق را فرد بالعرض تحویل کنیم. در اینصورت تقسیم یاد شده معطوق بر دو قسم «محمول علی» و «محمول فی» می‌شود که در دوره شیراز و اصفهان مشهور شد (نقد الاصول، ص ۴).

مقول در جواب ما هو و فرقی آن با مقول بر طریق ما هو و داخل در جواب ما هو

این سیما در تحلیل آنچه در پاسخ سؤال چیستی بیان می‌شود، به نقد بصور ساده انگاران می‌پردازد. ساده انگاران شنیده‌اند که جنس می‌تواند در پاسخ سؤال ما هو ذکر شود و لذا چنین تصور می‌کنند که مقول در جواب

ما هو ذاتی است و چون به آنها گفته شود که فصل نیز ذاتی است، اما جواب ما هو نیست، خطای دیگری مرتکب شده و گویند. مقول در جواب ما هو ذاتی اعم است

بوعلی پس از گزارش و بعد دو تصور ساده انگاران برای رفع ابهام گوید باید بین پاسخ ما هو و آنچه داخل در پاسخ ما هو است و آنچه در طریق ما هو واقع می شود فرق نهاد؛ چرا که خود پاسخ ما هو به داخل در جواب ما هو است و به در طریق ما هو قرار می گیرد (اثرات، ص ۷)

مفسران اولیه این سیما دو اصطلاح «داخل در جواب ما هو» و «واقع در طریق ما هو» را مترادف دانسته اند بهمینار بن مرزبان (۳۸۰-۴۴۲) لوکری و ابن سهلان سناری مقول در طریق ما هو و داخل در جواب ما هو را به معنای ذاتی دانسته اند (الانحصال، ص ۱۴/ بیان الحق بصحیح الصدوق ج ۱، ص ۱۴۶، البصائر، ص ۱۲)

محرراری و حواحه طوسی آن دو را مترادف دانسته و در تعریف هر یک اختلاف نظر پیدا کرده اند از نظر محرراری مقول در جواب ما هو همان ماهیت و ذات است و نمی توان اصطلاح ذاتی را بر آن اطلاق کرد ذاتی که به عنوان جزء تعریف، در تعریف احد می شود، بر دو قسم است. یا این جزء به دلالت مطابقی در مقول در جواب ما هو بیان می شود؛ مانند مفهوم حیوان یا مفهوم ناطق در «حیوان ناطق». هیچ یک از این دو مفهوم ذات نیست و لذا در جواب ما هو قرار نمی گیرد؛ اما جزء آن است. وی آنها را مقول در طریق ما هو می داند و نه مقول در جواب ما هو و یا ذاتی در تعریف به نحو تصنعی بیان نشود؛ ماسد حسام نامی در «حیوان ناطق»، در اینصورت آن را داخل در جواب

ما هو می‌داند بیان محرر المدح و الاذات در این مکتبه یکسان است
 حواجه طوسی تفسیر دیگری را نیز محتمل می‌داند. داخل در جواب ما هو
 ذاتی به معنای جزء ماهیت است به طور کلی، اما واقع در طریق ما هو ذاتی اعم
 است (شرح اشارات ج ۱، ص ۶۸) وی در اساس الاقناس گوید و مطلق هر چند
 مقول در جواب ای شیء هو است به اعساری دیگر، چنانکه گفتیم، اینجا واقع
 است در طریق ما هو به این سبب که از ذاتیات است. اما اگر در جواب اساس و
 عرس چیست، به برخی از داییات اقتضار کند، مثلاً بر جسم مادی، و باقی
 ذاتیات مانند حساس و متحرک به ارادت داد نکند، این جواب به نفس جواب
 ما هو است بلکه داخل در جواب ما هو است. (۲۴-۲۵)

برخی از معاصران گفته‌اند حواجه در شرح اشارات طریق ما هو را حسن
 و داخل در جواب ما هو را فصل ذکر کرده است (اسوار، تعلیف بر اساس
 الاقناس، ج ۲، ص ۹) اگر چه بین تحلیل حواجه در دو اثرش توافق دقیقی
 نیست، اما سخن یاد شده با آنچه از شرح اشارات حواجه گزارش کردیم،
 منطبق نیست. غالب منطق‌دانان در تفسیر سه مفهوم مقول در جواب ما هو،
 واقع در طریق ما هو و داخل در جواب ما هو تفسیر فخرراری را برگزیده‌اند
 از جمله انهری در کشف الحقائق (۵۶)، حونحی در کشف الاسرار (برگ ۹)،
 ارموی در بیان الحق و لسان الصدق (برگ ۲۵) و مطالع الاسوار (ص ۶۱)،
 شهابی در رهبر حرر (ص ۸۵)

تحلیل مفاد قضایا

منطق‌نگاران دو بخشی در قرن هفتم فصل مستقلی را در تحلیل ساختار

معنایی قصایا به میان آورده‌اند و آن را «فصل فی تحقیق المحصورات» نامیده‌اند این بحث ملهم از اشارات بوعلی است که با تکمیل و تنقیح کسانی چون محرراری، در قرن هفتم شکل نهایی یافت. بوعلی در چهار موضع اشارات به بیان چیرستی مضمون قصیه می‌پردازد.

- ۱- اشارة إلى المحمول (ص ۳)، ۲- اشارة إلى الايجاب و السلب (ص ۱۶)،
- ۳- اشارة إلى تحقیق الكلية الموجهة فی الجهات (ص ۲۶)، ۴- اشارة إلى تحقیق السالبة الكلية فی الجهات (ص ۲۷).

وی در تحلیل مفاد موجب کلی گوید مراد از «هر ج، ب است»، این نیست که کلیت «ج» و یا حیم کلی «ب» است، بلکه مراد این است که هر یک از مصادیقی که موصوف به «ج» باشند، موصوف به «ب» هستند. (ص ۲۶)

محرراری و حواجه طوسی در تحلیل کلیت ج اختلاف نظر دارند از نظر محر کلیت «ج» به کل مجموعی من حيث المجموع با همه نه به معنای هر، اشاره دارد، در حالی از نظر حواجه طوسی کلیت «ج»، کلی منطقی است. تحلیل محر با آنچه شیخ در اعاز القیاس منطق شفا گوید (ص ۱۹)، سازگار است و منشأ تحلیل متأخران از مفاد قصیه می‌باشد.

قصیه «هر ج، ب است» به مانند «همه دانشجویان یک میلیون نفر هستند»، «کلیت ج» است و نه مانند «دانشجو صعب است» «حیم کلی» است؛ زیرا قصیه محست موجب کلی است، در حالی دو قصیه دیگر به ترتیب شخصیه و طبیعیه‌اند و لذا اگر برای شکل اول فرار گیرند، قیاس عقیم خواهد بود. تحلیل قصیه مسرور به «هر آنچه الف است، ب است» نزد محرراری به تمایز بین قصیه حقیقه و خارجیه می‌انجامد.

اگر چه این تمایز در واقع تفسیر سخن ابن سیناست، اما مورد رد و انکار حواحه طوسی و غالب منطق نگاران به بخشی متأخر قرار می گیرد. شارحان و پیروان فخر کسایی چون ابهری اعنار سوم را نیز بر آن افروده اند و قصایای سه گانه خارجی، حقیقی و دخی را صورت بندی کرده اند. علی رغم مخالفت منطق نگاران به بخشی، امروزه این تمایز کاربرد فراوانی در تحلیل مسایل کلامی، فلسفی و فقهی دارد. گزارش تاریخی و تحلیل ادله مخالفان و موافقان اعناراب سه گانه قصایا را در رساله تحلیل قصایا و نیز شرح جامع منطق اشارات - که امید انتشار آن را دارم - به تفصیل آورده ام.

شرایط تناقض

یکی از مؤثریهای حرراری شرایط تناقض است. تناقض دارای دو گونه شرایط است. اختلاف در کم، کیف، جهت و وحدت های هشت گانه فقدان هر یک از شرایط یاد شده موجب ابهام تناقض می شود. حرراری گوید سخن ابن سینا در همه آثارش بر این نکته اشاره دارد که تحقق تناقض منوط به اجتماع شرایط هشت گانه است و نزد من در تحقق تناقض، وحدت موضوع، محمول و زمان کفایت می کند. (شرح عیون الحکمة، ج ۱، ص ۱۵۰، الملخص، ص ۱۷۷) مننای وی در رساله الکمالیه (ص ۱۶) همچنین است. اما در الإشارات وحدت زمان را نیز به وحدت محمول ارجاع می دهند. (ص ۱۰۹)

در بیان وحدت های تناقض دو نظریه عمده وجود دارد. دیدگاه حداکثر گرایانه و دیدگاه حداقل حویانه. در دیدگاه حداکثری چند نظریه وجود دارد. نظریه مسهور به وحدت های هشت گانه اشاره دارد. ملاصدرا حمل را نیز بر آن

افزوده است. نگارنده این سطور وحدت ربان را نیز به منزله وحدت دهم مورد تأکید قرار می دهد. عده ای مانند استاد شهابی وحدتها را تا دوازده مورد بر شمرده اند و فراتر از آن هم می دانند (رهبر جرد، ص ۲۱۴-۲۱۸). شرایطی که مرحوم شهابی بر می شمارد به وحدتهای به گانه قابل ارجاع است.

فحررازی سحنگوی بطریقه حد اقر گرابانه است و شرایط را به سه امر و در الایارات به دو امر بر می گرداند ارجاع وحدتها به یک وحدت نیز بطریقه مسسوب به فارسی است استاد شهابی، این احساب را رد می کند

در مقام داوری بین دو نظری حد کثری و حداقلی می توان هر دو را قابل قبول خواند، زیرا در روی آورد نظری، ارجاع هروع به اصول و اخذ موضع حداقلی اولی و اثر است و بر روی ورد کاربرد و در جهت پیشگیری از اتهام تناقض نکثر مواضع شایسته تر است (طوسی، تعدیل المعیار، ص ۱۸۱)

منطق موجها

فحرراری در مباحث موجها، تحلیل جهات، عکس و نفیض موجها و محتلفات مواوریهای فراوی دارد. حواحه طوسی تسمیه وصفی و دوام وصفی به مشروطه و عربیه را ر یادگارهای فحرراری می داند (شرح اشارات، ج ۱، ص ۱۶۵). برای بهره ر اطاله بحث خلاصه آراء فحر در منطق موجها را در جدولهای پیوستی نشان می دهیم. فهرست جدول به شرح زیر است

یک - موجها سبب

دو - موجها مرکب

سه - نقیص موحهات بسیط

چهار - نقیص موحهات مرکب

پنج - عکس موحهات بسیط

شش - عکس موحهات مرکب

هفت - محتلفات شکل اول

هشت - محتلفات شکل دوم

نه - محتلفات شکل چهارم

فهر راری محتلفات شکل سوم را بر حسب آنچه در شکل اول بیان کرده

است، تقریر می کند و لذا از ارايه حدود جداگانه صرف نظر شد تدوین این

حدولها را و امدار همکار فاضل سرکار خادم برگس عزیزی هستم

منطق موجّهات نزد فخر رازی

یک - موجّهات بسیط

آثار فخر رازی					
ردیف	موجّهات	اشارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
۲	ضروریّه ازلیه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	_____
۳	ضروریّه ذاتیه	ضروریّه مشروطه به دوام ذات	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه ذاتیه
۴	مشروطه عامه	ضروریّه مشروطه به دوام وصف	مشروطه عامه	مشروطه عامه	مشروطه عامه
۵	ضروریّه به شرط معمول	ضروریّه به شرط معمول	_____	_____	_____
۶	ضروریّه وقتیّه	ضروریّه به شرط وقت معین	وقتیّه	وقتیّه	وقتیّه
۷	ضروریّه مستشره	ضروریّه به شرط وقت نامعین	مستشره	مستشره	مستشره
۸	دائمه ذاتیه	دائمه مشروط به دوام ذات	دائمه	دائمه	دائمه
۹	دائمه وضعیه (عرفیه)	دائمه مشروط به دوام وصف	عرفیه عامه	عرفیه عامه	عرفیه عامه
۱۰	حبیه مطلقه	_____	_____	_____	_____
۱۱	حبیه ممکنه	_____	_____	_____	_____
۱۲	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه
۱۳	مطلقه عامه وقتیّه	_____	_____	_____	_____
۱۴	مستشره مطلقه	_____	_____	_____	_____

علامت - نشانه عدم یکر در منبع مورد نظر است.

دو - موجهات مرکب

آثار فخر رازی					
ردیف	موجهات	امارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱۵	مشروطه خاصه	_____	مشروطه خاصه	مشروطه خاصه	مشروطه خاصه
۱۶	عرفیه خاصه	_____	عرفیه خاصه	عرفیه خاصه	عرفیه خاصه
۱۷	عرفیه لاضرریه	_____	_____	_____	_____
۱۸	دائمه لاضرریه	_____	_____	_____	_____
۱۹	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه
۲۰	وجودیه لاضرریه	وجودیه لاضرریه	وجودیه لاضرریه	وجودیه لاضرریه	وجودیه لاضرریه
۲۱	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه
۲۲	ممکنه احسن	ممکنه احسن	ممکنه احسن	ممکنه احسن	ممکنه احسن

سه - تقيض موجهات بسيط

آثار فخر رازی					
ردیف	موجهات	اشارات	ملخص	شرح عیون	رسالة كعاليه
1	مطلقه عامه	دائمه	دائمه	دائمه حالی از ضرورت	دائمه
2	ضروريه ازليه	_____	_____	_____	_____
3	ضروريه ثانیه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	_____
4	مشروطه عامه	_____	ممکنه عامه و صفي	ممکنه عامه و صفي	ممکنه عامه و صفي
5	ضروريه به شرط معمول	_____	_____	_____	_____
6	ضروريه وظيفه	ممکنه عامه در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان
7	ضروريه مستشره	ممکنه عامه در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها
8	دائمه ذاتیه	مطلقه عامه	رفع دوام محتمل دائمه مخالف و لا دائمه موافق	رفع دوام محتمل دائمه مخالف و لا دائمه موافق	مطلقه عامه
9	عرفیه عامه	مطلقه عامه و صفي	مستثغه عامه و صفي	مطلقه عامه و صفي	سلب دوام و صفي
10	جنبه مطلقه	عرفیه عامه	عرفیه عامه	عرفیه عامه	_____
11	جنبیه ممکنه	_____	مشروطه عامه	مشروطه عامه	مشروطه عامه
12	ممکنه عامه	ضروريه	ضروريه	ضروريه	ضروريه
13	مطلقه عامه و قیبه	_____	_____	_____	_____
14	مستشره مطلقه	_____	_____	_____	_____

علامت هـ نشانه عدم ذکر در مدح مورد نظر است.

چهار - تقيض موجهات مرکب

آثار فخر رازی					
ردیف	موجهات	انارات	مفحص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱۵	مشروطه خاصه	_____	رفع یکی از قیود	رفع یکی از قیود	ممکنه عامه وصفی مخالف یا ضروریه ذاتیه
۱۶	عرفیه خاصه	_____	_____	_____	بطلان علم و وصفی مخالف یا دائم موافق یا دائم مخالف
۱۷	عرفیه لاضروریه	_____	_____	_____	_____
۱۸	دائم لاضروریه	_____	_____	_____	_____
۱۹	وجودیه لادائم دائم موافق	دائم مخالف یا دائم موافق	دائم مخالف یا دائم موافق	دائم مخالف یا دائم موافق	دائم مخالف یا دائم موافق
۲۰	وجودیه لاضروریه	_____	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق
۲۱	ممکنه لاجمی	_____	_____	_____	ضرورت جبر و اوقات یا تقيض توصیای

پیچ - عکس مستوی موجهات بسیط

ردیف	موجهه	آثار فخر رازی		
	(اصل)	ایمات	ملخص	شرح عیون
۱	مطلقة عامه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	ندارد	ندارد
۲	ضروریة مطلقة	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	ضروریة مطلقة	ضروریة مطلقة
۳	مشروطه عامه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	مشروطه عامه	مشروطه عامه
۴	ضروریة وقیه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	عرفیه عامه	ندارد
۵	ضروریة منشرة	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	عرفیه عامه	ندارد
۶	دائمه بایه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	دائمه بایه
۷	عرفیه عامه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	عرفیه عامه	عرفیه عامه
۸	حبیه مطلقة	م ک و ج	_____	_____
		س ک	_____	_____
۹	ممکنه عامه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	ندارد	ندارد
۱۰	حبیه ممکنه	م ک و ج	_____	_____
		س ک	_____	_____

● م ک و ج مخفی کلمه‌های موجب کلی و جریب است س ک مخفی کلمه‌های سلب کلی و س ج

مخفی کلمه‌های سلب جریب است. علامت مد مشابه عدم ذکر در منبع خاص است.

شش - عكس مستوی موجهات مركب

ردیف	موجهه	آثار فخررازی		
	(اصل)	مسور	انارات	شرح عیون
۱	مشروطه خاصه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	مشروطه عامه
		سج	ندارد	ندارد
۲	عرفیه خاصه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	_____
		سج	ندارد	ندارد
۳	عرفیه لافزوریه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	_____
		سج	_____	_____
۴	دائمه لافزوریه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	_____
		سج	_____	_____
۵	وجود لائمه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	ندارد
		سج	_____	_____
۶	وجودیه لافزوریه	مک و ج	_____	ممکنه عامه
		سک	_____	ندارد
		سج	_____	_____
۷	ممکنه خاصه	مک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		سک	ندارد	ندارد
		سج	ندارد	ندارد

به - مختلطات شكل چهارم نزد فقراری

نتایج (بر صورت پنج گانه شكل چهارم)					صغری	کبری
م ک و م ک م ج	م ک و ک	م ک و م ک س ک	م ک و ک	م ج و م ک س ج		
۴۶	ع ج					
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ضروریه	ضروریه	ضروریه	ضروریه	ضروریه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	عقیم	عقیم	عقیم	ممکنه عامه	ممکنه عامه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ضروریه	ضروریه	ضروریه	ضروریه	مطلوبه عامه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ضروریه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	مطلوبه عامه	ضروریه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	عقیم	مطلوبه عامه	ضروریه	ضروریه	ممکنه عامه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ضروریه	مطلوبه عامه	عقیم	مطلوبه عامه	ضروریه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	عقیم	ممکنه عامه	مطلوبه عامه	مطلوبه عامه	ممکنه عامه
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	عقیم	ممکنه عامه	مطلوبه عامه

الملخص و سبک فخر رازی در آن

الملخص به شیوه اشارات بوعلی و در سه دانش منطق، طبیعی و الهیات تدوین شده است. منطق الملخص به شیوه منطق نگاری دو بخشی است. فخر در دیگر آثار خود، مانند شرح عبور الحکمة تحلیل دیدگاههای خاص خود را به این کتاب ارجاع می‌دهد. قلم فخر روان، حالی از صعوبت و در عین حال گریده نویس است. برخی از آراء خاص وی همچون نفی تصور بطری، هنوز در این اثر نیامده است. روی آورد فخر در این اثر آرایه نظام سازگار از منطق تا پیروی از نظام دو بخشی ابن سبیاست، اما ملاحظات انتقادی و تکمیلی هراوایی را در خصوص آراء بوعلی می‌آورد. در اثبات مسایل منطقی به دو طریق حجت (برهان) و استقراء عطف توجه دارد و در ارائه برهان ابتدا طریق «إن» را احمق می‌کند و آنگاه به بیان «لم» اشاره می‌نماید. در پاره‌ای از مسایل مثل «قاعدة الواحد» به استدلال کلام بپایان احد مبانی کلامی در ادله خود روی می‌آورد. (ص ۵۵)

علی رغم پیروی از اشارات در مسایل منطقی، به لحاظ مبانی فلسفی از آن فاصله می‌گیرد. به عنوان مثال، رابطه فصل و نوع را بر استولوژی مشایی و رابطه علی و معلولی بنا نمی‌نهد و صفت و موصوف را به جای معلول و علت می‌نماید (ص ۷۳). در تحویل شرطی به جعلی از بوعلی فراتر رفته و همانند شیخ اشراق بر آن است که شرطی اساساً جعلی است و تفاوت صرفاً در عبارت است (ص ۲۲۱). تصریح می‌کند که در ملاحظات انتقادی به مناقشه در مثال نمی‌پردازد؛ اما ضروریه دانه داسس قصیه «انسان حیوان مطلق است» را مورد نقد قرار می‌دهد. دو مفهوم از سبک کلی مطلقه آرایه می‌کند: سانه

مطلقة حقیقه و سائله مطلقه عرفیه (ص ۱۶۳ و ۱۶۴) و این نام‌گذاری بر تحلیل نوعی در اشارات است.

در مواضعی که دیدگاه یقینی ندارد، به طور صریح بیان می‌کند که در اینجا از متوفقی هستیم در این کتاب بر آن است تا گزارش مختصر و روشن از مباحث متقدمان و محصل آراء اقدمین را همراه با زیادات نفیس از جانب خود بیاورد و در پایان کتاب این آراء را به میان می‌آورد که کتاب مفصل در گزارش، نقد و تطبیق آراء مطلق‌دانان در مسایل منطقی همراه با تحلیل مبانی خود نگارد فارابی، اس سبیا، ابو لبرکات بغدادی و ابن سهلان ساوی مطلق‌دانانی هستند که فخر در مواضع مختلف به آنها ارجاع می‌دهد.

کاتبی هزویی در ملخص شرح انعادی و نایره المعارف گویه‌ای با عنوان المصنص فی شرح الملخص نوشته است بخش منطقی این اثر گرانقدر در دو جلد به عنوان پایان‌نامه تحصیلی توسط علی نظری علی آبادی (بخش نخست) و قربانعلی رحیم اوعلی (بخش دوم)، زیر نظر جناب دکتر مقصود محمدی و نگارنده این سطور تصحیح شده است و امید می‌بریم، صورت منقح آن را به نشر بسپاریم. کاتبی بر مآخذ مهمی دسترسی نداشته است و آراء فخر را در تطبیق با ماسی وی و نیز در پرتو آراء متقدمان و متأخران مورد توصیح و نقد قرار می‌دهد. گریده‌ای از ملاحظات تکمیلی و انتقادی وی را در بخش تعلیقه آورده‌ایم.

شیوه تصحیح و معرفی نسخه‌ها

برای تصحیح این اثر روش توأم احد شده است. در روش توأم، اصیل‌ترین

نسخه محور قرار گرفته و در شرایط مساوی و در اوضاع فقدان مرجع، به عنوان متن اصلی برگزیده می‌شود و دیگر نسخ در شرایط رجحان برگزیده می‌شوند. ما بر دو گونه نسخه اعتماد کرده‌ایم: نسخ الملخص و آنچه مورد اعتماد و یا ملاحظه کاتبی در المنصوص بوده است.

۱- نسخه «آک» متعلق به دانشگاه آکسفورد که تصویر نگاتیو آن به کتابخانه ملی تعلق دارد (شماره ۱۱۱). کتابت این نسخه به سال ۶۳۱ هـ ق یعنی بیست و پنج سال پس از درگذشت فخر به اتمام رسیده است. نسخه دارای آغاز و پایان است (از صفحه ۱ تا ۱۶۲). خط آن نسخ است و صفحات آن به ابعاد ۱۲ × ۲۰ و دارای ۲۲ سطر است. از حواشی و نسخه بدل‌های بسیار اندک برخوردار است. این نسخه را اصل قرار داده‌ایم.

۲- نسخه «مج». متعلق به کتابخانه مجلس شورای اسلامی (شماره ۸۵۶) است. خط آن نسخ و قسمت مطلق از صفحه ۲ آغاز و به صفحه ۶۴ پایان می‌یابد. نسخه کامل بوده و هر صفحه به ابعاد ۱۶ × ۱۹ دارای ۲۸ سطر است در بادی امر چنین می‌نماید که کاتب دقت فراوان ندارد؛ اما دقت در متن و حواشی نشان می‌دهد که کاتب با متن بیگانه نیست و احتمالاً خود، متن را تا حدودی تصحیح و با دیگر نسخه‌ها مقایله کرده است. دارای حواشی کوتاه و مفصل است که غالباً رفع از قلم استادگیاها است. این نسخه در مجموعه کتابهای طباطبایی قرار دارد.

۳- نسخه «دا» متعلق به کتابخانه دانشگاه تهران (شماره ۲۵۶). اهدایی مرحوم مشکوة بر روی این نسخه نوشته‌اند، احتمالاً در سده هفتم هجری کتابت شده است. این نسخه افنادگی و اغلاط دارد و کاتب آن را با سی‌دقتی

کتابت کرده است و احتمالاً از نسخه «آک» متأثر بوده است. خط آن نسخ کهنه و بی نقطه است و هر صفحه به ابعاد 14×18 و دارای ۲۴ سطر می باشد.

۴- نسخه «مل» منسوب به کتابخانه ملی جمهوری اسلامی (شماره ۳۷۱- ۲۸۰۱/۲۲۶۲) و فاقد آغاز و انجام است. ابعاد صفحات 16×8 و دارای ۱۷ سطر است. گفته می شود، نسخه به خط محمد کاظم ابوالقاسم الحسینی است. مریت این نسخه در حواشی فراوان است که ملاحظات تکمیلی و استقادی را نسبت به متن شامل است. خط حواشی با خط متن متفاوت است. کاتب متن ظهراً از نسخه «آک» و با نسخه «د» متأثر و از بی دقتیهای آن دو نسخه برخوردار است. نویسنده حواشی از بمبصص کاتبی متأثر و روان یافته است. غالب حواشی این نسخه را در تعلیقات آورده ام.

۵- نسخه «مص» منسوب به مؤرخ اعتماد کاتبی در المصص فی شرح الملخص محرراری است از آنجا که شرح کاتبی مرحدی نیست، همه عبارتهای الملخص را نمی توان در آن یافت اما در موارد فراوانی کاتبی در خصوص صحت نسخه و نسخه بدلهای اظهار نظر کرده است. در موارد اختلافی، مواضعی که کاتبی به نسخه ای اعتماد داشته است در پاورقی (بصورت، مص، برابر متن) نشان داده ایم از المصص چهار نسخه در اختیار داشتیم و از تصحیح آن بر مبنای نسخه های چهارگانه استفاده کرده ایم. تصویر صفحات نخست و پایان هر یک از نسخه ها به پیوست آمده است.

تعلیقات

بخش تعلیقات، ملاحظات توضیحی، استقادی و تکمیلی است. گریدهای از

شرح کاتبی بر الملخص و همچنین حواشی نسخه «مل» در تعلیقات آمده است. مواضع دیگری که محتاج توضیح و یا نقد بوده است، نیز مورد بحث قرار گرفته است و برای حفظ انسجام بین سه نسخه مختلف (کاتبی، حواشی «مل» و قراصلکی) بخش تعلیقات به زبان عربی نگارش شده است.

تعلیقات علاوه بر ملاحظات تکمیلی و انتقادی، متضمن گزارش و بررسی مآخذ مصرّح و مصرر الملخص و شرح کاتبی بر آن نیز است.

تقدیر و تشکر

مساعدت و لطف همکاران و دوستان فراوانی در نشر این اثر مهم منطقی، مؤثر بوده است و اکنون که این اثر حائز صبح به خود می‌پوشد، جا دارد که با ذکر نامشان در اسحاق‌قنردان و سپاسگر ر باریشان باشم. سرکار خاتم‌آدینه اصغری مژاد تصحیح اولیه متن را به طور کامل برعهده داشتند. آقای دکتر مقصود محمدی تصحیح یاد شده را به وقت مطابعه کرده و نکات مفیدی را یادآور شدند. مسئولان کتابخانه‌های مرکزی دانشگاه تهران، مجلس شورای اسلامی و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران و دانشگاه آزاد اسلامی واحد کرج و به ویژه سرکار خاتم‌عارف‌نیا در دستیابی به نسخ خطی کمال همکاری داشتند. از ملاحظات آقای دکتر موسویان و دکتر محمدراده نیز بهره بردم. آقای علی اصغر جعفری نیز با وقت فراوان نقش مؤثری در رصد کردن اغلاط بایبدهای متن و صفحه‌آرایی اولیه متن داشتند. مدیران محترم دانشگاه امام صادق (ع) به ویژه معاونت پژوهشی و سرپرست محترم دفتر نشر دانشگاه و

همکاران ایشان با همت و مشورت این اثر احیاگران میراث علمی را ترغیب کردند

همی حُستم از خسرو رهشدهس که بیکیش را چون گزارم سپاس

احد فرامرر قراملکی

رمستان ۱۳۸۱



425

كتاب في علم المنطق مؤلف من قبل
 الشيخ الفاضل في الدين والعلوم
 السيد محمد باقر الخليلي
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205
 في مدينة تبريز

من صورته تعدد رتبته منكم لا بد لسبب الحكمة على غير المعلوم
 مائة متجه في درجته من متجه صادقته فالمعلوم عليه غير مبني و
 قبل منكم من غير معلوم منه به معلوم ولا يكون المعلوم عليه غير
 معلوم منقول غير المعلوم له اعتبارا في الامر الذي عرفت
 انه غير معلوم بت مجدي هذا الاعتبار اعني المعلوم متجه كان
 المعلوم عليه في المعصية المدلولة الاول كان المعلوم عليه من حيث انه
 منكم عليه غير منه في متجه الشك وان كان الثاني كان لم عليه
 بانه لا يصح اتيان في الامان المعلوم منكم الحكم عليه او بكونه معلوم
 لا ما يقول السكينة في الضروريات بعد منها منقول كل احد
 من المعلوم ان في الضروريات اما ان يكون غيبا عن الناس هو
 ظاهر الفساد او محال عليه وهو باطل انه يلزم له ساد وكل احد
 منها الى غير ان في موضوعات متناهية او غير متناهية وهو محال
 ويتقلد من جهة فاما المطلوب حاصل لانه انما في يوجبها ما يوجب
 لاداة في الذي شمس الحسنة يكون لوزنه عنه غير مكسب له لا يكون ذلك
 معصيا الا بوجوبه في منها سنا فلا يكون في منها مكسبا واما ان يكون
 بعضها غيبيا وبعضها محتاجا وحسب لا محال واما الاكل استنتاج
 الاحتياج عن العني وهو باطل ما علم بالضرورة ان من علم في شيء شيء غم
 مع ذلك وجود المعلوم او عدمه لا يتم علم الاول ووجه الاول من
 الثاني علم المعلوم او يكون جسيما فان حصل كل مطلوب من كل شيء
 كيف كان وهو اول البطلان او كل مطلوب اوليات مخصوصة ولا
 يشرع في غيرها على سربطة مشهورة وحسب لا بد من بيان كل الشرايط
 فيكون العالم بها ممكنا سربط ان يجوز ان يخط الانا لا

الكلام الى المنطق ويسهل الى العلوم الخفية معقول الله وحسن عجزه
وحسب الله ونعم الوكيل ثم في حدود ١٠٠٠ من بعض ٢٣١
بسم الله الرحمن الرحيم راحة الخبير
الكتاب الاول في بيان ما يترى من حجابها
ومحرماتها وما هي الوجودات والعدمات
والقدم والحدث وفيه ثمانية ابواب الكتاب الاول
في الوجودية بحثا فاني قد عرفت علمه او جهلنا علم
بوجوده بدعي والوجود جرمي ويورد العلم بالزمان
على العلم بالكل السابق على الاول في السند الذي
ان السبب لا يحتمل ولا رادع ان السند انما هو
الحال عن العلم والوجود في اصنافها والوجود
مستوفى بمصور الوجود والعدم والوجوب والامتناع كقول
الوجود معارف العلم والمعاريف عبارة عن انسيه
مصورها مستوفى بتصور الوجود في انسيه
بصور ما هي لا تصدق الذي ليس في الخبر الا هو في تصورات
من الوجود او لم يرد في معرف الوجود منسب محال باجرانه
افضل انما انما في وجود اب انم يوفق التي في انسيه وان
لم يكره لعمده انما انما في الوجود في الوجود في الوجود
بوجود او حصل في الوجود في الوجود في الوجود
بكون الحوادث اجزائه او باطراح عنه وهو محال لما عرفت
المنطق او علمه انما في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مشرك او علمه في الوجود في الوجود في الوجود

وَيُكَلِّمُ الْمَلَائِكَةَ وَالْعِزَّةَ وَالْجَبَّارِينَ

[illegible]

[illegible]

فولادکوارا و کوهستان

در منطق و حکمت اسلامی و طبیعی

تاریخ کتابت این کتاب نظام‌آورد ماه هفتم

هجری

۱۳۰۰

۱۳۰۰

فهي على الأول لغرض من اللفظ طاء و هاء المعاني ما دام حصول اللفظ هو كنه اللفظ
مفداً اه الثالث لمباحث المفرد والمؤلف المفرد ينقسم نوعين أحدهما
من التقسيم الأول حال اللفظ بالنسبة إلى المعنى على أربعة أوجه طاء اه اما ان
تختلف اللفظ والمعنى أو تسكن اللفظ وتختلف المعنى أو بالعكس والحرف لا يتخلوا
اما ان يكون نفس معنوم اللفظ عملاً لحصوله كغيره أو لا يكون
فان كان الأول طاء على السواء فهو المنوع على أو لا على السواء وهو المشكك وان
لم يكن الثاني فهو العلم والثاني لا سيما المساسة والثالث المتراخفة سواء كانت
من لغة واحدة أو من لغات والرابع لا يتخلوا اما السكون وضعه له على السواء
أو لا يكون والحدوث له سماً المنتمية له سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات
والثاني المنقول طاء ان يكون لعل من موضوعه الحدوث إلى الثاني سبب
ساسة بينهما أو لا يكون والحدوث المجازي ثم ان تلك المساسة ان كانت مثلاً
في بعض الحروف كان اللفظ مستعاراً والحدوث فلا والباقي المسمول الثاني لللفظ
المفرد طاء ان يكون بحسب يصلح له من خبر به عن شيء أو لا يكون الثاني
الحرف والحدوث طاء ان يدل على التزام المعنى لذلك المعنى هو
الفعل أو لا يدل هو الاسم طاء ان يكون موضوعاً للجزي وهو العلم أو لا
هو طاء ان يكون لما هتة معنة وهو اسم الحنف والذى صفة معنة من
دلالة على حضور صفة هتة ذلك الموصوف وهو منسق واما المؤلف المسمول
انه اما ان يلفظ اسم من اسم ولفظ يقضوه بالمداد واجب عنه ما
حرف المداد في تدوير الفل أي اى ادى ر بدأ واجب عن هذا الجواب طاء
لو كان كذلك حمل التصديق واليكذبه وسك آخر وهو ان قولنا ان
والحرف لا يخبر عنهما خبر فالخبر عنه من هذا الخبر ان كان سماً كما
القضية كاذبة والاكاذب متناقضة لكن لا تنفصاً في هذه المباحث مما
لا حاجة بالمطلق ليه الرابع في مباحث الكلي والجزي وهي احدهما
عنا الكلي والجزي بالمداد المعنى وبالعكس المقتضى المعنى الكلي

ان یکنایم هذا سهل علی التوفیر فی کثیر من المسائل بسبب تعارض الخ دله و ذلك
تخرج فی العلوم الضرورية کما یکن الحد له العوید المتعارضة مرکبة لا محالة من
موردات فکل واحد من تلك المردمات ان کان ليعمل جارما بها حکما فکل العدم فيها
یوجه من الوجوه مع انما تعلم بالضرورة ان بعضها کادب کما سمح له صدق المردمات
المسماة قصه محمد قد وجدنا ما حرم العقل به جرما نفسا من غیر تردد و احتمال
مع انه کان کاد ما و اذا کان الحد مرکبا لدفع التوفیر عن جميع العقول و اذی
الی العدم فی الاوليات و ان کان العقل یمکن من العدم فی سبب من تلك المردمات
لم یحتمل التوفیر بل یستلزم ان سائر مصادرها احد الحاسب یجمل و لا یجمل و بعد
التفحص فی حقه یحتاج فی هذا الی التوفیر هذا جملة المسائل الی ذکرها التوفیر
من المتکون للضروریات و اعلم اننا ان حجبنا الحوم بعد الیه من الی الجواب
عن هذه الشبهات فلا یستلزم الجواب عنها نظری غیر ضروری فحسب توقع علمکم
بصد الضروریات علی النظم لکن النظم مرکب من ضروریات و لم یکن الدور و ان لم یکن
فی الحوم بها الی الجواب عن هذه المسائل بل الجواب عنها لیس علیها لیس بل کان
ذلک کالرباذه المسعی عنها و هذا فی کتابه فی الجواب عن هذه الشبهات
فی انادها و یطالع ذلک لکن و کنت هذا آخر ما نقوله فی علم الفهم و اما
الکلام فی فصل المقال فاما هو انما کما یفعل المستغنی عنه لیس الحدسان اذ انما یکن
فی محصل التصورات ثم یلزم تصدیق اولیه منها فکل ما و حله کذلک رکن
العاس منه علی الشرائط الی مرتبة اعشار الکرکات فکون العاس بها یا
لا محاله و ما لا یکن کذلک الیه و علی هذا الطريق کان الاستعمال بالانسان
الی ذکرها امور غیر محتاج الیها جدا فکان ذکر هذه الکتاب المطولة اولى
وان خیر الله عالی فی الخ جل صنفا کتابا فی المسطن یورد منه جمیع ما لیس فی سبب کل
باب مع ما یستعمله الراى الصحیح و یوجه الحق بالمرح به و اما لکن و یفصح
بالمدرا لکی و لکن الکلام فی المسطن و یسفل الی العلوم الحکمة الحق فی التوفیر فی تفسیره

و حسا

صفحة آخر - الف - نسخة دا (کتابخانه دانشگاه تهران)

[illegible]

فالمقدمة في الحكمها الكلية وبجته الكلية في اعطاء الاعراض
والسائبة في الحكم الجواهر والمالك في العلم الا في خاصة
فالاول في علم المطلق وهو مرتب على مقدمة وحجتين اما المقدمة
فهي لفظان في الجملة الى ما سبق ان ضرورا واذ الحكم عليه
بشيء او ثابت كان الجوع متيقنا ومن بابها كالمين البسط
والمرتب وكل متيقن فيه كانه ضروري للعلم الا في بان حقيقة
الحكم والمعلوم به عليه من لم يكن ضرورة فقد ذلك الحكم ليقال
التم حكمه على غير المعلوم بانه تتبع الحكم عليه وزعم ان ذلك فيه صلوة
فالمعلوم عليه غير معروف فان قلتم ان ذلك المعلوم معلوم منه انه غير معلوم
فلا يكون الحكم عليه غير معلوم متقرر عن المعلوم له اعتبارا ان ذلك
الامر الذي عرض له انه غير معلوم بـ مجردنا الاعتبار اعني الا
معلومة فان كان الحكم عليه في القضية المذكورة الاول كان
الحكم عليه من حيث انه محكوم عليه غير متقرر فيوجه الشك وان كان
الثاني كان الحكم عليه بانه لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم مع
عليه ولو يكونه معلوما لانا نقول ان الشك في الضرورية لا يقدح
فيكم قول كل واحد من الضرويات والاحتياجات اما ان يكون عينا
عن الكتاب وهو ظاهر الضاد او محتاجا اليه وهو ظاهر لا يتكلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

1000

مجلس علمیه و معارف
مجلس معارف و علمیه
مجلس معارف و علمیه

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

ان كان العقل حازماً بما يغتر متلن من القبح
 فيها بوجه من الوجوه مع اننا نعلم بالضرورة ان
 ان بعضها كاذب لا سقالة صدق المقدمات
 المساقصة فحسبنا قد وجدنا ما يجرم العقل به غير ما
 يستأف عن تردد واحتمال مع ان كان كاذباً
 واذا كان كذلك ارفع التوقف عن جرم العقل
 وتاهى الى القبح في الاوليات وان كان
 العقل متكاملاً من القبح في شيء من تلك المقدمات
 لم يجر التوقف بل لا بد من ان يجر التوقف
 لهذا الحاسن محتمل والمفكك لا سند العزم وحسبنا
 لا احتياج منه الى التوقف بهذا احد الاشكال
 التي يزعمها الوسطانيون المنكرون للضرورة
 واعلم انا ان احققنا في الجزم بعبق البديهيات
 الى الجواب عن هذه الشبهات لا شك ان الجواب
 عنها نظري غير ضروري فحسبنا بوقف الجزم بعبق
 الضروريات على الظن لكن لا يظن مركب من الضروريات
 فيلزم الدوران لم يمتح في الجزم بها الى الجواب عن



مکتبہ اسلامیہ



الملخص



دینا دینا دینا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وعليه نتوكل وبه الحول والقوة^١ أمّا بعد حمد من يستحق
الحمد لوجوب وجوده ويستوجب الشكر لكمال جوده والصلاة على محمد،^٢
خير خلقته، وعلى^٣ أصحابه وعترته من سالكى طريقته؛ فإنّ أجل ما تسمو إليه
أعناق الصرائم^٤ وأشرف مانهوي إليه^٥ (معدّة العرائم^٥ وأنفس ما يتنافس فيه من
الرغائب وأعزّ ما يرغب فيه من الفرائد معرفة الموحودات بأحاسيسها وأنواعها،
والعلم بالذي^٦ استقلّ بإبدانها.

وإنّ كتابنا هذا مشتمل^٧ على ملخص أبحاث المتقدمين^٨ ومحصل آراء
الأولين مع زيادات نفيسة من قبلنا، إن لم يكن أجلّ ممّا ذكرُوا وأكبر لم يكن أقلّ
منها ولا أصغر، معتبرة^٩ بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم. فإذا لاح لنا في

(١) أكد رب اختم بالخير (بجاء قوبه... والقوة).

(٢) أكد - محمد. (٣) أكد - علي.

(٤) أكد: العرائم. (٥) أكد: الصرائم.

(٦) أكد، مع (نسخه بدل): علم الذي. (٧) مع. يشمل.

(٨) أكد، مع (نسخه بدل): الأقدمين. (٩) مع (نسخه بدل): معبرة.

مطلوب أثر الرجحان وسطع صبح الحق من أمق البرهان، جتحننا إليه وعولنا عليه، وإن تكافأت الكفتان ولم يتمير^١ الربح من الخسران بل رجع طرف الذهن عن إدراكه حسيراً تركناه في حير التعارض أسيراً

وقد رتبنا هذا الكتاب على^٢ ترتيبين. فالأول^٣ في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين: الأولى^٤ هي التصورات والثانية^٥ في التصديقات.

والثاني^٦ وهو ثلاثة^٧ كتب: الأول^٨ في الأمور العامة وما يجري مجراها ومجرى أموعها. الكتاب^٩ الثاني في أحكام الجواهر والأعراض، وهو مرتب على مقدمة وجملتين. ^{١٠} فالمقدمة هي أحكامهما^{١١} الكلية، والجملة الأولى في أحكام الأعراض، والثانية في أحكام الحواهر^{١٢} الكتاب^{١٣} الثالث في العلم الإلهي خاصة



(١) أكد. يتبين.	(٢) أكد. إلى
(٣) مع. الأول.	(٤) أكد. فالأولى.
(٥) أكد. الثاني.	(٦) مع. القسم الثاني (بجاء هو الثاني).
(٧) أكد. - وهو	(٨) أكد. ثلاث.
(٩) أكد. فالأول	(١٠) أكد. و
(١١) سرآغاز نفسه «مل».	(١٢) مع. مل. أحكامها.
(١٣) مع. + خاصة.	(١٤) أكد. و

الترتيب الأول^٢

في علم المنطق

(وهو مرتب على مقدمة وجملتين)



مرکز تحقیق و نگارش در علوم اسلامی

أما المقدمة

ففيها فصلان

العلم

الفصل الأول^١

في الحاجة إلى المنطق

إنَّ تصوراً^٢ وإذا حكم عليه بنفي أو إثبات، كان المجموع تصديقاً؛ وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب، وكل تصديق ففيه ثلاث^٣ تصورات للعلم الأولي بأنَّ حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه متى لم تكن متصورة تعزُّز ذلك الحكم.

(٢) توضيح عبارتي رايه تطبيقات مراجعه كنيد.

(١) أك: فالأول / مل: فا.

(٣) مل: ثلاثة.

لا يقال: أستم حكمتكم على غير المعلوم بأنه يمتنع الحكم عليه وزعمتم أن ذلك قضية صادقة، فالمحكوم عليه غير متصور. فلئن^١ قلتم «إن غير المعلوم معلوم منه أنه غير معلوم، فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم»، فنقول «غير المعلوم له اعتباران الأول^٢ الأمر الذي عرض له أنه غير معلوم،^٣ الثاني^٤ مجرد هذا الاعتبار، أعني اللامعلومية فإن كان المحكوم عليه في القضية المذكورة الأول، كان المحكوم عليه - من حيث إنه محكوم عليه - غير متصور فيترجمه الشك. وإن كان الثاني، كان الحكم^٥ بأنه لا يصح الحكم عليه، كاذباً لأن كل معلوم صح الحكم عليه ولو بكونه معلوماً؛ لأننا نقول: التشكيك في الضروريات لا يقدح فيها

ثم نقول: كل واحد من التصورات والتصديقات، إما أن يكون غنياً عن الاكتساب وهو ظاهر العباد، أو محتاجاً إليه وهو باطل. لأنه يلزم استناد كل واحد منها إلى غيره، إما في موضوعات متناهية أو غير متناهية، وهو محال. وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل. لأنه إما أن يوحد فيها ما يوجب لذاته في الدهن شيئاً، فحينئذ يكون لزومه عنه غير مكتسب، أو لا يكون، وذلك يقتضي أن لا يوجب شيء منها شيئاً، فلا يكون شيء منها مكتسباً.

وإما أن يكون بعضها غنياً وبعضها محتاجاً، وحينئذ لا يحلو إما أن لا يمكن استنتاج المحتاج عن الغني وهو باطل إما نعلم بالضرورة أن من علم لزوم شيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم أو عدم اللازم، علم من الأول

(١) مل: فلئن.

(٢) آكه مل: ف دله.

(٣) آكه مل: د ب.

(٤) مع: المعلوم.

(٥) آكه مل: + عليه.

وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم؛ أو يمكن، وحينئذٍ إما أن يحصل كل مطلوب من كل بديهي كيف كان وهو أولي البطلان؛^١ أو لكل مطلوب أوليات مخصوصة ولا بد من وقوعها على شرائط مخصوصة وحينئذٍ لا بد من بيان تلك الشرائط ليكون العالم بها متعمكاً من استعلام المجهولات بحيث لا يغلط إلا نادراً، والعلم المتكفل به هو^٢ المنطق.

لا يقال. هذا المنطق إن كان من الأوليات فليستفن عن تعلمه وإلا فليقتصر إلى منطق آخر، ولأن كثيراً ممن لم يتعلم هذا العلم اكتسب العلم بالمجهولات. لأننا نجيب عن الأول بأن أكثر المباحث العقلية من هذا العلم أمور متى جردت علمت^٣ صحتها بالبدية^٤ والذي^٥ ليس كذلك فينتهي^٦ إلى الأول لامحالة، وعن الثاني أننا لا نقول: الذهن وحده^٧ لا يكفي في إصابة الحق، بل قد يكفي نادراً في المعص^٨ وقد لا يكفي، فيحتاج إلى الاستعانة بالمنطق.

ب [الفصل الثاني]

في موضوع المنطق

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو.

(١) آكه مل: - هو.

(١) مل: بالبطلان.

(٢) آكه بالبديهة صحتها.

(٢) آكه: علم.

(٣) آكه فسميتهي.

(٥) آكه، مل: + منه.

(٨) مل، آكه + دون البعض / مع + البعض.

(٧) آكه: - وحده.

وموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث إنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات. وتفسير المعقولات الثانية. أنَّ الإنسان يتصور حقائق الأشياء أولاً،^١ ثم يحكم على بعضها ببعض^٢ حكماً تقييداً أو خبرياً فكون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه أمر^٣ لا يلحقها إلا بعد صيرورتها معلومة أولاً، فهو في الدرجة الثانية. فإننا بُحث عن هذه الاعتبارات، لامطلقاً، بل من حيث إنه كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً فذاك هو المنطق، فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية من هذا الاعتبار المذكور.

ولما عرفت أنَّ المقصد الأقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتعديقات، لا جرم رتبنا مقصودنا من هذا العلم على جملتين.



(٢) أي. ببعضها على بعض.

(١) أكد أولاً حقائق الأشياء.

(٢) أي. مل. - هذا.

(٣) مل (نسخه بدل) + كلية أي الباطق.

الجملة الأولى

في كيفية اقتناص التصورات

(والكلام فيها مرتب على قسمين)



و تینا تینا تینا تینا



القسم الأول

في المقدمات

(وفيها استعشر مباحث^٢)



مکتبہ اسلامیہ

فدا [المبحث الأول]

في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب

[دلالة] ^١ اللفظ المفيد إتماماً أن يعتمد كالمقياس إلى تمام مفهومه، أو إلى ما
اندرج فيه من حيث هو كذلك، أو إلى الخارج عنه اللزم له في ذهن ^٢ فالأول ^٣
للمطابقة، والثاني التضمن، والثالث الالتزام.

والمطابقة على قسمين، لأن جزء اللفظ إما أن يكون دالاً ^٤ على جزء المعنى
وهو المؤلف أو لا يكون وهو المفرد؛ وهو إما أن تمنع نفس تصور مفهومه ^٥
من ^٦ المشاركة فيه ^٧ وهو الجزئي، أو لا تمنع وهو الكلي، وهو إما أن يكون دالاً على

(١) دليل المزدمن واژه دلالة را به تعلیقات مراجعه کنید.

(٢) آكه مل: ما خرج عنه من حيث هو كذلك (بجای «الخارج...الذهن»).

(٣) آكه مل: دليل.

(٤) مع: والأول.

(٥) آكه معناه / مل: تصور «بجای «تصور مفهومه».

(٦) آكه مل: فيه.

(٧) آكه + وقوع.

تمام حقيقة الشيء أو على ما يكون داخلاً فيها أو على ما يكون خارجاً عنها.
 أمّا الدالّ على الماهية، إمّا أن يكون دالاً على ماهية شخص واحد وهو
 المقول في جواب "ما هو" بحسب^١ الخصوصية^٢ للمحضنة، أو على ماهية
 أشخاص، وهي إمّا أن تكون مختلفة في شيء من الذاتيات، فيكون تمام الجزء
 المشترك بينها^٣ مقولاً في جواب "ما هو" بحسب الشركة المحضنة، أو لا يكون
 وهو المقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة والخصوصية معاً. أمّا بحسب
 الخصوصية فظاهر و^٤ أمّا بحسب الشركة فلأن كل ما لكل واحد منها من
 الذاتيات حاصل للآخر، وإلا فقد احتض بعضها بما ليس للآخر فيكون الاختلاف
 بيه وبين ذلك الآخر ليس بالعدد فقط، بل وبالذاتيات، وقد فرضنا أنه ليس
 كذلك. هذا حلف. وإذا كان تمام ما لكل واحد منها من الذاتيات على
 الخصوصية،^٥ مشتركاً بيه وبين غيره، ملاحرم^٦ كان ذكره جواباً عن السؤال
 عن ماهية تلك الأشياء بحسب الشركة والخصوصية^٧
 وأمّا الدال على جزء الماهية، فإمّا أن يكون دالاً على كمال الجزء الذي به
 يشارك غيره وهو الحس وهو المقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة
 المحضنة ذاتاً ومغاير^٨ له اعتباراً، أو على^٩ كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره

(١) آكه مل: بحسب.

(٢) آكه مل: بالخصوصية.

(٣) آكه مل: أمّا بحسب... فظاهر و.

(٤) مل: + إن كان.

(٥) مل: الخصوصية.

(٦) مع: لاجرم.

(٧) آكه مل: والخصوصية / مل: الخصوصية والشركة.

(٨) آكه مل: على.

(٩) آكه مل: مغايراً.

وهو الفصل، أو لا يكون واحداً من القسمين، وسنبيّن بالدلالة^١ أنّه لابدّ وأن يكون ذلك جنس جنس، أو جنس فصل، أو فصل جنس، أو فصل فصل، على اختلاف مراتبها

ثم إنّ الجنس قد يشارك غيره في الاندراج تحت جنس آخر فوقه،^٢ فيكون نوعاً بالنسبة إلى ذلك الجنس.^٣

ثم إنّ الأجناس قد ترتّب متصاعدة لا إلى الالهاية، لكن إلى ما لاجنس فوقه وهو جنس الأجناس. والأبواب ترتّب متاركة إلى ما لا نوع تحته، وهو نوع الأبواب والفصل قد يشارك غيره أيضاً في الاندراج تحت جنس، فيكون نوعاً بالنسبة إليه ويحتاج^٤ إلى فصل آخر، لكنّ الجنس الذي هو فصله المقسم، غير الذي هو نوع له.

- وأمّا الدالّ على الخارج عن الماهية، فتسميه على وجهين:

فـ «أ»، ذلك الخارجي إمّا أن يكون لازماً، أو لا يكون^٥ واللام إمّا أن يكون لازماً للحقيقة، أو للوجود. والأوّل إمّا أن يكون بين الثبوت بداته كالزوجية للأربعة، أو لا يكون كالحدوث للجسم. والثاني كالسواد للرنجي.^٦ وإن لم يكن لازماً إمّا أن يكون بطيء الزوال كالشيبه والشيخوخة.^٧ [أو يكون سريع الزوال كالقيام والقعود].^٨

(١) آكه مل: + إن شاء الله تعالى. (٢) آكه مل: - فوقه.

(٣) آكه مل: إليه (بجاء إلى ذلك الجنس). (٤) مع: يحتاج.

(٥) مل: + لازماً. (٦) آكه مل: كسواد الرنجي.

(٧) آكه مل: - وإن لم يكن... الشيخوخة.

(٨) معة نسخ: - أو يكون سريع... للقعود (نظير انتحاب رابه تعليقات مراجعه كيد).

ب: ^١ الوصف الخارجي إمّا ^٢ أن يعتبر من حيث إنّه مختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة، أو من حيث إنّه موجود في أكثر من نوع واحد وهو العرض العام.

وأما المؤلف، فنقول: الحاجة إلى القول للإفهام، فالقول المفهم إمّا أن يفيد طلب شيء إفادة أولية، أو لا يفيد. فإن كان الأول فإمّا أن يفيد طلب الإفهام بصيغة مخصوصة وهو الاستفهام، أو بعبارة ^٣ عداة، وهو إن ^٤ كان على طريقة الاستعلاء فهو الأمر، وإن كان على طريقة الخضوع فهو السؤال ويقرب منه الاستفهام، وإن كان على طريقة التساوي فهو الاتماس. وإن كان الثاني فإمّا أن يكون محتملاً للصدق والكذب وهو الخبر، أو لا يكون وهو التنبية، ويندرج فيه التمثي والترجي والقسم والبداء. ولنشرع الآن في أحكام هذه الأقسام



(١) مع: ثم ب.

(٢) مع: لها.

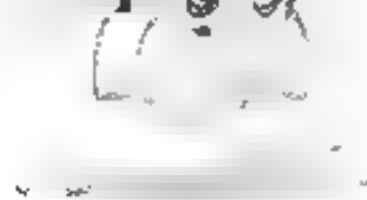
(٣) آكه، مل، ما.

(٤) آكه، مل: فإن (يعاى وهو إن).

ب [المبحث الثاني]

في مباحث المطابقة والتضمن والالتزام

(وهي هـ [خمس])



فأ [١] دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام معناه؛ ودلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه من حيث هو جزء. واحترزنا بالقييد الأخير عن دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمى بالاشتراك. ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على لازم معناه تبعاً لدلالته على معناه^١ واحترزنا به عن دلالة اللفظ بالمطابقة على اللازم بالاشتراك.

ب [٢] الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان تابعتان، لكن لا مطلقاً بل بشرط كون الماهية مركبة في الأول وملزومة في الثاني. ولما لم يكن وجود

(١) معناه: من حيث هو لازم (بجاء) تبعاً لمعناه.

الجزء لكل ماهية لازماً وكان وجود لازم ما لكل ماهية لازماً وأقله أنه ليس غيره، لم يلزم المطابقة التضمن ولزمها الالتزام؛ وأما هما فلا يوجدان إلا عند المطابقة لاستحالة حصول التابع من حيث إنه تابع بدون المتنوع.

ج [٣] يمكن استخراج هذه الأقسام بتقسيم آخر وهو أن دلالة اللفظ على المعنى، إما أن تكون وضعية أو عقلية والأول دلالة اللفظ على تمام مسماه لأننا نعلم بالضرورة أن دلالة كل لفظ على تمام^٢ مسماه غير واجبة^٣ عقلاً. والثاني دلالة اللفظ على لازم مسماه، وذلك اللازم إن كان داخلاً فيه فهو التضمن، وإلا فهو الالتزام.^٤

د [٤] شرط دلالة الالتزام حصول اللزوم الذهني دون^٥ الخارجي أما الأول فلأن اللفظ^٦ الموضوع^٧ لمعني^٨ لو لم يكن بحيث ينتقل الذهن من مسماه إليه، كان حاله معه كحال جميع الألفاظ التي لا دلالة لها عليه أصلاً معه. وأما الثاني فلأن الجوهر والعرض متلازمان مع أن اسم أحدهما لا يستعمل في الآخر ثم إن الملازمة الذهنية شرط لا سبب.

[مهجورية دلالة الالتزام في العلوم]

هـ [٥] دلالة الالتزام مهجورة في العلوم، لا لما قيل من أنها عقلية وإلا

(٢) مع: تمام.

(١) آكه، مل: مع.

(٣) آكه، مل: فالالتزام (يجاز «فهو الالتزام»).

(٢) آكه واجب.

(٤) آكه، مل: + الذي يكون.

(٥) آكه، مل: لا.

(٨) مل: - لو.

(٧) آكه، مل: موضوعاً.

لا تنتقض^١ بالتضمن؛ ولا لأنَّ اللوازم غير متناهية، لأنَّ البيّنة منها متناهية؛ بل لأنَّ دلالة اللفظ على لازم معناه إن اعتبر فيها كون اللزوم^٢ بيّناً فذلك ممّا يختلف باختلاف الأشخاص، فلا يكون المدلول مضبوطاً؛ وإن لم يعتبر فيها ذلك، فهو محال^٣ لأنَّ الغرض من إطلاق الألفاظ إقحام المعاني فإذا^٤ لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيداً.



(١) مل: انتقضت.

(٢) أكد: للزوم.

(٣) سرّاً غار شمعُه «دأ».

(٤) مل: وإذا

ج^١ [المبحث الثالث]

في^٢ مباحث المفرد والمؤلف^٣

وهي على وجهين^٤ [الوجه الأول] للمفرد، ينقسم^٥ بنوعين آخرين من التقسيم
فأ^٦ [١] حال اللفظ بالنسبة إلى المعنى على أربعة أوجه. فإثمه إما أن يتحد
اللفظ والمعنى، أو يتكثرا،^٧ أو يتكرر اللفظ ويتحد المعنى، أو بالعكس.
والأول لا يخلو إما أن يكون نفس مفهوم اللفظ معكس الحصول في
كثيرين أو لا يكون. فإن كان الأول، فإثمه أن يكون^٨ على السوية وهو^٩ المتواطئ،

(١) دا: الثالث.

(٢) دا: مع: - غي.

(٣) مع: المركب.

(٤) آك: هي ز / دا: - وهي على وجهين / مع: + فأ / مل: وهي ب فأ.

(٥) آك: يقسم.

(٦) دا: الأول.

(٧) دا: - أو يتكثرا.

(٨) آك: دا: مل: - أن يكون.

(٩) دا: فهو.

أو لا على السوية وهو المشكك وإن كان الثاني فهو العلم

والثاني الأسماء المتباينة

والثالث المترادفة، سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات مختلفة.^١

والرابع لا يخلو إما أن يكون وضعه لها على السواء، أو لا يكون. والأول

الأسماء المشتركة، سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات مختلفة.^٢ والثاني

[الأسماء] المنقولة،^٣ فإما^٤ أن يكون النقل من موضوعه الأول إلى الثاني بسبب

مناسبة بينهما، أو لا يكون. والأول المحار. ثم إن^٥ تلك المناسبة إن كانت هي

الاشتراك^٦ في بعض الأمور، كان اللفظ مستعاراً وإلا فلا^٧

ب^٨ [٢] اللفظ المفرد إما أن يكون بحيث يصلح لأن يخرجه عن شيء، أو

لا يكون. والثاني الحرف. والأول إما أن يدل على الزمان المعين الذي^٩ لذلك

المعنى وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم؛ وهو إما أن يكون موضوعاً لجرثي^{١٠}

وهو العلم، أو لكلي^{١١} وهو إما أن يكون^{١٢} لهامية معينة وهو اسم الجنس، أو لذي

صفة معينة من غير دلالة على خصوصية، ساهية ذلك الموصوف وهو

المشتق

(١) دا: - مختلفة.

(٢) آك، دا، مل: - مختلفة.

(٣) مع: - المنقولة.

(٤) مع: إما.

(٥) مع: - إن.

(٦) دا: مشابهة. (بجاء هي الاشتراك)

(٧) دا، مل: + والثاني المنقول.

(٨) دا: الثاني

(٩) آك، مل، مع: - الذي.

(١٠) مع، مل: أن يدل على شخص معين.

(١١) مع، مل: لا يكون كذلك (بجاء لكلي).

(١٢) مع، مل: + موضوعاً

[الوجه الثاني]: وأمّا المؤلف فالمشهور أنّه إمّا أن يتألف^١ من اسمين، أو اسم وفعل. ونقضوه بالنداء وأُجيب عنه بأنّ حرف النداء في تقدير الفعل^٢. وأُجيب عن هذا الجواب بأنّه لو كان كذلك لاحتل^٣ التصديق والتكذيب. وشك آخر وهو أنّ قولنا «الفعل والحرف لا يخبر عنهما» خبر^٤ فالمخبر^٥ عنه في هذا الخبر إن كان اسماً كانت القضية كاذبة، وإلاّ كانت متناقضة. لكنّ الاستقصاء في هذه المباحث ممّا لا حاجة بالمنطقي^٦ إليه

• • •

(٢) مل: دل + أي أنادي ريداً

(١) آكه، دل: مل: يتألف.

(٣) آكه، مل: - خبر.

(٤) مل: احتمل.

(٥) دل: بالمخبر.

(٦) مل: والمخبر.

١٠ [المبحث الرابع]

في مباحث الكلي والجزئي

(وهي أحد عشر بحثاً^١)

فأ^٢ [١] الكلي والجزئي بالذات المعني وبالعرض اللفظ.

[تقسيم الكلي باعتبار مصداقه]

ب [٢] المعني الكلي الذي يشير العقل إليه: أ- قد يكون ممتنع الوجود،
كشريك الإله ب- قد يكون ممكن الوجود و^٣ لكن لا يعرف^٤ وجوده،^٥ كحائط

(١) ذاء: الرابع. (٢) آكه، معج، مل: يا (نحو: «أحد عشر بحثاً»).

(٣) ذاء: آ. (٤) آكه، معج، مل: أ.

(٥) آكه، ذاء: ب. (٦) آكه، ذاء: و.

(٧) مل: لا تعرف. (٨) آكه: له وجود.

من ياقوب^١ ج-^٢ وقد يكون موجوداً لكن يمنع أن يكون في الوجود منه أكثر من الواحد، كإله تعالى د-^٣ وقد يكون بموجود منه واحداً فقط وإن جاز وجود مثله، كالشمس ه-^٤ وقد يكون الموجود منه^٥ اشخاصاً كثيرة متناهية كالكواكب وقد يكون غير متناهية، كالإنسان

[الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي]

ج [٢] الجزئي يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل أخص تحت أعم والفرق أن الجزئي بالمعنى الأول غير مصاف ولا كلي، وبالمعنى الثاني مضاف إلى ما فوقه وقد يكون كلياً

د [٢] لا شك أنه لامباقة بين المعنيين، لأن كل شخص جزئي بهما، وإن كان الثاني أعم من الأول^٦ لأن كل شخص فيه ماهية فإذا اعتبرت ماهيته محدوماً عنها مشحصاتها، ثم أضف إليها كإن هذا الاعتبار جزئياً مضافاً^٧ لكنه ليس حديساً له، لأنه يمكن تصور الشخص مع الدهول عن الاعتبار المذكور.

(١) آك، مل. + بحر من ريق لم يذكرهما الشيخ وذكرهما أبو البركات (دلائل عدم انتخاب ابن سينا)

نسخة رابطة تعليقات مراجعه كنيد (٢) آك، دا. ج

(٣) دا. واحد (٤) آك، دا. د

(٥) آ، دا. هـ (٦) مل. فيه

(٧) دا. من (٨) آك. مضاف

[الكلي الطبيعي والكلي المنطقي والكلي العقلي]

هـ [٥] إذا قلنا مثلاً للحيوان^١ أنه كلي فهناك أمور ثلاثة: أحدها الحيوان من حيث إنه حيوان. الثاني كونه كلياً وهو مغاير للأول. لأن الكلي قد يكون حيواناً، وقد لا يكون وهو الجماد^٢ وغيره، وبالعكس ولو كان كونه حيواناً وكونه كلياً^٣ امراً واحداً، أو تقوّم أحدهما بالآخر، لاستحال ذلك. ولأن كونه كلياً أمر نسبي يعرض للحيوان بالنسبة إلى موضوعاته، والنسبة بين الشيئين متأخرة عنهما، فالكلية متأخرة عن ماهية الحيوان، وماهية الإنسان متأخرة^٤ عن ماهية الحيوان لوجوب تأخر المركب عن مفرداته. [الثالث] وإذا عرفت^٥ ذلك ظهر أن المتركّب عنهما^٦ معاير لهما فليخص كل واحد منهما^٧ باسم خاص فالأول هو^٨ الكلي الطبيعي، والثاني هو^٩ الكلي المنطقي، والثالث هو^{١٠} الكلي العقلي. أمّا الكلي الطبيعي، فلا شك في وجوده في الأعيان، لأن الحيوان جزء من هذا الحيوان ومتى كان المركب موجوداً كان السسيط موجوداً وإلا كان الموجود مركباً من^{١١} المعدوم. وأمّا^{١٢} الكلي المنطقي، فهو نوع من مقولة المضاف، وسيأتي الكلام في

(١) آك، للحيوان مثلاً

(٢) بك كالجماذ.

(٣) آك: كونه كلياً وكونه حيواناً.

(٤) آك: بك المتأخرة.

(٥) بك: عرض.

(٦) بك: منهما.

(٧) آك، بك: منهما.

(٨) آك: هو.

(٩) آك، بك: هو.

(١٠) آك: بك: هو.

(١١) آك، بك: مركباً عن.

(١٢) ميج: الثاني هو.

أن الإضافة هل لها وجود في الأعيان أم لا

[نقد القول بأن الكلي العقلي هو الصورة الذهنية]

وأما^١ الكلي العقلي، فالمشهور أنه هو^٢ الصورة الذهنية. قالوا لأن الموصوف بالكلية موجود، لأن^٣ لعدم الصرف يستحيل^٤ أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين، وكل موجود إما في الخارج أو في الدهر. والأول محال، لأن كل موجود في الخارج فهو^٥ شخص معين متميز عن كل ما عداه وكل ما كان كذلك لم يكن مشتركاً فيه بين كثيرين، فلم يكن كلياً. ولما مطلق الكلي موجوداً في الخارج، ثبت أنه في الذهن.

ثم سألوا أنفسهم وقالوا^٥ الصورة الذهنية صورة شخصية^٦ هي نفس شخصية فما ذكرتموه من الإلزام حاصل فيها^٧ وأجابوا بأننا إذا قلنا للصورة الذهنية أنها كلية، فلا نعني بها ككونها بعينها مشتركاً فيها بين الأشخاص الخارجية، بل المراد أن أي واحد من الأشخاص الموجودة في الخارج من النوع الواحد إذا سبق إلى النفس بدلاً عن غيره وأخذت النفس تلك الماهية مجردة عن جميع لواحقها، لم يكن الحاصل في النفس إلا ذلك الأثر أو ما^٨ يساويه.

(١) مع: + الثالث هو.

(٢) ذلك هي.

(٣) دا: امتحال.

(٤) مع: - مهر.

(٥) آك: فقالوا و/ ذلك فقال.

(٦) مع: شخصية.

(٧) دا: فيه.

(٨) ذلك - ما.

هذا منتهى كلامهم^{١٠} وهو مشكل من وجهين: ^٢ و ^٣ [الوجه الأول]: هذا بناء على القول بالصورة الذهبية وهي عندما ^٤ باطلة. ويتقدير القول بها، لكنه لا يصح تفسير الكلي بها وإلا كان ^٥ تقسيم لكلي إلى الذاتي المفسر بجزء الماهية وغيره ^٦ خطأ لأن الصورة الذهبية التي قد تكون حادثة بعد حدوث الشخص، يستحيل أن تكون جزءاً من ماهية الشخص الموجود في الخارج

ب ^٧ [الوجه الثاني]: المراد من قولنا «إن تأثر النفس عن كل تلك الأشخاص واحد» هو أننا نتصور قدراً مشتركاً بين تلك الأشخاص، وتصور القدر المشترك، إن لم يتوقف ^٨ على تحقق ^٩ القدر المشترك، لم يكن التصور الذهني مطابقاً للأمر الخارجي فكان ^{١٠} جهلاً، وإن كان مطابقاً فلاند من حصول قدر مشترك في نفس الأمر فذلك الأمر ^{١١} المشترك هو الكلي في الحقيقة، والصورة الذهبية إنما تسمى كلية مجازاً لكونها ^{١٢} علماً متعلّفاً بما هو الأمر الكلي [وجه آخر] ثم يقول ^{١٣} لم ^{١٤} لا يجوز أن يجعل ^{١٥} كل شخص في الخارج كلباً

(١) مل. - أعم من الأول (ص ٢٦) كلامهم (٢) مع نوحين.

(٣) دا فالأول. (٤) دا: عندي.

(٥) دا لكان. (٦) آك، مع، من. - وغيره / مع (نسخه بدل) وغيره.

(٧) دا: الثاني. (٨) مع (نسخه بدل) إن توقف.

(٩) دا: تحقيق. (١٠) دا وكان.

(١١) دا - الأمر. (١٢) دا: لكونهما.

(١٣) مل، دا. - ثم يقول / آك: ج (ب جاي ثم يقول).

(١٤) آك، ج ولم / دا، مل، ولم. (١٥) مع، مل، لا يجعل.

بشروط حذف الشخصيات عنه؟

[دليل المصنف على أنَّ الكلي موجود في الخارج]

والذي نقوله: أننا نعلم بالضرورة أنَّ أشخاص النوع الواحد^١ مشتركة^٢ في طبيعة ذلك النوع ويمتاز كل واحد منها^٣ عما عداه بخصوصيته^٤، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فذلك القدر المشترك هو الكلي، فيكون الكلي موجوداً في الخارج.

وأما الذي يعتقد في المشهور من إثبات صورة محردة في الدهس، فسيأتي إبطالها في الحكمة إن شاء الله^٥

[نقيض الأعم أخص]

و^٦ [٦] الكلي وإن كان أعم من الجزئي، لكن عدمه أخص من عدم الجزئي فإنه لما كان كلياً صدق السواد صدق اللون ولا ينعكس، لاحرم حكمنا بأن اللون أعم من السواد. فكذلك^٧ كلياً صدق اللالون صدق اللاسواد ولا ينعكس، فوجب أن يكون اللالون أخص من اللاسواد، ولميته أنَّ الذي يعاند^٨ هذا الشخص أكثر مما^٩ يعاند^{١٠} هذا النوع.

(١) دا: - والذي نقوله... الواحد.

(٢) مع: مشترك.

(٣) دا: - منها.

(٤) مع: مل: بخصوصية.

(٥) دا: مع: - إن شاء الله.

(٦) دا: + و (مكرر).

(٧) دا: مل: ولذلك.

(٨) آكه مل: يغالين.

(٩) دا: بهذا.

(١٠) مع: من التي (بجاء فمما).

(١١) آكه مل: يغالين.

[النسب الأربعة]

ز [٧] كل معقولين^١ فلا بد وأن يكون أحدهما مع الآخر، إمّا^٢ أخص منه مطلقاً، أو أعم منه مطلقاً، أو لا أعم ولا أخص، أو أعم من وجه وأخص من وجه كالحيوان والأبيض. وكل ذلك ممكن. فإمّا أن يكون أعم منه مطلقاً وأخص مطلقاً من وجه واحد، فنلك محال.

[أعرافية الكلبي من الجزئي]

ح [٨] الكلبي أعرف من الجزئي للاستقراء والحجة فإنّ الأعم أقلّ شرطاً ومعابداً من الأخص^٣ وما كان كذلك كان أكثر وقوعاً في الذهن فهو أعرف

[إدراك الشخص المعين من حيث إنّه ذلك الشخص كيف يمكن]

ط [٩] إدراك الشخص (المعين من حيث إنّه ذلك الشخص إمّا بالوجدان وهو كما يعلم كل أحد دائره المعينه من حيث هي هي، وإمّا بالحس وهو كما إذا أبصرنا زيدا وأثمرنا إليه

وهاهنا^٤ بحث، وهو أنّ الحس^٥ تعلق به من حيث هو هو، أو بالأمر المشترك بينه وبين غيره. والمشهور هو الأوّل، وفيه شك. لأنّنا إذا فرضنا جسمين يساوي كل واحد منهما الآخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة، فإنّه يشتبه أحدهما بالآخر حتى إذا رأينا أحدهما ثم غاب عنا ثم رأيناه مرّة أخرى،^٦ فلاندرى أنّ الذي رأيناه أولاً هو الذي رأيناه ثانياً أو

(١) دا: مقولين.

(٢) آكه دا: مل. - إمّا.

(٣) دا: + كل.

(٤) مل: هـا.

(٥) دا: الجنس.

(٦) مع: ثانياً. (بجاء مرة أخرى)

غيره الذي يعاقله. ومن المعلوم أنَّ الأمر الذي به^١ امتاز كل واحد منهما^٢ عن غيره غير مشترك فيه لاستحالة أن يكون ما به الاشتراك عين به الامتياز ولو كان الحس حين تعلق بالشخص المعين تعلق بذلك الأمر الذي لأجله هو هو، لاستحال أن يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول ذلك الأمر في غيره. فلعما حصل الاشتباه علمنا أنَّ الحس م يتعلق به من حيث هو هو بل بالقدر المشترك، أو^٣ إن كان الحس متعلقاً به من حيث هو هو^٤ لكن الخيال لا يستتبه. وإذا عرفت ذلك ظهر أنَّ الذي يشير إليه^٥ كل واحد منا إلى نفسه بقوله أنا^٦ غير الذي يشير إليه غيره إنَّه^٧ هو.

[الشخصية هل هي أمر ثبوتي رائد على ماهية]

ي [١٠] أما أنَّ الشخصية هل هي أمر ثبوتي رائد على الماهية أم لا، ومتقدير كونه كذلك فهل هي مقولة على شخصية كل شخص بالتواطؤ أم بالاشتراك، ومتقدير كونه بالتواطؤ فكيف يتشخص الشخص بانضمام^٨ كلي إلى كلي^٩ فالقول فيه سيأتي في الحكمة. و^{١٠} لكننا نقول الآن إننا^{١١} إذا أشرنا إلى الشخص المعين^{١٢} وفرضنا أنَّ

(١) مل: به.

(٢) مل: منها

(٣) مل: و

(٤) آك: مل: هو / مع. تعلق به (بحال وكان الحس... هو هو) / مع. كان الحس... هو هو.

(٥) دا: إليه / مل: إليه يشير.

(٦) آك: دا: مل: بأنه.

(٧) آك: من انضمام.

(٨) آك: مع: و.

(٩) مع: إننا.

(١٠) مع. شخص معين

الإشارة تعلّقت به من حيث إنّه هو، فهدّ الإشارة لا تكون متناولة للصّفات التي لا تتوقف شخصيته^١ على تحققها^٢ وهل يتصمّن الإشارة إلى المشخصات، فيه تردد، لأنّه يحتمل أن يقال المشخصات علل التشخص^٣ والإشارة متعلقة بالمتشخص لا بما لأجله التشخص ويحتمل أن يقال: التشخص ليس حكماً حاصلاً للماهية معطلاً بالمشخصات، بل لا معنى للتشخص إلا انضمام^٤ تلك الأمور إليه^٥ حتى يكون المجموع ذلك الشخص. وفي كل واحد من الاحتمالين تدقيقات^٦ سياّتي تفصيلها في الحكمة.

[حمل المواطاة وحمل الاشتقاق]

يا [١١] كل كلي محمول بالطبع وكل جري موضوع بالطبع. لأنّ الكلي^٧ هو القدر المشترك بين الأعداد وذلك المشترك إما أن يكون دائماً أو صفة فإن كان الأول كان محمولا حمل المواطاة وإن كان الثاني كان محمولا حمل الاشتقاق. وأمّا الجري فهو الشخص المشار إليه وهو بالعسبة إلى كلية لا بدّ وأن يكون موضوعاً. ولنتكلم^٨ هاهنا^٩ في حقيقة المحمول والموضوع^{١٠}



- | | |
|------------------|-------------------------------|
| (١) ذا شخصية. | (٢) ذا + أي العرضية المفارقة. |
| (٣) مل: الشخص. | (٤) ذا: الانضمام. |
| (٥) ذا: إليها. | (٦) ذا: بدقيقات. |
| (٧) مل: للكلي. | (٨) ذا: ولينكلم. |
| (٩) أك، مل: هنا. | (١٠) ذا: الموضوع والمحمول. |

هـ^١ [المبحث الخامس]

في المحمول والموضوع

إذا قلنا «كل ج س» فلسائل^٢ أن يقول: إن كانت^٣ حقيقة الحيم هي بعينها^٤ حقيقة الباء، فيكون الحيم والباء لفظين مترادفين، فلاحمل هناك في الحقيقة ولاوضع^٥ أو غيرها، فيمتنع أن يقال إن أحدهما هو^٥ الآخر، لأن الشيء لا يكون بنفس غيره

وجوابه أن شيئاً إذا كان موصوفاً بشيء فإنه يُحمل الموصوف على الصفة كقولنا^٦ «المتحرك جسم» على معنى أن حقيقة الشيء الذي له وصف الحركة هي الجسم، وتُحمل الصفة على الموصوف كقولنا «الجسم متحرك» على معنى أن الجسم موصوف بالحركة، والأول يسمى حمل المواطة والثاني حمل الاشتقاق.

(٢) مع: فلسائل.

(١) دا: الخامس.

(٣) لا: بعينه.

(٣) دا: مل: كان.

(٤) مع: كقولك.

(٥) آكه: مع: هو.

لا يقال: الإشكال بعد^١ باق، لأننا إذا قلنا الجسم موصوف بالحركة، فإما أن يكون المفهوم من الجسم هو المفهوم من الموصوف بالحركة،^٢ فحينئذ يعود الإشكال ولأن المفهوم من^٣ الموصوف بالحركة شيء ما له الحركة من غير بيان أن ذلك الشيء جسم أو غير جسم اللهم إلا أن يعرف^٤ ذلك بنظر آخر. وإما أن يكون معياراً له، فحينئذ يمتنع أن يقال: إن أحدهما هو^٥ الآخر.

لأننا نقول: المفهوم من^٦ المتحرك شيء له الحركة، لا على معنى إسناد الحركة إلى الشيء^٧ المطلق من حيث هو شيء^٨ وإلا لكان^٩ قولنا "متحرك" قصية، ولما حاز أن يقال «زيد متحرك» لأن الشيء الواحد في الحذر^{١٠} الواحد لا يمكن إسناد^{١١} إلى أمرين،^{١٢} بل المراد أن شيئاً متعيناً في نفسه مجهولاً عند القائل وحدث له الحركة. فإذا قلنا «الجسم متحرك» بقولنا^{١٣} "الجسم" نعين^{١٤} ماهية ذلك الشيء الذي تثبت^{١٥} له الحركة.^{١٦}



- | | |
|--------------------------|-------------------------------------|
| (١) دا: - معد. | (٢) دا: - فإما... بالحركة. |
| (٣) مل: - المفهوم من. | (٤) مل (نسخه بدل): دا: - يعهم. |
| (٥) آك: مع: - هو. | (٦) دا: - من. |
| (٧) دا: اللاشيء. | (٨) دا: مل: + مطلقاً. |
| (٩) آك: مع: كان. | (١٠) دا: مل: العين / مص: برابر متن. |
| (١١) آك: استناد. | (١٢) دا: مل: + مختلفين. |
| (١٣) آك: دا: مل: فقولنا. | (١٤) دا: + به. |
| (١٥) آك: دا: ثبتت. | (١٦) دا: مل: الحركة له. |

و^١ [المبحث السادس]

في^٢ مباحث الماهية

(وهي^٣ [٢])

[يقدر قول من قال المقول في جواب ماهو^٤ هو الذاتي لأعم]

فأ^٥ [١] قال بعضهم الدال على الماهية هو الذاتي الأعم، وهو باطل لأن لفظة "ماهو" سؤال عن حقيقة الشيء، فيكون جوابه يذكر تمام الماهية^٥، والذاتي الأعم وحده ليس تمام ماهية^٦ الشيء،^٧ وإلا لكان^٨ الشيء نفس ما ليس هو

(١) دا: العمادس.

(٢) دا: - في.

(٣) دا: - وهي.

(٤) دا: الأول.

(٥) مع: + للشيء.

(٦) آك: الماهية.

(٧) آك، مع: للشيء.

(٨) آك: مل: كان.

ولكان^١ الجزء هو الكل ولكان^٢ وجود^٣ الجزء الآخر^٤ و^٥ عدمه بمثابة واحدة.

[الفرق بين المقول في جواب "ما هو" وفي طريق "ما هو" والداخل في جواب "ما هو"]

ب^٦ [٢] الفرق بين المقول في جواب "ما هو"، وبين المقول^٧ في^٨ طريق "ما هو"، والداخل في جواب "ما هو"، أن لسؤال^٩ الطالب لتعام الماهية لا يكون جوابه إلا بذكر جميع أجزائها، فتعام هذا الجواب هو المقول في جواب "ما هو"، وكل واحد من أجزائه هو المقول^{١٠} في طريق "ما هو" لو^{١١} كان مذكوراً بالمطابقة، والداخل في جواب "ما هو" لو^{١٢} كان مذكوراً بالتضمن.

[المقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة]

ج^{١٣} [٣] قد عرفت أن المقول في جواب "ما هو" على أقسام ثلاثة.^{١٤} منها المقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة وهو تمام الجزء المشترك بين الأمور المختلفة بالماهية فنقول: تلك الأمور إما أن تكون أنواعاً تحت جنس واحد، أو

(٢) أكد: مع، مل: كان.

(١) أكد: مع، مل: كان.

(٣) مل: الأخير.

(٣) دا: موجود.

(٤) دا: الثاني.

(٥) دا: - الآخر و.

(٨) أكد: - المقول في.

(٧) مل: - بين المقول.

(١٠) دا: مقول.

(٩) مع: سؤال.

(١٢) دا: إن.

(١١) دا: إن.

(١٤) أكد: ثلاثة أقسام.

(١٣) دا: الثالث.

لا يكون فإن كان الأول - فسواء كثرت تلك الأنواع أو قلت - كان الجواب واحداً؛ لأنّ تمام القدر المشترك بين كل اثنين منها هو بعينه تمام القدر المشترك بين كلها. وإن كان الثاني فكلاً كانت^١ الأنواع أكثر تناعداً في الجنس كان الجواب بذاتيات أقل.

[الدال على الماهية لا يجوز تسميته بالداتي]

د^٢ [٤] الدال على الماهية لا يحرر تسميته بالداتي لأنّ الداتي إمّا أن يكون ذاتياً لنفسه وهو محال، لأنّ الداتي محتسب إلى الذات والشيء يستحيل انتسابه إلى نفسه، أو لغيره وهو باطل.^٣ لأنّ الذي يكون هو ذاتياً له لا بد وأن يكون مركباً منه وعن غيره، حينئذ يكون^٤ هو أحد أجزائه فلا يكون دالاً على ماهيته،^٥ لأنّ أحد أجزاء المركب لا يكون دالاً على تمام الماهية.^٦

• • •

(٢) دال: الرابع

(١) مع: كان.

(٢) دال: يكون حينئذ.

(٣) مع: محال.

(٤) آكه: دال: مل: ماهيته.

(٥) مع: الماهية.

ز^١ [المبحث السابع]

في مباحث جزء الماهية

(وهي أحد عشر بحثاً^٢)

{أجزاء الماهية متقدمة على الماهية في الوجود استخرجي}

فأ^١ [١] الماهية إذا كانت مركبة من أمور^٢ فلا شك أنَّ كل واحد منها جزء الماهية، وكل^٣ كل فإنه محتاج في طرف الثبوت إلى ثبوت^٤ كل واحد من أجزائه معاً وفي طرف اللانثبوت إلى لاثبوت واحد منها، وهذا التقدم مقرّر أيضاً^٥ في

(١) ذاء السابع. (٢) آكه، مع، مل، يا (بجاء واحد عشر بحثاً).

(٣) آكه، - من أمور / مع. أجزاء (بسخه بدل): أمور

(٤) ذاء فكل. (٥) آكه، ذاء ملية - ثبوت.

(٦) مع: أيضاً مقرر.

العقل، فإننا نعقل أنه لولا أن^١ للأجزاء^٢ وجوداً وعدماً لما^٣ تقرر لكل وجود ولاعدم. لا يقال [فأ] تلك الأمور إذا اجتمعت فإن حصلت لها وحدة فهي إن حصلت لكل واحد من تلك الأجزاء لزم قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة،^٤ وهو محال. أو لكل^٥ واحد منها بعضها تنقسم الوحدة، أو لا تحصل لها وحدة أصلاً فلا تحصل عند اجتماعها ماهية واحدة، فلا يكون تلك^٦ البسائط أجزاء لشيء.^٧ ب، [لا يقال أيضاً] تقدم الحرء على الكل إما بنفس الماهية وهو محال. لأن الماهية إذا اعتبرت من حيث هي لم يكن محكوماً عليها^٨ لا بالسبق^٩ ولا بالتقدم ولا بالتأخر، ولا بالمعية^{١٠} وإما بنفس الوجود وهو محال لأن التقدم بالوحد لا يحصل إلا مع الوحد. وعتار حال أجزاء الماهية معها اعتبار حاصل قبل الوجود.

لأنما حبيب عن الأول. بأنه منقول^{١١} بجميع الهيئات الاجتماعية. وعن الثاني لم لا يحوز أن يكون تقدم حرء الماهية عليها بنفس الماهية؟ قوله «الماهية إذا اعتبرت من حيث هي لم تكن متقدمة عليها^{١٢} ولا متأخرة»، قلنا:

(١) مع (نسخه بدل) آكه، داء، مل. - أن.

(٢) مع (نسخه بدل) داء، مل. - الأجزاء.

(٣) داء، بما.

(٤) آكه، داء، مل. - الكثيرة.

(٥) آكه، داء، بكل.

(٦) آكه، مع: - تلك.

(٧) آكه، داء، مل: للشيء.

(٨) مع: عليه.

(٩) داء، بالنية.

(١٠) داء، مع، مل. - ولا بالمعية.

(١١) مل: مقبوض.

(١٢) آكه، داء، مل: على غيرها/ مع (نسخه بدل) على عنها

إن عנית به^١ أن نفس تلك الحقيقة ليس نفس تقدمها، فالأمر كذلك، وإن عנית أنها لا تقتضي شيئاً من هذه الاعتبارات، فممنوع وهذا كالسلب والإيجاب، فإن شيئاً من الماهيات لا يخلو عنهما وإن كان كل ماهية من حيث هي هي مغايرة لمعهومهما. ومما يحقق ذلك أن كون الماهية بحيث يصح أن يعرض^٢ لها الوجود اعتبار لا يمكن توقفه على الوجود، وهو^٣ من لواحقها، فلا يكون تقدمها عليه بالوجود.^٤

وإن سلمنا^٥ ذلك، فلم^٦ لا يجوز^٧ التقدم بالوجود؟ قوله «التقدم بالوجود لا يحصل إلا مع الوجود»^٨ قلنا: هذا ممنوع،^٩ لأن الشئيين إذا كانا بحيث متى وجدا كان^{١٠} وجود أحدهما متوقفاً^{١١} على وجود الآخر، كانت تلك الحثية حاصلة قبل تحقق الوجود وتلك الحثية هي المراد بالتقدم.

[الجزء قد يكون متقدماً على الكل وقد يكون متأخراً]

ب^{١٢} [٢] الجزء قد يكون متقدماً على الكل كما ذكرناه^{١٣}، وقد يكون

(٢) مل: يلزم.

(١) آكه: دا: مل: به.

(٣) آكه: دا: مل: + وإن.

(٤) مع: هي.

(٥) مع: + لا يحصل.

(٦) مع: - وإن.

(٧) آكه: مل: لا يكون.

(٨) آكه: ولكن لم (بجاء «فلم»).

(٩) مل: + من وجهين.

(١٠) دا: مع: مل: معه.

(١١) آكه: متقدماً.

(١٢) دا: وجد لكان.

(١٣) مع: ذكرنا

(١٤) مل: ج / دا: الثاني

متأخرا عنه كالأجزاء المقدارية بناءً على نفي الجزء.

[جزء الماهية لا يكون صفة له]

ج^١ [٢] جزء الماهية لا يكون صفة لها، لأن الصفة حالة في الموصوف والحال متأخر عن المحل، فالصفة متأخرة ولا شيء من الجزء بمتأخر، فلا شيء من الصفة بجزء وبالعكس. ولأنه لو اتصفت الماهية المركبة^٢ بشيء من أجزاء نفسها^٣ لكان ذلك الجزء جزءاً من الموصوف بنفسه، فالموصوف^٤ متقدم وجزؤه متقدم عليه، فيتقدم^٥ الشيء على نفسه بمرتبتين.^٦

ولفائل أن يقدح^٧ في المقدمة لقائلة بأن الحال متأخر^٨ عن المحل فيقول. لم لا يجوز أن يكون ماهية كل واحد من تلك السائط تقتضي أن تكون حالة^٩ في تلك الماهية المركبة عنها بشرط تكونها عنها وعلى هذا التقدير يكون دواتها سابعة على ذات الماهية المركبة، وحلولها فيها متأخر^{١٠} عن تكون^{١١} تلك الماهية المركبة.^{١٢}

(٢) مع: المركبة.

(١) دا: الثالث / مل: د.

(٣) دا: أجزائها.

(٤) دا: - بنفسه فالموصوف / أك، مل: والموصوف.

(٥) دا: فتقدم. (٦) مل: - الشيء على نفسه بمرتبتين.

(٧) دا: أن يقول إنا قدح (به جاي أن يقدح) (٨) مل: يتأخر.

(٩) مل: حالاً. (١٠) مع، مل: متأخرة.

(١١) دا: كون / مل: - تكون. (١٢) مل: + على نفسه.

[جزء الماهية مقدم في الذهن]

د^١ [٤] جزء الماهية قد عرفت أن تقدمه متصور. فاعلم الآن أن تصوره أيضاً متقدم. والشيخ لما ذكر أن تصور الدات^٢ لا بد وأن يكون مسدوقاً بتصور أجزائها قال «إن تلك الأجزاء قد لا تكون معلومة على التفصيل و^٣ لكنّها متى أخطرت بالبال تمتلّت مفصّلة».

و فيه نظر؛ لأنّ كل واحد^٤ من بسائط الماهية المركبة إن كان معلوماً فلا بد وأن يتميز عن غيره في الذهن،^٥ لأنّ متى عقلنا ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع أن لا يعقل^٦ امتياز إحداهما^٧ عن الأخرى^٨ حال علمنا بهما؛ وإن لم تكن معلومة^٩ مع أنّنا نعلم الدات، هناك يقدر في أن تصور الدات متوقف على تصور أجزائها.^{١٠} مع أنّ ذلك معلوم بالضرورة

[أقسام تآلف الماهية]

هـ^{١١} [٥] تآلف الماهية عن^{١٢} أجزائها، قد يكون تألفاً طبيعياً كتآلف^{١٣} بدن الحيوان عن الأعضاء، وقد يكون صناعياً كتآلف^{١٤} السرير عن أجزائه.

(٢) آك. الذاتيات / دا. مل. الماهيات.

(١) دا. الرابع / مل. هـ.

(٣) مل. واحدة.

(٣) آك. دا. و.

(٦) دا. لا يعمل.

(٥) آك. دا. مل. في الذهن عن غيره.

(٨) آك. مل. أحدهما عن الآخر.

(٧) مع: كل واحد منهما

(١٠) آك. دا. مل. أجزائه.

(٩) آك. دا. مل. معلوم.

(١٢) دا. من.

(١١) دا. الخامس / مل. و.

(١٣ و ١٤) مع: كتآليف.

[اختلاف القوم في تفسير الذاتي]

و^١ [٦] اختلفوا في تفسير الذاتي

[الأول] فمنهم من فسره بأنه الذي يمتنع حلول الذات عنه ويسدرج^٢ فيه جميع لوازم الوجود والماهية.

[الثاني] ومنهم من فسره بأخص منه وهو الذي يمتنع حلول الشيء في ماهيته عنه.

[الثالث] ومنهم من فسره بأخص منه وهو الذي يمتنع رفعه عن الماهية

[الرابع] ومنهم من جعله أخص منه^٣ وهو^٤ الذي يكون سبب الثبوت

لا محالة وقد ذكر أن^٥ يبين^٦ الثبوت للشيء هو ما يكون^٧ بحيث يمتنع شعور الدهن بالشيء إلا مع شعوره بذلك الوصف وإنما كان هذا^٨ أخص من الثالث لأنه^٩ من الحائز أن يكون الوصف بحيث تمكن الفعلة عنه مع الشعور بالموصوف، إلا أنه متى حصل للشعور بثبوت الوصوف فإنه لا يتمكن الدهن من إزالته عنه.

[الخامس] ومنهم من جعله^{١٠} أخص وهو الذي يكون جزء الماهية، وهم

المحققون.

(١) دا، السادس.

(٢) مل، فيسدرج.

(٣) دا، مع، مل - منه.

(٤) آك، دا، مل: + أنه.

(٥) آك، مع، مل - قد ذكر أن.

(٦) آك، مل: البين.

(٧) آك، الذي يكون / دا، مل، الذي (بجاء «ما يكون»).

(٨) آك، دا، مل: - هذا.

(٩) دا، مل: لأن.

(١٠) دا، جعل.

والنزاع^١ في هذه التفاسير إمّا في اللفظ وهو غير لائق بالمباحث^٢ الحقيقية، وهو أيضاً متعذر، لأنّ الذات في مفهومه في اللغة^٣ المنتسب إلى الدات، من غير بيان أنّه داخل، أو خارج، أو لازم، أو^٤ مفارق. وإمّا في المعنى وهو^٥ غير ممكن، لأنّ من فسّر اللفظ^٦ بشيء لا يمكن أن يقال له أصبت أو أخطأت^٧ نعم،^٨ الذي يجب الاشتغال به تمييز هذه المفهومات بعضها عن البعض،^٩ والاحتراز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك.

[جزء الماهية لا يقبل الاستناد والضعف]

ز^{١٠} [٧] جزء الماهية لا يقس الأشد والأضعف لأنّ الماهية بعد ضعف ذلك الجزء إن بقيت كان الرأى غير معتبر في تحققها، وإن لم تنبثق كان الضعف عدماً. وكذا القول في الاستناد إن بقيت الماهية كانت الزيادة حشواً، وإن لم تنبثق كان ذلك^{١١} كوماً

[أجزاء الماهية متناهية]

ح^{١٢} [٨] أجزاء الماهية متناهية وإلا لم يكن معقولة ولأنّ كل عدد فهو^{١٣}

(١) أك. + الواقع.

(٢) أك. + المعقولة.

(٣) أك. في اللغة مفهومه / دا. + هو.

(٤) مل. و.

(٥) دا. فهو.

(٦) دا. مع، مل. لفظه

(٧) مل. أخطأت أو أصبت.

(٨) دا. بل.

(٩) مع. بعض.

(١٠) دا. المصابع

(١١) دا. كون (به جاي كان ذلك).

(١٢) دا. الثامن.

(١٣) دا. فهو.

إما شفع أو وتر، وعلى التقديرين فلا بد فيه^١ من نقصان واحد وكل ما كان كذلك فهو^٢ متناه. ولأن كل عدد فنصفه أقل منه فيكون متناهياً،^٣ فكله^٤ أيضاً متناه. ^٥ وهذان الوجهان لا يستقيمان على أصول الحكماء.

[الماهيات إما محصلة أو اعتبارية]

ط^٦ [٩] الماهيات المترتبة^٧ إن كنت محققة^٨ استحال أن يكون شيء^٩ من أجزائها عديمياً. لأن المعدوم لا يكون جزءاً للموجود^{١٠} وإن كانت اعتبارية كالأعمى والمظلم والجاهل حاز وهذه العدميات^{١١} ليست أموراً يشار إليها في أنفسها وإلا كانت^{١٢} ثابتة متميزة عم عداها، فيكون العدم ثبوتياً^{١٣} فيكون أحد البقيضين عين^{١٤} الثاني.

[لا يكون أجزاء الماهية أخفى منها]

ي^{١٥} [١٠] إنه لا يمكن أن يكون شيء من أجزاء الماهية أخفى منها، لأنها

- | | |
|--------------------------|--|
| (١) أكد فيه. | (٢) أكد كان. |
| (٣) مل - فيكون متناهياً. | (٤) فكل. |
| (٥) دا: متناهياً. | (٦) دا: التاسع. |
| (٧) دا: المركبة. | (٨) مع، مل، متحققة. |
| (٩) أكد شيئاً. | (١٠) أكد من الموجود / دا: من الماهية الموجودة. |
| (١١) مل: العدميات. | (١٢) دا: لكنت. |
| (١٣) أكد مل: ثبوتاً. | (١٤) دا: غير. |
| (١٥) دا: للعاشر. | |

ليست إلا مجموع تلك الأجزاء، فلا يمكن تصورها إلا بعد تصورها، فلا يمكن أن يكون تصور الماهية أجلى منها

[معاني الذاتي]

يا^١ [١١] لفظ الذاتي قد^٢ يقال^٣ على معان متعلقة^٤ بالحمل، وعلى ما لا يكون^٥ كذلك. فالأول يقال بالاشتراك على ثمانية معان:
 فأ^٦ [الأول] يقال محمول بالدات إذا^٧ كان الموضوع مستحقا لموضوعيته كقولنا «الإنسان أبيض». وبإراضه المحمول^٨ بالعرض كقولنا «الأبيض إنسان».

ب [الثاني] وعلى الوصف العاقل للشيء حقيقة، سواء كان^٩ عن طبيعته^{١٠} أو بقاسر أو حده فيه، كقولنا «الحجر متحرك بالذات»، وإن كان ذلك بالفسر. وبإراضه المحمول بالعرض، كقولنا للساكن في السعينة «أنه متحرك»
 ج [الثالث] وعلى حمل الأهم على الأخص، كالحيوان على الإنسان وعكسه الحمل بالعرض، وهو قريب من الأول.

د [الرابع] وعلى ما لا يكون بيه وبين موضوعه واسطة، كقولنا «سطح أبيض». وبالعرض على ما يكون هناك واسطة كقولنا «جسم أبيض».

(١) دا: الحادي عشر.	(٢) أكد - قد.
(٣) أكد - بالاشتراك.	(٤) مع: يتعلق.
(٥) دا: ليس.	(٦) دا: الأول.
(٧) دا: إن.	(٨) أكد: الحمل.
(٩) دا: كانت.	(١٠) دا: مل: بطبعه.

هـ [الخامس]: وعلى ما إذا كان وروده على الموضوع^١ ليس غريباً خارجياً، بل شيئاً يقتضيه طبعه كما يقال «الحجر متحرك إلى أسفل» وبإزائه المحمول بالعرض «كالحجر متحرك^٢ إلى فوق»

و [السادس]: وعلى ما ليس من شأنه أن يفارق الشيء في حاله وبإزائه المحمول بالعرض ويشبه^٣ أن يكون «كون الحجر منحدرًا» من المحمولات بالعرض^٤ على هذا^٥ التفسير.

ز [السابع]: وعلى ما يكون مقوم للموضوع، وقد مرّ

ح [الثامن]: وعلى الوصف الذي يلحق^٦ الماهية لا لأمر أعم كقولنا «الحيوان متحرك»، أو أحص كقولنا «الحيوان صحاك^٧»، وهو^٨ المسمى في كتاب البرهان عرصاً ذاتياً وهو إما أن يكون لاحقاً لذاته أو لغيره، وعلى التقديرين فإما أن يكون^٩ ذلك اللاحق أعم، أو مساوياً، أو أحص^{١٠} فهذه أقسام ستة فإ^{١١} [٨-١] الذي يلحقه لذاته ويكون أعم، كالفردية للثلاثة

ب [٨-٢]: الذي يلحقه لذاته ويكون مساوياً، كقولنا «الممكن محتاج»

(١) آك، المحل.

(٢) أك، مع يتحرك.

(٣) آك، دا، مل، فيشبه.

(٤) آك، العرضية.

(٥) دا، بهذا.

(٦) آك، يلحق.

(٧) آك، دا، مل، ضاحك.

(٨) دا، من.

(٩) آك، له.

(١٠) دا، لاحقاً له، أن يكون.

(١١) آك، دا، مل، أو أحص أو مساوياً.

(١٢) دا، فالأول.

(١٣) دا، + لا

ج [٨ - ٣]: الذي يلحقه لداته ويكون^١ أحص،^٢ وذلك إذا اقتضى الشيء الاتصاف بأحد الأمرين لابعينه^٣ فكل^٤ واحد منهما أخص، كالموجود مع الواحد والكثير.

د [٨ - ٤]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له^٥ وهو أعم.

هـ [٨ - ٥]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو مساو، كالصاحك المصقول على الإنسان بواسطة المتعجب^٦

و [٨ - ٦]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو أخص، كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة المطلق. وأما اللذان لا يتعلقان بالحمل.

فأ [١] يقال للشيء القائم بذاته «أنه موحود بذاته»، والقائم^٧ بغيره «أنه ليس^٨ بذاته».

ب [٢] يقال بذاته للشيء الذي هو سبب موجب له، كالذبح للموت، وأما إذا عرض برق فعثر على كنز لا يقال له بذاته بل بالاتفاق.

(١) مع: هو. (٢) دا، مل: + منه.

(٣) دا: بعضه. (٤) آكه، ذاء، مل: وكل.

(٥) آكه: له. (٦) مع: التعجب.

(٧) آكه، مل: للقائم. (٨) مل: + موجوباً.

ج [المبحث الثامن]

في مباحث اللوازم الخارجية

(وهي ج [٨])

[حد اللازم الخارجي]

فأ [١] في حد اللازم الخارجي قال الشيخ «إنه الذي يصحب المساهية ولا يكون جزءاً منها». وهو منقوض بالمعارق إلا أن يفهم من الصحة دوامها، وحيثئذ ينتقض بالأشياء التي تدوم كل واحد منها مع^١ الآخر على سبيل الاتفاق، كقولك^٢ «كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناطق»، إلا أن يحمل ذلك على الصحة الدائمة الواجبة.

(٢) أكله مل. كقولنا.

(١) مل: على.

[ففي وجود اللآرم الخارجى]

وَأَمَّا أَنْ^١ لَارْمًا، فهو معلوم^٢ بانصرورة^٣ و^٤ لكن لقائل أن يقول. لو لزم شيء شيئاً فذلك اللروم إما أن يكون عديمياً وهو محال، لأنه لا فرق بين لروم عديمي وبين عدم اللروم، وإلا حصل التمييز^٥ في العدميات^٥ والتمييز^٥ من خواص الوجود فيكون عدم وجود^٦ هذا خلف^٧ ووجوديا والمرجع به^٨ إما إلى ذات الملروم أو^٩ اللآرم وهو محال. لأن^{١٠} بعقلهما مع الدهول عن ذلك اللروم. ولأن^{١١} اللروم نسبة بين الأمرين^{١١} فهي متاخرة عنهما، فهي معايرة لهما أو إلى رائد وهو محال، لأنه إن كان لارماً كان لرومه رائداً عليه ولزم التسلسل، وإن لم يكن لارماً فتقدير رواله لا يفي اللروم فلا يكون اللآرم لارماً هذا خلف ولأنه لو تحقق اللروم لكان عدم الملروم لارماً لعدم اللآرم، فيكون اللروم حاصلاً سبق العدم من وما كان وصفاً لعدم، يستحيل أن يكون ثوبياً والحواب. أنه تشكيك في لضروريات^{١٢} ولا يستحق الحواب

(١) من. + كال مص. برابر متش توصيخ در خصوص ساحتار حمله را مراجعه كنيد به

(٢) آك معلوم تعلقات.

(٣) آك. مل. و (٤) مل. التميز

(٥) مل. العدميات. (٦) مج. التمييز

(٧) مج. الوجود عدماً (٨) آكه فيه.

(٩) مج. مل. و. (١٠) آكه مل. + قد

(١١) مج. أمرين (١٢) آكه مل. الأزيات / مص. برابر متش.

[اللازم بغير وسط]

ب [٢] في إثبات لازم للماهية لا متوسط ميبه وبينها. لأن لزوم اللازم للملزوم إن لم يكن بواسطة شيء آخر فهو المطلوب وإن كان بواسطة شيء فالكلام في لزومه لتلك الوساطة ولزومها للملزوم كالكلام في الأول. فإن كان ذلك بتوسط لوازم آخر^١ لزم التسلسل وهو محال. ومتقدير تسليمه فالمقصود حاصل لأن تلك الأشياء إما أن يكون فيها ما يقتضي شيئاً معها فحينئذ لا يكون بين المقتضي والمعلول واسطة، ولا كان المؤثر تلك الوساطة لا هو، فلا يكون المقتضي مقتضياً هذا حلف. أو لا يكون وذلك يعني^٢ اللزوم^٣ مالكية.

[اللازم ذي وسط]

ج^٢ [٣] في إثبات لازم ذي وسط هذا على وجهين
 فأ. أن يكون الماهية مقتضية صفة وهي صفة أخرى.
 ب. أن يكون الماهية مقتضية صفة، ثم إنها مع تلك الصفة تقتضي صفة أخرى، ولا امتناع في واحد منهما.

[اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها]

د [٤] في أن كل من تصور الماهية فإنه لا بد وأن يعقل^٥ لازمها القريب.

(٢) أك، مل، معي.

(١) مع: لازم آخر

(٣) مل: - ج.

(٢) مل: للزوم.

(٥) مع: يتصور

قيل: لأنَّ الماهية علة للآزمها القريب والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول، والكلام المستقصي فيه في الحكمة.

والأقوى أن يقال: ^١ لو لم يلزم من العلم بالماهية، العلم بالآزمها القريب، لاستحال تعرّف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين وفساد التالي يدلّ على فساد للمقدم.

بيان الشرطية أنَّ محمول النتيجة لابد وأن يكون خارجاً عن ماهية موضوعها، وإلا لم يكن مجهول الثبوت له وإنّما يكون كذلك لو كان خارجاً عن ماهية الواسطة، أو كانت الواسطة خارضة عن ماهية الموضوع، وإلا كان محمول النتيجة جزءاً لجزء موضوعها ^٢ فيكون جزءاً ويعود ^٣ المحال.

وإذا كان كذلك فلو لم يحب في الوصف الخارجي القريب أن يكون بين الثبوت للشيء، لافتقر كل واحدة ^٤ من المقدمتين المذكورتين أو إحداهما إلى مبيّن آخر. وذلك إمّا القياس ويكرن الكلام فيه كالكلام في الأول ولزم التسلسل، أو الحس وهو محال، لأنّه لا يعطى المقدمة الكلية على ما ستعرف ^٥ فثبت أنّه لو لم يكن اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها، لاستحال تعرّف القضية المجهولة.

لا يقال: لزم اللازم، لازم قريب لذلك اللازم، فلو كان اللازم بين الثبوت للشيء ويلزم من العلم به العلم ملازم اللازم فيلزم أن يكون جميع اللوازم بينة الثبوت. ^٦

(١) ميج: يقول.

(٢) مل: موضوعهما.

(٣) آكة: فيعود.

(٤) آكة: واحد.

(٥) مل: مستعرفه.

(٦) آكة: للثبوت.

لأننا نقول: إننا لا ندعي أن كل لازم قريب فهو بين الثبوت للملزوم إلا بشرط حصول تصوّره في الدهن، ولعلّا لم يجب بذلك^١ لم يجب كون اللوازم بأسرها بيّنة.

[العلم بثبوت اللازم ذا الوسط يتوقف بالعلم بذلك الوسط]

هـ^٢ [٥] هي أن اللازم ذا الوسط لا يمكن العلم بثبوتّه إلا بواسطة العلم بذلك الوسط. قيل: لأنّ اللازم^٣ ممكن لذاته، واجب بذلك^٤ الوسط، وما كان كذلك استحال أن يعرف وجوده إلا بواسطة سببه، والكلام فيه مستقصي^٥ في الحكمة.

[هل للماهية البسيطة لازم أم لا]

و[٦] في أن الماهية البسيطة هل لها لازم أم لا لمن أنكره أن يقول: تلك الماهية إما أن يكون مقتضى وجود ذلك اللارم، فحينئذ يكون البسيط قابلاً وفاعلاً معاً، أو لا يقتضيه فلا يكون لازماً.

وجوابه: أن البسيط لم لا يجوز أن يكون قابلاً وفاعلاً معاً^٧ ولش^٨ سلّمنا ذلك لكن لم لا يجوز أن يجب ذلك اللارم لعموم الفيض من المفارق ويكون تلك الماهية قابلة؟

(٢) ذ: - اللذان لا يتعلقان بالعلم (ص ٢٨) ... ذلك.

(١) آك، مل: حصول.

(٣) مع: اللوازم.

(٢) ذ: هـ.

(٤) آك، المستقصي فيه (بحاى فيه مستقصي).

(٥) آك: لذلك / ذ: مل: لذلك.

(٨) آك، ذ: مل: إن.

(٧) آك، ذ: مل: معاً.

ولمن أثبتته^١ أن يقول: كل ماهية عليها صحة المعلوماتية والمذكورية وهي حكم من لوازم تلك الماهية.^٢

[هل يلزم البسيط لازمان معاً]

ن [٧] في أن البسيط هل يلزمه لازمان معاً؟ المشهور إنكاره، لأن البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد^٣ وهذه المقدمة عندما باطلة؛ ولش^٤ سلمهاها لكن لم لا يجوز أن يلزمه لازمان أحدهما لذاته والآخر لعموم الفيض من المفارق؟^٥

[تقسيم اللوازم]

ح [٨] في تقسيم اللوازم سوى ما مر وذلك هـ [٥]

فأ: اللازم قد يكون لازمه لنفسه كالعرض، فإنه لذاته يلزم الجوهر؛ وقد يكون للملزم وهو إذا كانت طبيعة اللازم غنية عن تلك الملزوم و^٦ لكن طبيعة الملزوم ممتنعة الانفكاك عن اللازم، فالملزوم إذا اقتضى اللازم^٧ عرض لذلك اللازم كونه لازماً لذلك الملزوم. ولزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس إلا على هذا الوجه وقد يكون لأمر منفصل، كالوجود للعالم عند من يرى وجوب

(١) أكد: أثبت.

(٢) أكد: دل، مل: - يقول.

(٣) مل: + وكل واحد من البسائط له صحة الانضمام إلى المركب وكأنه إنعالم يتنبه في بعضها ليس

له صحة الانضمام، فأمره.

(٤) أكد: الواحد.

(٥) أكد: دل، مع: ثم إن.

(٦) دل، مع: مل: - من المفارق.

(٧) أكد: دل، مل: - و.

(٨) أكد: اللزوم.

تأثير المؤثر فيه

ب: اللزوم إما أن يكون من الجاسين: إما لداتيهما كما في المضامين؛ أو لا لداتيهما ولا بد حينئذٍ من أن يكون أحدهما علة للآخر، أو يكونا معلولي علة واحدة فأنه لو لم يكن كذلك لكان كل واحد منهما غنياً عن الآخر وعن كل ما احتاج إليه الآخر وذلك يقتضي إمكان ثبوت كل واحد منهما دون الآخر وهو يقدح في اللزوم.

ومن منع أن يصدر عن البسيط أكثر من الواحد لم يجور في التلازم من الحاسين أن يكون ذلك، لكونهما معلولي علة واحدة^١ بل أوجب أن يكون لأحدهما تقدماً على الآخر؟

وإما أن يكون العارضة من جانب واحد، وبذلك إنما يتحقق في العلة التي تكون أخص من المعلول، أو^٢ هي المشروط مع الشرط، أو^٣ في الدليل مع المدلول، وإن كما هريبين من الأول.

ج: كون الشيء لازماً لغيره إما أن يكون لداته، أو لما يحلّ فيه، أو لما يكون^٤ محلاً له، أو لما لا يكون حالاً فيه ولا محلاً له وكل^٥ هذه الأقسام صحيح في العملة وإن كان قد يكون باطلاً في بعض المواضع لشيء يخصه إلا الأخير فأنه فيل في إبطاله على الإطلاق لو لم يكن لأحد المتلازمين^٦ اقتضاء لتلك الملازمة، لكأن^٧ نسبة ذلك المباين إليها كنسبته إلى غيره فلو اقتضى

(١) آكه. واحد.

(٢) آكه. دا. مل. و.

(٣) آكه. دا. و.

(٤) مع: كان.

(٥) دا: + واحد.

(٦) مع: + نوع

(٧) آكه. لكان.

ملازمتهما دون غيرهما لكان ذلك ترجيحاً^١ للممكن من غير سبب. وهو محال.
 إذ اللوازم منها حقيقية، كالعرض للجوهر، ومنها اعتبارية، ككون الواحد
 نصفاً^٢ للآخرين^٣ وثلاثا للثلاثة وهلم جرا. والأول موجود في الخارج^٤ ومقتناه^٥ في
 العدد. والثاني لا وجود له في الخارج وإلا لزم حصول صفات غير متناهية في
 الشيء^٦ مع أن لكل واحد^٧ منها أيضاً صفات أخر غير متناهية.

هذه كون الشيء قابلاً للانقسام إلى نوعين، لازم واحد من لوازمه وإن كان
 كل واحد من تلك الأنواع غير لازم له، وإنا كان كذلك فمن لم يجوز أن يثبت^٨
 للبسيط أكثر من لازم واحد لم يجوز أن يعرض للطبيعة الواحدة من وجوه
 القسمة القرينية إلا وجهاً واحداً، مثلاً لما انقسم الحيوان لذاته إلى الإنسان
 والفرس،^٩ استحال أن ينقسم بالذات إلى الذكر والأنثى، ومن جوز ذلك جوز هذا
 أيضاً^{١٠} وهو الحق.

(١) آكد: ترجيحاً.

(٢) مع: الاثنين.

(٣) آكد: و.

(٤) مع: شيء.

(٥) مع: أيضاً.

(٦) مع: واحد.

(٧) مع: إلى.

(٨) مع: يثبت.

(٩) مع: بالذات.

(١٠) مع: أيضاً.

ط [المبحث التاسع]

في مباحث الجنس

{وهي ٥}

[ما هو الجنس]

قأ [١] الماهيتان^٢ إذا اشتركتا في بعض الذاتيات وافترقتا في الباقي،^٣ فتمام ما به الاشتراك مغاير لتمام ما به الامتياز، والأول^٢ هو الجنس والثاني هو الفصل. ويظهر من هذا أن ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن ماهية الآخر. فالجنس كمال الجزء المشترك والفصل كمال الجزء للمميز. وبه سقط شك من قدح في الفصل بأن قال: لو كان الشيء إنما يحتاج في

(٢) مل (نسخه بدل): + الحيوانية.

(١) مصر. وهي أربعة.

(٣) مل (نسخه بدل): + للناطقية والمسايلية.

(٢) مل فالأول.

امتيازَه عن غيره إلى الفصل،^١ لاحتاج الفصل في تميزه عن غيره إلى فصل آخر لا إلى نهاية.

لأنّا نقول: للشيء إنما يحتاج في امتيازَه عن غيره إلى الفصل لو شارك ذلك الغير في شيء من الذاتيات. والفصل لعلّه لا يشارك غيره في شيء من الذاتيات. نعم إنّه مشارك للنوع، لكنّ امتيازَه عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته، والامتياز بالقيّد السلبي لا يوجب الكثرة.

ثم اعلم أنّ الرسم المشهور للجنس أنّه «المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب «ما هو». ف«المقول» كالجنس البعيد. ثم المقول قد يكون مقولا على واحد فقط، وقد يكون مقولا على كثيرين،^٢ فيكون المقول على كثيرين جنساً قريباً، ويندرج فيه الخمسة ولا نعني هاهنا^٣ بالمقول على كثيرين أنّه الذي لا يمنع^٤ نفس تصوّره من ذلك، وإلا كان كل نوع جنساً، بل وأن يكون مقولا بالفعل على كثيرين. وقولنا مختلفين^٥ بالحقائق يخرج الأنواع والفصول والخواص السافلة. وقولنا «في جواب ما هو» يخرج العرض العام وفصل الجنس. فيبقى^٦ هذا التعريف منطبقاً على مطلق الجنس.

ورسمه الشيخ في الإشارات بأنّه كلي يُحمل على الأشياء المختلفة^٧

(١) أك، مل: يتميّر (ذا يحتاج) عن غيره بالفصل (بجاء «يحتاج في الفصل»).

(٢) أك: ثم المقول قد يكون مقولا على كثيرين وقد يكون مقولا على واحد فقط. (بجاء «ثم

المقول - كثيرين»)

(٣) أك، ذا: هنا.

(٤) مع: يمنع.

(٥) مل: مختلفة.

(٦) ذا: فيبقى.

(٧) أك، مل: أشياء مختلفة.

الحقائق في جواب "ماهو" مراد^١ فيه لفظ "الكلي" ولا حاجة إليه، لأنّ لفظ المحمول^٢ كالمرادف له

وقال صاحب المعتبر «هو المحمول الأعم من المحمولين المقولين^٣ في جواب "ماهو"، أو إنّه المقول في جواب "ماهو" على كليات^٤ تختلف بأوصاف ذاتية».

وكلها متقاربات.^٥

[شكوك في تعاريف الجنس]

ثم فيه شكوك أربعة^٦ ما [الشك الأول]: إذا جعلتم المقول على كثيرين جنساً للجنس، كان الجنس نوعاً له، فحينئذ قد حملتم النوع على الجنس وأنّه غير جائز

ولا يجاب عنه بأنّ النوع يجوز أن يحمل على الجنس حملاً عرضياً وماهنا^٧ كذلك. لأنّ المقول على كثيرين عرض له أن كان^٨ جنساً للخمسة. لأنّ كل عارض^٩ إضافي فهو متأخر عن المصافين. فلو كانت الجنسية عارضة للمقول على كثيرين بالقياس إلى الجنس، لزم تأخر الجنسية عن الجنس الذي

(٢) آكه مل: + على الأشياء.

(١) آكه مل: زاء.

(٣) مع: + مختلفات.

(٢) آكه مل: محمولين مقولين.

(٥) آكه متقاربة لاء، مل: - ورسمته. متقاربات. (٦) مع: د.

(٨) مع: صابر.

(٧) آكه، نا، مل: هذا.

(٩) آكه عارض.

هو أحد المضافين، فيكون للشيء متأخراً عن نفسه.

لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المقول على كثيرين جنساً^١ للجنس جنسية خاصة، فيكون تلك^٢ الجنسية الخاصة متأخرة عن مطلق الجنسية؟ وذلك لا امتناع فيه، فإن كل شخص من نوع فمتأخر^٣ عن طبيعة ذلك النوع.

لأننا نقول: تلك الجنسية الخاصة أيضاً فرد من أفراد مطلق الجنسية، فإذا تأخرت تلك الجنسية عن ماهية الجنس، وتلك الجنسية الخاصة حصل فيها أيضاً تلك الماهية، لزم تأخرها عن نفسها ولأن مطلق الجنسية طبيعة واحدة، فلا يمكن أن يتأخر بعض أفرادها عن بعض.

بـ [الشك الثاني] المقول على كثيرين إما أن يكون المراد منه ما يكون وصفاً للكثيرين^٤ وهو باطل، لأن الجنس بمقام الجزء المشترك وقد بينا أن الجزء للشيء^٥ لا يمكن أن يكون صفة له؛ أو غير ذلك، ولا بد من بيانه.

جـ: [الشك الثالث] هذا الذي يكون مقولاً على كثيرين من الحيوان مثلاً، إما أن يكون موجوداً في الخارج وهو محال، لأن كل موجود في الخارج مشحون، ولا شيء من المشحون بمقول على كثيرين؛ أو في الذهب وهو باطل. لهذا الوجه. ولأن الصورة الذهنية التي قد تعدم مع بقاء الشخص لا تكون مقومة له؛ أو الحيوان من حيث هو حيوان وهو أيضاً باطل،^٦ لأنه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجزء بمحمول، فينمكس^٧ ولا شيء من المحمول بجزء و

(١) آك: جنسياً.

(٢) دا: تلك.

(٣) آك: مع: متأخر.

(٤) آك: دا: لكثيرين.

(٥) آك: دا، مل: جزء للشيء.

(٦) آك: دا، مل: باطل أيضاً.

(٧) مل: و.

كل جنس محمول، فلاشيء من الجنس مجرم.

د: [الشك الرابع] لفظ الكثيرين لفظ الجمع^١ وأقله الثلاثة^٢. لكن الجنس يكفي في كونه جنساً اندراج نوعين تحته.

[ردود على الشكوك]

و الجواب عن الأول. أن كون المقول على كثيرين جنساً للجنس جنسية خاصة وهي متأخرة عن مطلق الحسية وذلك لامتناع فيه، لأن كل شخص من نوع متأخر بالطبع عن طبيعة ذلك النوع

وعن الثاني: أنا تعني بالمقول، القدر المشترك بين^٣ الأجزاء المقومة.

وعن الثالث: أن الحرة الذي هو الذات قد يحمل على النوع حمل المواطاة، أما سائر الأجزاء، فإنما يحمل على الجزء الذي هو الذات لا على المركب^٤.
وعن الرابع: أنا عتينا به هاهنا^٥ أمراً للجمع و^٦ هو الاثنان^٧.

[هل هذا التعريف حد أو رسم]

ب [٢] في أن هذا التعريف حد أو رسم. المشهور في الكتب أنه رسم.

(١) مج. للجمع (بدون لفظ) / مصر وتصح به بدل مع برابر متن

(٢) آكه. دا، مل: للثلاثة. (٣) آكه. مل. م / دا به و / مصر: برابر متن

(٤) در نسخه «باء» عبارت «أن الجزء الذي» على المركبة قبل از عبارت «أنا نعني» المقومة

آمده است. (٥) آكه. مل: هنا / دا - هاهنا.

(٦) مصر: - و (٧) آكه. دا، مل: الاثنان (بجای دو هو الاثنان)

فإنهم يقولون يرسم الجنس^١ بكذا وكذا.

واعلم^٢ أن هذا التعريف ليس إلا للجنس^٣ المنطقي وكأنه لا ماهية له وراء هذا القدر، فإنه لا معنى لكون الحيوان جنساً إلا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب^٤ ما هو؛ فهو بالحدود أشبه لأنه إنما يكون رسماً لو كان الجنس المنطقي حقيقة^٥ معاييرة لهذا الاعتبار و^٦ ملزومة له، لكنه ليس كذلك.

[المقوم للنوع هو الجنس الطبيعي]

ج [٢] في أن الجنس من حيث هو جنس، ليس مقوماً^٧ لماهية النوع، لأن كونه جنساً عارض إضافي^٨ يعرض له^٩ بالمسبة^{١٠} إلى أنواعه، فهو متأخر عن تلك الأنواع لا محالة والمتأخر لا يكون جزءاً^{١١} ولأنه لو كان مقوماً للنوع من حيث هو جنس، لوجب في كل نوع، بل في كل شخص أن يكون جنساً، بل المقوم للنوع هو^{١٢} الماهية التي عرضت^{١٣} لها الجنسية.

(١) أكد، داء، مل: للجنس يرسم.

(٢) داء، إن علم.

(٣) مل، الجنس.

(٤) مل: حقيقته.

(٥) أكد، داء، مل: يـ، و.

(٦) مل: مقوماً

(٧) أكد: + الجنس الطبيعي.

(٨) أكد: له.

(٩) مع: + له.

(١٠) أكد، داء: للنوع هو.

(١١) مع: للمعروض.

[مراتب الأجناس]

د [٢] في مراتب الأجناس، و^١ هي أربعة^٢

لأنَّ الجنس إما أن لا يكون فوقه جنس^٣ ويكون تحته جنس ويسمى^٤ جنس^٥ الأجناس. وإما^٦ أن لا يكون تحته جنس، وموقعه جنس وهو الجنس الأخير. وإما أن لا يكون تحته جنس ولا فوقه^٧ جنس وهو الجنس المفرد،^٨ وهذا القسم ممّا تركوه. وإما أن يكون فوقه جنس وتحتَه جنس وهو المتوسط.

ثم لا يجوز جعل الجنس المطلق جنساً لهذه الأربعة لأنَّ الأول والثاني لا يتقرّران إلا^٩ بأمرين أحدهما عدمي، والمجموع المركب من الثبوت والعدم لا يكون نوعاً للأمر الثبوتي، وإما الثالث فليس له^{١٠} إلا أصل الجنسية مع سلب وصفين آخرين عنه،^{١١} فيكون القول فيه كما فيهما بقي الرابع لكن^{١٢} الشيء لا يصير جنساً بالنسبة إلى الفروع الواحد

ثم إن جعلنا هذه الأربعة أنواعاً للجنس فجنس الأجناس لا ينقسم إلا إلى جنس أجناس^{١٣} هو جوهر وجنس أجناس هو^{١٤} كمّ وغيرهما. فإن قلنا إن

(١) مل: و.

(٢) مع: د

(٣) أكد: جنس.

(٤) أكد: مل: هو للمعنى.

(٥) أكد: مل: بجنس.

(٦) دا: وإما

(٧) أكد: دا: مل: فوقه جنس ولا تحته.

(٨) أكد: دا: مل: هو هو الجنس المفرد.

(٩) أكد: لا يتقرر / دا: لا يتقرر إلا.

(١٠) دا: مل:

(١١) أكد: عنه.

(١٢) مع: و.

(١٣) أكد: الأجناس.

(١٤) مل: هم.

اختلاف معروضات^١ الأمور الإضافية تقتضي تنوع^٢ الإضافات، لم يكن جنس الأجناس نوعاً أخيراً^٣ وإن لم نقل^٤ بذلك، كان نوعاً أخيراً، وفوقه الجنس، وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، وفوقه المقول على كثيرين بالفعل^٥، وفوقه المقول على كثيرين بالصلاحية وهو الكلّي، وفوقه المضاف فالمضاف^٦ جنس الأجناس. وجس الأجناس نوع الأنواع.

[كيفية ترتب الأجناس والفصول في الحمل على النوع]

هـ [٥] في كيفية ترتب الأجناس والفصول في الحمل على النوع. وقد ذكرنا أن الجنس القريب علة^٧ لحمل الجنس البعيد على النوع. فإنه من المحال أن يحمل الجسم على الإنسان إلا بعد حيورته حيواناً. فإن الجسم الذي ليس بحيوان مطلوب عن الإنسان، ولعنا كان كذلك كان حمل الحيوان عليه أقدم من حمل الجسم عليه^٨.

فإن قيل: الجنس البعيد جزء للجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالجسم أسبق وجوداً من الحيوان، قلنا: لانزاع فيه، لكن لامتناع في أن يكون المتأخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم لشيء آخر^٩.

• • •

(١) دا: مفروضات.

(٢) دا: بنوع.

(٣) مل: آخر.

(٤) صج: يقل.

(٥) مل: - وفوقه المقول على كثيرين بالفعل.

(٦) دا: بالمضاف.

(٧) مل: عليّة.

(٨) أكه: مل: - عليه.

(٩) دا: هـ [٥] في كيفية - آخر.

ي [المبحث العاشر]

في مباحث النوع

(وهي و[٦])

[النوع الحقيقي والنوع الإضافي]

أ [١] النوع يقال بالاشتراك على الكلّي العقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط وعلى ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب 'ما هو'، والفرق بينهما من خمسة أوجه:

فأ [الأول] النوع بالمعني الأول يستحيل أن يكون جنساً وبالمعني الثاني لا يستحيل.

ب [الثاني] المعني الأول إنما يتحقق لكونه محمولاً على ما تحته والثاني لكونه موضوعاً لما فوقه.

ج [الثالث] المعني الأول قد يكون بسيطاً والثاني لا يكون كذلك.^١ لأن كل ما اندرج مع ما يخالفه تحت جنس، فلا بد وأن يكون امتيازاه عن ذلك المخالف بغير ما به المشاركة، فيحصل التركيب^٢

د [الرابع] المعني الأول لا حاجة به إلى الفصل والجنس البتة من حيث هو هو والمعني الثاني محتاج إليهما.

هـ [الخامس] طبائع الأجناس العالية إذا أخذت مجرّدة عن فصولها المقسمة، كانت أنواعاً بالمعني الأول، لا بالمعني الثاني، إذ ليس فوقها جنس لتكون هي أنواعاً له.

[إبطال قول من ظن أن النوع الحقيقي أخص من النوع الإضافي مطلقاً]

ب^٣ [٢] في إبطال ما ظن أن كل نوع حقيقي فهو نوع مضاف ولا ينعكس الحق أن كل واحد منهما^٤ قد يصدق على ما يكذب عليه الآخر أمّا أن المضاف قد يصدق حيث^٥ يكذب الحقيقي فكالأجناس المتوسطة و أمّا العكس فلأن ماهيات إمّا أن يكون بسائط أو مركبات فإن كانت بسائط فكل واحد منها نوع حقيقي وليس بمضاف وإلا لكان له جنس فكان مركباً. هذا خلف. وإن كانت مركبات فهي لا محالة مركبة من^٦ البسائط، وحينئذ يعود فيها ما ذكرناه.

(١) أك: كذلك.

(٢) ذ: التركيب.

(٣) ذ: و.

(٤) مع: منهما.

(٥) أك: + ما.

(٦) أك: ذ: عن.

[النوع في الكليات الخمسة نوع حقيقي]

ج [٢] في أنَّ النوع الذي هو أحد الخمسة، الحقيقي لا المضاف. لأنَّ الخمسة أنواع الكلي، والكلي محمول، فبوعه محمول لامحالة والنوع المحمول هو الحقيقي؛ أمَّا المضاف فهو موضوع

[مراتب النوع]

د [٣] في مراتب الأنواع أمَّا الحقيقي فليست نوعيته بالقياس إلى شيء * حتى ينعقد باختلاف المراتب. وأمَّا المضاف فله مراتب أربعة: ^١ لأنَّ النوع، إمَّا أن لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع، وهو كما إذا فرضنا جنساً عالياً تحته أنواع وليس لأنواعه أنواع وإمَّا أن يكون فوقه نوع وتحته نوع، وهو المتوسط، وإمَّا أن لا يكون فوقه نوع ويكون ^٢ تحته نوع، وهو النوع العالي. وأمَّا بالعكس، فهو ^٣ الأخير. وأمَّا أنَّ النوع، هل هو جنس لهذه الأربعة؟ فالكلام فيه ^٤ ما مرَّ في الجنس.

[نوع الأنواع]

هـ [٥] في نوع الأنواع يقال عليه النوع بالاشتراك من ثلاثة أوجه لأنَّه لابد وأن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، فيكون نوعاً حقيقياً من هذا

(٢) أكد، دا، مل - يكون.

(١) أكد، مع، مل: أربع.

(٣) أكد فيها

(٢) مل، وهو.

(٥) (٥) أكد، دا، مل، + مثله / معن: يراد به.

الوجه. ولا بدّ وأن يكون فوقه جنس هو نوع^١ له، حتى يكون نوع الأنواع، فيكون نوعاً إضافياً من هذا الوجه. ثم إن كونه نوع الأنواع^٢ ليس لكل^٣ واحد من هذين الوجهين وحده، بل لمجموعهما؛ ومن المعلوم أن اللفظ إنا قيل على كل واحد من البسيطين وعلى ما يتركب عنهما، لم يكن إلا بالاشتراك.

[هل يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد]

و [٦] في أنه يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد قد عرفت^٤ أن الشيء لا يصير^٥ جنساً إلا بنوعين. فاعلم الآن أنه يكفي في كون الشيء نوعاً أن يكون له شخص واحد، بل الحكماء أشتوا أنواعاً لا توجد إلا في الأشخاص.

• • •

(١) داء: مع: للنوع.

(٢) داء: مل: - فيكون نوعاً إضافياً... الأنواع.

(٣) داء: بكل.

(٤) مل: عرفت.

(٥) مع: لا يكون.

يا [المبحث، اتحاد، عشير]

في المباحث المشتركة بين النوع والجنس^١

(وهي د [٢])

[الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي ولا للنوع الإضافي]

فأ^٢ [١] قد عرفت الفرق بين الكلّي الطبيعي والمنطقي والعقلي، وذلك

يعرّفك الفرق بين الجنس^٣ الطبيعي والمنطقي والعقلي، وكذا النوع والفصل. ثم^٤

الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي و^٥ للنوع المنطقي.^٦

(١) آك، دا، مل: الجنس والنوع.

(٢) دا، - قا.

(٣) مل، الجنس،

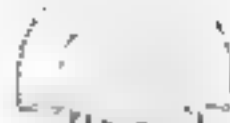
(٤) آك، دا، مل: و.

(٥) آك، دا، مل: + لا.

(٦) مل: للمنطقي

أما الأول،^١ فلأنّ النوع الطبيعي هو الإنسان مثلاً ومفهوم الجنسية ليس جزءاً من مفهوم الإنسان لوجهين أما أولاً:^٢ فلأنّ الإنسان من حيث إنّه^٣ إنسان غير مضاف والجنس من حيث هو جنس مضاف، وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف. أما ثانياً فلأنّ الجنس^٤ المنطقي حالة نسبية^٥ يعرض للجنس الطبيعي بالنسبة إلى النوع الطبيعي. والعوارض متأخرة عن المضافين. فالجنس المنطقي متأخر عن تحقق النوع الطبيعي والمتأخر عن الشيء لا يكون مقوماً له

وأما الثاني، فلأنّ النوع المصطفي والجنس المنطقي حالتان سببيتان لاحتتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة، والمتقابلان لا يتقوم أحدهما بالآخر.



[في الجنس والنوع قبل الكثرة ومعها وبعدها]

ب [٢] في الجنس الذي قبل الكثرة والذي معها والذي بعدها؛ وكذا النوع والذي^٦ قبل الكثرة، زعموا أنه الصورة المعقولة للمعارقات العيانية. وأما إذا وحدث الماهيات^٧ فالقدر المشترك بين الأشخاص هو الذي مع الكثرة وفيها ثم إنّ الإنسان إذا شاهدها وحصل في ذهنه عند مشاهدتها معنى كلي مجرد،

(٢) دا: الأول.

(١) دا: الأولي.

(٣) دا: للجنس.

(٣) دا: مل. هو.

(٤) دا: الذي.

(٥) دا: - نسبية.

(٧) أك: الماهية في الخارج / دا: مل: الماهية.

فذلك^١ هو الذي بعد الكثرة وهذا الاعتبار حاصل أيضاً في الخمسة.

[في تنهاى أجناس الأجناس وأنواع الأنوع]

ج [٣] قال الشيخ «الأمر التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس^٢ فوق واحدة، لكنها متناهية وأما أنواع لأنواع فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية. وأما هي في أنفسها معير متناهية بالقوة^٣ فإن أنواع أنواع كثير من المقولات غير متناهية،^٤ كأنواع أنواع لكمية والكيفية^٥ والوضع^٦.

[الجنس أريد من النوع بالعموم والنوع أريد منه بالمفهوم]

د [٣]^٧ في أن الجنس أريد من النوع من وجه، والنوع أريد من للجنس من وجه أما الأول فالعموم لأن الجنس كما يحوي النوع يحوي غيره. وأما الثاني فالمفهوم، لأن ماهية النوع كما اشتملت على ماهية الجنس، فهي مشتملة على ماهية الفصل.

• • •

(٢) مج. أجناس

(١) أكمة. مل. فذاك.

(٢) مل. . وأما هي في أنفسها... غير متناهية.

(٣) شفا. في القوة

(٤) ذ. - ج [٥] قال الشيخ - الوضع.

(٥) ذ. مج. - والكيفية.

(٧) ذ. - د.

يَب [المبحث الثُاني عشر]

في مباحث الفصل

(وهي يو [١٦])

[الفصل كيف يقوم للجنس]

فأ [١] في أنَّ الفصل كيف يقوم الجنس. الفصل يعتبر بالقياس إلى الطبيعة الجنسية المطلقة فيكون مقسماً لها، وبانقياس إلى النوع فيكون جزءاً له، وبالقياس إلى حصة النوع من الجنس^١ ذهب^٢ الشيخ إلى^٣ أنَّ الفصل^٤ يحب أن يكون علة لوجودها.

وعندنا أنَّ ذلك غير واجب، إما أنَّ الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة

(١) أكد، داء ملنة + و.

(٢) مع: و منسوب (سمحه بدل، منسوب).

(٣) مع: - إلى.

(٤) أكد أنه.

إلى الموصوف والمحتاج إلى الشيء لا يكون علة له، بل^١ قد يكون الأمر كذلك على تفصيل سيأتي تحقيقه في الحكمة^٢ ولكن ذلك^٣ لا لكونه فصلاً كما أن الموجبة الكلية قد تنعكس^٤ كلية لا كونه موجبة كلية. وهذه المسألة هي الأصل في هذا الباب.

وقد يورد على مذهب الشيخ سؤال، وهو أن^٥ الطبيعة الجنسية^٦ إن كانت محتاجة إلى ذلك الفصل كانت محتاجة إليه أبداً^٧ فلا توجد تلك الطبيعة بونه فلا يكون تلك الطبيعة جنساً هذا حجب وإن لم تكن محتاجة إليه كانت غنية عنه، فيكون أبداً غنية عنه،^٨ لأن مقتضي الطبيعة الواحدة لا يختلف.

وجوابه أن المعلول لما هو محتاج إلى علة ما، فلا جرم يكون أبداً^٩ محتاجاً إلى العلة^{١٠} فأما تعين العلة^{١١} فليس من حاسب المعلول، بل من حاسب العلة، لأنها لما هي هي^{١٢} يقتضي إيجاب ذلك المعلول^{١٣}.

[هل الفصل المقوم للذوق يمكن أن يكون مقولاً في جواب ما هو]

ب [٢] المشهور أن الفصل المقوم للذوق لا يمكن أن يكون مقولاً بالنسبة

(٢) أك في الحكمة تحقيقه

(١) أك، دا، مل، مل.

(٣) دا: + موجبة

(٢) مل، داك.

(٤) مع + و.

(٥) مع، أي.

(٨) مل. - فيكون أبداً غنية عنه.

(٧) أك، مل. أبداً إليه.

(١٠) أك مع، إليه

(٩) مع، مل. أبداً يكون.

(١٢) أك، مع. - هي.

(١١) مل. المعلول.

(١٣) دا: - وقد يورد على... المعلول.

إلى النوع في جواب "ما هو" البتة، وأن الجنس لا يمكن أن يكون مقولا بالنسبة إلى النوع^١ في جواب "أيما هو".

والحق أنه إن كان المراد^٢ أن الفصل من حيث هو فصل، لا يكون مقولا في جواب "ما هو"، وأن الجنس من حيث هو جنس، لا يكون مقولا في جواب "أيما هو" فهو صواب^٣ لأنه إنمّا^٤ يكون فصلا من حيث إنه يميز شيئا عن شيء، وهو من حيث إنه كذلك يستحيل أن يصير^٥ مقولا في جواب "ما هو".

وإن كان المراد^٦ أن الماهية التي عرّضت لها^٧ كانت^٨ فصلا يستحيل أن يصير^٩ مقولا في جواب "ما هو" بالنسبة إلى ذلك النوع وبالعكس، فهو خطأ لأن الحقيقة إذا تكوّنت من أمرين كل واحد منها أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فإن كل واحد من جزئيه مقول في جواب "ما هو" تارة وهي جواب "أيما هو" أخرى، كالحيوان والأبيض، فإن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه. فالحقيقة المركبة^{١٠} عنهما، إذ أردنا تمييزها^{١١} عن غير الأبيض كان الحيوان جنساً والأبيض فصلا، وإن أردنا تمييزها^{١٢} عن غير الحيوان كان الأبيض جنساً والحيوان فصلا

(٢) مع: إن أريد به.

(١) آكه، نا، مل: إليه.

(٣) مل: + أيما.

(٤) نا، مع: فصواب.

(٥) مع: إن أريد به.

(٦) آكه، نا، مل: يكون.

(٧) مل: يكون.

(٨) آكه، نا: كان.

(٩) آكه، نا، مل: تمييزها.

(١٠) مع: المركبة

(١١) آكه، نا، مل: تمييزها.

وتعويل المانعين على أنَّ الفصل علة لوجود الجنس والجنس معلول له
والعلة لا تنقلب معلولا، وقد^١ عرفت فساد.

[الفصل مقسم للجنس ومقوم للنوع]

ج [٢] الفصل بالنسبة إلى الجنس مقسم وبالنسبة^٢ إلى النوع مقوم.
ومذهبهم أنَّ العلة البسيطة لا يصدر عنها أثران، فوجب عليهم^٣ أن يجعلوا أحد
هذين الحكمين سابقا على الآخر. والمشهور أنَّ التقسيم سابق على^٤ التقويم،
لأنَّ تحصيل^٥ الجزء سابق^٦ على تحصيل^٧ الكل. وأمّا نحن فلا نسلّم أنَّ البسيط
لا يصدر عنه أثران ولا نسلّم أنَّ الفصل علة للخصّة.

[الجنس العالي له فصل مقسم وليس له فصل مقوم]

د [٢] الجنس العالي له فصل مقسم يقسمه إلى أنواعه وليس له فصل
مقوم، أعني الذي يميّزه عما يشاركه في الدخول تحت جنسه والنوع السافل
بالعكس. والمتوسطات كلّها لها فصول مقسّمة، يقسمها إلى أنواعها، ومقومة
تقوم^٨ أجناسها إليها.

(٢) أكد، نا، مل: بالنسبة.

(١) أكد، نا، مل: فقد.

(٣) أكد قبل (يجاء «سابق على»).

(٢) مج: عليهم.

(٥) أكد، نا، مل: تحصيل / مصر: برابير متن.

(٦) مل: للسابق.

(٧) أكد، مل: تحصيل / مصر: برابير متن.

(٨) أكد، مج، مل: تقسم / نسخة بدل: أكد و مصر: برابير متن.

[كل فصل مقوم للجنس العالي فإنه مقوم للسافل]

هـ [٥] كل فصل مقوم للجنس العالي فإنه مقوم للسافل. لأن مقوم^١ العالي جزء جزء السافل، فيكون جزءاً له، لكن لا ينعكس، لأن السافل مركب من العالي وغيره وليس كل ما كان جزءاً للمركب كان جزءاً لكل واحد من أجزائه. فكل^٢ فصل مقسم للجنس السافل فهو مقسم للعالي لأنه متى صدق السافل صدق العالي، فإذا صدق على بعض الجنس السافل أنه كذا وعلى بعضه الآخر أنه ليس كذا، فقد^٣ صدق الحكمان لامحالة على بعض العالي، فيحصل الانقسام، لكن لا ينعكس، لأنه ليس^٤ متى صدق العالي صدق السافل، فلا يلزم من قولنا بعض العالي كذا و^٥ بعضه ليس كذا، صدق ذلك في السافل.

[رد قول من زعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم أن يكون مقوماً]

و [٦] منهم من زعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم للجنس^٦ أن يكون مقوماً للنوع من وجهين.^٧ فأ [الوجه الأول] العدم مقسم وغير مقوم، لأن العدم لا يكون علة للوجود. ب [الوجه الثاني] الشيء إذا كان له وصفان كل واحد منهما يميزه عن غيره، فكل واحد مقسم وليس بمقوم وإلا لزم تعليل الشيء الواحد بعلمتين مستقلتين.

(١) ذاء: مفهوم.

(٢) آكه ذاء: مل: وكل.

(٣) مل: وقت.

(٤) مل: ليس.

(٥) ذاء: مل: -و.

(٦) آكه ذاء: مل: يقسم الجنس.

(٧) آكه ذاء: مل: لوجهين.

والجواب عن الأول: أن كون العدم فصلاً مقسماً أمراً اعتبارياً لا خارجياً، فلا يمتنع أن يكون مقوماً من هذا الوجه وعن الثاني: أن التمييز لا يحصل بأحدهما وإلا لزم^١ المحال الذي ذكرتموه

[الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً]

ز [٧] الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً، لأن الفصل كمال الجزء المميز وبلك لا يكون إلا واحداً وإلا لم يكن كمالاً. واحتج الشيخ بأن الفصل علة لوجود الحصة والمعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان

لا يقال: لم لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما^٢ مميزاً، لكن لا يكون واحد منهما مستقلاً بالتحصيل بل المستقل به^٣ المجموع لأننا نقول: فالمجموع^٤ بالحقيقة فصل واحد وكل واحد منهما حرره. وأيضاً كل^٥ واحد من الجزئين إذا لم يكن مقوماً لتلك الحصة وجب أن يكون مقوماً^٦ بها^٧ وإلا لكان^٨ الفصل والحصة يستعني^٩ كل واحد منهما عن الآخر، وقد بينا أن مثل هذين لا يتكوّن من اجتماعهما حقيقة واحدة، وإذا كان كذلك

(١) آكه مل. لزمكم.

(٢) آك. كل واحد منهما يكون.

(٣) آكه دا. مل. بلك.

(٤) دا. والمجموع.

(٥) آكه دا. فكل.

(٦) مع. أن يتقوما.

(٧) آكه مع. مل. به / مع (نسخه بدل أن يكون مقوماً بها).

(٨) مل. كان.

(٩) آكه مستغني / دا. مستغنياً

كانت الحصّة سابقة عليهما وهما سابقان علي المجموع سبق البسيط علي المركب، فلو^١ كانت الحصّة معلولة لذلك للمجموع لزم الدور وأنه محال.

[لكل نوع فصل يقوّمه ويقسّم جنسه]

ح [٨] المشهور أنّه لا بدّ لكل نوع من فصل يقوّمه ويقسّم جنسه، وأنّه لا يجوز أن يكون امتياز أحد النوعين عن الآخر بالفصل، وامتنياز الآخر عن الأوّل بعدم ذلك الفصل.

قالوا: لأنّ طبيعة الجنس لو وُجدت خالية عن الفصل وعمّا يقوم مقامه كانت غنية عنه والفني عن الشيء لا يكون معلولا له فتكون الحصّة الموجودة في النوع من الجنس عميّة عن الفصل، فلا يكون الفصل فصلا. هذا حلف.

والجواب: لانسلّم أن الحصّة المكوّن من الجنس معطلة بالفصل^٢ وإن^٣ سلّمناه لكن لا استحالة في استناد الأمور المتساوية إلى المؤثرات المختلفة، فلم لا يجوز أن تكون^٤ الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض أفرادها بمؤثر مباين ويوجد فرد آخر منها بمؤثر ملاق، فيكون المؤثر الملاقي فصلا له مع أنّه وُجد مثله منفكا عن الفصل. فهذا الاحتمال لا بدّ من إبطاله ليتمّ قولكم.

[نقد الاستدلال على تنافي الأجناس متصاعدة]

ط [٩] مذهب الشيخ في الفصول والأجناس يقتضي أن يكون الفصل

(١) مل: - بالفصل.

(١) ذ: ولو.

(٢) ذ: تكون.

(٢) مع: لئن.

الأخير هو العلة الأولى، والجنس^١ العالي هو المعلول الأخير. ولا يمكن الاستدلال بذلك على تنافي الأجناس المتصاعدة، لأن البرهان إنما قام على انتهاء الممكنات إلى علة أولى لا إلى معلول أحير. وأما على مذهبنا فقد يكون كذلك، وقد لا يكون^٢ بل ربما كان الفصل الأخير^٣ هو الصفة الأخيرة، والجنس العالي هو الموصوف الأول.

[الفصل الواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً]

ي [١٠] المشهور أن الفصل للواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً، لأنه يمتنع^٤ اقترانه إلا بجنس واحد، ومتى كان كذلك لم يقوم إلا نوعاً واحداً. بيان الأول أنه لو حار فيه أن يضاف^٥ إلى جنسين لم يكر أحص من تلك الجنس مطلقاً، بل أعم من وجه وأخص من وجه. وحيث أن يضيف الفصل جنساً له باعتبار الجنس فصلاً له^٦ باعتبار. وذلك مما تقدم إسناده. وأما الثاني فلأن الحاصل من تركيب الجنس الواحد والفصل الواحد لا يكون إلا ماهية واحدة. والجواب مع الصعري.

[الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع]

يا [١١] الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع لأن المركب لا يبقى مع انتفاء^٧

(٢) مع: + كذلك.

(١) مل: الأجناس.

(٣) لا: يمنع.

(٢) أك، دا، مل: - الأخير

(٤) أك، دا، مل: - له.

(٥) أك، دا، مل: يتضاف.

(٧) مل، عدم.

جزئه. وأما^١ أنه هل يمكن زواله مع بقاء الحصة، فعند الشيخ ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته. وعندنا هذا الأصل باطل، فلا جرم كان ذلك جائزاً.

فحينئذ^٢ نقول: الفصل إما أن يكون ممكن الزوال وحينئذ^٣ يكون الانفصال أيضاً ممكن الزوال وهو كامتياز الإنسان للمتكلم عن الساكت؛ ومثل هذا الفصل قد يميز^٤ الشيء عن نفسه في وقتين؛ وإما أن لا يكون وحينئذ^٥ إما أن يكون الشيء الذي امتاز عن ذلك النوع ممكن الاتصاف به^٥ وعلى هذا التقدير يرتفع^٦ الامتياز أيضاً؛ أو لا يكون كذلك فيكون الانفصال باقياً أبداً

[الفصل قد يكون مركباً وقد يكون بسيطاً]

يب [١٢] المشهور أن الماهيات المترتبة لا يتركب إلا من الأحاسيس والفصول. وخالفهم الشيخ فيه، لأن الجسم الأبيض ماهية مركبة لا من الجنس و^٧ الفصل، لأن البياض عرض غير مقوم للجسم، والفصل مقوم لكذلك قد عرفت ضعف هذا الأصل.

قال: والعشرة مركبة من الوحدات مع أنه ليس شيء منها جنساً والآخر فصلاً^٨.

(١) لا؛ لنا. (٢) آكه، مل. وحينئذ.

(٣) لا؛ فحينئذ. (٤) لا؛ غير.

(٥) لا؛ به / مل؛ + أي بالفصل. (٦) لا؛ تقع / مل؛ يقع.

(٧) لا؛ ي. (٨) لا؛ نوعاً.

والذي يحتج به^١ لقول المتقدمين، أن كل حقيقة مركبة فلا بد^٢ وأن يكون مساوية لكل واحد من بسيطيه^٣ في تلك الطبيعة ومخالفة له بالآخر، والذي به المشاركة هو الجنس، والذي به المخالفة هو الفصل. لكن هذه^٤ الحجة إنما يتم لو جؤزنا كون الفصل عدماً.

[الفصل المنطقي والفصل البسيط]

يج [١٢] قالوا: الفصل قد يكون مركباً وهو الناطق، وهو الفصل المحمول العسمى^٥ بالفصل المنطقي، وقد يكون بسيطاً وهو المطلق. فالناطق^٦ مقوم للإنسان والإنسان جوهر ومقوم الجوهر^٧ جوهر، فالناطق جوهر^٨ والناطق جزء الناطق سيكون^٩ جزء الجوهر،^{١٠} وجزء الجوهر جوهر، فالناطق جوهر. وهو^{١١} باطل بالبياض، فإنه جزء الأبيض والأبيض عندهم جوهر^{١٢} والبياض ليس بجوهر.

[مشاركة الفصل للنوع وامتيازه عنه]

يد [١٣] قد عرفت أن الفصل جزء من النوع وخارج عن ماهية الجنس

- | | |
|-----------------|------------------------------|
| (١) دا: به. | (٢) أكد، دا، مل: فإنها لابد. |
| (٣) دا: بسيطيه. | (٤) أكد، دا، مع: هذا. |
| (٥) مع: يسمى. | (٦) أكد، دا، مل: والناطق. |
| (٧) دا: هو. | (٨) أكد: فالناطق جوهر. |
| (٩) دا: ويكون. | (١٠) أكد جزءاً للجوهر. |
| (١١) مع: هذا. | (١٢) أكد جوهر عندهم. |

فامتياز الفصل عن النوع ليس إلا امتياز كل واحد من مفردات [المركب]^١ عن ذلك المركب ولا يكون ذلك^٢ إلا بعدم سائر المفردات فيه،^٣ والامتياز الذي يكون على هذا الوجه لا يستدعي فصلاً

ثم إنَّ الفصل في ذاته يحتمل أن يكون مشاركاً لغيره في بعض الأمور المقومة فحينئذٍ يستدعي فصلاً آخر؛ لكن لا يتسلسل بل ينتهي إلى أمور بسيطة متنايئة بتعام ماهياتها، فيحنئذ لا يحتاج الفصل في انفصاله عن غيره إلى فصل آخر، فلا يلزم التسلسل.

[رغمهم أنَّ المقول في جواب أي بعينه هو المقول في جواب ما هو]

يه [١٥] زعموا أنَّه قد يكون جواب "أي" بعينه هو جواب "ما" فإنك إذا قلت "أي شيء هو؟" فقد طلبت جميع ما له بعد (الكيفية وهي صفة عرصية، فقولك أي شيء هو؟" طالب لجميع الذاتيات وهو بعينه المطلوب "بما"

[رسوم الفصل]

يو [١٦] رسموا الفصل من خمسة أوجه

أ: الكلّي العقول على النوع في جواب "أي شيء هو" في ذاته من جسسه.

ب: المقول على النوع^٤ في جواب "أيما هو" في ذاته.

ج: الذي يفصل بين النوع والجنس بالذات.

(١) لغة تسبع: مركب، متن يا استغانه أن مصر. (٢) لا ملك لا يكون.

(٣) مل. - النوع

(٤) آكه دار مل. - فيه.

هـ: الذاتي الذي به يفضل^١ النوع علي الجنس في ماهيته
 هـ: الذاتي الذي به تختلف الأشياء المتفقة في الجنس.

• • •



(١) مع: الذي يفضل به (يجائ «الذي» يفضل).

فيج [العبحث الثالث عشر]

في مباحث الخاصة

(وهي ٤ [٢])

فأ [١] الخاصة^١ قد تكون مطلقة وهي التي لا توجد خارحة عن ذلك النوع كالكتابة والضحك، و[قد تكون] بالإضافة وهي التي توجد في بعض ما يخالف النوع دون البعض^٢ فنكون خاصة لذلك النوع بالنسبة إلى ما لم يوجد^٣ فيه ككون الجوهر غير قابل للاشتداد والضعف، فإنه خاصة له، لا بالنسبة إلى الكل، فإن الكم وبعض الكيف كذلك، بل بالنسبة إلى البعض.

ب [٢] الخاصة قد تكون خاصة للنوع الأخير وللنوع المتوسط وللنوع

(٢) مل + بعد أن تكون لكل تلك النوع عامة.

(١) ذلك - الخاصة

(٣) مع لا يوجد

العالي والجنس العالي. لأنَّ كونه خاصة^١ ليس إلاَّ لأنَّه^٢ حاصل فيه لا في غيره، سواء كان ذلك الذي هو حاصل فيه نوعاً أو جنساً.

ج [٣] الخاصة قد تكون مساوية كالمستعدَّ للضحك للإنسان، وقد تكون أخصَّ كالضحك بالفعل. ويخرج منه أنَّه قد يكون لازماً وقد يكون مفارقاً.

د [٣] الخاصة قد تكون بسيطة وهي ظاهرة، وقد تكون مركبة وهي أن تكون للنوع صفات، كل واحدة^٣ منها^٤ أعمَّ منه. فإنَّها^٥ قيَّد البعض ببعض حصلت صفة متقيدة^٦ مساوية لذلك النوع. وأكثر الخواص المذكورة في رسوم طبائع الأجناس العالية كذلك.



(٢) ذا: أت.

(١) مل: + له.

(٣) أك، ذا: منها.

(٣) مل: واحد.

(٤) ذا: المتقيدة

(٥) مل: وإن.

يد [المبحث الرابع عشر]

في مباحث العرض العام

(وهي ب [٢])

فأ [١] العرض العام قد يكون عاماً للجنس، كالموجود والواحد؛ وقد يكون عرضاً عاماً^٢ بالنسبة إلى النوع، وإن كان خاصّة بالنسبة^٣ إلى الجنس كاللون فإنّه خاصّة للجسم^٤ وعرض عام للإنسان بل للحيوان^٥ وقد يكون لازماً كالموجود والواحد؛ وقد لا يكون كالأبيض والأسود للحيوان.

ب [٢] منهم من ظنّ أنّ هذا العرض هو العرض القسيم للجوهر؛ وهو

(١) آكه دا، مل، ذلك.

(٢) بك - عاماً

(٣) مل: - بالنسبة.

(٤) آكه دا، مع، الجسم.

(٥) دا: الحيوان.

خطأ، لأنّه قد يكون جوهرًا والجوهر^١ خارج عن ماهية العرض فيكون عرضياً.^٢
وقد أورد بعض المتقدمين في مثال العرض للعام، البياض للإنسان.
والشيخ أنكر ذلك، لأنّ البياض لا يحمل على الإنسان بأنّه هو، وكلامنا في
المحمولات؛ وأمّا الأبيض فإنّه محمول، لأنّه^٣ يقال «الإنسان أبيض» فالعرض
للعام هو الأبيض، لا البياض.

واعترض صاحب المعبر على قوله «البياض غير محمول»، فقال:^٤
الأبيض معناه ذو البياض فلفظة "ذو" للنسبة،^٥ والمحمول بالحقيقة هو البياض
وإذا كان كذلك فالأبيض ليس بمحمول فقط، بل هو لفظة دالة على ذات المحمول
والنسبة، فالمحمول بالحقيقة هو البياض، واعلم أنّ هذا البحث لفظي.



(٢) آكه دا، مل: عرضاً.

(٢) مع، قال.

(١) آكه دا، مل: لأنّ الجوهر.

(٣) دا، فإنّه.

(٥) مل: النسبة.

فيه [المبحث الخامس عشر]

في كيفية اقتناص الخمسة

البحث إما أن يقع عن أجناس المسميات وفصولها، أو عن أجناس^١ الماهيات الثابتة في أنفسها وفصولها. والأول^٢ في غاية السهولة، لأنَّ^٣ الإنسان إذا وضع لجملة من الأمور التي تصوّرُها أسماء، كان تمام القدر المميّز هو للفصل، وتمام القدر المشترك بين تلك الأمور المتصورة هو الجنس.^٤ وأما الثاني ففي غاية الصعوبة، لأنّه إذا وقع بصرنا على موجود معين، علمنا في الجملة أنّ هناك ذاتاً قائمة بنفسها، وعلمنا أنّ هناك صفات قائمة بتلك

(١) ناء: الأجناس.

(٢) مع: فالأول.

(٣) مع: فإنّ.

(٤) آكه ناء مل. تمام القدر المشترك بين تلك الأمور المتصورة هو الجنس و تمام القدر المميّز هو

الذات؛ فأمّا إذا أردنا أن نعلم أنّ الذات أي شيء هي، والصفات أي شيء هي، وكم هي، فقد تصعب^١ علينا معرفة ذلك. ثم إذا عرفنا شيئين يشتركان من بعض الوجوه ويتباينان من وجه آخر، فلا يمكننا أن نعرف أنّ تعام القدر المشترك أي شيء هو، كيف^٢ هو، وأنّ تعام القدر للمميز أي شيء هو، وكيف هو. وإذا كان ذلك^٣ صعباً عسيراً^٤ كان اقتناص الفصول والأجناس على سبيل التحقيق في غاية العسر.

لكن من الطرق المعتبرة فيه، القسمة. وهي تنقسم إلى قسمة الكل إلى أجزائه، وإلى قسمة الكلي إلى جزئياته

أمّا الأول، فعلي قسمين: لأنّ حصول الكل من الأجزاء، [١-١] إمّا أن يكون ذهبياً كتركيب السواد من جنسه الذي هو اللون وفصله الذي هو قابضية البصر^٥ مثلاً،^٦ فإنّ هذا التركيب غير حاصل في الوجود أصلاً على ما ستعرفه. [١-٢] وإمّا أن يكون خارجياً: إمّا طبيعياً كتركيب البدن عن الأعضاء، أو صناعياً كتركيب السرير، وكل واحد منهما فديكون تركيبياً^٧ مع الاستحالة،^٨ كتألف الأعضاء من الأخلاط، والسكنجسين من الخلّ والسكر، وقد يكون تأليفاً^٩ كالبناء.^{١٠}

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------|
| (١) آكه، دا، مع: يصعب. | (٢) دة، + وكم. |
| (٣) مل: كذلك. | (٤) دا، مل: عسراً. |
| (٥) مل (نصفه بدل): قابض للبصر. | (٦) دا، مع: مثلاً. |
| (٧) آكه، دة: تركيباً. | (٨) دا، مع: الاستحالة. |
| (٩) آكه، دا، مل: تأليفاً. | (١٠) آكه، دا، مل: كالبناء. |

وأما الثاني، فالكلي^١ الذي يكون مورداً للقسمة إما الجنس، أو النوع، أو الوصف الخارجي عن الماهية؛ وكل واحد منها إما أن يتقسم^٢ إلى الجنس، أو النوع، أو الصنف،^٣ أو الشخص.

وعليك بالتفصيل. وبالجمله فالقسمة طريق إلى تحليل المركبات إلى بسائطها، ومتى حصلت البسائط، تميز^٤ الجزء الجنسي عن^٥ الفصلي؛ أو يكون ذلك أسهل.

• • •

(١) ذاك فالكلي.

(٢) مل: يتقسم.

(٣) ذاك - الخارجي - أو الصنف.

(٤) مل: مميز.

(٥) ذاك + الجزء.

يقول [المبحث السادس عشر]

في المشاركات التي بين هذه الخمسة

فلنذكر الثنائيات أولاً، وهي ^١ [١٠] فأ [١] مشاركة الجنس مع الفصل.
وهي أربعة: ^٢ فأ، ^٣ في كونهما جزئي الماهية، ويتفرع عليه الخواص الأربع التي
للجزء. ب، ^٤ في أن ما يحمل عليهما ^٥ في جواب 'ما هو'، أو في 'طريق' 'ما هو'، فهو
محمول على النوع المتركب منهما في ^٦ طريق 'ما هو' ج، ^٨ في أن كل واحد
منهما من حيث هو ^{١٠} جنس وفصل، مقول في طريق 'ما هو' بالنسبة إلى النوع.

(١) أكذ - د.

(٢) أكذ، داء، مله - وهي أربعة.

(٣) أكذ، داء، مله - فأ.

(٤) أكذ، داء، ب / داء + و.

(٥) أكذ، داء، مله عليه / مص - برابره متن.

(٦) و (٧) أكذ، داء، مله من / مص - برابره متن.

(٨) أكذ - ج.

(٩) أكذ، داء، مله وفي.

(١٠) مع: إنه / مص: برابره متن.

د. ^١ في ^٢ أن كل واحد منهما غير مقصود إليه بالذات، وإلا لما حصل النوع. والثلاثة الباقية يجوز أن يكون مقصوداً إليها ^٣ بالقصد الأول.

ب [٢] ومع النوع، في كونه مقولاً في جواب "ما هو"، وإن كان أحدهما بالشركة والثاني بالخصوصية.

ج [٣] ومع الخاصة، في أن الرسم التام لا يتألف ^٤ إلا منهما.

د [٤] ومع العرض العام. ^٥ فأ، ^٦ في وجوب كونهما مقولين على كثيرين مختلفين بالحقائق. ^٧ ب، ^٨ وفي كونهما غير صالحين لتعريف الأنواع الموضوعة ^٩ لهما. لأن ^{١٠} أقل مراتب التعريف التمييز، ^{١١} والعام لا يميز الخاص.

هـ [٥] ومشاركة الفصل مع النوع من وجهين: ^{١٢} فأ، ^{١٣} في كونهما غير ^{١٤} ذاتيين قد يتعاكسان عند من يجعل النوع ذاتياً ب. ^{١٥} وفي وجوب دخولهما تحت الجنس عند من لا يحوز كون الفصل أعم من الجنس من بعض الوجوه. و [٦] ومع الخاصة، في أنه قد ^{١٦} يوجد فيهما ما يميز النوع تمييزاً ناقصاً.

(٢) دا: مل. وفي

(١) أكد: د

(٣) أكد ياتلف.

(٢) دا: إليهما.

(٦) أكد دا: - فأ / مل: أ

(٥) دا: مل: - العام.

(٧) أك، مل: مختلفي الحقائق / دا: مختلفين الحقائق

(٩) أكد دا: النوع الموضوع.

(٨) أك، دا: - ب.

(١١) دا: التمييز.

(١٠) مع: فإن.

(١٣) أكد دا: - فأ / مل: أ

(١٢) أك، دا: مل: - من وجهين.

(١٥) أكد دا: - ب

(١٤) مل: - غير.

(١٦) مع: نسخ: - قد / مع: برابر متن. توضیح مطلب را به تعلیقات مراجعه کنید.

ز [٧] ومع العرض العام،^١ فقل ما يوحد لهما مشاركة وراء ما للخمسة
 لبعد ما بينهما لأنَّ الفصل داخل مسابٍ والعرض خارج لامسابٍ
 ح [٨] وكذا القول في مشاركة النوع مع^٢ الخاصة
 ط^٣ [٩] وكذا^٤ النوع مع العرض
 ي [١٠] وأما مشاركة الخاصة مع^٥ عرض ففي كونهما خارجيين^٦ عن العاهية.
 وأما^٧ الثلاثيات، وهي ي^٨ [١٠]:
 فأ[١] مشاركة الجنس والعرض مع النوع فأ،^٩ هي كونهما أموراً^{١٠} غير
 عرضية ب،^{١١} وهي وجوب^{١٢} أن يكون قولها على ما^{١٣} تحتها بالسوية. لأنَّ
 التفاوت هي تمام^{١٤} العاهية وأحزائها محال ج،^{١٥} وهي وجوب دوامها. وأما
 الخاصة والعرض العام^{١٦} فهذان الأمران وإن كانا قد يحبان^{١٧} ولكن^{١٨}

(١) مل. - العام.	(٢) آك و
(٣) مل. - ي.	(٤) آك، دا، مل. - كذا
(٥) آك. و	(٦) آك، دا، مل. خارجيين.
(٧) دا. - و	(٨) آك - وهي ي/مج ي/مل. هي
(٩) آك، دا، مل. - ما	(١٠) آك، دا، مل. أنها أمور
(١١) آك، مل. - ب.	(١٢) مل. + دوامها
(١٣) دا. - ما.	(١٤) مل. تمامه
(١٥) آك - ج. مل. ب.	(١٦) آك، دا، مل. - العام
(١٧) مج. تحتاجان، (نسخه بدل) قد يجبان.	(١٨) آك، دا، مل. - و

لكونهما^١ عرضاً وخاصةً،^٢ وإلا لكان لكل كذلك.

ب [٢] ومع الخاصة، في أنَّ الأقوال التامة المعرّفة^٣ لا تأتلف إلا منها وإن كان الحاصل من الجنس والفصل حدّاً تامّاً، ومنه ومن الخاصة رسماً تامّاً^٤.

ج [٣] ومع العرض في أنّه^٥ يمكن بالإمكان العام في طبيعة كل واحد منها^٦ أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفي الحقائق على^٧ قولنا في الفصل أنّه^٨ يجوز أن يكون أعمّ من النوع من بعض الوجود^٩.

د [٤] ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة، في أنّه يمكن بالإمكان العام أن يوجد في هذه الطبقات ما يكون متعاكسة.

هـ [٥] ومع العرض، فقلّ ما يوجد للعذر الذي من.

و [٦] مشاركة النوع والخاصة والعرض، في أنّها ليست أجزاء^{١٠} الماهية^{١١}. أمّا الخاصة والعرض فظاهر كونهما كذلك. وأمّا النوع فلا أنّه^{١٢} نفس الماهية لأجزؤها.

ز [٧] مشاركة الجنس والنوع مع الخاصة^{١٣}.

(١) آكه، داء، مل: لكونه. (٢) آكه خاصة وعرضاً.

(٣) آكه، داء، مل: المعرفة التامة.

(٤) عبارات فخر رازي نارمسا است. توضيح مطلب را به تعليلات مراجعه كنيد.

(٥) آكه: كونه. (٦) آكه: معنى: منهما.

(٧) آكه، مل، و. (٨) آكه، داء، مل: - أنّه.

(٩) داء: الوجود. (١٠) داء: جزء.

(١١) آكه، مل: جزءاً ماهية. (١٢) داء: فليته.

(١٣) آكه والخاصة / داء + و.

ح [٨] الجنس والنوع مع العرض.

ط [٩] الجنس والخاصة مع العرض.

ي [١٠] للخاصة والفصل مع العرض. فتم^١

وأما الرباعيات فهي^٢ [٦]:

فأ [١] مشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصة، وذلك في أن جميع الموجودات يستحيل اشتراكها في جنس واحد أو نوع واحد أو فصل واحد^٣ أو خاصة واحدة، ولكنها مشتركة في عرض^٤ عام واحد^٥ وهو الموجود والواحد والمعلوم والمخبر عنه، بل وكذا في^٦ جميع القيود السلبية.

ب [٢] مشاركتها مع العرض.

ج [٣] مشاركة^٨ الفصل و^٩ النوع والخاصة والعرض والجنس.^{١٠}

د [٤] مشاركة الفصل والنوع والخاصة والعرض.^{١١}

هـ^{١٢} [٥] مشاركة الخاصة والعرض والجنس والفصل في كونها^{١٣}

ليست دالة على الماهية بحسب الخصوصية.

(١) آكه، داء، مل: - فتم.

(٢) آكه، داء، مل: - فهي و / مل: فو.

(٣) آكه: فصل واحد أو نوع واحد.

(٤) داء، مل: + و.

(٥) آكه، داء، مل: - واحد.

(٦) داء، مل: - عنه.

(٧) آكه، داء، مل: - فهي.

(٨) آكه: مشاركتها مع.

(٩) آكه، داء، مل: - للفصل و.

(١٠) آكه: - والجنس.

(١١) آكه، داء، مل: - مشاركة للفصل والنوع والخاصة والعرض.

(١٢) آكه، داء، مل: - هـ.

(١٣) آكه، داء، مل: - أنها.

- و^١ [٨] مشاركة للعرض و الجنس و الفصل و النوع.^٢
 و أمّا الخماسيات، فهي ط^٣ [٩]:
 فأ^٤ [١] فاعلم^٥ أنّ هذه للخمسة مشتركة في كونها^٦ كليّات.
 ب^٧ [٢] و يلزم من^٨ ذلك كونها محمولات^٩ لأنّ كل كلي محمول بالطبع
 ج^{١٠} [٣] و أنّ تكون من مقولة المضاف.
 د^{١١} [٤] و في أنّها تعطي ماتحتها أسماءها و حدودها.
 هـ^{١٢} [٥] و أنّ المحمول عليها محمول على ما تحتها.
 و^{١٣} [٦] و أنّه يمكن بالإمكان العام أن يكون محمولة على ما تحتها
 بالتواطؤ. أمّا الجنس و الفصل و النوع فبالوجوب. و أمّا الخاصة و العرض فقد
 يكونان كذلك بالوجوب و قد يكونان كذلك بالإمكان الخاص، فيكون الكل كذلك
 لامحالة بالإمكان العام.
 ز^{١٤} [٧] و أنّه يمكن بدوامها^{١٥} لموضوعاتها بالتعريف^{١٦} للمذكور

(٢) مع: - و مشاركة العرض... و النوع.

(١) آكه مل: هـ.

(٣) آكه ده مل: - فأ.

(٢) آكه - فهي / ده ط / مل: فط.

(٦) مل: كونها.

(٥) مع: اعلم.

(٨) آكه ده مل: - من.

(٧) آكه مل: - ب.

(١٠) آكه ده مل: - ج.

(٩) آكه مل: محمولة.

(١٢) آكه ده مل: - هـ.

(١١) آكه مل: - د.

(١٣) آكه مل: - ن.

(١٢) آكه مل: - و.

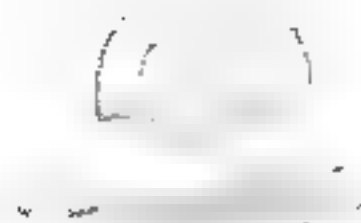
(١٦) ده بالتعريف.

(١٥) آكه بدوام.

ح^١ [٨] وأنها في أنفسها ممكنة.

ط^٢ [٩] ومفتقرة إلى الأسباب، لأن العافية المركبة و أجزائها ولولحتها لا بد وأن يكون كذلك. هذا في^٣ النوع العضاف، أما في^٤ الحقيقي فلا.
و أما العباينات فهي حاصلة في ضمن هذه المشاركات لأن كل وصف يشترك فيه^٥ أربعة فقط، فإن الخامس يباينها به و كل ما مشترك فيه ثلاثة فقط، فإن الاثنين الآخرين يباينانها به. و على هذا ففس. و بالله التوفيق.

• • •



(٢) آكه مل: ط.

(٣) آكه مع: في.

(١) آكه مل: ح.

(٢) مع: مع.

(٥) مل مع: فيها.

القسم الثاني

في المقاصد

وهو الكلام في الحدود والرسوم

(وذلك تسعة أمور)



مکتبہ اسلامیہ

فأ^١ (الأول)

في تقسيم التعريفات

تعريف^٢ الماهية إما أن يكون^٣ بتعريفها وهو محال، لأنَّ المعروف قبل
المعروف ويستحيل كون الشيء معلوماً قبل نفسه؛ أو بما^٤ يكون داخلاً فيها؛ أو
بما يكون خارجاً عنها، أو بما يتركب منهما^٥ .
والأول، فإمّا أن يكون تعريف الماهية ببعض أجزائها؛ أو بكلها، فإن كان
الأول فذلك الجزء إما أن يكون ملازماً لها^٥ وجوداً وعدماً فيكون حدّاً ناقصاً،
وإمّا أن لا يكون كذلك، فلا يصلح للتعريف وإن كان الثاني كان ذلك حدّاً تاماً^٦
وإن كان الثاني، فذلك الخارجي إن كان مساوياً^٧ وجوداً وعدماً وكان

(٢) مع: - تعريف.

(٣) أكد وإمّا أن / دا، مل: وإمّا بما.

(٤) أكد - وإن كان للثاني... ثانياً

(١) مع: الأول.

(٣) مع يُعرّفه

(٥) أكد، مل: له.

(٧) دا: متساوياً.

أعرف من الماهية كان رسماً ناقصاً، وإلا فلا يصلح^١ للتعريف.
وإن كان الثالث، فإما أن يكون بين تلك الأمور عموم وخصوص، أو
لا يكون، فإن كان الأول فإما أن يكون العام ذاتياً والحاص عرضياً، أو بالعكس
والأول هو الرسم التام، وليس للباقي اسم مخصوص.

[شكوك في تقسيم التعريفات]

لا يقال: [أولاً] التقسيم غير محصور، لأن التعريف بالمثال خارج عنه.
[ثانياً] وإن سلمناه، لكن لا سلم صحة شيء من هذه الأقسام: أما تعريف
الماهية بجميع أجزائها فلأن جميع أجزاء الماهية، إما أن يكون^٢ نفس الماهية، أو
داخلاً فيها، أو خارجاً عنها والأول يقتضي تعريف الشيء بنفسه وقد أحلتموه،
والأخيران محالان لوجهين: أما أولاً فالعلم الضروري بأن مجموع أجزاء
الماهية يستحيل أن يكون بعض أجزائها، أو خارجاً عنها^٣. أما ثانياً فلأنه لو
كان كذلك لكان ذلك غير القسم الذي نحن فيه
وأما تعريفها ببعض أجزائها فمحال أيضاً، لأن ذلك الجزء إما أن يفيد
تعريف تلك الماهية بواسطة تعريف أجزائها، أو بواسطة ذلك^٤ والثاني محال،
لأن الماهية لا شيء^٥ وراء مجموع تلك الأجزاء، فكل ما لا يفيد معرفة^٦ شيء من

(٢) آكة، مل، + هو

(١) آكة، دا، مل، لم يصلح.

(٢) مل: + و (نسخه مل: أو خارجها).

(٣) دا: الأول.

(٤) آكة: + منها.

(٥) آكة: دا: لا بواسطة / مل: - ذلك.

(٦) دا: - معرفة.

تلك الأجزاء استحال أن يعيد معرفة تلك^١ الماهية. والأوّل لا يخلو إمّا أن يفيد معرفة جميع الأجزاء، فيكون معرّفاً لنفسه^٢، هذا حلف؛ أو معرفة^٣ بقية الأجزاء، فيكون تعريفه إتيانها تعريفاً^٤ خارجياً، وذلك غير القسم^٥ الذي نحن فيه وأما تعريفها بالأُمور الخارجية فلا يخلو^٦ إمّا أن يكون المطلوب تعريف خصوص^٧ الماهية التي عرّض لها ذلك الوصف الخارجي، أو تعريف هذا القدر وهو أنه أمر ما له ذلك الوصف الخارجي والأوّل باطل، لأنّ الحقائق المختلفة^٨ يحور اشتراكها في لارم واحد، فلا يمكن لتوصّل من ذلك الوصف الخارجي^٩ إلى خصوصية الموصوف اللهم إلّا أن يكون قد ثبت بالحسّ، أو بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك الموصوف، ولكن^{١٠} ذلك ممّا لا يمكن معرفته إلّا بعد معرفة الموصوف، فلو استغنيا معرفة الموصوف من ذلك الاختصاص لزم الدور وهو محال. والثاني باطل، لأنّ الكاتب شيء ما له الكتابة فلو حطنا معرفاً لشيء ما له الكتابة، لا لخصوصية ذلك الشيء كان المعرّف معس المعرّف، وهو محال.

[ثالثاً] ثم إن سلّمنا صحه هذه الأقسام، لكن لا سلّم أنه يمكن طلب معرفة الماهيات المجهولة بياناً أن من طلب معرفة ماهية، فإمّا أن يكون متصوراً لتلك

(١) مع: + تلك (مكرر).

(٢) مع: لنفسها.

(٣) مل: معرّفاً.

(٤) مع: - تعريفاً.

(٥) مل: + و.

(٦) مل: فلا يخلو.

(٧) آك، دا، مل: خصوصية.

(٨) مل: المشتركة.

(٩) آك، دا: - الخارجي.

(١٠) مع: - لكن.

الماهية، أو لا يكون^١. فإن كان الأول لم يمكن طلبها، لأنَّ تحصيل الحاصل محال. وإن كان الثاني استحالة طلبها، لأنَّ ما لا يتصوره الإنسان ولا يخطر بباله حقيقة، استحالة كونه طالباً له^٢، ولأنَّه إذا وجد كيف يعلم^٣ أنَّه هو الذي كان طالباً له^٤.

[نقد أجوبة القوم عن الشكوك]

ولا يمكن أن يجاب عنه بأحد هذين الوجهين: فإِنَّه^٥ يجوز أن يكون معلوماً من وجه ومجهولاً من وجه آخر، فلكونه معلوماً أمكن توجه الطلب نحوه، ولكونه مجهولاً أمكن أن يكون طالباً لتحصيله به^٦ أنَّه يكون عالماً به علماً ناقصاً، فيطلب العلم الكامل^٧ به.

لأنَّ الجواب الأول ضعيف، فإنه وإن حاز في الشيء الواحد أن يكون معلوماً من وجه و^٨ مجهولاً من وجه آخر، لكنه يستحيل أن يكون مطلوباً من الوجه الذي هو معلوم، لاستحالة^٩ تحصيل الحاصل؛ ويستحيل أن يكون مطلوباً من الوجه الذي هو غير معلوم، لأنَّ ذلك الوجه لعل لم يكن مشعوراً به استحالة طلبه^{١٠}.

والجواب الثاني أيضاً ضعيف، لأنَّ القدر المعلوم، حال حصول العلم

(١) آكه، نا، مل: + متصوراً لها.

(٢) آكه، نا، مل: لها.

(٣) آكه: يعرفه.

(٤) مع: يطلبه.

(٥) مع: سألته.

(٦) بك: العامل.

(٧) مع، مل: - و.

(٨) آكه، نا، مل: + طلبه.

(٩) آكه، نا، مل: توجه الطلب إليه (بمعنى «طلبه»).

الناقص به^١، غير المطلوب علمه بالعلم الكامل، وحينئذ يعود الإشكال.

واعلم أن هذا السؤال أورده القديس في أن تعرف^٢ المجهول محال.

وأجيب^٣ عنه في المطالب التصديقية بأننا إذا طلبنا أن العالم هل هو^٤

محدث أم لا؟ فتصور العالم والحدوث حاصل، والمجهول هو نسبة أحدهما - إما

بالثبوت أو الانتفاء - إلى الآخر^٥. فإذا وحدا المطلوب علمنا أن الذي وجدناه هو

الذي طلبناه أولاً بواسطة التصورات التي كانت معلومة قبل ذلك

لكن هذا الجواب لا يتأتى في التصورات، فإن التصور الذي يطلبه، إن لم

يكن حاصلًا عنده استحالة أن يطلب تحصيله لأن ما^٦ لا يخطر سبال العاقل

استحالة أن يطلبه، سواء حصل عنده ألف تصور سواء، أو لم يحصل؛ وإن كان

حاصلًا استحالة طلبه أيضًا على ما هو.



[ردود على الشكوك]

لأننا نجيب عن الأول بأن التعريف بالمثال تعريف رسمي، لأن المثال

شبيه^٧ بالممثل^٨ من وجه، فتلك المشابهة لازم من لوازم تلك^٩ العاهية، فتعريفها

بها تعريف بوصف خارجي.

(٢) ما: تعريف.

(١) آكه: ما: مل: به.

(٣) آكه: مل: هو.

(٣) آكه: ما: مل: أجيبوا.

(٤) مل: لازماً.

(٥) آكه: إلى الآخر إما بالثبوت أو الانتفاء.

(٦) آكه: ما: مل: الممثل.

(٧) آكه: ما: مل: مشابه.

(٩) مع: تلك.

وعن الثاني: أنا^١ لانعني بالتعريف إلا تفصيل مادلّ الاسم عليه إجمالاً^٢.
وهو الجواب عن الثالث. وعلى هذا الوجه^٣ تسقط الشكوك.

• • •

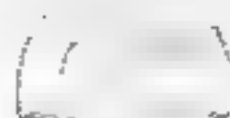
(٢) مل: - إجمالاً

(١) مل: أنه.

(٣) مل: للجواب.

ب [الثاني]

في تقسيم الماهيات بحسب الحد (إنها على أربعة أقسام)



- فأ [١] للمركب^١ الذي لا يتركب عنه غيره فإنه يُحدّ، لأنّه لا يُعرف إلّا بعد معرفة أجزائه؛ ولا يُحدّ به^٢، لأنّه ليس جزءاً من ماهية غيره.
- ب [٢] بسائط الماهيات المركبة^٣ لا تحدّ لبساطتها، ويحدّ بها لكونها أجزاء من ماهيات أخرى.
- ج [٣] المركبات التي يتركب عنها^٤ غيرها تحدّ لتركبها، ويحدّ^٥ بها لتركب غيرها عنها.

(١) أكد - به.

(١) نا: قال المركب.

(٢) أكد نا: ملّة منها.

(٢) نا: المترتبة.

(٥) مع (نصفه بدل) لا يحدّ.

د [٤] البسائط التي لا يتركب عنها غيرها^١ لاتحدّ لبساطتها، ولا يحدّ بها لأنها ليست أجزاء من غيرها.

فقد^٢ ظهر من هذه التقديرات^٣ أنّ البسيط إما أن لا يكون متصوفاً أصلاً؛^٤ أو^٥ إن كان، كان^٦ تصوّره غيباً عن الاكتساب.

• • •

(١) آكه، مل- شيء (بجاء «غيرها»).

(٢) آكه، مل- وقد.

(٣) آكه، مع، مل- التقديرات / مع- برابر متن- (٢) مع- - أصلاً.

(٤) آكه، مل- كان.

(٥) مل- و.

ج [الثالث]

في البسائط المتصورة تصوراً غنياً عن الاكتساب

كل تصور يتفرع عنه تصديق أولي كان مالأولية أولى. ومن المعلوم^١ أنَّ القضايا المحسوسة^٢ والوجدانية أولية. فالألوان^٣ والأصواء والأصوات والطعوم والروائح والملموسات، وكذلك العلم والقدرة والإرادة والشهوة والنفرة والألم واللذة والسرور والغضب وأشباهها أمور لا يمكن تعريفها إلا على سبيل تبديل لفظ بلفظ أوضح منه تفهيماً للسائل، ولأنَّه ليس في الوجود شيء أعرف من الوجدانيات والمحسوسات حتى نعرفها^٤ به^٥.



(١) مل: القضا بالمحسوسة.

(١) دا: للعلوم.

(٢) مل: يعرفها.

(٢) سج: فأما الألوان.

(٥) آكه: مل: بها.

١٥ [الرابع]

في أنه ليس كل من عرّف الشيء
بذكر أجزائه فقد عرّفه بالحد



لأنَّ^٢ الأجزاء إذا كانت معروفة بالرسوم^٣ كانت الماهية المعروفة بها
مرسومةً لا محدودة. لأنَّ تلك الماهية ليست إلا مجموع تلك الأجزاء. وإذا^٤ لم
يكن كل واحد منها متصوِّراً في نفسه بل المتصور لازم من لوازمه؛ كانت
الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع أمور كل واحد منها
لازم لكل واحد من أجزاء الماهية. فالمفهوم من^٥ الحاصل خاصّة مركبة.

• • •

(٢) ده - لأنَّ

(١) مع: الرابع.

(٣) مع: مرسومة / نسخه بدل مع: برابر مث (٤) أكه ده مل: فإنذا

(٥) مع (نسخه بدل) أكه ده مل: في

هـ [الخامس]

في أن الحد غير مكتسب بالحجة

فأ^١، لأن [١] الحد ليس إلا تعصيل ما دلّ عليه الاسم^٢ بالإجمال، وذلك معاً لا يمكن وفور النزاع فيه إلا من جهة اللغة، وذلك ليس بحثاً عقلياً. ولأنه [٢] أيضاً نزاع في التصديق

ب، ولأن [٣] حدّ الشيء مجموع ذاتياته ويستحيل أن يكون للشيء شيء أعرف من مجموع ذاتياته له، والحجة يجب كومتها كذلك، فالحدّ غير مستفاد من الحجة.

هذا إذا كان الحد بحسب الاسم، أمّا إذا كان بحسب الحقيقة - وهو أن يشير إلى موجود معين ويزعم^٣ أن حقيقته مركبة من كذا وكذا - فلا شك أنه لابد له^٤ من حجة^٥.

(٢) آكه مل: الاسم عليه

(١) آكه دل: فآ / مل: آ.

(٣) مل: فيه.

(٢) آكه زعم.

(٥) آكه دار مل: الحجة.

و [السادس]

في أنَّ الزيادة على الحد غير ممكنة، وعلى الرسم ممكنة^١

أمَّا الأول، فلأنَّه عبارة عن ذكر مجموع أجزاء الشيء وذلك غير قابل للزيادة والنقصان، لأنَّ الرائد على المذكور إن كان جزءاً، لم يكن المذكور أولاً مجموع أجزاء الشيء^٢، وإلا لم يكن ذكره زيادة في الحد، ومن هذا يظهر^٣ أنَّ الماهية الواحدة ليس لها إلا الحد الواحد، وأنَّ الجاهل بالحد جاهل بالمحدود والعالم به عالم به لامحالة.

وأمَّا الثاني، فلأنَّه ذكر خواص الشيء وصفاته الخارجية؛ وذلك قابل للزيادة والنقصان.

(٢) أك، دا، مل، الأجزاء (بهاى «أجزاء الشيء»).

(١) مع، ممكن.

(٣) مل، ظهر.

و [السيايع]

في المناسبة بين الحدود والرسوم^١

الحدّ أتمّ من الرسم لوجهين:

أما أولاً^٢ فلأنّه يعيد تصوراً مطابقاً للشيء في نفسه، والرسم لا يعيد ذلك وأما ثانياً: فلأنّ الوصف الخارجيّ لا يعيد معرفة الشيء إلا إذا كان حاصلًا له لغيره، لكنّ العلم بحصول الوصف العلائقي له موقوف على العلم به فلو استقدنا العلم به من ثبوت ذلك الوصف له لزم الدور أما^٣ العلم بأنّ ذلك الوصف غير حاصل لغيره، فلأنّه لا يحصل إلا بعد العلم بكلّ ما يعايره والأمر المعايرة له^٤ غير متناهية فيلزم^٥ توقف العلم به على العلم بما لا نهاية له، وهو محال.

(١) مج الحدّ والرسم / مصر: برابري متن.

(٢) آكه الأول.

(٣) آكه ذلك له.

(٤) مل: وأما.

(٥) ذ: + التوقف.

وأما الرسم فإنه أعم من الحد لأن البسائط لحدود لها البتة^١ وقد يكون لها رسوم. وأما المركبات فقد لا يمكن تعريفها إلا بالرسوم أيضاً لعدم الاطلاع على أجزاء ماهياتها والإضافات لا يمكن تعريفها إلا بالرسوم، لأنه لا يمكن تعريفها إلا بأسبابها الفاعلية والقاسية^٢ والأسباب خارجة عن المسببات، فتعريف المسبب بالسبب تعريف^٣ رسمي لامحالة.

• • •

(١) أكد - البتة.

(٢) أكد، نا - الفاعلية والقابلية / مل - الفاعلية أو القابلية.

(٣) معج - تعريفه.

ح [الثامن]

في القدح في الحدود والرسوم

من الناس من أنكر ذلك لأن التعريف إذا لم يكن مشتقاً^١ على شيء من الدعاوي كان حاصلاً راجعاً إلى الإشارة إلى الماهية المعينة التي يشير العقل إليها من غير حكم عليها لا بالنفي ولا بالإثبات^٢ أصلاً، وذلك ممّا لا يستعمل الإثبات والإبطال.

وقول من قال «الحد يبطل^٣ بالنقض^٤ أو^٥ للمعارضة» خطأ، لأنه لو لا التصديق بثبوت المحدود في غير موضع الحد، أو بالعكس وإلا لا يتوجه^٦

(١) أكد لم يشتغل.

(٢) أكد، مل: بالنفي أو الإثبات.

(٣) لا ممّا.

(٤) لا يبطل.

(٥) مل: بالنقض.

(٦) مع: و.

(٧) أكد، مل: مع: ما يتوجه / مع: لم يتوجه.

النقض. وأمّا للمعارضة فغير قاضية، لأنّ الحقيقة التي أُشير إليها في المعارضة من حيث إنّها تلك الحقيقة، لا ينافي الحقيقة المذكورة أوّلاً من حيث هي هي. اللهم إلا عند ضمّ شيء من التعاريف إليه.

وأمّا الذين زعموا إمكان الاعتراض على التعريفات فقالوا^١: إنّ مداخل الخلل فيها إمّا أن يكون لفظية وهي أن يكون الألفاظ مستعملة، أو مجازية غير مستعملة، أو غريبة وحشية، وإمّا أن يكون معنوية وهي إمّا أن يكون مشتركة بين الحدود والرسوم، أو محتصة بكل واحد^٢ منهما. أمّا الأوّل فهو تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة، أو بما هو أخفى منه، أو بنفسه، أو بما لا يعرف إلا به.

ولقائل أن يقول: هذه الرجوه غير معقولة في الحدّ، وذلك لأنّ جزء الماهية لا بدّ وأن يكون تعقله قبل تعقلها، ومتى كان كذلك كان أعرف من الماهية فاستحال أن يكون التعريف الحدّي واقعا على شيء من تلك الأقسام. اللهم إلا أن يسمى ما ليس بحدّ حدّاً، بل يجب تخصيص هذه القواعد بالرسوم. وأمّا الأمور التي تختص^٣ بالحدود فلا يمكن إلا أحد أمور خمسة:

أ: أن لا يكون المذكور في مقام الجنس جنساً

ب: أن لا يكون المذكور في مقام الفصل فصلاً

ج: إن كان جنساً لكنّه لا يكون جنساً قريباً.

د: إن كان فصلاً لكنّه لا يكون فصلاً قريباً.

(١) مع (نسخه بدل) زعموا.

(٢) مع (نسخه بدل) بولحد.

(٣) مل: ذلك.

(٤) آكه د، مل: المختصة (بجاء «التي تختص»).

هـ: إن كان المذكور^١ جنساً قريباً^٢ وفصلاً قريباً لكنه قدّم الفصل على الجنس^٣ وهو غير جائز، لأنّ الجنس أعمّ من الفصل فيكون أعرف منه والأعرف مقدّم على ما ليس كذلك^٤.

وأمّا الأمور المختصّة بالرّسوم، فهي^٥ أن لا يكون الرّسم أعرف من المرسوم.

ولقائل أن يقول: هذا إنّما يتقرّر^٥ لو كان المرسوم معلوماً قبل الرسم، ليعرف^٦ أنّ الرسم أخفى منه أو أعرف، ولو^٧ كان كذلك لم تكن معرفة المرسوم مستفادة من الرسم، فلا يكون الرسم رسماً، هذا خلف^٨.



(١) أكّد: -المذكور.

(٢) مل: -الجنس.

(٣) مل: + ويجب أن يكون أعرف من التعريف الطبيعي

(٤) أك، دا، مل: فهو.

(٥) مصر: + إن.

(٦) مل: ليعلم / مصر: بواير متن.

(٧) مح (سعة بدل) وإذا.

(٨) دا، مح، مل، مصر: -هذا خلف.

و [التاسع]

في صعوبة تركيب الحدود

سببها صعوبة معرفة الجنس القريب والعصل القريب على ما مرّ بتقريره. والشيخ لما قرّر ذلك اعترض عليه صاحب المعنير وقال^١: إنّ ذلك في غاية السهولة، لأنّ الحدود حدّ الأسماء، والأسماء أسماء للأُمور^٢ المعقولة، فكلّ^٣ أمر معقول فإنّه لا بدّ وأنّ يعقل^٤ أنّ كمال الجزء المشترك فيه أي شيء هو وكمال الجزء المميز أي شيء هو، فكان الحدّ سهلاً من هذا الوجه. والإنصاف إنّّه إن كان الغرض منه تفصيل^٥ مدلول الاسم، كان الأمر كما قاله^٦ صاحب المعنير؛ وإن كان الغرض منه معرفة الماهيات الموحودة، كان ذلك^٧ في غاية الصعوبة. وبالله التوفيق^٨

(١) آكه: نا، مل: فنعم.

(٢) مل: أسماء الأمور

(٣) آكه: نا: وكل.

(٤) مع: - أن يعقل.

(٥) نا: تفصيل.

(٦) نا: قال.

(٧) مل: + كما قاله الشيخ.

(٨) مع: وبالله التوفيق.



الجملة الثانية

في التصديقات

(وفيها ثلاثة أبواب)



مرکز تحقیقات کتاب و توثیق اسناد و کتابخانه ملی



الباب الأول

في أحكام القضايا

(والكلام فيه في مقدمة وقسمين)



أما المقدمة

(ففيها بحثان)

فأ^١ [البَحْثُ الْأَوَّلُ]

في تعريف القضية

قيل: إنها التي^١ يقال لقائلها إنه صادق أو كاذب؛ وربما قيل: إنها^٢ التي^٣
يحتمل التصديق والتكذيب، أو إنها^٤ التي^٥ حكم فيها^٦ بنسبة معننى إلى معننى
بإيجاب أو سلب^٧.

(١) آكه دا، مع: الذي

(٢) آكه دا، مع: إنه

(٣) آكه دا، مع: فيه

(٤) آكه دا، مع: الذي

(٥) آكه دا، مع: الذي

(٦) آكه دا، مع: الذي

(٧) مل: بصلب

ولقائل أن يعترض على الأول بأن الصدق لا يمكن تعريفه إلا بأنه الخبر المطابق، فتعريف الخبر به^١ دور^٢. وعلى الثاني بأن^٣ التصديق لا يمكن تعريفه إلا بأنه إخبار^٤ عن كون المتكلم صادقاً^٥، فيعود الدور^٦. وعلى الثالث أن الحكم قريب^٧ من أن يكون مرادفاً للخبر، والسلب والإيجاب نوعان، فيلزم الدور. ولحق أن ماهية الخبر غنية عن التعريف [أولاً] لأن كل عاقل يدرك التفرقة بالبدئية بين الخبر والأمر، حتى أن من أورد الأمر في موضع لا يليق به إلا الخبر أو بالعكس يعرف^٨ بالبدئية فساد ذلك الكلام. و[ثانياً] لأن كل أحد^٩ يعلم بالضرورة أنه موجود أو^{١٠} ليس بمعيوم وهذا خبر خاص، والعلم بالخبر الخاص مسبوق بتصوير أصل الخبر، فهو إنذا أولي^{١١}.

ب [البَحْثُ الثَّانِي] في تقسيم القضية

هي قد تكون حملية، كقولنا «الإنسان كاتب»؛ وشرطية متصلة، كقولنا

(١) أك: الخبرية به / دا: الخبرية.

(٢) مل (هائش): مع تعريف الشيء نفسه.

(٣) مع: أن.

(٤) أك: دا، مع: الإخبار.

(٥) أك (نسخة بدل): أو كاذباً.

(٦) مع: فتعريف الخبر به دور (به جاء فيعود الدور) / مص و مع: (نسخة بدل): براه من.

(٧) مع: قريب.

(٨) أك: دا، مع: لعرفوا.

(٩) دا: واحد.

(١٠) مع: وأنه.

(١١) دا (نسخة بدل): يكونه بديهياً (جاء بتصوير أولي).

«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موحود»؛ وشرطية منفصلة، كقولنا «إمّا أن يكون هذا^١ العند زوجاً وإمّا أن يكون فرداً» ولكل إيجاب من هذه الثلاثة سلب يقابله.

و [وجه] الحصر أنّ الحكم في القضية، إمّا أن يكون موقوفاً على شرط أو لا يكون؛ والثاني هو الحملية لأنّ الحكم في قولنا^٢ «الإنسان حيوان» حاصل جزماً^٣ وغير متوقف على شرط. وأمّا الأوّل فإمّا أن يكون تعلقه بذلك الشرط تعلق اللزوم، سواء كان لذاته أو لاداته وكن^٤ بالاتفاق، وهو المتصل، أو^٥ تعلق العناد وهو المنفصل.

واعلم أنّ الحملية والمتصل والمنفصل هو الموجب^٦، أمّا السالب^٧ فلا. لأنّنا إذا قلنا «زيد لبس بكاتب» فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل كيف يتحقق الحمل^٨ وكذا المتصل والمنفصل؛ إلا أنّ أجزاء هذه السوالب لما كان^٩ لها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال، فلا جرم^٩ سمّيت حملية ومنصلة ومنفصلة^{١٠} لأجل ذلك الاستعداد على سبيل المجاز

واعلم أنّ تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة^{١١} للعربية، أمّا^{١٢} تسمية

(١) آك، دا، مل - هذا.

(٢) آك، مل، قولك.

(٣) دا - جزماً.

(٤) دا + تعلق

(٥) دا + هو.

(٦) آك، الموجبة

(٧) آك، السالبة / دا، ليست.

(٨) مع، كانت.

(٩) آك، دا، مل؛ لا جرم.

(١٠) مع، متصلة ومنصلة وحملية.

(١١) مع؛ مطابق.

(١٢) آك، وأمّا.

المنفصلة بها فمجاز. فإنهم لعا سقوا المفصلة^١ شرطية وكان الحكم فيها غير
 جازم، سقوا كل ما كان الحكم فيه غير جازم شرطياً^٢.



(١) ملء المتصلة.

(٢) آك، بهاء ملء شرطية.



القسم الأول

في القضايا الحمليّة

(والكلام في أركانها وأحكامها)



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

[أركان القضايا]

أما الأركان فهي إما صورتها وهي النسبة التي بين طرفيها، وإما مادتها^١ وهي الموضوع والمحمول. أما الصورة، فالبحث إما عن معناها، وإما عن اللفظ الدالّ عليها^٢. أما المعنى ففيه بحثان^٣.

[النسبة مغايرة للموضوع والمحمول]

فأ، كل قضية ففيها لامحالة ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما، وهي مغايرة لهما لإمكان تعقل كل واحد منهما مع الذهول عنها^٤ تعقلها مع الذهول عن خصوصية كل واحد منهما؛ ولأن النسبة بين الشئيين متأخرة عنهما والمتأخر مغاير^٥ للمتقدم^٥.

(١) دأ: ذاتها. (٢) مع، عليه.

(٣) مع: + إن كان. دليل انتخاب را به تعليقات مراجعه كسيد.

(٤) دأ: مغايرة. (٥) آكه دأ، مع، مل: - للمتقدم.

[نسبة الموضوع إلى المحمول غير نسبة المحمول إليه]

ب: نسبة أحدهما إلى الآخر غير نسبة الآخر إليه، لأنَّ نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة الموصوفية والمحلية، ونسبة الآخر إلى الأول نسبة الوصفية والحالية. وقد يكون إحداهما^١ بالوجوب والأخرى بالإمكان. ولذلك لم تحفظ القضايا الجهات عند العكس. لكنَّ النسبة التي هي جزء ماهية القضية موصوفية ذات الموضوع بالمحمول^٢، والأخرى فخارجة لازمة. وأمَّا اللفظ ففيه خمسة أبحاث:

[القضية الثنائية]

أ [١] إن كانت النسبة مدلولاً عليها تصمماً في اسم المحمول، كما في المشتقات والكلمات، لم يجرَّ إخراجها بالكمطابقة، إلَّا وقع التكرار. فهذه^٣ القضية ثنائية في اللفظ^٤، بالطبع.

[المكان الطبيعي للرابطة]

ب [٢] المكان الطبيعي للرابطة، التوسط بين الموضوع والمحمول، لأنَّ النسبة بينهما، فاللفظ الدال عليها^٥ لابدَّ وأن يتوسطهما^٦.

(١) مل: أحدهما. (٢) مل: والمحمول / مصر: - بالمحمول.

(٣) مل: وهذه.

(٤) مع (هامش): دا (هامش): + ثلاثية، توضيح مطلب رابته تعليقات مراجعه كنيه.

(٥) مل: - عليها.

(٦) مل: يتوسطها.

[كل قضية فهي في نفسها رباعية]

ج [٢] كل قضية فهي في نفسها رباعية، لأنه لابد للرابطة في نفسها من كيفية مخصوصة، إما الضرورة أو اللاضرورة أما في اللفظ فقد يكون وقد لا يكون.

[القضية الموحدة]

د [٤] إذا قلنا «الإنسان واحد أن يكون حيواناً» احتمل أن يكون الواجب محمولاً وذكر ما بعده ليكون معزماً له، لأن الواجب أمر نسبي، فلا يمكن ذكره بخصوصه إلا بذكر المنسوب وأن يكون جزءاً منه وأن يكون خارجاً عنه فعلى التقدير الأول والثاني لا يكون القضية موحدة في اللفظ بل مطلقة، بل إنما يكون موحدة على التقدير الثالث.

[شكوك وردود]

بقي الشك: فأ كل محمول فإن سمعته إلى موضوعه إما بالوجوب أو الامتناع أو الإمكان. فإن صحّ جمع هذه الثلاثة محمولاً أو جزءاً منه، كان شوبتها لموضوعها على إحدى هذه الجهات، فيلزم التسلسل ب. إن سلمت إمكان جعلها محمولاً^٢ أو جزءاً^٣ منه^٤ أو خارجاً عنه، فم يتم بتميز بعض هذه الاحتمالات عن البعض^٥

(١) آك، دك - (٢) أيها / صح، يكون معزماً.

(٣) آك، مل، محمولات

(٤) مل، منها

(٤) دا، صح، و

(٥) آك، دا، مل، بعض، بعض، برباب متن.

(٥) دا، صح، مل، و

والجواب عن الأول: أنَّ ذلك إما يلزم لو جعلنا هذه الثلاثة أموراً ثبوتية هي الخارج، لكنَّ الأمر ليس^١ كذلك، على ما سيظهر في الحكمة وعن الثاني: أنَّ الرابطة إن تقدّمتها كانت محمولاتٍ أو جزءاً منها، وإن تأخّرت كانت جهات، وإن لم تكن مذكورة قبالية.

[السرور ليس جزءاً من القضية المعقولة]

هـ [٥] السرور على ما سيأتى تفسيره - إن شاء الله تعالى^٢ - وإن كان جزءاً من القضية المسموعة، لكنّه ليس جزءاً من القضية المعقولة فإنّه ليس إلا اللفظ الدالّ على القدر الذي ثبت له المحمول وذلك^٣ القدر هو نفس الموضوع، فليس للسرور هي الحقيقة اعتبار مغاير^٤ للموضوع بخلاف الرابطة والجهة^٥. ولذلك لم يقسموا القضية لأجله إلى الحماسية كما قسموها^٦ بسبب الرابطة والجهة^٧ إلى الثنائية والثلاثية والرابعة.

[في الإيجاب والسلب]

وإذ قد تكلمنا في النسبة، فلنتكلم^٨ في قسميها^٩ في الإيجاب والسلب.

(١) آك، دا، مل، ليس الأمر

(٢) مع - إن شاء الله تعالى / محرن: برابو متن.

(٣) دا، دافد

(٤) أكد اعتباراً مغايراً

(٥) آك: الجهة والرابطة

(٦) مع، قسموا / مل: تقسموها.

(٧) آك: الجهة والرابطة.

(٨) دك: فليتكلم.

(٩) آك، مل: قسمتها.

فالإيجاب^١ الحملي هو الحكم بثبوت شيء لشيء، والسلب هو الحكم بلاثبوت شيء لشيء، والعلم الضروري حاصل بان كل واحد منهما قضية. ثم هاهنا^٢ بحثان:

[شك على الحكم بالسلب الخاص]

فأ: الحكم بالسلب الخاص بعد تعقل أصل السلب، لأنَّ تعقل المركب بعد تعقل بسائطه لكنَّ السلب المطلق غير معقول، لأنَّ كل معقول متميز في نفسه عن غيره وإلا لم يتمكن العقل من الإشارة إليه دون غيره إشارة مطابقة، والتميز في نفس الأمر لا يتحقق إلا مع الثبوت، فالسلب ثبوت، وأيضاً كل^٣ تميز يفرض فإنَّه يقابله سلب، فلو كان للسلب تميز لوقع في مقابلة ذلك التميز سلب، وذلك السلب له ذلك التميز أيضاً، فيكون الشيء^٤ مقابلاً لنفسه.

والجواب أنكم إن عقلتُم من قولكم «السلب ليس بمعقول» أمراً، فقد ناقضتم؛ وإلا فما ذكرتموه غير منصور لكم، فلا يستحق الجواب.

[الإيجاب أبسط من السلب]

ب: المشهور^٥ أنَّ الإيجاب أبسط من السلب لأعلى معنى أنَّ الإيجاب جزء من السلب، لأنَّ أحد النقيضين لا يكون جزءاً^٥ من الآخر، بل على معنى أنَّ

(١) مع: الإيجاب

(٢) دا، مل: هنا

(٣) مع: فكل

(٤) آكة - المشهور

(٥) دا - جزء

(٦) مل: الأجزاء

للسلب لا يمكن أن يكون مذكوراً ولا معلوماً إلا بعد أن يكون^١ الإيجاب كذلك، لأنَّ السلب المطلق غير معقول ابتداءً فالقضية السالبة محتاجة إلى الموجبة في المعقولية، فهذا التأويل قلنا إنَّ^٢ الإيجاب أبسط من السلب.

[البحث عن مادة القضية]

وإذ قد تكلمنا في صورة القضية، فلنتكلم^٣ في مادتها: في المشترك^٤ بين الموضوع والمحمول، فالكلام فيه ببيان^٥ العدول والتحصيل.

[في العدول والتحصيل]

الاعتبار^٦ في كون العملية موجبة أو سالبة بإثبات الحكم^٧ ونفيه، لا يكون^٨ للمحكوم عليه والمحكوم به ثبوتياً أم إنحياً فإليك إنا قلت «ما ليس بحيٍّ فهو غير عالم»، فقد حكمت على الآحي^٩ بأنه لإعالم، فهذه القضية موجبة؛ والدليل عليه أنك في الشرطية متى أثبتَّ للزوم كانت موجبة، سواء كان الطرفان ثبوتيين أو عدميين أو مختلطين. فإليك إنا قلت «كلما لم يكن الذات حية لم يكن عالمة»، فقد أثبتَّ للزوم بين عدم الحيَّة و^{١٠} عدم العالمية، فيكون الشرطية

(١) دا: لا يكون.

(٢) أكه مع، مل: -إن.

(٣) مع (نسخه بدل) + الآن.

(٤) دا: المشتركة.

(٥) مع: وذلك لبيان / مل: وذلك ببيان.

(٦) أكه مل: فالاعتبار.

(٧) دا: الحكماء.

(٨) مل: لا يكون.

(٩) دا: الآحي.

(١٠) دا: + بين.

موجبة بمعنى أنَّ اللزوم ثابت، وإن كان كل واحد من طرفيها عديمياً.
فالحاصل أنه متى كان السلب جزءاً من ماهية الموضوع أو ماهية
المحمول أو منهما، كانت القضية معدولة، لأنك ربطت أحد السلبين بالآخر،
فيكون الحكم ثابتاً^١، وإن لم يكن جزءاً من ماهية واحد منهما، كان لامحالة
خارجاً عنهما، رافعاً لتحقيق النسبة التي بينهما، فكانت سالبة^٢. فقد ظهر^٣ الفرق
بين المعدولة والسالبة في نفس الأمر

وأما أنه كيف يتبين^٤ في اللفظ، فالمقضية إما أن يكون معدولة بموضوعها
فقط، أو بمحمولها فقط، أو بهما جميعاً فإن كان الأول، فقد^٥ تميزت المعدولة
عن السالبة، سواء كانت القضية ثنائية أو ثلاثية. فإنك إذا قلت «الإنسان أعجم»
فكل أحد يعلم أنَّ القضية موجبة، وأنَّ حرف السلب جزء من ماهية الموضوع
وأما^٦ الثاني، فالمقضية إما أن يكون ثنائية أو ثلاثية^٧. فإن كانت الثلاثية نُظر فإن
كان لفظ السلب مقدماً على لفظ الربط كانت القضية سالبة، لأنَّ حرف^٨ السلب
رفع ذلك الربط؛ وإن كانت^٩ بالعكس كانت موجبة معدولة، لأنَّ الرابط ربط كل
مابعد بالموضوع، عديمياً كان أو وجودياً^{١٠}. وإن كانت ثنائية، لم يتميز العدول
فيها عن التحصيل إلا بالنية، و^{١١} الاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ

(٢) دا: السالبة.

(١) مصر: + عليه

(٣) دا: بين.

(٢) دا، مع، مل: فظهر.

(٤) مع: فإما.

(٥) دا، مع، مل: - فقد.

(٨) آكه: دا، مل: - حرف.

(٧) آكه: دا، مل: ثلاثية أو ثنائية.

(١٠) آكه: دا، مل: ثبوتياً.

(٩) آكه: دا، مل: كان.

(١١) مصر: أي

بالمعدول وبعضها بالسلب. والحكم في الثالث كالثاني.

واعلم أنَّ الناس ذكروا فرقين آخرين بين الموجبة المعدولة والسالبة

البسيطة:

[نقد القول بأنَّ السلب يصح من المعدوم خلافاً للإيجاب المعدول]

فا [١] السلب يصح من المعدوم، والإيجاب المعدول لا يصح إلا على
الموجود. واعلم أنَّ هذا الفرق فرق بالنظر لا إلى ماهيتيهما، بل إلى حكميهما
اللذين لا يعرفان إلا بعد معرفة^١ ماهية الإيجاب المعدول والسلب البسيط، ومع
ذلك ففي كل واحدة من المقدمتين شك

أما الأولى، فهو أنهم^٢ إنَّ عنوا بقولهم «السلب يصح عن المعدوم» أنَّ
السلب يصح عما يكون^٣ معدوماً في الخارج وفي ذهن معاً، فهو باطل^٤. لأنَّ ما
لا يكون في ذهن لا يكون معلوماً وما لا يكون معلوماً يستحيل الحكم عليه
بالسلب والإيجاب. وإنَّ عنوامه أنَّ السلب يصح عن المعدوم في الخارج إذا كان
موجوداً في ذهن، فهذا لا يظهر الفرق بينه وبين الإيجاب. لأنَّ الإيجاب يصح
أيضاً^٥ على المعدوم في الخارج إذا كان موجوداً في ذهن، لأنَّ الإيجاب هو
حكم ذهن بنسبة أمر إلى أمر، ومعلوم أنَّ هذا الحكم لا يتوقف على وجود
المحكوم عليه والمحكوم به في الخارج

(١) أك: مع، مل: - معرفة.

(٢) ذ: اعلم

(٣) أك: كان.

(٤) مع: - فهو باطل.

(٥) أك، ذ، مل: أيضاً يصح.

أما الثانية، وهو أنَّ الإيجاب المعدول لا يصح إلا على موضوع موجود، ففيها شك، لأنَّنا إذا قلنا «زيد هو غير بصير» فالمحمول بالحقيقة هو العدم المخصوص، أعني عدم البصر، لكنَّه^١ لما لم يمكن الإشارة إلى العدم المخصوص إلا بذكر الإيجاب الذي في مقابلته، لاجرم ذكرنا ذلك الإيجاب لنتمكن^٢ بواسطته من الإشارة إلى العدم المخصوص الذي أردنا حمله^٣. وإذا كان المحمول بالحقيقة العدم، فنقول: العدم لا يقتضي محلاً ثابتاً، أما أولاً، فلأنَّ ذلك العدم يصير موصوفاً بأنَّه ثابت لذلك الموضوع الموحود، فلو كان الإثبات يقتضي موصوفاً موجوداً لزم التناقض، أما ثانياً،^٤ فلأنَّ^٥ الموضوع المعدوم، إما أن يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية، أو لا يصدق. فإن كان الأوَّل لم يكن عدم الصفة مقتضياً وجود الموصوف وهو المطلوب. وإن كان الثاني وجب أن يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدوم بالصفة الموحودة^٦ وهو^٧ محال. وبتقدير تسليمه فهو يناقض^٨ أصل^٩ الكلام.

[هل المعدول يدل على العدم المقابل للملكة أو على ما هو أعم]

ب [٢] المعدولة هي القضية التي حكم فيها بعدم شيء عن شيء^{١٠} من

(٢) مل: ليتمكن.

(١) آكه مل: لكن.

(٣) آكه، دا، مل: -لما أولاً... ثانياً.

(٢) دا: أرمناه جملة.

(٤) آكه الوجودية.

(٥) آكه، دا، مل: لأنَّ.

(٨) آكه، دا، مل: منقضى.

(٧) آكه، دا، مل: أنه.

(١٠) آكه + عما.

(٩) آكه، دا، مل: لأصل.

شأنه أن يكون له^١ في ذلك الوقت. ومبهم من راد فقال^٢: عدم شيء عن شيء^٣ من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت أو قبله أو بعده؛ أو^٤ إن لم يكن من شأنه بعينه ذلك، لكن من شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد ذلك.

والشيخ أبطله بقوله^٥ «الجوهر لا عرض»، فإنه^٦ موجب^٧ مع أنه^٨ ليس للجوهر جنس حتى يكون العرضية ممكنة له بحسب ذلك الجنس.

[نقد القول بأن الموجبة لا بد من وجود الموضوع]

ولقائل أن يقول: إنه يصح أيضاً^٩ أن يقال «المعدوم لا موجود^{١٠}»، فهذه القضية موجبة ثم^{١١} إما أن يكون المحكوم عليه باللاموجود موجوداً، فيكون أحد النقيضين عين الآخر. هذا خلف. أو لا يكون، فيكون المحكوم عليه في القضية الموجبة المعدولة غير موجود، والشيخ حكم بأنه لا بد وأن يكون موجوداً هذا خلف^{١٢}.

[في الخصوص والإهمال والحصر]

ولنتكلم الآن فيما يخص الموضوع في الخصوص والإهمال والحصر.

- | | |
|---------------------------|---|
| (١) آكه، داء، معج - له. | (٢) معج: قال وزاد فيه (بحاي وزاد فقال). |
| (٣) آكه + عفا. | (٤) مل: و. |
| (٥) آكه، داء، مل: بقولنا. | (٦) داء: فإبها. |
| (٧) آكه، داء، موجبة. | (٨) آكه، داء، مل: و (بحاي «مع أنه»). |
| (٩) آكه - أيضاً. | (١٠) مل: لا موجود. |
| (١١) آكه - ثم. | (١٢) داء - ولقائل أن يقول... خلف. |

موضوع القضية إن كان شخصاً معيناً سقيت القضية مخصوصة، موجبة كانت أو سالبة، وإن كان كلياً، فإمّا أن يكون كمية للحكم مبيّنة، أو لا يكون. وأعني بالكمية بيان أنّ الإيجاب أو^١ السلب في كل أفراد الموضوع أو في بعضه^٢. والثاني للمهلة^٣، والأول^٤ للمحصورة^٥ وأقسامها أربعة. لأنّ الذي بيّن فيه الإيجاب الكلي هو الكلية الموجبة، والذي بيّن فيه السلب الكلي هو الكلية السالبة، والذي بيّن فيه الإيجاب الجزئي هو الجزئية الموجبة^٦، والذي بيّن فيه السلب الجزئي هو الجزئية السالبة^٧.

[في المسوّرات]

ثم ها هنا^٨ أبحاث عن المسوّرات^٩ والمهملات. أمّا المسوّرات فمن وحده ثلاثة: فأ [١] اللفظ الدالّ على كمية الحكم يسمى سوراً، وهو في الكلية الموجبة 'كل' وفي الكلية السالبة 'لا شيء' و'لا واحد' وفي الجزئية الموجبة 'بعض' و'واحد' وفي الجزئية السالبة 'ليس كل' و'ليس بعض' و'بعض ليس'. والفرق بين هذه الثلاثة أنّ قولنا 'ليس كل' يدلّ بالمطابقة على سلب الحكم عن الكل،

(١) د: و. (٢) د: بعضها.

(٣) أك: د، مع، مل. - والثاني للمهلة / مع (صحة ندر) والثاني للمهلة.

(٤) د: الأولى. (٥) مع، مل: محصورة.

(٦) مع: الإيجاب الجزئي هو الجزئية الموجبة والذي بيّن فيه السلب الكلي هو السالبة الكلية (بجاء

«السلب الكلي هو... للموجبة») / مل: الموجبة الجزئية.

(٧) مع: السالبة الجزئية. (٨) د: مل: هنا.

(٩) د: (نسخه بدل: المسوّرات. (١٠) أك: د - و / مصر: برأير متن.

وبالالتزام على سلبه عن^١ البعض، لما أتانا بعلم أنه لو لم يكن مسلوباً عن بعض الأفراد، لكان ثابتاً لكُلّها، وقولنا "ليس بعض" بالعكس. وقولنا "بعض ليس"، فالفرق^٢ بينه وبين قولنا "ليس بعض" أن الثاني قد ينكر للسلب الكلي دون الأول.

ب [٢] هذه الأسوار قد تذكر لبيان كمية الجزئيات، على مامر، وليبيان كمية الأجزاء. والفرق أن الأول لا يتحقق في المخصوصات، والثاني لا يتحقق في المحصورات؛ ولأنّ السور الدالّ على الجزئي لا يكون إلا من جانب الموضوع، والدالّ على الأجزاء قد يكون من جانبيهما^٣

ج [٣] قول^٤ هذه الأسوار على الأجزاء والجزئيات^٥ بالاشتراك للمعنوي^٦، فإنّها لبيان كمية للعدد، سواء كانت لكميته^٧ في الأجزاء أو في^٨ الجزئيات.

في تحقيق الكلية الموجبة

إنّا قلنا «كل ج» فهذا يستعمل تارة بحسب الحقيقه ودارة بحسب الوجود الخارجي. أمّا الأول، فإنّا قلنا «كل ج» اعتبرنا فيه خمس شرائط:

[القضية الحقيقية]

فأً، لانعني به الجيم الكلي، ولا النكل من حيث هو كل، بل كل واحد^٩.

(١) آكه ده مل: + ذلك.

(٢) ده مل: جانبيهما / مل: بينهما.

(٣) ده مل: ليس / مل: أو الجزئيات.

(٤) آكه ده مل: الكمية.

(٥) آكه ده مل: في.

(٦) مل: + واحد (مكرر).

والفرق بين المفهومات الثلاثة قد مرّ وسيأتي تمامه^١.

ب: لانهني به ما يكون حقيقته^٢ ج فقط، أو ما يكون موصوفاً بأنه ج، بل ما يكون أعمّ منهما وهو الذي يصدق عليه أنه ج، فإننا لو عنيينا بقولنا «كل ج» ما يكون حقيقته أنه ج، لم يتعدّ^٣ الحكم من الأوسط إلى الأصغر؛ ولو عنيينا به ما يكون موصوفاً به، لافتقر كل موضوع إلى آخر.

ج: ولانهني به ما يكون موصوفاً بالجمعية في الخارج، بل ما يكون^٤ أعمّ منه وهو الذي لو وُجد في الخارج لصدق عليه أنه ج، سواء كان في الخارج أو لم يكن. فإنّه يمكننا أن نقول «كل مثلث شكل» ولو لم يكن^٥ شيء من المثلثات موجوداً في الخارج^٦، بل على معنى أن كل ما إذا وجد^٧ كان مثلاً فإنّه لابد وأن يكون بحيث متى وجد كان شكلاً.

د: ولانهني به ما يكون^٨ ج دائماً أولاً دائماً، بل ما^٩ يكون أعمّ منهما وينقسم إليهما. هذا إذا قلنا^{١٠} «كل ج» وسكتنا^{١١} عليه، أمّا^{١٢} إذا قلنا^{١٣} «كل ج

(١) مع (نسخه بطل) بيان / مع: برابر متن. (٢) آكه + أنه

(٣) دأ: يبعد. (٤) آكه دأ، مع: هو

(٥) آكد يوجد. (٦) آكد في الخارج موجوداً.

(٧) آكه دأ: سو. (٨) مل: دائماً.

(٩) آكه دأ، مع: مل: قال / مع (نسخه بطل) مع: برابر متن.

(١٠) آكه دأ، مع: مل: سكنت / مع (نسخه بطل) مع: برابر متن.

(١١) دأ، مع: مل: دائماً.

(١٢) آكه دأ، مع: مل: قال / مع (نسخه بطل) مع: برابر متن.

بالضرورة أو لا بالضرورة^(١) أو دائماً أو لا دائماً، فله ذلك، وحيثنق تكون هذه الجهات أجزاء من الموضوع، لكن لا يكون كونها مطلقة وموجهة بحسب ذلك، بل بحسب كيفية ثبوت المحمولات لها.

هـ: زعم الفارابي أنه ليس يعتبر في قولنا «كل ج» حصول الجسمية بالفعل، بل كل ما أمكن اتصافه بها. وهو بحث لفظي، لأن من قال «كل ج» فله أن يريد به ما شاء، لكن اللغة تأباه، لأن الأسود لا يتناول الذات الخالية عن المتواد في جميع الأوقات، وإن كانت ممكنة الاتصاف به.

وقولنا «كل ج» بعد رعاية الأمور المذكورة يحتمل وجهين: أحدهما، أن كل ج على الوجوه المذكورة حال كونه ج. والثاني: كل ما صدق عليه^(٢) أنه ج بالفعل، سواء كان حال الحكم عليه بذلك أو قبله أو بعده وبين الاعتبارين فرق، لأنه بالتقدير الأول لا يصح أن يقال «كل متحرك ساكن»، وعلى التقدير الثاني يصح ذلك.

وأما^(٣) الثاني، وهو^(٤) أن نعني بقولنا «كل ج» أن كل واحد مما وجد في الخارج من آحاد ج، أو كل ما حضر من الآحاد^(٥) ج. وعلى هذا التقدير لو لم يوجد شيء من المسببات في الخارج لَمَا صَحَّ أن يقال «كل مسبق شكل»، ولو لم يوجد في الخارج من الأشكال إلا المثلث لَصَحَّ أن يقال «كل شكل مثلث». وأما على

(١) مل: - لو لا بالضرورة.

(٢) ذ: - عليه.

(٣) آكه ذ: مل: - أمّا.

(٤) آكه ذ: مل: - وهو.

(٥) مل: آحاد.

(٦) آكه ذ: مل: - أن يقال.

الاعتبار الأول^١، فهما^٢ كاذبتان^٣.

فهذا هو الكلام في الشرائط المعتمدة في موضوع القضية الموجبة، وهي بعينها معتبرة في السالبة من غير فرق.

[في تحقيق الكلية السالبة]

لكن في السالبة بحث^٤ آخر وهو أننا إذا قلنا «لا شيء من ج ب» فلانعني به أن حقيقة الجيم من حيث هي ج ليست حقيقة الباء من حيث هي ب، لأن موضوع القضية إن كان عين^٥ محمولها لم يكن هناك حمل ولا وضع البتة وإن لم يكن فحينئذ يكون الصادق السلب على هذا التقدير^٦ ويلزم أن لاتصدق الموجبة في شيء من القضايا أصلاً، بل نعني به أن الركعتين لا يجتمعان في الذات الواحدة، وله مزيد غور سيأتي في عكس السالبة الكلية. إن شاء الله^٧

في الجزئية

إذا قلنا «بعض ج كذا أو ليس كذا» عنينا أن بعض ما يصدق عليه أنه ج^٨ على الشرائط المذكورة، فإنه موصوف بكذا أو غير موصوف به^٩.

(١) مع، مل: + هو كل ج حال كونه ج

(٢) مع (سما بدر) + أي الشرطيتان.

(٣) مع: كاذبان.

(٤) آكه مل: بحثاً

(٥) آكه، دا، مل: التفسير.

(٥) مل: غير.

(٨) آكه، دا، مل: - به.

(٧) آكه، دا، مل: - إن شاء الله.

في المهملات

إنّا نعلم بالضرورة أنّ أشخاص كل نوع مشتركة في طبيعة ذلك النوع ويتميّز كل واحد منها^١ عن الآخر بأمر، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فطبيعة ذلك النوع مغايرة لتلك المخصصات، فاللفظة^٢ الدالة^٣ على تلك الحقيقة من حيث هي هي^٤ من غير دلالة على شيء من أحوالها العدمية والثبوتية هي اللفظة^٥ المطلقة والمهملة.

وإذا عرفت ذلك فنقول. القضية المهمة يتوقف صدقها على صدق الجزئية ولا يتوقف صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك، فهي في قوة الحرثية.

أمّا الصغرى: فالدليل على^٦ الأثر، أنّا إذا قلنا «الإنسان كاتب» قلوم يكن شخص من أشخاص الناس^٧ ولا هي وقت من الأوقات كاتباً^٨، لكذب^٩ ذلك، لأنّ السلب الدائم في الكل لا يتقرّر معه الثبوت

وعلى الثاني، أنّه متى صدق «هذا الإنسان كاتب» صدق «الإنسان كاتب»، لأنّ هذا الإنسان عبارة عن الإنسان المقيد^{١٠} بقيد كونه هذا، والحكم لعمّا صدق على المركب^{١١} صدق على مفرداته لكن لا يتوقف صدق قولنا «هذا الإنسان

(١) أك: منهما

(٢) دا، مع فاللفظ

(٣) دا، مع الدالّ

(٤) أكه دا، مل - هي

(٥) دا، اللفظ

(٦) أك: + ذلك

(٧) أكه دا، مل - كاتباً

(٨) أكه دا، مل - كاتباً

(٩) دا: كذب

(١٠) دا، مل، المستقيّد

(١١) مع المقيد

كاتب» على صدق الكلية، فإذا لا يتوقف صدق المهمة على صدق الكلية.
وأما الكبير: فلأن الجزئية إذا كانت معلومة والكلية مجهولة حذفوا
المجهول وقنعوا بالمعلوم، فلاحرم مزلو المهمة منزلة الجزئية.
لا يقال: [أولاً] لا يلزم من كون المركب موصوفاً بصفة أن يكون كل واحد
من بسائطه موصوفاً بها، فإن مجموع أحرار العشرة موصوف بالعشرية وكل
واحد منها غير موصوف بها.

[ثانياً] ثم الذي يدل على أن المهمة لا يصدق إلا عند صدق الكلية، أن هذه
الماهية مع قطع النظر عما عداها من القيود، لما كانت موصوفة بصفة فأيسما
تحققت^١ تلك الماهية فقد تحقق^٢ الموصوف بتلك الصفة، وأيسما تحقق
الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك الصفة، فأينما تحققت تلك^٣ الماهية تحققت
الصفة

لأننا نحيب عن الأول بأننا لا ننضي أن كل حكم ثبت لمركب فإنه ثابت لكل
واحد من مفرداته، بل ندعى ذلك في هذه الصورة، لأن الكتابة إذا وجدت مع هذا
الإبسان فلا بد وأن تكون موجودة^٢ مع كل واحد من أجزاء مفهوم هذا الإبسان.
وعن الثاني: أن قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك الصفة، فأيسما
تحققت وجب تحقق تلك الصفة مصادرةً على المطلوب، لأنه لا يتقرر ذلك إلا إذا
ثبت أن الحكم على الماهية من حيث هي هي يقتضي العموم.

(٢) مع: يتحقق

(١) مع: تتحقق.

(٢) مع: موجوداً.

(٣) مع: تلك.

في الأسوار في المحمولات

منهم من أنكره لأن الشيء من حيث هو هو لا يكون كلياً، بل الكلية إنما يعرض له عند كونه مقولاً على كثيرين، فما لم يعتبر كثرة في موضوعاته لا يعرض له الكلية والسور لعضة دالة على تقدير تلك الكثرة ولا يدخل^١ على المحمول^٢. ومنهم من جوزه، وقبل الخوض في التفصيل، لابد من بيان^٣ أمرين: فإ: السور^٤ على هذا التقدير يكون جزءاً من ماهية المحمول. فإذا قلنا «زيد بعض الناس» فلانقول المحمول «الناس» ولفظة «بعض» سور، بل نقول المحمول مجموع قولنا «بعض الناس»

ب المحمول إذا كان شخصياً، استحال دخول السور الموجب للذي بحسب الجزئيات عليه. لكن يمكن إدخال السور الذي بحسب الأجزاء عليه. كما يقال «زيد كل هذه الأعضاء، أو بعض هذه الأجسام».

وإذا^٥ عرفت ذلك فنقول: إذا أدخلنا السور الذي بحسب الجزئيات على المحمول مما أن يكون الموضوع والمحمول شخصيين^٦، أو كليين، أو الموضوع شخصياً والمحمول كلياً، أو بالعكس.

[١] فالقسم الأول باطل في الموجبتين، لأننا إذا قلنا «زيد كل^٧ ذلك

(١) مل: فلا يدخل.

(٢) مع (تمحه بدل) آكه، دا: مل: إلا على الموضوع (بمعنى «على المحمول»).

(٣) مع: إثبات.

(٤) دا: فالسور

(٥) مل: فإذا.

(٦) دا: شخصيين.

(٧) دا: + هذا.

الشخص أو بعضه»، فإنما يصح لو اندرج تحت ذلك الشخص جزئيات^١ حتى يمكن الحكم على زيد بأنه كلها أو بعضها ولما كذب ذلك كذبت^٢ القضية المذكورة. وأما السالبتان فصادقتان لكنهما موهمتان للكذب^٣. أما الصديق فلأنه إذا لم يندرج تحت هذا الشخص^٤ أشخاص، صح سلبها عن زيد لصحة سلب المعدوم^٥، وأما الإيهام^٥، فلأن قولنا «زيد لا واحد من هذا الشخص» يوهم أن هذا الشخص اندرج تحته أشخاص كثيرة وزيد ليس واحداً منها.

[٢] والقسم الثاني أن يكون الموضوع شخصياً والمحمول كلياً. فإن كان مهماً فهو المخصوصة^٦. وإن كان محصوراً فالموجبة الكلية كاذبة في المواد كلها، كقولنا^٧ «زيد كل إنسان». والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب^٨، صادقة في الامتناع، غير معلومة^٩ الحال في الإمكان. والموجبة الجزئية صادقة في الوجوب، كاذبة في الامتناع، غير معلومة الحال في الإمكان^{١٠}. والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد.

[٣] و^{١١} القسم الثالث أن يكون الموضوع كلياً والمحمول شخصياً، وحكمه قريب مقامه.

[٢] و^{١٢} القسم الرابع أن يكونا كليين. فإنما أن يكونا مهملين وهو الذي

(١) مع: جزء.	(٢) لا: كذب.
(٣) لا: لكذب.	(٤) لا: الشخص.
(٥) لا: الإيهام.	(٦) لا: المخصوص.
(٧) لا: كقولك.	(٨) لا: الوجود.
(٩) مع: معلوم.	(١٠) لا: والموجبة الجزئية. الإمكان.
(١١) و (١٢) مع: و.	(١٣) لا: يكون.

سَمِينَاهُ بِالْمَهْمَلَةِ؛ فَإِمَّا^١ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ مُحْصُوراً وَالْمَحْمُولُ مَهْمَلاً وَهُوَ
الَّذِي سَمِينَاهُ بِالْمَحْصُورَاتِ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ مَهْمَلاً وَالْمَحْمُولُ مُحْصُوراً، فَقَوْلُنَا «الْإِنْسَانُ
كُلُّ كَاتِبٍ» كَاذِبٌ فِي مَادَّةِ الْوُجُوبِ. لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هِيَ
هِيَ^٢، مَوْصُوفَةٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكُتَابَاتِ^٣. وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ صِدْقَ الْمَهْمَلَةِ مُشْرُوطٌ
بِصِدْقِ الْجَزْئِيَّةِ، لَكِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لَا يَتَّصِفُ فِي مَوْضِعٍ مَا بِكُلِّ هَذِهِ الصِّفَاتِ،
فَيَكُونُ لَامَحَالَةً كَاذِبَةً. وَلَمَّا ظَهَرَ كَذِبُهَا فِي مَادَّةِ الْوُجُوبِ، فَكُنَا الْقَوْلُ فِي
الْإِمْكَانِ. وَأَمَّا فِي الْامْتِنَاعِ فَكَذِبُهَا ظَاهِرٌ وَقَوْلُنَا «الْإِنْسَانُ لِأَشْيَاءٍ مِنَ الْحَيَوَانَ»
صَادِقٌ فِي الْامْتِنَاعِ، كَاتِبٌ فِي الْوُجُوبِ، غَيْرُ مَعْلُومِ الْحَالِ فِي الْإِمْكَانِ. وَقَوْلُنَا
«الْإِنْسَانُ بَعْضُ الْحَيَوَانَ» صَادِقٌ فِي الرَّاجِبِ الْأَعْمِ كَمَا فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَلَمْ يَجِبْ
فِي الْمَسَاوِي كَقَوْلُنَا «الْإِنْسَانُ بَعْضُ الصَّحَاكِ». وَقَوْلُنَا «الْإِنْسَانُ لَيْسَ كُلُّ
حَيَوَانٍ» صَادِقٌ فِي الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّا^٤ أَنْ يَكُونَ مُحْصُورِينَ^٥ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ.

فَأَقُولُنَا «كُلُّ إِنْسَانٍ كُلُّ حَيَوَانٍ» كَاتِبٌ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ
مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ كُلُّ^٦ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ
بِالْكُلِّ لَا كُلَّ وَاحِدٍ، بَلِ الْكُلُّ بِمَا هُوَ كُلُّ فَقَدْ يَصْدُقُ كَقَوْلُنَا «كُلُّ النَّاسِ هُمْ كُلُّ
الصَّاحِكِينَ».

(١) مل: وإما.

(٢) أكة: دا، مل: هي.

(٣) دا: الكتابات.

(٤) أكة: دا، والقسم / مع: القسم / مل: + د.

(٥) أكة: مل: محصورتين.

(٦) مع: بكل.

ب^١: وقولنا «كل إنسان لا واحد من الحجر» صادق في الممتنع، كاذب في الواجب^٢، غير معلوم الحال^٣ في الممكن^٤ وكذا القول في الإيجاب الجزئي.

ج^٥: وقولنا «كل إنسان لا كل حيوان» صادق في المواد بأسرها.

د^٦: قولنا «لا واحد من الناس كل كذا» صادق في الثلاثة. وقولنا «لا واحد من كذا لا واحد من كذا»، معناه سلب السلب فيكون إيجاباً. ويكون معناه أن كل واحد من كذا موجب عليه أنه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب ويكتب^٧ في الممتنع ويتوقف فيه في الممكن. وقولنا «لا واحد من كذا بعض كذا» كاذب في الواجب، صادق في الممتنع، غير معلوم الحال في الممكن. وقولنا «لا واحد من كذا ليس كل كذا» كاذب في المواد كلها وأما الجزئيتان^٨ فنقيضنا الكليتين، فيصدقان حيث كذبتا وبالعكس.

[في جهات القضايا]

وامتكم^٩ الآن فيما يتعلق بالمحمول وهو «جهات القضايا»، أعني الألفاظ للدالة على كيفية ثبوت المحمول للموضوع وقبل الصوغ فيها فليتكلم في الضرورة والإمكان.

(٢) مع. الوجوب.

(١) أك، دا، مله - ب.

(٣) مع. الإمكان.

(٤) أك - الحال.

(٥) أك، دا، مله - ب.

(٦) مع. الوجوب.

(٧) دا. الحريات.

(٨) دا. يكون.

(٩) دا. ليتكلم.

في الضرورة

قد وقع خبط^١ في الكتب المنطقية لأنهم يطلقون لفظ الضروري^٢ تارة على ما لا بد منه، وتارة على الدائم؛ ولأجله يتخططون في أجزاء القضايا ونقائضها، لاستيما في الوجودية.

واصطلاحنا على أننا^٣ لا نريد بالضرورة إلا ما لا بد منه. ثم نقول: كل موجود محفوف بضرورتين سابقة ولاحقة^٤ أما السابقة، فلأن الموجود إن كان واجباً لذاته كان استحقاقه الوجود من ذاته سابقاً على وجوده، وإن كان ممكناً فإنه لا يصير موجوداً إلا لمرجح^٥. وما لا يجب صدوره عنه لم يصدر^٦. فيكون وجوب صدوره عنه سابقاً على وجوده^٧ وأما اللاحقة^٨، فلأن الوجود صافي للعدم لذاته، ومنافاة العدم هي الوجوب. فالوجود علة لهذا الوجوب. والعلة سابقة على المعلول. فهذا الوجوب متأخر عن الوجود.

وإذا عرفت ذلك^٩ فنقول: للوجوب اللاحق هو الذي يقال له للضرورة بشرط المحمول، كقولنا «بالضرورة كل إنسان ماش ماش مادام ماشياً». وهذا المعنى قلماً^{١٠} يبحث عنه في العلوم.

وأما السابقة، فهي على أقسام: فإن ذات الموضوع إما أن يستحيل

(٢) مع: الضرورة.

(١) ذ: الحفظ.

(٣) آك، ذ: مل: - سابقة ولاحقة.

(٤) آك، ذ: مل: + أن / مع: يراير متن.

(٥) مع (نصفه بدل): + عنه.

(٦) ذ: المرجح.

(٧) ذ: اللاحق.

(٨) مع: - وجود.

(٩) ذ: قلماً.

(١٠) مع: هذا.

انفكاكها عن المحمول، أو لا يستحيل. فإن كان الأول، فهو الضرورة المطلقة، سواء كانت تلك الاستحالة لنفس ذات الموضوع، أو لواسطة. وهذا على قسمين: لأن^١ ذات الموضوع إن كانت أزلية كان المحمول أيضاً أزلياً^٢، كقولنا «الله عالم»، وإن لم يكن كذلك كان المحمول مثله، كقولك «كل جسم قابل للعرض». فإن الجسم وإن لم يكن أزلياً لكنه متى وجد استحال انفكاك ذاته عن هذه القابلية.

وقد يتمثلون هنا بقولنا «الإنسان حيوان»، فإن أرادوا بالإنسان، النفس الناطقة التي هي لذاتها حية، فالأمر مستقيم، ولكنه يكذب حينئذ قولهم «بالضرورة كل إنسان^٣ جسم». وإن أرادوا به البدن، فليس كذلك، لأن^٤ البدن عبارة عن جسم موصوف بصفات قائمة به^٥. فالذات التي هي للموضوع بالحقيقة إما الجسم أو هيولاه. وكيف^٦ ما كان، فإنه لا يجب اتصافه بالحياة لذاته، بل بشرط صفات أخرى عائلة في ذلك المحل - أعراضها كانت أو صوراً - على تسليم ما يعتقدونه من الفرق بين الصور والأعراض. وحينئذ لا يكون هذا المثال مطابقاً لهذا القسم، بل لما يكون للمحمول ضرورياً للموضوع بشرط وصف الموضوع. وإن أرادوا به مجموع الأمرين كما حدّوه بأنه^٧ الحيوان الناطق، فإنه يصح الاعتباران.

(١) مع: لأن.

(٢) آكه ده مل: كذلك.

(٣) مل: لإنه.

(٤) آكه ده مل: الإنسان.

(٥) آكه ده مل: + مثله.

(٦) مل: بها.

(٧) مع: أنه.

واعلم أننا إنما تكلمنا في هذا المثال وإن كانت عادتنا جارية بعدم الالتفات إلى الأمثلة، خطأ كانت أم صواباً. لأنَّ الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنَّوه مقدمة أولية، حتى أنهم يحتجّون به^١ في المسائل الكلية، فلا جرم تنهنا^٢ على ما فيه. وأما إذا جاز خلّو ذات الموضوع عن المحمول لما هي هي فنلك المحمول إنما يصير ضرورياً للموضوع لأحد أمرين:

فأ: أن يقوم بتلك الذات صفة ثم^٣ إنّ تلك الصفة يستحيل خلّوها عن ذلك المحمول فيكون ذلك المحمول ضرورياً لتلك الموضوع بشرط اتصافه بتلك الصفة، وهذا هو الضروري بحسب وصف الموضوع. ثم إنّ الضروري بحسب وصف الموضوع، إن لم يعتبر فيه أن لا يكون ضرورياً مادام الذات، كانت الضرورة المطلقة داخلة فيه وإن اعتبرناه لكان مبيّنا له ومشاركاً إياه اشتراك الأحصين^٤ تحت أعم^٥، وذلك الأعم هو الذي لا يعتبر فيه تلك القيد. ب: أن يكون من جملة أوقات ذات الموضوع، أو صفة من صفاته وقت يجب حصول ذلك المحمول فيه إمّا معيّناً أو غير معيّن. وأقسامه أربعة.

في الممكن

الممكن مقول^٦ بالاشتراك على ثلاث^٧ معانٍ مرتبة^٨ بالعموم والخصوص:

(١) مع: بها.

(٢) مع: (نسخه بدل): تنهناكم.

(٣) أكد: أحصين / ذلك الأخص.

(٤) أكد: لا نعثر.

(٥) أكد: ثلاث.

(٦) مع: بها.

(٧) مع: لم.

(٨) مع: الأعم.

(٩) مع: المقول.

(١٠) مع: مرتبة.

فأ [١] الذي لا يكون ضرورياً في أحد طرفي الوجود والعدم. فقولنا «يمكن أن يكون» معناه أنه لا يمتنع وجوده. ومعلوم أن ذلك ينقسم إلى ما يمتنع عدمه، وهو الواجب، وإلى ما لا يمتنع ذلك أيضاً فيه وهو الممكن الخاص. وقولنا «يمكن أن لا يكون» معناه أنه لا يمتنع عدمه وهو منقسم إلى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع^١، وإلى ما لا يمتنع ذلك أيضاً^٢ وهو الممكن الخاص.

والإمكان^٣ العام تفسيره سلب الضرورة، فإن^٤ كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص^٥، وإن كان ذلك عن الوجود كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص. فالممكن الخاص داخل فيه على الوجهين.

وفي كلام الشيخ إشارة إلى أن هذا المعنى إنما سمي إمكاناً عاماً لأن العامة يريدون بالممكن ذلك^٦ وهو بعيد بعد العامة عن إدراك هذه الاعتبارات، بل الأولى أن يكون اشتقاقه من العموم فإن هذا المعنى بالنسبة إلى غيره أعم. ب [٢] الذي يكون الضرورة^٧ المطلقة منسوبة عن طرفيه معاً.

ج [٣] الذي يكون الضرورة المطلقة وبشرط وصف الموضوع وبحسب الوقت - معيّن كان أو غير معيّن - منسوبة^٨ عنه كالكتابة للإنسان. وهذا الإمكان

(١) مع: - الممتنع. (٢) آكه مع: + فيه.

(٣) آكه مع: مل. فالإمكان. (٤) نا: فإنا.

(٥) مل: + وإن كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن

الخاص (مكرر). (٦) مل: ذلك بالممكن.

(٧) نا: بالضرورة. (٨) مل: مساوية.

غير خالي عن الضرورة العاصلة للسبب الخارجي وإلا لما تحقق، وعن
الضرورة بشرط المحمول.

وإذا عرفت هذه الاعتبارات الثلاثة، فاعلم أنها قد تعتبر في الشيء حال
وجوده وقد تعتبر بالنسبة إلى الزمان المستقبل.

ومن الناس من أنكر الإمكان أصلاً لأن الشيء لا يخلو عن الوجود
والعدم. فإن كان موجوداً فهو حال وجوده لا يقبل العدم، فلا يكون له إمكان
الوجود والعدم فلا يتحقق الإمكان حينئذ. وإن كان معدوماً فهو حال عدمه
لا يقبل الوجود، فلا يكون له الإمكان. ولما امتنع الخلو عن الوجود والعدم وثبت
أن الإمكان لا يتحقق البتة في واحدة من ^١ هاتين الحالتين ^٢ ثبت امتناع تحقق
الإمكان.

وربما قالوا: الممكن إما أن يكون بسبب وجوده حاصلاً، أو لا يكون ^٣. فإن
كان وجب حصوله فيكون واجباً لا ممكناً، وإن لم يكن كان وجوده حينئذ
ممتنعاً لا ممكناً.

واعلم أن من الناس من حيره ^٤ هذا الإشكال، فزعم أن الإمكان لا يتحقق
للشيء بالنسبة إلى الزمان الذي هو حاصل فيه بل إنما يتحقق بالنسبة إلى
الزمان ^٥ المستقبل. فلا نقول ^٦ في الموجود في هذا الوقت أنه يمكن أن يكون

(١) أك: + إحدى. (٢) مل: في واحدة من هاتين الحالتين البتة.

(٣) دا: + حاصلاً.

(٤) أك: مع. مل: جين عن / دا: حير عن / مع (نسخه بدل) حيره.

(٥) دا: - الذي هو حاصل - الزمان. (٦) أك: فلا يقول.

موجوداً أو معدوماً في هذا الوقت، بل نحكم^١ عليه في هذا الوقت بأنه يمكن أن يكون موجوداً أو معدوماً في الزمان الثاني. فيكون الإمكان حاصلاً في الحال، لكن^٢ لا بالنسبة إلى الحال بل بالنسبة إلى المستقبل.

لا يقال: الإمكان أمر إضافي، والإضافات لا توجد إلا عند^٣ المضافين. فلو كان الإمكان حاصلاً للشيء في الحال بالنسبة إلى الزمان المستقبل لزم حصول الزمانين معاً. أعني أن يكون المستقبل حاصلاً عند الحال لوجوب حصول المضافين معاً.

لأننا نقول: هذا إما يلزم لو كان الإمكان أمراً ثبوتياً في الخارج، وليس الأمر عندنا كذلك.

وأما جمهور الفلاسفة، فإنهم اعترفوا بالإمكان الاستقبالي، لكنهم أشتبوا الإمكان الحالي أيضاً. وزعموا^٤ أنه لا امتناع في كون الشيء ضرورياً من وجه^٥ ممكن من وجه آخر؛ لأن الوجوب الحاصل للشيء حال حصوله إما الوجوب السابق أو اللاحق. أما السابق فلا ينافي^٦ الإمكان، لأن الوجوب السابق هو أنه^٧ يستحق الوجود من غيره وإمكانه هو^٨ أنه لا يستحق الوجود^٩ من ذاته، ولا منافاة بينهما. نعم لو كان يستحق الوجود^{١٠} من ذاته لكان استحقاق

(١) دا: يحكم.

(٢) دا: لكن.

(٣) مج: + وجود.

(٤) دا: مج: فرعموا.

(٥) مج: - و.

(٦) آكه: دا: فإنه لا ينافي.

(٧) مج: الذي.

(٨) مج: - هو.

(٩) مج: - الوجود.

(١٠) دا: إلا وجود.

الوجود من الغير منافياً له؛ لكنه فرق بين قولنا «يستحق الوجود» وبين قولنا «لا يستحق الوجود». وأما اللاحق فكدلك أيضاً، لأن كونه من حيث هو لا يقتضي الوجود لاينافي كون الوجود منافياً للعدم.

واعلم أن القائلين بالإمكان الاستقبالي اختلفوا في أنه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون موجوداً في الحال أم لا؟

وأباه الشيخ، لأنه لو اعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون^١ موجوداً في الحال لا اعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال، لكن ممكن الوجود هو بعينه^٢ ممكن العدم، لأن الكلام في الإمكان الخاص، فلما اعترف في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً وحسب أن يعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون^٣ معدوماً وما لا يكون معدوماً كان موجوداً في الحال^٤ فإذا اعتبر في ممكن الوجود أن يكون موجوداً في الحال، (عد كما هو شرط) أن لا يكون موجوداً في الحال، هذا حلف. وأيضاً فلأنما^٥ يتنا^٦ أن الوجود الحالي لاينافي الإمكان الحالي، ملأ لاينافي الإمكان^٧ الاستقبالي، كان أولى.

في الضرورة والإمكان بحسب الذهن

كما أن حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع^٨ في نفس الأمر قد يكون

(١) أكد - يكون.

(٢) مل - بعينه هو.

(٣) أكد - يكون.

(٤) أكد دا، مل - فهو موجود (بما في الحال).

(٥) مع - فإنا.

(٦) مع - الحالي.

(٧) دا + في.

(٨) مل - للموضع.

بالضرورة وقد لا يكون^١، فكذا هذا^٢ الحال في الذهن قديكون بالضرورة وقد لا يكون. فالضرورة^٣ الذهنية هي القضية التي متى حضر في الذهن صورة موضوعها ومحمولها لم يتمكن الدهن من أن لا يثبت ذلك المحمول لذلك الموضوع فهذه القضية ضرورية ذهنية لأنه لا بدّ فيها من تحقق هذه النسبة في الذهن. والضرورة الخارجية إنما كانت ضرورية^٤، لأنه لا بدّ فيها من تحقق هذه النسبة في نفس الأمر.

[الضرورة الذهنية أخص من الضرورة الخارجية]

فالضرورة^٥ الذهنية أخصّ إداً^٦ من الضرورة^٧ الخارجية لأنّ كل ما وجب جزمُ الذهن به لمجرد^٨ تصور طرفيه فهو في الخارج كذلك، وإلا ارتفع الأمان عن البديهيات. لكن لا ينعكس فقد يكون في الخارج ضرورياً ولا يكون كذلك في الذهن، كجميع النظومات لما كان الضروري الذهني أخص من الضروري الخارجي وجب أن يكون الممكن الذهني أعم من الممكن الخارجي، لما عرفت أنّ مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم

[في براءة الضرورة الذهنية والإمكان الذهني]

واعلم أنّ هذه الأحوال الذهنية غير مطلوبة بالحجة أمّا الضروري الذهني

(١) مع: + بالضرورة.

(٢) آكه، دا، مل. هذه

(٣) دا؛ فالضرورية.

(٤) آكه، دا، مل. ضرورة

(٥) مل: ضرورية.

(٦) آكه، إذا

(٧) مل: ضرورة.

(٨) دا؛ بمجرد.

فلأنَّ الحجة إنما تراد لتحصيل^١ غير الحاصل والجزم حاصل هاهنا^٢، فيستحيل أن يكون مطلوباً. وأمّا الإمكان الذهني فهو عبارة عن تردد الذهن، وذلك معاً لاحاجة في تحصيله إلى حجة وبرهان.

في تلازم ذوات الجهات^٣

وإذا قد بحثنا عن ماهية^٤ هذه الجهات فلتتكم في كيفية^٥ تلازمها، وهي طبقات ثلاث: الطبقة الأولى للرجوب وتقتضيه^٦.

واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
ممنوع أن لا يوجد	ليس بممنوع ^٨ أن لا يوجد
ليس بممكن عامي ^٩ أن لا يوجد	ممكن عامي ^{١٠} أن لا يوجد

الطبقة الثانية للامتناع وتقتضيه^٦

واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
ممنوع أن يوجد	ليس بممنوع أن يوجد
ليس بممكن عامي ^{١١} أن يوجد	ممكن عامي ^{١٢} أن يوجد ^{١٣}

(١) مع: ليحصل. (٢) آكه، دا، مل: ما

(٣) آكه، دا، مل: في متلازمات ذوات هذه الجهة مع. في متلازمات ذوات الجهات.

(٤) آكه، دا، مل: ماهيات. (٥) آكه، دا، مل: كيفيات.

(٦) دا، مع: ثلاثة. (٧) دا: تقتضيها.

(٨) آكه: يمتنع. (٩) و (١٠) آكه، دا، مل: العامي

(١١) و (١٢) آكه، دا، العامي. (١٣) مل: ليس بممكن أن يوجد

الطبقة الثالثة للإمكان^١ الخاص^٢ ونقائضها^٣:

ممكّن أن يوجد	ليس بممكن أن يوجد
ممكّن ^٤ أن لا يوجد	ليس بممكن أن لا يوجد
ثم هاهنا ^٥ أبحاث أربعة:	

فأ [١] كما أنّ كل واحدة^٦ من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة، فكذلك^٧ نقائضها متلازمة متعاكسة.

ب [٢] نقائض كل طبقة لازم أعم للطبقة الأخرى، لأنّ الجهات لما كانت ثلاثة^٨ اندرج تحت نقيض كل واحد منها الجهتان الباقيتان، فيكون أعمّ من كل واحدة منهما وحده^٩.

ج [٣] إنّما نحصل الإمكان العامي من اللوازم إذا فسرناه بما يلازم سلب الضرورة. فأمّا إذا فسرناه بنفس ذلك السلب لم يصبح ذلك. لأنّا إذا قلنا: إنّ قولنا «واجب أن يوجد»^{١٠} لازم^{١١} أحدهما «ممتنع أن لا يوجد»^{١٢} والآخر «ليس بممكن»^{١٣} العامي أن لا يوجد، وجب أن يكونا متغايرين؛ لكن قولنا «ليس بممكن

(١) مل: للممكن. (٢) دا: مل: الخاصي.

(٣) مل: + ليس بممكن العامي أن يوجد، ممكن العامي أن يوجد.

(٤) دا: يمكن. (٥) آكه: مل: هنا / دا: قلنا.

(٦) مل: واحد. (٧) آكه: فكنا / دا: مل: وكذا.

(٨) دا: مل: ثلاث. (٩) دا: مع: مل: وحدهما.

(١٠) آكه: دا: أن لا يوجد. (١١) آكه: دا: أن يوجد.

(١٢) مع: بالممكن.

العامي أن لا يوجد» معناه أنه «ليس ليس^١ بممتنع^٢ أن لا يوجد» وهو نفس قولنا «ممتنع أن لا يوجد»، فلا يكون مغايراً له

لا يقال: سلب السلب ليس نفس الإيجاب. لأننا نقول: لو كان كذلك لكان لقولنا «واجب أن يوجد»^٣ لازم آخر سوى ما ذكرتموه، وهو قولنا «ليس ليس بواجب أن يوجد» ونضم^٤ إليه سلبين آخرين، فيكون تلك لازماً آخر، وهكذا إلى غير النهاية.

د [٢] الإمكان العامي لازم لكل واحدة من الطبقات الثلاث^٥ - معدولاً و محصلاً - على ما يليق به.

في أقسام القضايا [من جهة الإطلاق والتوجيه]

القضية لا تتحقق صحتها إلا إذا بيّن ثبوت المحمول للموضوع^٦ أو لاثبوت^٧ له. فإن بيّن هذا القدر ولم يبيّن كيفية ذلك^٧ الثبوت، كانت القضية مطلقة عامة، وإن بيّنت كانت موجهة.

فلنتكلم الآن^٨ في هذه المطلقة - إيجابياً وسلبياً - ثم في الموجهات.

(١) لا ليس.

(٢) لا يمتنع.

(٣) لا أن لا يوجد.

(٤) لا يضم.

(٥) مع، مل، الثلاثة.

(٦) أك، دا، مل: محمول لموضوع.

(٧) لا هذا.

(٨) أك، دا، مل، أولاً.

[في المطلقات]

[الموجب الكلي]

فإننا قلنا «كل ج ب» بهذا^١ الإطلاق، فمعناه كل ما يقال له «ج» على الوجه الذي لخصناه فهو ب، من غير بيان أنه كذلك دائماً أو في بعض الأوقات، وأنه كذلك مطلقاً أو بحسب شرط، بل على ما يعمّ الوقت^٢ والمقيد ومقابليهما^٣.

ومن الناس من زعم أن القضية لاتصدق كلية إلا إذا كانت دائمة. ومنهم من زعم أنها لاتصدق كلية^٤ إلا إذا كانت ضرورية.

أما الأول، فقد احتج على قوله بأن كل واحد من «ج» لو لم يكن موصوفاً بالباء دائماً لكان «ج» في وقت ما^٥ غير موصوف بالباء^٦. وإذا صدق أن ذلك الجيم غير موصوف بالباء كذب قولنا كل ج موصوف بالباء.

وجوابه أن الاتصاف بالباء أعم من الاتصاف به دائماً أو غير دائم، لأنه يمكن تقسيمه إليهما. ومورد التقسيم^٧ مشترك بين القسمين. واحتج الشيخ أيضاً^٨ على فساد ما بأننا نحمل الشروق والغروب على الكواكب مع أن ذلك غير دائم.

وأما الثاني، فقد احتج على قوله بأن ثبوت المحمول للموضوع لو لم يكن

(١) ذا هذا.

(١) ذا هذا.

(٢) مل. - إلا إذا كانت كلية.

(٢) مل. مقابلتهما.

(٣) مع. به.

(٥) مع. - ما.

(٨) مع. - أيضاً.

(٧) مل. القسم.

ضرورياً لكان ممكناً أن يكون وممكناً^١ أن لا يكون. وما كان كذلك لم يكن في العقل طريق إلى الجزم بوقوعه، بل إنما نعلم^٢ وقوعه من جهة الحس والوجدان. فإذا كل ما يمكن وقوعه ولا وقوعه لا يمكن القطع بأحد طرفيه إلا بالحس، لكن الحس لا يفي بإدراك جميع الجزئيات الدخلة في الوجود. ولو وفي به أيضاً لم يكف ذلك^٣ في كون القضية كلية، لأننا إذا قلنا "كل ج" ولا نعني به^٤ كل ما دخل في الوجود من آحاد ج، بل نعني به كل ما لو وجد لكان ج. ومعلوم أن ذلك^٥ لا يمكن^٦ الإحساس به. فقلنا أن العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية إلا إذا كانت ضرورية.

فأما^٧ القضية الجزئية فإن العقل يمكنه الجزم بها وإن لم يكن ضرورية لاستقلال الحس بإعادة الجزئي والحكماء أولى للناس بهذه المقالة، لاعتقادهم بأن^٨ الشيء لا يعرف وجوبه إلا من جهة العلم بسبب وجوده.

والذي عندي في هذا الموضع أن الدين يقولون «القضية الكلية لا يكون إلا ضرورية» إن عنوا به^٩ أن العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية^{١٠} الكلية إلا في الضروريات، فهو حق. وإن عنوا به أن القضية في نفسها لا يمكن أن يكون كلية إلا في الضروريات، فهو خطأ. لأن أفراد الطبيعة الواحدة يجب أن يكون حكمها

- | | |
|-------------------------|----------------------|
| (١) آكه دا، مل: ممكناً. | (٢) مل: يعلم. |
| (٣) دا: كذلك. | (٤) آكه دا، مل: + أن |
| (٥) آكه دا، مل: + مقاد. | (٦) آكه + وقوع. |
| (٧) مل: وأما. | (٨) دا: مع. مل: أن. |
| (٩) آكه: به. | (١٠) دا: فالقضية. |

واحدًا. فإذا صحَّ على كل واحد منها الاتصاف بذلك المحمول - وإن لم يكن ضروريًا - صحَّ على كلها أيضًا - لك في نفس الأمر.
وأما الذي احتج به الشيخ^١ من حديث الشروق والغروب في الكواكب^٢، فمن لم يعتقد وجوب الشروق والغروب في الكواكب^٣، فلا يمكنه^٤ القطع بأن كل كوكب موصوف بالشروق والغروب.

[السالب الكلي]

وأما إذا قلنا «لا شيء من ج ب» فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي
أما الحقيقي، فهو أنه لا شيء من آحاد ما يقال له ج على الوجه المذكور إلا
ويسلب عنه ب من غير بيان أن ذلك السلب دائم أو غير دائم، أو مشروط أو غير
مشروط، بل على ما يعم الأحوال كلها، وعلى هذا التقدير يصدق قولنا «لا شيء
من الحيوان بمتنفس» لأنه لا حيوان إلا^٥ ويسلب عنه التنفس في وقت ما ومتى
صدق ذلك السلب في وقت معين فقد صدق أصل السلب
وأما العرفي، فهو أنه لا شيء من آحاد ج إلا ويسلب عنه ب في جميع زمان
ثبوت وصف الموضوع. وعلى هذا التقدير لا يصدق قولنا «لا شيء من الحيوان
بمتنفس». فقولنا «لا شيء من كذا كذا» إنما يفهم منه^٦ في العرف هذا المعنى دون
الأول. فإن أردنا لفظة يفيد المعنى الأول في العرف قلنا «لا شيء من ج إلا وينفي

(٢) آكه، دا، مل. - في الكواكب.

(١) آكه، مل. الشيخ به.

(٣) آكه، دا، مل. لا يمكنه.

(٢) معج: - في الكواكب.

(٤) معج: - منه.

(٥) دا: - ويسلب عنه ب. - إلا.

عنه ب» أو «كل ج يتقي عنه ب» أو «ليس ب». لكن هذه العبارات بالإيجاب المعدول أشبه^١ منها بالسلب.

وبالجملة لما عرفت الفرق، فمن نسَمي^٢ المفهوم الأول^٣ الحقيقي بالسالبة المطلقة الحقيقة، ونسَمي^٤ المفهوم العرفي بالسالبة المطلقة العرفية^٥. فهذا ما نقوله في المطلقات.

و^٦ أمّا الموجهات

فاعلم أنّ الجهة عبارة عن بيان كيفية القضية، وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة. فالسبب من وجهين: الدوام أو^٧ اللانوام، والضرورة أو اللاضرورة والمركبة ما يتركب^٨ عنها.



[أنواع الجهات]

[١] أمّا أنواع الجهات بحسب الدوام واللا دوام فأربعة:

ف «آ» [١-١] التي^٩ بيّن فيها أنّ لمحمول دائم بدوام الذات التي هي

(١) أك: أشبه بالإيجاب المعدول / دا: مل: أشبه بالإيجاب.

(٢) دا: يصمي.

(٣) دا: مع: مل: - الأول.

(٤) دا: يصمي.

(٥) مع: العرفي.

(٦) مل: - و.

(٧) مل: - و.

(٨) مع: عنهما.

(٩) دا: - التي.

الموضوع في الحقيقة وهي الدائمة. ثم إن كان وصف الموضوع دائماً بدوام الذات إما لأنه هي أو لأنه لازم لها كان المحمول^١ أيضاً دائماً بدوامه، وإلا كان المحمول حاصلاً قبله ومعه^٢ وبعده.

ب [١-٢] التي بين فيها أن المحمول دائم الثبوت بدوام وصف الموضوع أو دائم السلب بدوام ثبوته وهي للعطفة المنعكسة، ويندرج فيها أقسام ثلاثة. لأن المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع، إما أن لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع، كقولنا «كل متعفن الأحلاط محموم»، أو يدوم، وهو إما أن يكون أزلياً، كقولنا «الله عالم»، أو لا يكون، كقولنا «كل جسم قابل للمعرض».

ج [١-٣] التي^٣ بين فيها أن المحمول لا يدوم بدوام ذات الموضوع وهي الوجودية اللادائمة. ثم هاهنا^٤ وصف للموضوع إن دام^٥ بدوام الذات، إما لأنه هي أو لأنه لازم لها، فإن المحمول لا يدوم بدوامه؛ وإن لم يدم بدوامه هاناً لانتهت إلى أن ذلك المحمول هل يدوم بدوامه أم لا. وعلى التقديرين فوقت ثبوته هو وقت ثبوت وصف الموضوع أو قبله أو بعده. وعلى التقديرات فهل له زمان معين أو غير معين؟ فكل هذه الأقسام مندرج^٦ تحت القضية المذكورة.

د [١-٤] التي بين فيها أن المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع

(٢) آكه دا، مله معه وقبله.

(١) دا: محمول.

(٣) آكه دا: هنا.

(٢) دا: + هي.

(٤) مله: يندرج.

(٥) مله: بدوام ذات الموضوع... دام.

ولا يدوم بدوام ذاته وهي الوجردية العرفية^١. وهي مركبة من قيتين: أحدهما، دوام المحمول بدوام وصف الموضوع، وثانيهما، لا دوامه بدوام ذاته. فهذه الأربعة^٢ هي أنواع القضايا بحسب الدوام^٣ واللا دوام.

[٢] أمّا اعتبار حالها بحسب الضرورة واللا ضرورة، فقبل الخوض فيه لابدّ من الفرق بين ما إذا جعلت الضرورة^٤ محمولة أو جزءاً منه وبين ما إذا جعلتها جهة للحمل أو غيرها

[الفرق بين ما إذا جعلت الضرورة محمولة وبين ما إذا جعلتها جهة للحمل]
فإننا قلت «بالإمكان كل ج ب» فقد أثبتّ الباء للجيم، وإنّما تكررت الإمكان لتبين^٥ به كيفية ذلك الثبوت. فهذه القضية لاتصدق إلّا عند ثبوت المحمول للموضوع حتى لو لم يكن ذلك^٦ الاتصاف حاصلًا بالفعل لما صدقت. لأنّ القضية للموجبة لما كان محتملاً ثبوت محمولها لموضوعها فهي لاتصدق إلّا عند تحقق ذلك الثبوت، والإمكان ليس نفس المحمول، لأنّ المعنى بالجهة بيان كيفية ثبوت المحمول للموضوع. وذلك مغاير لنفس المحمول وخارج عنه. وإذا كان كذلك^٧ لم يبق إلّا أن يكون المحمول هو الباء نفسه، والموجبة لاتصدق إلّا

(١) أك (نسخه بدل) + للخاصة. (٢) أكه، نا، مل: الأربع.

(٣) نا: - الدوام.

(٤) كاتبى الضرورة را سهو مى داند و بجای آن اللا ضرورة را پیش نهاد مى کند به تعلیقات

مراجعة كنيد. (٥) نا: ليتبين.

(٦) أك، نا: - ذلك. (٧) أكه: لذلك.

عند حصول المحمول. فإذا قولنا «بالإمكان كل ج ب» لا يصدق إلا عند حصول الباء بالفعل للجيم.

فإنما إذا قلنا «كل ج يمكن أن يكون ب» فالمحمول على الجيم ليس الباء، بل إمكان الباء، وإمكان الباء غير الباء، بل هو حالة نسبية لا يتقرر إلا بالقياس إلى الباء. وإنما وجب ذكر الباء لآلته محمول أو جزء محمول، بل لأن الإمكان حالة نسبية والأمور النسبية لا يمكن الإشارة إليها من حيث هي إلا يذكر متسوياتها، فلأجله وجب ذكر الباء. ولما ثبت أن المحمول هاهنا^١ هو هذا الإمكان وهذا الإمكان يصبح حصوله بدون الباء لا جرم صدقت القضية، سواء حصل الباء أو لم يحصل.

فإذا القصية المحكمة التي لا يتوقف صدقها على حصول المحمول للموضوع هي التي جعل الإمكان فيها نفس المحمول وأما^٢ التي جعل الإمكان فيها^٣ جهة للحمل، داخلة تحت المطلقة العامة دخول الخاص في العام. فإذا^٤ عرفت هذا الفرق فنقول: إننا جعلنا الضرورة جهة فهذا يعتبر على وجوه خمسة:

فـ «أ» [٢-١] التي بين^٥ فيها أن المحمول ضروري للموضوع عادت داته موجودة وهو الضروري المطلق^٦. فإن كانت الذات أرلية كان اتصافها بالمحمول كذلك، وإلا فلا.

(١) آكه دا مل: هنا.

(٢) آكه دا مل: إن.

(٣) آكه مل: وإذا.

(٤) آكه مل: (مكرر).

(٥) دا مل: المطلقة.

(٦) دا مل: من.

«ب» [٢-٢] التي بيّن فيها أنّ المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلًا وهو الضروري بحسب وصف الموضوع. ويندرج فيها الضرورة المعطوفة بقسميها مع ثالث، وهو المحمول الذي يجوز زواله مع بقاء ذات^١ الموضوع وإن استحال زواله عند وصف الموضوع، سواء دام بدوام ذات الموضوع أو لم يدم. لأنّ كلامنا الآن في الضرورة، لا في الدوام، فكل ضروري مطلق دائم ولا ينعكس فيكون لضروري أخصّ من الدائم. فيكون اللاضروري^٢ أعمّ من اللادائم. فظهر منه أنّ الضروري بحسب وصف الموضوع كالجنس للضروري المطلق.

«ج» [٢-٣] التي بيّن فيها أنّ المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلًا وغير ضروري له مادامت ذاته موجودة، وهو الضروري بحسب الوصف لا بحسب الذات وهي الضرورية^٣ المعرفية. وهي مركبة من قيد للضرورة عند ثبوت وصف الموضوع، واللاضرورة^٤ بحسب ذاته وهو مباين للضروري المطلق بقسميه.

«د» [٢-٤] التي بيّن فيها أنّ المحمول يجب في وقت معيّن من أوقات وجود الموضوع كقولنا «القمر^٥ منكسف» وهي المسماة بالوقفية.

«هـ» [٢-٥] التي بيّن فيها ذلك، بكن في وقت غير معيّن كقولنا «الإنسان متنفّس». وهي المنتشرة.

(١) ذا الدائمات.

(٢) ذا اللا ضروري.

(٣) مع: الضرورة.

(٤) ذا اللا ضرورة.

(٥) ذا: هـ.

(١) ذا: الدائمات.

(٢) مع: الضرورة.

(٥) ذا: + القمر (مكرر).

[٢] وأما الإمكان، فإن [٣-١] جعلته^١ جهة للحمل فهي القضية التي حكم فيها بثبوت محمولها لموضوعها إثباتا بوصف الإمكان وهذه القضية بالحقيقة هي المطلقة العامة مع اعتبار قيد واحد وهو خروج الضروري المطلق^٢ عنه، وأما سائر الأقسام فداحل فيها ويسمى بالوجودية اللا ضرورية.

وأما [٣-٢] إن جعلته نفس المحمول فهي القضية الممكنة في الظاهر. لكن التحقيق أن ثبوت الإمكان للممكن واجب^٣، فإن^٤ يثبت^٥ هذه الجهة كانت القضية ضرورية، وإلا كانت مطلقة عامة. لأنك ذكرت فيها المحمول وما يثبت^٦ كيفية الحمل إلا أنها في العرف هي المشهورة بالقضية الممكنة

وأما أن الإمكان قد يكون عاما وخاصا وأخص، فقد^٧ مر ذكره

فالفصايا^٨ التي تلخصت لفا من البحث هي هذه فـ «أ»، الممكنة العامة «ب»، الممكنة الخاصة «ج» (الممكنة التي) هي أخص. «د» الممكنة الاستقبالية. «هـ»، المطلقة العامة «و»، للوجودية اللا ضرورية «ز»، الوجودية الدائمة. «ح»، للضرورية الوقتية «ط»، الضرورية المنتشرة «ي»، الضرورية المطلقة. «يا»، الدائمة. «يب»، الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع، نسقيها^٩ المشروطة العامة. «يج»، الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع لادائما^{١٠}

(١) د: جعلت. (٢) آكه د: مل، -المطلق.

(٣) مع: ضروري. (٤) مع: فإنذا.

(٥) و (٥) مل: ثبتت. (٦) د: وقد

(٨) د: فالفصايا. (٩) آكه مل: نسميه.

(١٠) مل: لا يحسب الذات (بجاء لادائما).

ونسقيها^١ المشروطة للخاصة. «يد»، العرفية العامة. «يه»، العرفية للخاصة^٢.
واعلم أنك متى عرفت شرائط الموضوع وعرفت أقسام الجهات^٣، أمكنك
تركيب القضايا كيف ما شئت.

(١) ذ: يصنفه.

(٢) مع: المطلقة العامة، الدائمة، المطلقة لعرفية، الوجودية اللدائمة، العرفية اللدائمة،
الضرورية المطلقة، الضرورية المشروطة بوصف الموضوع، الضرورية بحسب الوصف
لا بحسب الذات، الوقتية، المنتشرة، الوجودية للاضرورية، الممكنة العامة للممكنة للخاصة،
الممكنة بالإمكان الأخص، الممكنة الاستقبالية (سجاء) «الممكنة العامة» بـ «العرفية
الخاصة» (ذ: + ذاء) المطلقة العامة بـ «الدائمة» ج. المطلقة للعرفية د. الوجودية اللدائمة. هـ.
العرفية اللدائمة. و. للمصلحة المطلقة. ز. الضرورية المشروطة بوصف الموضوع ح.
الضرورية بحسب الوصف أو بحسب الذات. ط. الوقتية. ي. المنتشرة. يا. الوجودية
للاضرورية. يبه. الممكنة للعامة. يج. الممكنة الخاصة. يد. الممكنة بالإمكان الأخص. يه.
الممكنة الاستقبالية / مل (نسخه بدل) + واحتيار المصنف هذا: «الممكنة للعامة، الممكنة
الخاصة، الممكنة التي هي أخص، الاستقبالية، المطلقة للعامة، للوجودية للاضرورية،
الوجودية لللدائمة، الضرورية للوقتية، الضرورية المنتشرة، الضرورية المطلقة، للدائمة،
الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع وبمقياس المشروطة العامة، الضرورية
المشروطة بشرط وصف الموضوع لا دائماً وبمقياس المشروطة للخاصة، العرفية للعامة،
العرفية الخاصة.» نقلته من نسخة مولانا الأعظم برهان الإسلام شمس الرمان مد الله ظلال
تربيته. دليل لتعريب متن رأيه تطبيقات مراحعه كبريد.

(٣) مع: الجهة.

وقد بقيت هاهنا^١ أمور ثلاثة لابد من البحث عنها:

[جهة السور و جهة الحمل]

فـ «أ» [١] الجهة تارة يكون جهة للسور وتارة للحمل. فإذا قلت «يمكن أن يكون^٢ كل إنسان كاتباً» فإن عنيته به أن كون الكل كاتبين أمر ممكن فقد صرفت للجهة إلى السور. وإن عنيته به أن اتصاف كل واحد من الناس بالكتابة^٣ أمر ممكن فقد صرفت الجهة إلى الحمل^٤.

والفرق بين الأمرين ظاهر. فإنه ليس للحكم على كل واحد هو بعينه الحكم على الكل. لأنه يصبح العلم بأحدهما مع النحول عن الآخر، ولأن الكل معايير لكل واحد فيكون الحكم على أحدهما غير الحكم على الآخر.

[الحكم الدائم في الكليات ضروري]

«ب» [٢] الظاهر من كلام^٥ الشيخ أن الدائم في الكليات لا يكون إلا ضرورياً. وأما في الجزئيات فقد يكون، وقد لا يكون. وعندي أنه إن كان المراد أن العقل لا يتمكن من أن يحكم^٦ دائماً إلا في^٧ الضروريات فالأمر كذلك لما^٨ يتناه في كلية القضية. وإن كان المراد أن في نفس الأمر لا يمكن أن يكون دائماً

(١) أكد داء: مل: هتاء.

(٢) مع: - يكون.

(٣) مل: بالكتابة.

(٤) داء: للحمل.

(٥) داء: ظاهر كلام.

(٦) أكد مع (نسخه بدل) يحكم / داء: من يحكم.

(٧) أكد + في (مكرر).

(٨) أكد كما.

إلا إذا كان ضرورياً فليس كذلك. لأنَّ أَمْرَاد الطبيعة الواحدة حكمها واحد، فإذا جاز على كل واحد منها^١ الدوام من غير الضرورة جاز أيضاً^٢ في الكل.

[موضع أداة السلب في رفع الموجهات]

«ج» [٢] القضية الموجهة إنما يناقضها ما قَدِّمت فيها لفظ السلب^٣ على لفظ الجهة فنقيض قولنا^٤ «يجب أن يكون»، «ليس يجب أن يكون»، وكذلك في^٥ سائر الجهات. وأما إذا أُخِّرت حرف السلب عن الجهة جاز اجتماعهما على الكذب كقولك^٦ «يجب أن يكون»، «يجب أن لا يكون»، وعلى الصدق كقولك^٧ «يمكن أن يكون»، «يمكن أن لا يكون». وهذه الدقيقة لابد من المحافظة عليها

في الأمور المعتبرة في وحدة القضية وتعددتها

القضية هي التي ينقسمي نسبة معلوم إلى معلوم آخر ومعلوم أنَّ نسبة الشيء إلى شيء مغايرة لنسبته إلى شيء آخر، فالقضية^٨ لا تكون واحدة إلا إذا كان معني الموضوع^٩ ومعني المحمول واحداً. فإن تعدداً أو [تعدد] أحدهما^{١٠} تعددت القضية

(١) مع + حكم. (٢) مع، دا - أيضاً.

(٣) آكه، دا، مل: لفظ السلب فيها. (٤) دا، مل - قولنا.

(٥) آك، دا، مل. كنا (يجب) «كذلك في».

(٦) مل. فلما

(٧) و (٨) أكد كقولنا.

(٩) دا، فا القضية. (١٠) مع + واحداً.

(١١) مع: تعدد أحدهما (يجب) «تعدداً أحدهما» / مصر: برابر مقن.

ولكن هاهنا^١ دقيقة وهي أننا إذا قلنا «الإنسان والفرس جسم»، فقد^٢ يكون المراد أن المجموع الحاصل من الإنسان والفرس جسم وعلى^٣ هذا التقدير لا يكون الإنسان وحده موضوعاً ولا الفرس، بل كان واحد منهما جزءاً والموضوع مجموعهما. وقد يكون المراد أن كل واحد منهما جسم. فعلى التقدير الأول يكون القضية واحدة، وعلى التقدير الثاني يكون القضايا^٤ متعددة^٥.

وكذا القول في جانب المحمول. فإما إذا قلنا «هذا حلوحامض» فإن جعلنا المحمول الأمر المتركب من الحلو والحامض، كانت القضية واحدة، وإلا كانت متعددة.

وإذا عرفت ذلك فنقول: الموضوع والمحمول^٦ إما أن يكون كل واحد منهما واحداً في اللفظ والمعنى، أو كثيراً في اللفظ والمعنى، أو واحداً في اللفظ كثيراً في المعنى، أو بالعكس، أو يختلف الحكم فيه. فالأول، لا شك في كونه قضية واحدة.

والثاني، لا شك في كونه قضايا، لأنه يتوزع الألفاظ على المعاني فيكون لكل لفظ مفرد معني مفرد^٧.

والثالث، لا يخلو إما أن يكون الموضوع والمحمول مجموع تلك المعاني،

(١) داء مل: هنا.

(٢) مع: وقد.

(٣) مع: فعلى.

(٤) آكه داء مل: قضايا.

(٥) آكه، داء مل: متعددة.

(٦) مع، + كل واحد منهما لا يخلو.

(٧) آكه مفرداً.

فحيثئذ يكون القضية واحدة، وإلا كانت متعددة.

والرابع، فكما إذا عثرت عن معنى الموضوع ومعنى المحمول بعثيهما. وهذا القسم وإن كانت القضية واحدة فيه بحسب المطابقة لكنها متعددة بحسب التضمن لما في جانب المحمول من الأجزاء. لأنَّ الشيء متى كان موصوفاً بصفة مركبة فهو لا محالة موصوف بكل واحد من بسائطها^١. وليست متعددة تضمناً لما في جانب الموضوع، لأنَّه ليس كل ما يتَّصف به مركباً^٢ كان كل واحد من أجزائه موصوفاً به^٣.

وأما الخامس، فقد يمكنك^٤ اعتبار حاله عند الاستعانة بما مرّ.

• • •

(١) آكه مل- بمائطه / مج- البمائط

(٢) آك، دا، مج: مركبة

(٣) دا- به.

(٤) آك، مل: فيمكنك / دا: فيمكنه.

[أحكام القضايا]

أما^١ أحكام القضايا فهي ثلاثة:^٢
التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض.^٣

فأ^٤ [الأول]

في التناقض

وفيه أبحاث ثلاثة:

[حدّ التناقض]

هـ «آ» [١]، حدّه^٥ اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي
لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة فلاختلاف كالجنس العالي،

(٢) مل: ثلاثة

(١) مع (مسخه بدل): فيـ

(٣) مع: القولـ

(٢) أك: داء ملـ - التناقض - النقيضـ

(٥) داء - حدـ

لأن ذلك قد يكون بالإيجاب والسلب، وقد لا يكون، بل لاختلافهما^١ في موضوعاتهما^٢ أو^٣ محمولاتهما^٤ ثم القضايا المختلفة بالإيجاب والسلب^٥ قد لا يكون متنافية، كقولنا «هذا متحرك، هذا ليس بساكن»، وقد يكون، والمتنافية قد يكون تنافياً لا لدواتها، كقولنا^٦ «هذا إنسان، هذا ليس بحيوان» فإن المنافاة حاصلة بينهما لكن^٧ لا لذاتيهما بل لأن الإنسان يجب أن يكون حيواناً، فالمنافاة حاصلة بين كونه حيواناً وكونه ليس بحيوان، فهذا شرح هذا التعريف.

[هل الصدق أو الكذب في طرفي التناقض متعين]

«ب» (٢)، قد عرفت أن القضايا لا تخلو عن الوجود والامتناع والإمكان^٨ والصدق في الوجود إنما يكون في الثبوت، وفي الامتناع في العدم، والكذب بالعكس. وأما في الممكن فالصدق أو^٩ الكاذب متعين فيه في الماضي وفي^{١٠} الحاضر وقوعاً لا وجوباً وفي المستعمل فالمشهور^{١١} أنه لا يتعين فيه الصدق والكذب، لأننا إذا قلنا «زيد يمشي غداً»^{١٢} زيد لا يمشي غداً^{١٣}، فإنما يكون أحدهما

(١) آكه، دا، مل: لاختلافها.

(٢) آكه، دا، مل: موضوعاتها.

(٣) مع: و.

(٤) آكه، دا، مل: محمولاتها.

(٥) مع: - والسلب.

(٦) دا، مل: كقولك.

(٧) دا: - لكن.

(٨) مع: الإمكان والامتناع.

(٩) مع: مل: و.

(١٠) مل: - في.

(١١) دا: في المشهور.

(١٢) مع: غداً يمشي.

(١٣) مع: غداً لا يمشي.

متعيتاً، لأن يكون صدقاً لو وجب وقوعه وامتنع وقوع نقيضه. ولو كان كذلك لكان كل واحد^١ مجبراً على فعله غير متعكّن^٢ من تركه، لكن الجبر باطل، فما أدّى إليه مثله.

واعلم^٣ أن ذلك من تفاريع مسألة القضا والقدر وستذكر الدلالة في الحكمة إن شاء الله^٤ على استناد الأفعال بأسرها في سلسلة الحاجة إلى واجب الوجود، وإذا كان كذلك كان أحد طرفي النقيض متعيتاً في نفس الأمر. نعم إن كان المراد أن ذلك التعيّن ليس لذات^٥ الممكن، أو أننا لانعرف الطرف المتعيّن فهو حق.

[في إرجاع الوحدات الثمانية في التناقض إلى ثلاث]

«ج» [٢]، قد عرفت أن القضية إما مضمومة أو مهيأة أو محصورة فإن كانت مضمومة فالمشهور أن التناقض لا يحصل^٦ إلا مع ثمانية شروط: وحدة الموضوع والمحمول والإضافة والقوة أو^٧ الفعل والجزء أو الكل والشرط والمكان والزمان.

وعندي أن وحدة الموضوع والمحمول لا بدّ^٨ منه^٩ وإلا لم يتوارد السلب والإيجاب على مورد واحد.

- | | |
|------------------|----------------------------|
| (١) مج، مل: أحد. | (٢) مل: ممكن. |
| (٣) مل: فاعلم. | (٤) مل: + تعالى. |
| (٥) مج: لنفس. | (٦) آكه، دا، مل: لا يتحقق. |
| (٧) مج: و. | (٨) مج: منهما. |

فأما وحدة الإضافة، فهي داخلية في وحدة المحمول. لأننا إذا قلنا «زيد أبو عمرو»، «زيد ليس أبا خالد» فالمحمول في الأول أبوة^١ عمرو، وفي الثاني أبوة^٢ خالد، وإحداهما غير الأخرى، فلم يكن المحمول واحداً في الموضوعين. وإذا قلنا «الخمر مسكر» وعيننا به^٣ لمسكر بالفعل و^٤ «الخمر ليس بمسكر» وعيننا به كونه بحيث يقتضي الإسكار عند شرط مخصوص كان أحد المحمولين غير الآخر.

وكذا وحدة المكان، فإنك إذا قلت «زيد جالس أي على الأرض»، «زيد ليس يجالس أي على السماء» فالحلوس المحمول بالإيجاب في القضية الأولى، غير المحمول بالسلب في الأخرى

وأما وحدة الجراء والكل، فهي عائدة إلى وحدة الموضوع، لأنك إذا قلت «الزنجي أسود أي كل أجزائه»^٥ وإذا قلت^٦ «الرجلي لبس بأسود»^٧ أي كل أجزائه ليس كذلك» فالموضوع في القضية الأولى بعض الأجزاء وفي الثانية كلها.

وكذا وحدة الشرط، فإنك إذا قلت «الأبيض مفرق للبصر أي مادام أبيض» و^٨ «الأبيض ليس بمفرق للبصر، أي قبل كونه أبيض» فالموضوع في القضية الأولى الجسم الموصوف بالبياض، وفي الثانية الجسم الخالي عنه، فأحد

(١) مل: عمر أبو.

(٢) مل: أبو.

(٣) آكه: دا، مل: - به.

(٤) آكه: دا، مع: - و.

(٥) آكه: أي جلده أسود.

(٦) آكه: وإذا قلنا / مع: - وإذا قلت.

(٧) آكه: دا، مل: أسود.

(٨) آكه: دا، مع: - و.

(٩) آكه: مفرقا

الموضوعين غير الآخر.

نعم، وحدة الزمان مغايرة^١ لوحدة الموضوع ووحدة المحمول، ولا بد^٢ منه.

وأما المهمة فقد عرفت أنها في قوة الجزئية وستعرف أن الجزئيتين^٣

لا تتناقضان.

وأما المحصورة فإنه يعتبر في تحقق التناقض فيها مع الشروط الثلاث^٤

رابعة وهي الاختلاف بالكمية. فإن الكليتين الدائمتين يستحيل اجتماعهما على

الصدق في شيء من المواضع، و^٥ لكنهما قديجتعلان على الكذب في مادة

الإمكان. وأما الجزئيتان فإنه يستحيل اجتماعهما على الكذب وإلا لزم صدق

الكليتين، ولكنهما^٦ قد يجتمعان على الصدق في مادة الإمكان. أما^٧ إذا كانت

إحداهما كلية والأخرى جزئية فإنه يستحيل اجتماعهما على الصدق والكذب

معاً في شيء من المواد.

وإذا عرفت ذلك فنقول^٨ الكليتان تسعيان بالمتضادتين^٩ تشبيهاً لهما

بالضدين من حيث^{١٠} يتمتع اجتماعهما ويصح لارتفاعهما؛ والجزئيتان

بالداخلتين^{١١} تحت التضاد؛ والكلية والجزئية^{١٢} بالمتناقضتين^{١٣}.

(١) ذ: + مغايرة. (مكرر)

(٢) مع: فلا بد.

(٣) ذ: للجزئيتين.

(٤) ذ، مع: الثلاثة

(٥) ذ: أي.

(٦) ذ: لكنهما.

(٧) مع: وأما.

(٨) ذ: نقول / مل: فيقول.

(٩) مل: بالمتضادتين.

(١٠) مع: + إنّه.

(١١) ذ: الداخلتين.

(١٢) مع: والجزئية والكلية.

(١٣) مع، مل: بالمتناقضتين.

واعلم أنا بيّنًا أنه لا بدّ في تحقّق^١ التناقض من وحدة الزمان، ولما كان تحقّقها^٢ صعباً وجب علينا أن نتكلم في نقيض كل واحدة من القضايا المذكورة على سبيل التفصيل:

[نقيض المطلقة]

ف «أ»: المطلقة العامة، لا يناقضها من نوعها شيء، لأنها محتمة للدوام، فبتقدير أن يكون العادة ذلك لم يتحقق للمنافاة بين الإيجاب والسلب،^٣ لاحتمال أن يكون زمان أحدهما غير زمان الآخر، بل لا بدّ من اعتبار قيد^٤ الدوام في نقيضها، لأنّ السلب الدائم ينافي الإيجاب - دام أو^٥ لم يدم - وبالعكس. ثم الدائم قد^٦ يكون ضرورياً وقد لا يكون، فلا يجوز^٧ أن يعتبر أحد هذين القيدين لصحة اجتماع المطلقة^٨ مع كل واحد من هذين^٩ القسمين^{١٠} [على الكذب]^{١١} عندما يكون الصادق القسم الآخر. فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة لا^{١٢} على معنى أن هذه الدائمة نفس النقيض، بل على معنى أنه لا يمكن الإشارة إلى النقيض إلا به.

(١) أكه، داء، مل: تحقيق.

(٢) داء، مع: السلب والإيجاب.

(٣) داء، أم.

(٤) مل: ولا يجوز.

(٥) مع: هذين.

(٦) مع: القسمين.

(٧) مع: على الكذب / مع: برأيه متن. (١٢) د: لا.

«ب»^١ المطلقة العرفية،^٢ إذا قلنا «كل ج ب» وعنيينا به^٣ ثبوت الباء للجيم في جميع زمان وجود ج، فقد اعتبرنا قيدين أحدهما أصل ثبوت المحمول للموضوع وذلك يناقضه^٤ السالبة الدائمة، وثانيهما إثبات دوام ذلك المحمول عند دوام وصف الموضوع وذلك ينافيه لادوامه^٥ له. فإذا نقيض هذه القضية لا يتحقق إلا بأن لا يوجد المحمول البتة في شيء من زمان وجود وصف الموضوع، أو إن وُجد لكنه لا يدوم بدوامه.

«ج»، الوجودية اللاضرورية، لما كان معناها إنما يتحقق من أمرين: أحدهما أصل الثبوت وينافيه السلب الدائم، والآخر أن لا يكون ضرورياً وينافيه كونه ضرورياً. فإذا نقيض قولنا «الوجود كل آ ب» بهذا المعنى إنما يصدق إذا صدق أن^٦ «بعض آ^٧ بالما ليس ب» أو «بعضه بالضرورة ب». فأنما إذا كان «بعضه ب دائماً لا بالضرورة» فهو غير خارج عنه حتى يجعل داخلًا في نقيضه.^٨

«د»، الوجودية الدائمة، لما كان معناها الإثبات بشرط اللادوام كان كذبها إنما لما^٩ يكذب أصل الإثبات وهو الدوام في السلب على ما قررناه في المطلقة العامة، أو لما^{١٠} يكذب اللادوام وهو الدوام في الإيجاب أيضا. فنقيض

(١) دا: - ب.هـ.

(٢) مل: العرفية المطلقة.

(٣) آكه: دا: مل: - ب.هـ.

(٤) آكه: دا: مل: يناقضها

(٥) دا: دوام.

(٦) مع: - لن.

(٧) دا: ب.

(٨) مل: بعضه.

(٩) مع: بما.

(١٠) مع: بما.

قولنا «بالوجود كل آ ب» بهذا المعنى إنَّما يصدق إذا صدق أنَّه «دائماً بعض آ ب»، أو «دائماً ليس بعض آ ب». وهاتان الدوام معتبر في الجزء الموافق والمخالف معاً، لأنَّ الدائم في السلب والإيجاب، سواء كان ضرورياً أو لم يكن، خارج عنه.

«هـ»،^٢ الوجودية اللادائمة للعرفية، لما كان معناها إنَّما يتحقق عند اجتماع أمور ثلاثة. أولها أصل الإثبات، وثانيها للدوام في كل زمان وجود الموضوع، وثالثها للدوام في كل زمان ثبوت^٣ وصف الموضوع، كان كذبها إمَّا لما يكذب أصل الإثبات وهو الدوام في السلب، أو لما يكذب اللادوام وهو الدوام في الإيجاب، أو لما يكذب الدوام بدوام وصف الموضوع، فنقيض قولنا «كل آ ب» بهذا المعنى لا يصدق إلا إذا صدق سلب^٤ المحمول عن بعض الموضوع دائماً، أو إيجابه له دائماً، أو سلبه عنه في بعض أوقات وصف الموضوع.

«و»، الضرورية المطلقة، قد عرفت أنَّ المحمول إمَّا ضروري الثبوت للموضوع، أو ضروري العدم له، أو لا ضروري الثبوت ولا ضروري العدم له، فإذا رفعت إحدى الضرورتين بقيت الأخرى مع الإمكان الخاص. والقدر المشترك بينهما هو^٥ الإمكان العام. فلا جرم نقيض الضرورية المطلقة، الممكنة العامة.

«ز»، الضرورية المشروطة، إذا قلنا «بالضرورة كل آ ب مادام آ» فقد

(١) آكه، دله، مله، هنا.

(٢) دله، هـ.

(٣) آكه، ثبوت.

(٤) دله، سلبت (بجاء «صدق سلب»).

(٥) آكه، دله، مله، هي.

اعتبرنا^١ في تحققها^٢ قيوداً ثلاثة: أحدها أصل الإثبات، وثانيها قيد الضرورة، وثالثها^٣ حصول هذه الضرورة في جميع أوقات وصف الموضوع؛ فلا جرم كان رفعها برفع^٤ أحد هذه القيود وذلك إما بأن لا يثبت ذلك المحمول عند حصول وصف الموضوع للبيئة، أو إن ثبت^٥ لكن في بعض أوقاته دون البعض، أو^٦ إن ثبت في كل الأوقات لكن بدوام خالٍ عن الضرورة.

«ح»، الضرورية المشروطة مع شرط اللادوام، معناها إنما يتحقق عند اجتماع^٧ أصل الإثبات ووجوب الحصول عند حصول وصف الموضوع، وامتناع الحصول للضرورة دائماً؛ فلا جرم كان ارتفاعها لارتفاع أحد^٨ هذه القيود، إما لدوام سلب^٩ ذلك المحمول عن^{١٠} ذلك الموضوع، أو^{١١} لجواز عدمه عند حصول وصف الموضوع، أو لجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف^{١٢}.

«ط»، الضرورية للوقعية، لما تعين الوقت فيها^{١٣} فنقيضها برفع الضرورة في ذلك الوقت.

(٢) مل: تحقيقها.

(١) دا: اعتبرنا.

(٣) آكه ده مل: لرفع.

(٢) دا: ثاليها.

(٤) مل: و.

(٥) مل: ثبتت.

(٨) مع: - أحد.

(٧) دا: - اجتماع.

(١٠) ده + سلب.

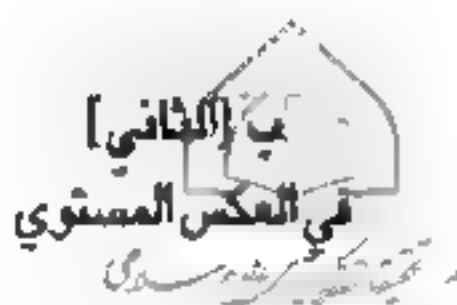
(٩) دا: - سلب.

(١١) ده: و.

(١٢) در خصوص صحة عبارات به تعليقات مراجعه كنيد.

(١٣) مل: - فيها.

«د»، الضرورية المنتشرة، نقيضها يرفع^١ الضرورة^٢ عن كل الأوقات.
 «هـ»، الدائمة، نقيضها اللادائم^٣ المحتمل للمخالف الدائم والموافق للادائم.
 «يب»، الممكنة^٤ العامة، كما عرفت أن الممكنة العامة لازمة لنقيض
 الضرورية فاعرف أن الضرورية لازمة لنقيض الممكنة العامة. لأن التناقض
 إنما يتحقق من الجانبين، ولأن الممكنة للعامة مشتملة على الممكن الخاص
 وإحدى الضرورتين، فلا تخرج عنها إلا الضرورة^٥ الواحدة.
 «يج»، الممكنة الخاصة، إذا رفعتها بقيت الضرورتان^٦ فكان^٧ رفعها
 مشتملاً^٨ عليهما^٩ فقولنا^{١٠} ليس بالإمكان الخاص^{١١} يلزمه^{١٢} إما ضرورة الإيجاب
 أو ضرورة السلب.



حدوه^{١١} بأنه تصيير^{١٢} الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً^{١٣} مع بقاء

(١) مع: رفع.

(٢) د: - في تلك الوقت - الضرورة.

(٣) د: اللادوام.

(٤) د: - الممكنة.

(٥) مل: الضرورية.

(٦) د: الضروريات.

(٧) مل: وكان.

(٨) د: مشتملاً.

(٩) مل: عليها.

(١٠) مل: لقوله.

(١١) د: حده.

(١٢) د: يصير / مع: مل: تصير.

(١٣) مل: الموضوع محمولاً

السلب والإيجاب بحاله، والصدق^١ والكذب بحاله. وهذا التعريف^٢ إنما يتناول عكس الحملات فقط،^٣ فإما عكس الشرطيات فخارج عنه. فإذا أردنا أن يندرج فيه عكس الشرطيات قلنا أنه تصيير^٤ المحكوم عليه محكوماً به، والمحكوم به محكوماً عليه مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله. ولنتكلم الآن في عكوس القضايا المذكورة:

[عكس المطلقة العامة]

فـ «آ»^٥ [١]، المطلقة العامة [١-١] فالسالبة الكلية منها^٦ تنعكس عند التقدماء كنتفسها. وهو^٧ باطل. لأن الموصوع الذي له خاصية مفارقة أو عرض عام قد يفارقه في بعض الأوقات، يمكن سلبهما عنه بهذا المعنى ولا يمكن سلبه عنهما، فيصح أن يقال «لا شيء من الناس بضاحك وبمتنفس» ولا يصح عكسه، بل «كل ضاحك إنسان بالضرورة» و«بعض المنفس إنسان بالضرورة». ولحتجوا بأنه إذا كان «لا شيء من ج ب» «فلا شيء من ب ج» وإلا فلنفرض^٨ شيء واحد هو ب^٩ و ج، فيكون ذلك الجيم ب، وقد كان لا شيء من ج ب. هذا خلف وجوابه أن^{١٠} هذا ليس بخلف لأن قولنا «بعض^{١١} ج ب» لا يناقضه

(١) مل: بحاله الصدق.

(٢) ذ: التفريع.

(٣) آكه ذ: مل: فقط.

(٤) ذ: تصيير / مل: يصير.

(٥) آكه ذ: مل: قأ.

(٦) ذ: منها.

(٧) صج: هذا.

(٨) آكه فليفترض.

(٩) مل: بـ.

(١٠) آكه ذ: مل: أن.

(١١) ذ: كل.

«لا شيء من ج ب» بهذا الإطلاق.

[١-٢] أمّا الموجبة الكلية، فإنّها تنعكس موجبة جزئية كنفسها و لا ينعكس موجبة كلية.^١ أمّا أنّها تنعكس جزئية كنفسها^٢ فلو جهين: «آ» [الوجه الاول] الافتراض، إذا كان «كل ج ب» فلا بدّ وأن يوجد جيم ما موصوفاً بالباء،^٣ فيكون ذلك الباء جيم «فبعض ب ج»^٤

«ب» [الوجه الثاني] إذا كان «كل ج ب» «فبعض ب ج» وإلا «فلا شيء من ب ج مادام ب» «فينعكس لا شيء من ج ب مادام ج» على ما ستعرفه^٥ في عكس^٦ السالبة العرفية وقد كان «كل ج ب». هذا خلف.

ولقائل أن يقول المختار عند الشيخ أنّ عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل^٨ يجب أن يكون ممكنة عامة. والممكن^٩ لا يجب أن يكون موجوداً. فإذا إذا صدق «بالضرورة» كل ج ب» لا يلزم أن يصدق «بالإطلاق» العام^{١٠} بعض ب ج، بل يجوز أن لا يكون شيء من الباء جيماً وإذا لم يجب في القضية الضرورية^{١١} أن يكون كذلك، لم يجب في المطلقة العامة أن يكون كذلك أيضاً لأنّ أقوى درجات المطلقة العامة أن يكون ضرورية، ولأنّ المطلق للعام

(١) آك: لا موج. - ينعكس موجبة كلية. (٢) آك: كنفسها.

(٣) دأ: كل. (٤) دأ، مل: به.

(٥) آك، مل: فبعض ب ج. (٦) مل: تعرفه.

(٧) مع: عكسية. (٨) مل: لكن.

(٩) دأ، مل: + العام. (١٠) مع: العام.

(١١) دأ: الضرورة.

يحتتمل أن يكون ضرورياً وبتقدير كونه ضرورياً لا يجب أن يكون عكسه مطلقاً عاماً. فالقول بأن عكس المطلق العام^١ يجب أن يكون مطلقاً عاماً خطأً. وأما أن الموجبة الكلية لا يجب أن يكون انعكاسها كلياً^٢ فظاهر لأن^٣ من المحتمل أن يكون المحمول^٤ أعم من الموضوع، فلا^٥ يلزم من قولنا «كل^٦ آحاد الخاص لا ينفك عن العام» صدق أن^٧ «كل آحاد العام لا ينفك عن الخاص» وإلا بطل العموم.

[١-٣] وأما الموجبة الجزئية، فحاصلها كمال الموجبة الكلية.^٨

[١-٤] وأما السالبة الجزئية، فلا تنعكس للعلّة المذكورة هي أن الموجبة^٩

الكلية لا تنعكس كلية.^{١٠}

[عكس المطلقة العرفية]

«ب» [٢]، المطلقة العرفية: [٧-١] قال سالبة الكلية منها تنعكس بالاتفاق سالبة كلية، لأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج» صدق أيضاً لا شيء من ب ج مادام ب، وإلا صدق^{١١} نقيضه وهو «بعض ب ج». ^{١٢} ثم نتعم الحجة من ثلاثة أوجه:

(١) آكه - العام. (٢) مل: انعكاسها الكلية (بجاء أن يكون... كلياً).

(٣) آكه دا، مل: فلأن.

(٤) مل: المحمول يحتتمل أن يكون (به جاء من المحتمل أن يكون المحمول).

(٥) آكه دا، مل: ولا. (٦) كل - كل.

(٧) مع: قولنا. (٨) آكه دا، مل: الكلية الموجبة.

(٩) دا: السالبة. (١٠) آكه دا: كلية.

(١١) دا: لصدق. (١٢) مع: + في بعض أوقات كونه بـ.

ف «آ» [الوجه الأول] نفرض شيئاً واحداً هو ب وج، فذلك الجيم ب، وقد كان^١ «لاشيء» من ج ب». هذا خلف.

«ب» [الوجه الثاني] إذا كان «بعض ب ج» و «كان لا شيء» من ج ب»، ينتج من رابع^٢ الأول «بعض ب ليس ب». هذا خلف.

«ج» [الوجه الثالث] إذا كان «بعض ب ج» «فبعض ج ب» لما بيئنا أن الموجبة الجزئية^٣ المطلقة العامة تنعكس كنفسها لابلباء على هذه السالبة حتى يلزم الدور، بل بالافتراض، فيلزم أن يكون «بعض ج ب» وقد كان «لا شيء» من ج ب مادام ج». هذا خلف.

ولفانل أن يزيق هذا الوجه الثالث خاصة، بأن الافتراض لما كان حاصلًا ماهنا^٤ كان منفاء ببيانته على الموجبة^٥ الجزئية المبيته بالافتراض تطويلًا بلا طائل.

واعلم أن الكلام في هذه المسألة غير حاصل عن شوائب التشبه من وجوه

ثلاثة:

ف «آ» [التشبيه الأولي] توافقنا جميعاً على أن عكس الممكنة الخاصة، ممكنة عامة، لاحتمال انعكاس الممكنة الخاصة في بعض المواد ضرورياً. وتوافقنا^٦ جميعاً أيضاً على أن فرض الممكن موجوداً لا يلزم منه محال. وإذا ثبت ذلك

(١) مع: فكان.

(٢) آكه، دا، مع، مل: ثالث / مع (نسخه بدل) مع. رابع.

(٣) آكه، دا، مل: الجزئية الموجبة. (٤) آكه، دا، مل، هنا.

(٥) دا: الموجب. (٦) دا: توافقنا.

فنقول إنَّ قولنا^١ «كل إنسان يمكن بالإمكان الخاص أن يكون كاتباً» قضية صادقة. وكل ما يمكن بالإمكان الخاص أن يكون، فيمكن^٢ أيضاً أن لا يكون. فإذا «كل إنسان يمكن بالإمكان الخاص أن لا يكون كاتباً» وكل ما يمكن في وقت، يمكن أيضاً في كل وقت وإلّا لزم الانتقال من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي. وهو محال. فإذا «كل إنسان فإنّه يمكن أن يكون دائماً لا كاتباً» وقد قلنا أن كل ممكن فإنّه لا يلزم من فرض وقوعه محال، فلنفرض صدق قولنا «دائماً لاشيء من الناس بكاتب» فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة مع أن عكسها - وهو قولنا «لا شيء من الكاتب بإنسان» - كاذب. فعلمنا^٣ أن هذه السالبة لا تنعكس.

«ب» [الشبهة الثانية]، وهو الوجه النقي^٤، أن قولنا «كل ج ب» لانعني به أن كل ج دخل في الوجود و^٥ حصل له البقاء، بل نعني به أن الحميم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلّا ووصف^٦ البقاء حاصل^٧ له. وقولنا^٨ «لا شيء من ج ب» معناه أن الحميم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلّا^٩ والبقاء غير حاصل^{١٠} له. ومن المحتمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء^{١١} دائماً ممكناً ولا يكون سلب الآخر عن الأول ممكناً، فإذا لم يحب صحة هذا العكس

(١) مل: قول.

(٢) مل: يمكن.

(٣) دا: قد علمنا.

(٤) دا: الممكن.

(٥) مع: -و.

(٦) مل: + له.

(٧) آك، دا: إلّا ووصفة.

(٨) آك، دا: حاصل.

(٩) مع، دا: لقولنا.

(١٠) مل: - ووصف البقاء إلّا.

(١١) دا، مل: حاصل.

(١٢) مع: شيء عن شيء.

«ج» [الشبهة الثالثة]، المذهب الحق وهو الذي اختاره الشيخ في الإشارات وارتضاه المتأخرون أن عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل الواجب أن يكون ممكنة عامة، ولو ثبت أن عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لما استمر هذا المذهب لأن له أن يقول إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق العام بعض ب ج» وإلا «دائماً لا شيء من ب ج» فينعكس «دائماً لا شيء من ج ب» و«قد كان بالضرورة كل ج ب»^١ هذا خلف.

[٢-٢] فأما الموجبة الكلية المطلقة بهذا الإطلاق، فعندهم ينعكس موجبة حزئية للدلالة المذكورة في المطلقة العامة، لكن لا يجب أن ينعكس كنفسها لاحتتمال أن يكون ثبوت المحمول للموضوع ضرورياً وثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضرورياً، كقولنا «كل كاتب إنسان^٢ بالضرورة» مع أن «كل إنسان كاتب بالإمكان» بل يجب أن يكون مطلقاً عاماً وكلامنا فيه ما مر

[عكس الوجودية اللاضرورية]

«ج» [٣]، الوجودية اللاضرورية [٣-١] فالسالبة^٣ الكلية منها لقائل أن يقول إنها تنعكس كنفسها لأنه إذا كان سلب أحدهما عن الآخر لا بالوجوب^٤ كان سلب الآخر عن الأول أيضاً لا بالوجوب. إذ لو كان ذلك بالوجوب لكان السلب الأول أيضاً بالوجوب، لأن السالبة^٥ الضرورية تنعكس كنفسها^٦ وقد

(٢) مع. إنسان كاتب

(١) ملء ج بـ

(٣) دا. + كان سلب أحدهما عن الآخر بالوجوب .

(٣) مل. كالعسائية

(٤) آك. دا. مل. مثل نفسها.

(٥) حمل. + الكلية.

كان لا بالوجوب. هذا خلف. وللخصم أن يقول: هذا بناء على أنها في نفسها تنعكس. وفيه ما مرّ.

[٢-٢] وأما الموجبة، فالكلام فيها وفي جهتها على القانون الذي^١ مرّ.

[عكس الوجودية اللادائمة العرفية]

«د» [٣]: الوجودية اللادائمة العرفية:^٢ قيل إنها تنعكس كنفسها. وهو خطأ، لأنّه يصدق «لا شيء» من الكاتب بساكن لادائماً بل مادام كاتباً ولا يصدق «لا شيء» من الساكن بكاتب لادائماً بل مادام ساكناً. فإنّ بعض ما هو ساكن يسلب عنه الكاتب مادام موجوداً وهو الأرض.

ثم تحقيقه أنّه لا امتناع في وجود صفتين متنافيتين^٣ لا ينافيهما ثالث. ثم إنّ إحدى الصفتين لا تكون لازمة لشيء من الموضوعات بها، بل قد يطرأ^٤ تارة ويزول أخرى؛ والصفة الثانية تكون لازمة لبعض آحاد موضوعها دون البعض، فيصدق حينئذٍ على كل ما يتّصف بالصفة الأولى سلب الصفة الثانية^٥ عنه لادائماً، بل في وقت حصولها، ولا يصدق على كل ما يتّصف بالصفة الثانية أنّه يسلب عنه الصفة الأولى لادائماً، بل في بعضها دائماً وفي بعضها لادائماً،^٦ والقدر المشترك هو دوام السلب بدوام الصفة

(١) مع: + مل.

(٢) مل (بعضه بدل) + السالبة الكلية.

(٣) مل: متنافيتين.

(٤) مل: يطرأ.

(٥) مل: + أنّه يسلب.

(٦) مل: آكه، داء، مل: - في.

(٧) مل: - وفي بعضها لا دائماً.

واحتج من زعم أن عكسها كنفسها بأن عكسها لو كان دائماً فكان ^١ عكس عكسها - وهو الأصل - دائماً لأن عكس الدائم دائم، ^٢ فاللادائم دائم. هذا خلف. لكن الكلام في أن السالبة للدائمة هل تنعكس كنفسها ما مر. فإن قيل: لماذا جعلتم عكس هذه القضية مطلقة منعكسة لا مطلقة عامة؟ قلنا: لأنه لو لم يدم انتفاء وصف ^٣ الموضوع في جميع ^٤ مدة ثبوت المحمول، لكان قد ثبت ^٥ وصف الموضوع في بعض زمان المحمول، ففي ^٦ ذلك الوقت قد اجتمع الوصفان؛ فحينئذ يكذب ما ذكرنا ^٧ من دوام انتفاء المحمول في جميع ^٨ زمان ثبوت وصف الموضوع.

[عكس الضرورية المطلقة]

«هـ» [٥]، الضرورية المطلقة [٥٢] فالسالبة الكلية ^٩ منها تنعكس كنفسها، فإذا كان «بالضرورة لشيء من ج ب» «بالضرورة لشيء من ب ج» وإلا فليصدق نقيضه وهو «بالإمكان العام بعض ب ج». وكل ما كان ^{١٠} بالإمكان فإنه لا يلزم من فرض وجوده محال، فلفرض موجوداً هو ب و ج ^{١١} «بعض ^{١٢} ب ج».

(١) مل: لكان. (٢) مل: دائماً.

(٣) آكه، دا، مل: وصف. (٤) دا: جمع.

(٥) آكه، دا: ثبت. (٦) مل: هي.

(٧) دا: ذكره. (٨) مل: جميع.

(٩) آكه، دا، مل: الكلية. (١٠) آكه، مل: كان / دا: لا.

(١١) آكه، دا، مل: هو ب و ج. (١٢) مل: بعض.

ثم^١ يلزم الخلف بالوجوه الثلاثة المذكورة في السالبة المطلقة العرفية وذلك الخلف^٢ لم يلزم من فرض كون^٣ الممكن موجوداً على ما مرّ، فهو إذاً إنّما لزم من قولنا «بالإمكان العام بعض ب ج». فنقيضه حق وهو «بالضرورة لاشيء من ب ج».

وأقول: ^٢ المعنى من قولنا «بالضرورة لاشيء من ج ب» أنّ الجيم والباء يستحيل اجتماعهما لذاتيهما. ومتى عرف ذلك عرف بالضرورة أنّه كما يستحيل أن يوجد هذا مع ذلك، استحال أن يوحد ذلك مع هذا. وهذا أجلى من الدلالة التي نكروها.

[٥٢] و^٥ الموجبة الكلية الضرورية، تنعكس^٦ موجبة جزئية. والمتقدمون جعلوها ضرورية كنفسها وهو باطل، لأنّه يصدق «بالضرورة كل كاتب إنسان» ولا يصدق «بالضرورة بعض الناس كاتب»، بل كلّهم كذلك بالإمكان.

اعتذر المتقدمون عنه من وجهين هــ أـ [الوجه الاول] لا سلّم يصدق أنّ «بالضرورة^٧ كل كاتب إنسان»، لأنّ^٨ كونه إنساناً ليس نفس كونه كاتباً ولا جزءاً منه.

(١) مع: الخلف.

(١) لا: لم.

(٢) مع: فأقول.

(٢) آكه مل: كون.

(٦) مل: فتعكس.

(٥) آكه حو / مل: أمّا.

(٨) آكه مل: لأنّه.

(٧) مل: بالضرورة.

«ب» [الوجه الثاني] لوثن^١ سلمه، لكن لانسلم كذب قولنا «بالضرورة بعض الناس كاتب» لأن «كل إنسان كاتب بالضرورة مادام كاتباً».

والجواب^٢ عن الأول، بأنك^٣ إن عנית بقولك «الكاتب من حيث هو كاتب لا يجب أن يكون إنساناً» أن المفهوم من الكاتب غير المفهوم من الإنسان، فذلك حق، لكنه لا يقدح في كون القضية صادقة^٤ ضرورية لأن موضوع القضية ومحمولها أبداً متغايران. وإن عנית به «أن المفهوم من الكاتب لا يقتضي لذاته أن يكون مقارناً للإنسانية» فكذبه معلوم

وعن الثاني، أننا إذا قلنا للقضية أنها ضرورية، لانعني بها^٥ الضرورة^٦ للمرتبة^٧ على الوجود، وإلا كان كل شيء ضرورياً؛ بل الضرورة التي تترب عليها الوجود، ومعلوم أنها غير حاصلة هاهنا^٨

ثم اختلف قول الشيخ، فتارة جعله مطلقاً عاماً وتارة معكناً عاماً. وهو الذي اختاره صاحب البصائر.

والذين جعلوه مطلقاً عاماً^٩ قالوا: إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق بعض ب ج»، وإلا «فلا شيء من ب ج دائماً» فينعكس «لا شيء من ج ب [بالدوام]^{١٠}» وكان «بالضرورة كل ج ب» هذا حلف.

(١) آكه، نا، مل، إن.

(٢) آكه، نا، لأمأ نجيب / مل، ونمن نجيب.

(٣) مع: أنك.

(٤) آكه، نا، مل: - صادقة.

(٥) آكه، نا، مل، به.

(٦) نا، بالضرورة.

(٧) مع: مل: المرتبة.

(٨) آكه، نا، مل، هذا.

(٩) آكه، نا، مل: - عاماً.

(١٠) آكه، نا، مل: - بالدوام / مع: بالضرورة (مثل برابر مع و مطابق نظرية قنر رانز در عكس).

وقد عرفت أنك ما لم تعترف بأن السالبة العرفية لا تنعكس، لم تتخلص عن هذه الدلالة.

وأما الذين جعلوه ممكناً عاماً فقد احتجوا عليه بأن عكس الضروري قد يكون ضرورياً، كقولنا «بالضرورة كل إنسان ناطق» و«بالضرورة كل ناطق إنسان»، وقد يكون ممكناً خاصاً، كقولنا «بالضرورة كل ضاحك إنسان» و«بالإمكان كل إنسان ضاحك» والفرد المشترك بين الضروري والممكن الخاص ليس المطلق العام، بل الممكن العام فعكس الموجبة الضرورية موجبة ممكنة عامة.

[عكس الضرورية المشروطة]

«و»^١ [٦]، الضرورية^٢ المشروطة بشرط وصف الموضوع: [٦-١] فالسالبة الكلية منها تنعكس كعكسها وإلا فليصدق نقيضها، وهو إما الإيجاب الدائم أو في بعض الأوقات، وعلى التقديرين يجتمع وصف الموضوع والمحمول في وقت واحد، فلا يكون المحمول ضرورياً السلب في جميع زمان وصف الموضوع، وقد فرضناه^٣ كذلك هذا حلف.

[٦-٢] والموجبة الكلية منها تنعكس ممكنة عامة بالبيان الذي مرّ

[عكس الضرورية المشروطة بشرط اللادوام]

«ز»^٤ [٧]، الضرورية المشروطة بشرط اللادوام [٧-١] أما السالبة الكلية

→ سالبة كل ما نأمنه أو ندينه فمدته ليست. (١) نأ، مل، ز

(٢) نأ، + و. (٣) مع: فرضنا.

(٤) آك، نأ، ز، مل، ح.

فإنها تنعكس سالبة مطلقة عرفية بالبيان الذي مرّ في الوجودي اللادائم.

[٧-٢] وأما الموجبة الكلية، فموجبة ممكنة عامة.^١

[عكس الضرورية الوقتية والمنتشرة]

«ح»^٢ [٨] الضرورية الوقتية والمنتشرة: [٨-١] فالسالبان^٣ تنعكسان^٤

سالبة مطلقة عرفية [٨-٢] والموجبتان^٥ ممكنة عامة.^٦

[عكس الممكنة]

«ط»^٧ [٩]. الممكنة [٩-١] أمّ سالبة - سواء كانت عامة أو خاصة أو

أخصّ - فإنها لاتنعكس فإنّ الخاصة المطلقة المعارقة يحوز^٨ سلبها عن الشيء

ولا يحوز سلب الشيء عنها.

لا يقال الممكنة الخاصة سلبها يلزم إيجابها، وإيجابها منعكس، وليكن

سلبها كذلك. لأنّا نقول: الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس ممكنة عامة موجبة،

والموجب لا يكون عكساً للسالب، والممكنة العامة لا ينعكس موجبها إلى السالب.

[٩-٢] وأما الموجبة الممكنة،^٩ عامة^{١٠} كانت أو خاصة،^{١١} فتنعكس ممكنة^{١٢}

(١) أك، مل، عامية / مع (نمسه بدل) + جزئية (٢) أك: - ح / دا، مل، ط، ي.

(٣) أك، دا، مل: - فالسالبان. (٤) مل: + أمّا السالبة.

(٥) أك، دا، مل: الموجبة. (٦) أك، دا، عامية.

(٧) أك: - ط / دا، فأ / مل: يا. (٨) مع: جاز.

(٩) أك، دا، مل: - الممكنة. (١٠) أك، دا، مل، عامية.

(١١) أك، دا، مل: خاصة. (١٢) أك، دا، مل: - ممكنة.

عامة،^١ لأنَّ عكسها^٢ في بعض المواد ضروري، وفي البعض ممكن خاص. فالواجب القدر المشترك وهو الممكن العام^٣. وذلك لا بدَّ منه، وإلا فلا يصدق «بالضرورة لاشيء من المحمول بموضوع^٤» فينعكس «بالضرورة^٥ لاشيء من الموضوع بمحموله. هذا خلف.

[عكس الموجهات على ما يراه المؤلف]

واعلم أنَّ الذي استقرَّ عليه رأيي في العكس ما أقوله الآن: أمَّا السوالب الكلية، فنقول السالبة الوقتية والمنتشرة، كل واحدة^٦ منهما داخلة تحت الوجوبية اللادائمة، وهي داخلة تحت الوجوبية اللاضرورية، وهي داخلة تحت^٧ الممكنة الخاصة، وهي داخلة تحت المطلقة العامة من وجه^٨، وهي داخلة تحت الممكنة العامة. ومتى^٩ كنت هي الأخصَّ أنَّه لا يقبل العكس ثبت لامحالة ذلك^{١٠} أيضا^{١١} في الأعم؛ لكنَّ الوقتية والمنتشرة^{١٢} لا تنعكسان فإنَّه يصحَّ أن يقال «لا شيء من الناس بمتنفس» ولا يصحَّ أن يقال «لا شيء من المتنفس بإنسان»، بل «بعض المتنفس إنسان بالضرورة». فإنَّ هذه السوالب السبع لا تنعكس

(١) أكد، نا، مل: عامة.

(٢) أكد مل: عكسه/ نا: عكسيه.

(٣) أكد، نا، مل: العامي.

(٤) نا: موضوع.

(٥) أكد، نا، مل: بالضرورة.

(٦) أكد، نا، مل: مج: واحد.

(٧) نا: الوجوبية اللادائمة تحت.

(٨) أكد، نا، مل: من وجه.

(٩) نا: من.

(١٠) نا: ذلك لامحالة.

(١١) مل: أيضا لامحالة.

(١٢) نا: لكنَّ الوقتية والمنتشرة.

شيء منها.

و^١ أمّا السوالب الست^٢ الباقية، فالضرورة تنعكس صالبة ضرورة لما تقرّر في أوائل العقول أنّ أحد الشئيين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه.

وأمّا المشروطة العامة، فتعكس كنفسها، لأنّه لا معنى لها إلاّ التي^٣ حكم فيها باستحالة اجتماع الوصفين ويكون البيان فيه بعينه^٤ ما في الضرورية المطلقة.

وأمّا المشروطة الخاصة، فهي تنعكس مشروطة عامة لما مرّ تقريره^٥ في انعكاس العرفية للخاصة عرفية عامة

وأمّا الصالبة الدائمة، فإمّا أن يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي.^٦ فإن كان الأوّل^٧ لم تنعكس للوجوه التي قدّمتها. والخلف والافتراض اللذان ذكروهما إمّا^٨ يتقرران إذا موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي، وذلك غير ما نحن فيه. وإن كان الثاني^٩ انعكس مثل نفسه بالافتراض والخلف المذكورين. وإذا عرفت الكلام في الدائمة، ففس عليه^{١٠} الكلام في عكس

(١) مل: و. (٢) مل: مع: الست.

(٣) مل: أن. (٤) مل: بعينه.

(٥) مل: تقرّر (يجب تقريره).

(٦) مع: بحسب الوجود الخارجي أو بحسب الحقيقة.

(٧) مع: الثاني. (٨) مل: فهما.

(٩) مع: الأوّل. (١٠) مل: عليها.

السالبتين العرفيتين.

أما الموجبات: فنقول إن موضوع القضية إما أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي، فإن كان الأول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدم،^١ وإذا كان كذلك كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة والممكنة،^٢ ممكنة عامة لما ثبت أن عكس الأعم لا يجوز أن يكون أخص من عكس الأخص.^٣ وإذا ثبت ذلك في الضرورية المطلقة فبأن يكون عكس الوجوديتين والممكنة الخاصة وأشباهاها ممكنة عامة أولى، والبيان فيه ظاهر ممّا مرّ.

وأما إن كان موضوع القضية مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، كان عكس الموجبة الضرورية، مطلقة عامة وإلا صدق^٤ السلب الدائم، فحينئذ ينعكس مالياً دائماً. لأن الموضوع مأخوذك بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت أن العكس في هذه الصورة واجب، وكذا القول في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول محمولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين والوقنتين.

وأما الممكن الخاص والأخص والاستقبالي فسواء أخذت موضوعه بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي فإن عكسه ممكن عامي. فهذا هو الذي تلخص عندي^٥ من مباحث العكس.^٦

(١) مل: + نكرة.

(٢) مل: + العامة.

(٣) مل (هامش): + لأن لازم العام لازم للخاص. (٢) مج. لما.

(٤) مل. لصدق.

(٥) آكه يك عندك.

(٦) مل: العكس.

ج^١ [امثالث]

في عكس النقيض

قال الشيخ. هو أن يؤخذ ما ينقص المحمول فيجعل^٢ محمولاً، وما يناقص الموضوع فيجعل^٣ محمولاً^٤ وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات. فإذا أردناه^٥ بحيث^٦ يتناولهما^٧ قلنا إنه حق مقابل المحكوم عليه بالسلب والإيجاب محكوماً به، ومقابل المحكوم به بالسلب والإيجاب محكوماً عليه واعلم أننا شرطنا في العكس المستوي أن يكون مساوياً للأصل في الكيفية وهو غير معتبر هاهنا^٨.

والمشهور أن قولنا «كل ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» وهو غير صحيح لأن قولنا «بالإطلاق العام كل إنسان صاحبك بالفعل» لا يلزمه^٩ «بالإطلاق العام كل ما ليس مضاحك بالفعل ليس بإنسان» واحتجوا عليه بأنه^{١٠} «لما صدق «كل ج ب» صدق «كل ما ليس ب ليس ج» وإلا فليصدق بقضيه وهو «ليس بعض ما ليس ب ليس ج» أي «بعض ما ليس ب ج»، فينعكس «بعض ج ليس ب» وقد^{١١} قلنا «كل ج ب» هذا حلف. وجوابه أن هذا

(١) دا. د.

(٢) و (٣) دا. فيجعل.

(٤) مج. ما يناقص الموضوع فيجعل محمولاً وما يناقص المحمول فيجعل موضوعاً

(٥) دا. محسوب

(٥) مج. أردناه.

(٨) آكه دا. مل. هنا.

(٧) مل. يتناولهما.

(٩) آك. دا. أنه.

(٩) مج. ولا يلزم.

(١١) آك. دا. مج. قد.

ليس بخلف. لأنَّ المطلقين لا تتناقضان.

ولعلَّ الشيخ إنما تساهل في هذا الباب وفي هذه الحجة، لعله بأنَّ كل من عرف كلامه في العكس المستوي عرف الحق هاهنا^١

والحق أنَّه متى صدق «كل ج ب» صدق «أنَّ كل ما كان دائماً ليس ب فهو دائماً ليس ج». أمَّا اعتبار الدوام في جانب الموضوع، فلأنَّنا إذا قلنا «كل ج ب» فقد أوجبنا أن يكون الجيم موصوفاً بالباء ولو في وقت واحد. فالذي^٢ لا يكون ب البتة ولا في وقت من الأوقات، يجب أن لا يكون ج وإنَّما قلنا أنَّه يجب أن يكون دائماً ليس ج، لأنَّه لو كان سلب ج عمّا كان دائماً ليس ب غير دائم، لصحَّ في بعض ما يدوم سلب ب عنه أن يكون ج ولو في وقت واحد، فيكون ذلك الجيم معلوباً عنه الباء دائماً. وقد كان كل ج موصوفاً بالبائية^٣ ولو في وقت واحد. هذا خلفه. واعلم أنَّ قولنا «كل ج ب» يدلُّ على ثبوت المحمول لكل ما شئت له الموضوع، فيكون ذلك في قوَّة شرطية متصلة، وذلك يقتضي^٤ انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم. ومتى أحطت بالشرائط المعتبرة في إنتاج القياس الاستثنائي ازددت علماً بذلك.

وأما المحالفة العرفية، فهي تنعكس كمنفسها، فإنَّك إذا قلت^٥ «كل ج ب مادام ج» كان عكس نقيضه «أنَّ كل ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب». لأنَّ المحمول إذا كان لازماً لوصف الموضوع لزم دوام انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم^٦.

(١) آكه، نا، مل: هنا.

(٢) ذلك، فا الذي.

(٣) ذلك، بالثانية.

(٤) ذلك، يقتضي.

(٥) آكه: فإننا قلنا.

(٦) مل: ومتى أحطت... اللازم.

وأما الضرورية المطلقة، فإنها تنعكس كنفسها. لأن كل ما يلزم الشيء بالضرورة يلزم من انتفائه انتفاء الملزوم بالضرورة.

وأما الممكنات، فإذا جعلت الإمكان محمولاً ينعكس^١ كنفسه،^٢ إما عرفت أن هذه القضية في الحقيقة ضرورية؛ وإذا جعلته جهة لم ينعكس، لأنه لا يصدق «كل ما ليس بكاتب ليس بإنسان» بل «بعض ما ليس بكاتب إنسان بالضرورة»^٣. وقس عليه حال^٤ سائر الجهات.

واعلم أن الموجبة الكلية كما يلزمها عكس نقيضها فهي لازمة لعكس نقيضها، لأنه متى ثبت أنه يلزم من انتفاء الشيء انتفاء شيء آخر، ثبت أن ذلك الشيء لازم لذلك الآخر.

أما^٥ السالبة الكلية، إذا قلنا «لا شيء من الإنسان بحجر» لا يلزمه «كل ما ليس بحجر إنسان» بل «بعض ما ليس بحجر إنسان»^٦، وإلا «فلا شيء مما ليس بحجر إنسان»^٧ «فلا شيء من الناس ليس بحجر» وكنا قد قلنا «لا شيء من الناس بحجر».

وأما^٨ الموجبة الجزئية، إذا قلنا «بعض ج ب» يلزم «بعض ما ليس ب ليس ج»، فإنه يوجد موجدات أو معدومات خارجة عن ج وب معاً، فيكون «بعض ما ليس ب ليس ج». وأما^٩ السالبة الجزئية، إذا قلنا «ليس كل ج ب» يلزمه «ليس كل ما ليس ب ليس ج» وإلا «فكل ما ليس ب ليس ج» «فكل ما هو ج ب».

(١) دا، مع، مل، لنعكس.

(٢) آكه، مل: بالضرورة إنسان.

(٣) آكه، دا، مل: أما.

(٤) آكه، مل: إنساناً.

(٥) و (٩) آكه، دا، مل: ولنا.

(٦) آكه، مل: ليس ب.

(٧) آكه، مل: كيفيته.

(٨) مع: حال.

(٩) مل: ولا إنسان.

(١٠) آكه، مع، مل: قد.

(١١) مل: ليس ب.

هكذا قاله الشيخ. وفيه نظر، لأنَّ المعتبر في عكس النقيض أن يجعل نقيض الموضوع محمولاً، وهذا الذي نكره جعل نفس الموضوع فيه محمولاً، فلا يكون تلك عكس النقيض. فإما أن يقال هذا لازم آخر سوى عكس النقيض، أو إن كان لكنّه لا بدّ من تحديد^١ عكس النقيض بغير ما نكره. ولنفترض الكلام في هذا الموضع، ولنترك الاستقصاء فيه^٢ للمنطق الكبير،^٣ الذي نرجو من الله^٤ تعالى^٥ أن يوفقنا لإتمامه، إنّه خير موقّق ومعين وبه الحول والقوة وعليه العصمة والتكلان.^٦

• • •



(١) آكه، مل: تجديد.

(٢) مل: - فيه.

(٣) مع: - للمنطق الكبير.

(٤) ذ: + سبحانه.

(٥) مل: - تعالى.

(٦) آكه، ذاء، مل: - إنّه خير... التكلان.



مکتبہ اسلامیہ



القسم الثاني
في أحكام الشرطيات



مرکز تحقیق و تکثیر اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

[أحكام الشرطيات]

في المتصلة

و^٢ هي التي توجب أو تسلب حصول قضية عند أخرى، ثم إن^٣ مقدمها إن اقتضى لذاته أن يتبعه التالي^٤، كانت لزومية، وإلا كانت^٥ انتافية والملزوم في اللزومية قد يكون علة للآزم،^٦ و^٧ معلول له^٨ مساويا ومضائفا ومعلول علقته، وقد يكون هذا^٩ اللزوم في كل واحد من هذه الأقسام بديهيا، وقد لا يكون.

(١) مل. - في (نسخة بعلبك) في.

(٢) آكه، داء، مل. - و.

(٣) داء، لم.

(٤) داء، الثاني.

(٥) آكه، داء، مل. - كانت.

(٦) داء، مل. للآزم / مل (نسخة بعلبك) للآزمه.

(٧) آكه، أو.

(٨) داء، + و.

(٩) آكه، داء، مل. - هذا.

ثم هاهنا ^١ ثلاثة أبحاث ^٢

فأ: يشبه أن يكون لعظة إن شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و متى ضعيفة و لو ^٣ كالمتوسطة و إننا و كَلَمًا لا يدلان عليه ^٤ البتة، و لَمَّا صالح للأمرين ^٥

«ب»، المقدم يدل على الوضع فقط، من غير بيان أنه كائن أو ليس، و التالي على الارتباط فإن حرفي الشرط و الجراء أخرجاهما ^٦ عن أن يكونا قضيتين ^٧، و إذا ^٨ كان كذلك لم يجب كون كل ^٩ واحد منهما مشكوكاً فيه ^{١٠} أو معلوماً من حيث إنه جزء المتصلة. نعم، إذا نظر إليهما من الخارج كان المطلوب مشكوكاً «ج»، المتصلة اللزومية لا تقتضي الأحصول التالي عند حصول المقدم، أو انقضاء المقدم عند انقضاء التالي. و انقسام الآخران ^{١١} هاتما يلزمان فيما يكون المقدم فيه تالياً للتالي ^{١٢} و تلك ^{١٣} شرطية أخرى غير الأولى

في المنفصلة

إنها إما أن يتركب من القضية و عين نقيضها، أو مساوي نقيضها، أو

(١) آكه دا، مل: هذا.

(٢) مع، أبحاث ثلاثة.

(٣) آكه دا، مل: إن.

(٤) مع - عليه.

(٥) مع (هاتما) و إننا فلا يدلان عليه البتة و كَلَمًا صالح للأمرين (معاً) و إننا و كَلَمًا ... للأمرين.

(٦) مع، إخراجهما.

(٧) آكه دا، قضية

(٨) دا، إن.

(٩) مل - كل.

(١٠) آكه دا، مل: فيه.

(١١) آكه مل: الأخيران.

(١٢) دا، للتالي.

(١٣) آكه، دا، ذلك / مل: ذلك.

الأخص من تقيضها أو الأعم، أو الأخص من وجه والأعم من وجه. مثال الأول، «هذا العدد إما أن يكون زوجاً وإما أن لا يكون» مثال الثاني «هذا العدد إما مساوٍ وإما مغاوت»، فإن المغاوتة مساوية للا مساواة، و^١ حكمها المنع من الجمع و الخلو، وهي المنفصلة الحقيقية.

مثال الثالث، «هذا الشيء إما أن يكون حجراً أو شجراً». فإن الأصل أن هذا الشيء إما أن يكون حجراً، أو لا يكون حجراً^٢؛ واللاحصر أعم من الشجر، فقد وضعنا في مقابلة الحجر الشجر الذي هو أخص من اللاحجر و حكمها استحالة صدق الجزئين وإمكان كذبهم [و هي امانعة الجمع].

أما الأول، فلأنه متى صدق الحجر^٣ صدق الاشجر،^٤ لأنه أخص منه؛ ولو^٥ صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق الاشجر والشجر معاً^٦ هذا حلف. وإما الثاني، فلأنه لو كان كلهما كذب الحجر صدق الشجر،^٧ كان الشجر مساوياً للاحجر وكان أخص منه هذا حلف.

مثال الرابع، «هذا الشيء إما أن لا يكون حجراً وإما أن لا يكون شجراً»، وتقديره^٨ «إما أن لا يكون حجراً وإما أن يكون حجراً»،^٩ ومتى كان حجراً وجب

(٢) آكه، داء، مل: - حجراً

(١) مل: - و.

(٣) مل: اللاحجر

(٢) مل: الشجر.

(٥) آكه، داء، مل: فلو

(٦) مل: يلزم صدق التقيضين (يجب) «لزم صدق معاً».

(٨) د: بتقديره

(٧) مل: - هذا خلف الشجر.

(٩) آكه، داء، مل: - حجراً

أن لا يكون شجراً، لكنّ اللاشجرية أعمّ من الحجرية. فإذا وضعنا مقام الحجر^١ اللاشجر فقد ركبنا المنفصلة من الشيء و لازم تقيصه الأعم. وحكمها امتناع اجتماع جزئيهما على الكذب وإمكان اجتماعهما^٢ على الصدق [و هي المانعة الخلو]. أما الأول، فلأنّه حين كذب «أنّه ليس بحجر» لو^٣ كذب «أنّه ليس بشجر»، ومتى كذب ذلك كذب «أنّه حجر» فيلزم أنّه حين كذب «أنّه ليس بحجر» أن يكذب أيضاً «أنّه حجر» فيكذب النقيضان^٤ وأما الثاني، فلأنّه^٥ لو لزم من صدق «أنّه ليس بحجر» كذب «أنّه ليس بشجر»، كان قولنا «ليس بشجر» مساوياً لقولنا «أنّه حجر» وقد كان أعمّ منه هذا خلف.

وأما الخامس، فإنّ الطرفين يصحّ اجتماعهما^٦ على الصدق والكذب معاً. لأنّ الطرفين لما كان كل واحد منهما أعمّ من الآخر من وجه وأخص من وجه آخر صحّ أن يوجد^٧ معاً، وأن يوجد كل واحد منهما مع عدم الآخر فلا يكون الاجتماع متعذراً، ولا الخلو أيضاً.

في أحكام هذه الأقسام

[أحكام المنفصلة الحقيقية]

أما الحقيقية،^٨ فقد يكون في الطاهر^٩ أكثر من ذات جزئين، كقولنا «هذا

(١) دا: الحجارة. (٢) مل: اجتماعها.

(٣) أكد أي. (٤) دا: النقيضان.

(٥) دا: فلان. (٦) مل: اجتماعها.

(٧) أكد، دا، مع: يوجد. (٨) مل: الحقيقة.

(٩) مل: الكلام.

العدد] إما أن يكون زائداً، أو ناقصاً، أو مساوياً، و قولنا «هذا العدد إما أن يكون^١ فرداً، أو زوجاً، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد،^٢ أو زوج الزوج والفرد»؛ و قد يكون ذات أجزاء غير متناهية، كقولنا «هذا المضلع إما أن يكون مثلثاً، أو مربعاً، و هلمّ جزءاً».

لكن التحقيق أنّ هذه المنفصلة هي التي حكم فيها^٣ بوقوع المعاندة بين قضيتين، و هي بالذات لا تتحقق إلا بين التقيضين، فالمنفصلة الحقيقية لا يكون إلا ذات جزئين؛ لكن من الجائز أن ينقسم^٤ أحدهما أو كلاهما إلى قسمين، فيحصل هناك أجزاء ثلاثة أو أربعة، فإذا تركبت^٥ المنفصلة منها ثلث في الظاهر أنّها ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكل واحدة^٦ منها إلا جزء من فقط.



[أحكام المانعة الجمع]

و^٧ أما المنفصلة المانعة الجمع، فإِنَّه يمكن تركبها^٨ من أجزاء غير متناهية، لأنّ حاصلها راجع إلى ذكر الجزئيات المندرجة تحت تقيض الشيء في مقابلته،^٩ و ليس بعضها أولى من الباقي.

(١) آكه، داء، مل: إما أن يكون هذا العدد.

(٢) داء، فرداً

(٣) داء، فيها.

(٤) داء، ينقسم.

(٥) آكه، داء، مل: ركبته.

(٦) آكه، داء، واحد.

(٧) معج: و.

(٨) آكه، داء، تركبها/ مل، ترتبها.

(٩) معج: مقابلة الشيء.

[أحكام المانعة الخلو]

و أما المانعة الخلو، فذلك غير جائز فيها، لأنَّ حاصلها أن يذكر في مقابلة الشيء لازم نقيضه الذي هو أعم منه ثم إنَّ تلك اللوازم لا يمكن إدخال حرف الانفصال عليها أصلاً، لأنَّه يصحَّ اجتماعها و ارتفاعها معاً فلا يصح إدخال حرف الانفصال عليها،^(١) لا للمنع من الجمع و لا للمنع من الخلو.

[أقسام المانعة الخلو]

و هذه المنفصلة محتضنة ببحث آخر و هو أنَّ الجزء الذي ذكرنا^٢ في المنفصلة لازم نقيضه بدلاً عنه إما الجزء السالب، أو الموجب، أو هما جميعاً، و على التقديرات فذلك اللازم إما أن يكون سلبياً، أو إيجابياً؛ فهذه أقسام ستة:

«أ» (١)، أن يترك الجزء الموجب محال و يورد في^٣ الجزء^٤ السالب لارمه الأعم، كقولنا «ريد إما أن يكون في البحر و إما أن لا يغرق»، و تقديره «ريد إما أن يكون في البحر^٥ و إما أن لا يكون» و نعني بالبحر كل ما مفرق و متى لم يكن في البحر^٦ لم يغرق، لكن لا يلزم من أنَّه لم يغرق أنَّه ليس في البحر، فإذا قلنا «ريد إما في البحر و إما أن لا يغرق» كان المراد

«ب» (٢)، أن يجعل بدل الجزء السالب موجباً أعم، كقولنا «ريد إما أن

(١) آكه، نا، مل. - أصلاً لأنَّه... الانفصال عليها (٢) مع، نكر

(٣) مع، - في، (٤) نا، الأجزاء.

(٥) آكه، نا، مل. - وإما أن لا يغرق... البحر. (٦) مله. - لم يكن في البحر.

يكون^١ في البحر وإما أن يكون غير غريق، وهي منفصلة مانعة من الخلو دون الجمع من موجبتين^٢.

«ج» [٣]، أن يجعل بدل الجزء الموجب سائلاً أعم،^٣ كقولنا «إما أن لا يكون حيواناً وإما أن يكون ومتى كان حيواناً لم يكن نباتاً»، لكن الحيوان أخص من اللامبات^٤. فإذا قلنا «هذا إما أن لا يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً» كان المراد «د» [٤]، أن يجعل بدل الجزء الموجب موجباً أعم،^٥ كقولنا «هذا الشيء إما أن لا يكون إنساناً أو يكون ومتى كان إنساناً كان حيواناً»، فإذا قلنا «إما أن لا يكون إنساناً أو يكون حيواناً» كان المراد

و أما القسم الذي يكون القضية^٦ مركبة عن لازمي حزئيهما [«هـ» ٥]، فإذا أن يكون لازماً التقيضين موجبين معاً، أو سالبين معاً، [«و» ٦]، أو لازم الموجب موجباً و لازم السالب سالباً، أى بالعكس، ولما كانت هذه الأقسام وحشية لاجرم^٧ تركناها.

[الأحكام العامة لجميع المنفصلات]

و من الأحكام العامة لجميع المنفصلات أن المقدم فيها لا يتميز عن التالي بالطبع، كما في المتصلات، بل بالوضع.

(١) مع. إما أن يكون زيد.

(٢) مع. - من موجبتين.

(٣) آكه، دا، مل، + منه.

(٤) مل. الإنبات.

(٥) آكه، دا، مل، + منه.

(٦) آكه، دا، مل، + منه.

(٧) آكه، دا، مل. - لاجرم.

في تركيب الشرطيات

كل واحد من المتصل و المتفصل إما أن يتألف من حمليتين،^١ أو متصلتين، أو مفصلتين، أو حملي و متصر، أو حملي و منفصل، أو متصل و منفصل. و قد عرفت أن المتصلة بتمر فيها المقدم عن التالي، فلا حرم كل واحد من الثلاثة الأخيرة يمكن وقوعه في متصل على وجهين فالمتصلة^٢ إذاً يمكن وقوعها على تسعة أوجه، و المتفصلة لا تنفع إلا على ستة أوجه

[تركيب لمتصلات]

فلنذكر المتصلات أولاً

- هـ «أ» [١] من حمليتين^٥ «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موحود»
- «ب» [٢]، من متصلين، فإنه متى لزم^٦ قضية قضية لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، فلا حرم صح^٧ «ن كان^٨ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موحود»، فكما لم يكن النهار موحوداً لم يكن الشمس طالعة»
- «ج» [٣]، من مفصلتين لأنه متى انفصلت طبيعة إلى قسمين انفصل حسبها إليها أيضاً، لأن مقسم الأسفل مقسم بالأعلى
- د [٤] من حملي و متصلة^٩ و بمقدم الحملية «إن كان هذا علة ذاك^٩ فكما

(١) آك، ذا، مل، تركب / مل (نسخة من ركب) (٢) ذا حملين / مل، حملين

(٣) مع، - فالمتصلة (٤) مع (نسخة مل) + أمثلة

(٥) مل، حملين (٦) ذا لزم

(٧) ذا، - كان (٨) ذا، مفصلة

(٩) آك، مل، - ذاك / ذا، ذاك

وجد هذا وجد ذاك».

«هـ»^١ [٥]، عكسها: «إن كان كلما وجد هذا وجد ذاك، فهو لازم لذاك».

«و» [٦]، من حملية و منفصلة والحملية المقدم^٢: «إن كان هذا عدداً فهو

إما زوج وإما فرد».

«ز» [٧]، عكسها: «إن كان هذا إما سواداً وإما بياضاً، فهو لون».

«ح» [٨]، من متصلة و منفصلة والمتصلة^٣ المقدم^٤: و معناه أن الذي

يلزمه لازم مساو لايد و أن يكون بيه و بين مقيض لازمه^٥ معاندة. فصيح «إن

كان^٦ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود^٧، فإما أن تكون الشمس طالعة و

إما أن لا يكون النهار موجوداً».

ط [٩] عكسها: متى ثبت التعاضد بين الشيئين لزم من نفي^٨ أيهما كان

ثبوت الآخر، فصيح «إن كان العدد إتماً روحاً^٩ و إما فرداً^{١٠}، فكلما كان زوجاً

فليس^{١١} بفرد».

[تركيب المنفصلات]

أما المنفصلة فـ «آ» [١]، من حمليتين^{١٢} «هذا العدد إما زوج وإما فرد».

(٢) مل: المتقدم

(١) دا: هـ

(٣) معج: مقدم

(٢) دا: المنفصلة

(٤) دا: كان

(٥) معج: بين مقيض لازمه و بيه

(٨) مل: بقي

(٧) دا: موجوداً

(١٠) معج: فرد

(٩) معج: زوج

(١٢) دا: حمليتين / مل: جملة بين

(١١) دا: ليس

«ب» [٢]، من متصلتين^١ فكل متصلتين متناقضتين صحّ تركّب^٢ المفصلة عنهما^٣، كقولك^٤ «إما أن يكون كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود».

«ج» [٣] من منفصلتين. وذكروا في مثاله «إما أن تكون هذه الحمي إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الحمي إما^٥ بلعمية وإما^٦ سوداوية». قال الشيخ: «وهذه قريبة^٧ القوة من مفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء لكن التحقيق أن العقوبة^٨ ينقسم إلى الحارّة وإلى^٩ الباردة، وكل واحد منهما إلى قسميه^{١٠}».

د [٤] من حملية و منفصلة فكل ما كان علة لغيره، فإنّه متى وجد المعلول فبئز كونه علة وأن لا يوجد المعلول مضافة، فصيح^{١١} «أنّه» إما أن لا يكون الشمس علة النهار وإما أن يكون كذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً».

«هـ» [٥]، من حملية و مفصلة لأن كل طبيعة يلزمها قسمة كان حين عدم تلك القسمة و وجود تلك الطبيعة معاندة، لاستحالة الملروم عند عدم

(١) دا: متصلتين.

(٢) آكه: دا، مل: تركيب

(٣) آكه: دا، مل: منهما.

(٤) آك: لقولك.

(٥) مج: - إما.

(٦) آكه: دا، أو (بجاء «واما»).

(٧) مل: قريب.

(٨) آكه: دا، مل: العقوبة

(٩) مل: - إلى.

(١٠) دا، مل: قسمت.

(١١) مج: - أنّه.

(١٢) دا: - هـ.

اللازم، كقولنا «هذا الشيء إما أن يكون زوجاً وإما أن يكون^١ فرداً، وإما أن لا يكون عدداً».

و [٦] من متصلة و منفصلة و معناه أنك ستعرف أن المتصلة و المنفصلة كيف ينبغي أن تكونا حتى تتعابدا، و متى كانتا^٢ كذلك صحّ تركيب^٣ المنفصلة عنهما كقولك «إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و إما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة و إما أن يكون النهار موجوداً».

في أجزاء الشرطيات

و «أ»^٤ [١]، قد عرفت أن المتفصلة كيف يكون ذات جرئين و أكثر و أمّا المتصلة فهي لا محالة ذات جرئين؛ مقدم و نال. فإن^٥ كان كل واحد منهما قضية واحدة، فلا شك في وحده القضية^٦ المتصلة فأما إن كان المذكور قضايا كثيرة، فإن كان في المقدم كانت المتصلة واحدة و يكون مجموعها مقدماً واحداً، و إن كان في التالي لم يكن قضية واحدة، بل قضايا كثيرة، لأنه لا فرق بين أن تقول «إن وجد كذا وجد كذا وكذا^٧» و بين أن يفرد لكل واحدة منهما^٨ شرطية^٩ على حدة.

(٢) لا كانت.

(١) مل: زوجاً وإما أن يكون.

(٣) آكه، د، مع: ع.

(٣) آكه، د، مل: تركيب.

(٦) آكه، د، مل: القضية.

(٥) مع: وإن.

(٨) مل: يقول.

(٧) د: وكذا.

(١٠) مل: شرط.

(٩) مع: مل: منها.

فإن قيل: قد يكون التالي^١ قصايا كثيرة والمتصلة واحدة، كقولنا «إن كان هذا يوجد^٢ مع عدم ذلك وذلك^٣ مع عدم هذا، فلا هذا شرط ذلك أو لا ذلك شرط هذا».

و الجواب: أن^٥ هذا بالحقيقة قضيتان، يحالف كل واحدة منهما الأخرى بمقدمها^٦ و تاليها^٧، فإن قولك «إن كان يوجد هذا مع عدم ذلك» يلزمه «أن هذا غير مشروط بذلك^٨» وهذه قضية تامة، وإذا ذكرت الجانب الآخر كانت قضية أخرى غير الأولى

«ب» [٢]. كل واحد من حرتي الشرطية^٩، إما أن يكون مشاركاً للآخر^{١٠} في حزتيه، أو في أحدهما، أو لا يشاركه في شيء من حزتيه أصلاً. مثال الأول من المتصلة، «إن كان كل أ ب فبعض أ ب^{١١}» و من المفصلة^{١٢} «إما أن يكون كل أ ب وإما أن لا يكون كل أ ب» و مثال الثاني إما في الموضوع من المتصلة «إن كان كل إنسان حيواناً فكل إنسان جسم» و من المفصلة «إما أن يكون هذا الشيء قديماً أو محدثاً» وإما في المحمول من المتصلة «إن كان كل إنسان حيواناً فكل ناطق حيوان» و من المفصلة «إما أن يكون السواد في هذا المحل

(٢) آكه دا، مل: يوجد هذا.

(١) دا: الثاني.

(٣) مع: ذلك.

(٣) مع: ذلك و ذلك.

(٦) دا: مقدمها.

(٥) آكه، دا: - أن.

(٨) مع: بذلك.

(٧) مل: ثالثها.

(١٠) دا: للآخرى.

(٩) مل: الشرطية.

(١٢) دا: المتصلة.

(١١) دا: ب آ.

أو البياض فيه». و^١ مثال الثالث من المتصلة «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، و من المنفصلة «إما أن يكون العالم قديماً أو الصانع موجوداً»^٢.

«ج» [٣]، المتصلات و المنفصلات^٣، قد يكون حرف^٤ الاتصال و

الانفصال فيها قبل الموضوع، وقد يكون بعده فهذه أقسام أربعة

فـ «آ»: المتصلة^٥ التي^٦ حرف الاتصال فيها^٧ بعد الموضوع، كقولك

«الشمس كلما كانت طالعة كان النهار موجوداً»، و هو قريب من الحملي، لأنك أخبرت عن الشمس بأن من حكمها كذا.

«ب»، التي^٨ حرف الاتصال فيها^٩ قبل الموضوع، كقولك «إن كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود» و طاهر أنها ليست بحملية و إن كانت الحملية

لازمة لها و هاتان القصيتان متعاكستان^{١٠}

«ج»، التي^{١١} حرف الانفصال فيها^{١٢} بعد الموضوع، كقولك «كل عدد إما أن

يكون زوجاً وإما أن يكون فردياً» و معناه أن كل واحد مقا يعال له عدد لا يخلو^{١٣}

عن هذين الوصفين، و هو في قوة الحملية كأنك قلت: العدد شيء من شأنه أن^{١٤}

(١) مع: و.

(٢) نا: موجود.

(٣) مع: المتصلات و المتصلات.

(٤) مل: جرء.

(٥) آكه: دا، مل: المتصل.

(٦) آكه: دا، مل: الذي.

(٧) آكه: نا، مل: فيه.

(٨) آكه: دا، مل: الذي.

(٩) آكه: دا، مل: فيه.

(١٠) مل: متعاكسان.

(١١) آكه: نا، مل: الذي.

(١٢) آكه: دا، مل: فيه.

(١٣) آكه: نا: لا يخلو.

(١٤) نا: أن.

لا يخلو^١ عن^٢ هذين الأمرين.

د: التي^٣ حرف الانفصال فيها^٤ قبل الموضوع كقولك «إما أن يكون كل عدد زوجاً وإما أن يكون كل عدد فرداً».

والفرق بين هذه و ما قبلها أن هذه منفصلة مانعة من الجمع فإن قولك «إما أن يكون كل^٥ كذا^٦ وإما أن يكون كل^٧ كذا^٨» يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق، لكن يحوز اجتماعهما على الكذب إذا كان الحق^٩ هو البعض فقط. اللهم إلا لدلالة منفصلة^{١٠} على فساد هذا القسم وأما الأولى فهي^{١١} منفصلة مانعة من الجمع والخلق.

ولمعة الفرق أنك إذا قلت «كل عدد زوجاً وإما^{١٢}» كان المورد طبيعة العدد، وإذا قلت «إما أن يكون كل^{١٣} وإما أن يكون كل^{١٤}» لم يكن^{١٥} المورد العدد، بل كلية العدد، فلا يندرج فيه البعض.

د: [٣] ^{١٦} كل شرطية يمكن ردها إلى الحتمية، و خصوصاً المتصل

(١) د: لا يخلو. (٢) آ: عن.

(٣) آ: داء، مل: الذي. (٤) آ: داء، مل: فيه.

(٥) د: كل. (٦) آ: مل: كذا.

(٧) د: كل. (٨) آ: مل: كذا.

(٩) آ: و. (١٠) مل: الجوهر.

(١١) مع (نسخه بدل) + مانعة. (١٢) مل: فهور.

(١٣) مل: وإما. (١٤) آ: داء، مل: ما كان.

(١٥) د: ليس. (١٦) مع: هـ.

المشترك الحزئين في جزء، كقولك^١ «كلما كان الجسم متحركاً بالإرادة فهو حساس»، فإنه^٢ في قوة قولك «كل جسم متحرك بالإرادة حساس».

في سلب الشرطيات وإيجابها

المتصلة الموجبة^٣ معناها الحكم يلزم قضية لأخرى، سواء كان^٤ اللزم و الملزوم وجوديين كقولك «كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً»^٥، أو عدميين كقولك^٦ «كلما لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً». فإنه متى لزم شيء شيئاً كان عدم الملزوم لازماً لعدم اللازم لامحالة. أو يكون الملزوم وحودياً و اللازم عدمياً كقولك^٧ «كلما كان هذا أسود فليس بأبيض»، أو بالعكس كقولك^٨ «كلما لم يكن هذا الحط مستقيماً فهو منحني»^٩ فاللزوم^{١٠} في جميع هذه الأقسام حاصل.

و إذا كان المراد من الإيجاب في المتصل إثبات هذا اللزم، كان سلب الاتصال عبارة عن رفعه، كيف كان الطرفان والفرق بين سلب اللزم و بين لزوم السلب ظاهراً.

(١) أكد كقولنا.

(٢) أكد، مل. كأنه.

(٣) أكد، مل. - الموجبة.

(٤) مع: + ذلك.

(٥) أكد، مل. فهو حيوان.

(٦) مل: كقولنا.

(٧) مع: كقولنا.

(٨) مل: كقولنا.

(٩) مع: منحنى / مل: منحرف.

(١٠) مل: اللزوم.

فتقيض المتصلة الموجبة اللرومية ^١ هو أن يحكم بأن ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم، لأن ^٢ يحكم بأن ^٣ عدم ذلك التالي لازم لذلك المقدم، فإن ذلك موجبة.

و كذا ^٤ القول في المنفصلة، فإن الإيجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت المعاندة بين الجزئين، فكان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة.

في صدق الشرطيات وكذبها

كما أن سلبها وإيجابها ليس لسلب أحرائها وإيجابها، فكذا ^٥ ليس صدقها وكذبها لصدق ^٦ أجزاءها وكذبها. فالمتصلة الصادقة قد تتركب عن صادقتين و عن كاذبتين، لأنه متى لزمت صادقة صادقة، كان نقيض الملزوم لازماً لنقيض اللارم و هما كاذمان؛ و عن مقدم كاذب ^٧ مال صادق، لاحتمال كون اللازم أعم من الملزوم و أما عكسه فمحال لاستحالة أن يكون الكاذب لازماً للصادق. وقد يكونان بحيث لا يتعين الصدق والكذب فيهما، كقولك «إن كان عبداً» ^٨ يكتب فهو ^٩ يحرك يده ^٩

و أما الكاذبة فهي أيضاً ^{١٠} على الوجه الخمسة، لكن الكاذبة من جزئين

(١) آك: هو.

(٢) لا: لأن.

(٣) آك: لا، مل: أن.

(٤) آك: لا، مل: كذلك.

(٥) لا: يكذب.

(٦) مع: بصدق.

(٧) مل: - لاف.

(٨) آك: لا، مل: فإنه.

(٩) آك: مل: يديه.

(١٠) مل: - أيضا.

صادقين محال^١ في الاتفاقية، وجائز في اللرومية
و أما المنفصلة، فالحقيقية^٢ و مانعة الخلو لا تكونان كاذبتين^٣ و إلا لزم
كذب النقيضين؛ و مانعة الجمع قد يكون كاذبة. و أمّا أجزاءها، فالحقيقية^٤
يكون إحداها^٥ صادقة^٦ و البواقي كاذبة^٧ و مانعة الجمع^٨ يحوز كذب الكلّ و
لا يجوز صدقها؛ و مانعة الخلو بالعكس

في حصر الشرطيات و إهمالها و شخصيتها

[النور في الشرطيات]

كما أنّ الاعتبار في السلب و الإيجاب في الشرطيات بالحكم لا بالمحكوم
عليه، كذا^٩ الاعتبار في كليتها بكلية اللزوم و العناد لا بكلية الطرفين. فإذا قلت
«كلما كان بعض الحيوان إنساناً فبعض الحيوان ناطق» فالعضية كلية لكون
اللزوم كلياً. و إذا عرفت ذلك، فهذه هي معرفة الإهمال و الحصر لأنّه إن كان
هناك ما يدلّ على كلية اللزوم أو العناد أو جزئيهما فهناك^٩ الحصر، و إلا
فالإهمال. و أمّا الشخصية، فهي التي تقتضي اللزوم أو العناد في الوقت
المعيّن.

(٢) مل: فالحقيقة

(١) مل: فمحال.

(٣) مل: فإنها بالحقيقة.

(٣) مع: كاذبتين.

(٦) أك، نا، مل: صادقاً

(٥) أك، نا: أحدها / مل: أحدهما.

(٨) مع: كذلك.

(٧) نا: + قد.

(٩) نا: هناك.

[المحصورات الأربع من المتصلات]

ولنتكلم الآن في المحصورات الأربع من المتصلات. الموجبة الكلية، فإذا قلنا «كلما كان كل^١ ج ب ف هـ ر» فليس كونها كلية لأن الموضوع في المقدم كلي فإنك تقول «كلما كان ر بد يكتب فريد يحرك يده» هذه القضية كلية مع أن موضوع مقدمها وتاليها شخصي ولا تعميم المرار في المقدم حتى كأنه يقول «كل^٢ مرة يكون فيها ج ب ف هـ ر»، فبته يجوز أن يكون المقدم أمراً ثابتاً لا يكون له تكرار، كقولنا «كلما كان الله عليم فهو حي»، بل المراد تعميم الأحوال، فإن الشيء الناس قد يمكن أن يقرن به شروط كثيرة في أحوال كثيرة فمعناه أنه لا يفرض حال من الأحوال ولا راس من الأرومة ينقرر فيه^٣ كون ج ب^٤ إلا وبتقرر معه أيضاً كون هـ ر^٥

١١١

[صدق المتصلة الكلية الموجبة]

ثم لنبسط أن هذه الكلية كيف تصدق في الاتفاقية والرومية أما الاتفاقية، فهذه الكلية إما أن يكون المراد منها اعتبار الحقيقة، أو الوجود الخارجي. فإن كان الأول، كان معناه أنه لا حال يفرض معه كون الإنسان^٢ بحيث متى كان موجوداً وجب أن يكون باطلاً^٣ إلا و يعرض^٤ معه كون الحمار بحيث متى وجد كان ناهقاً، وذلك حق. وإن كان الثاني، كان معناه أنه لا زمان يكون الإنسان فيه موجوداً في الخارج و موصوفاً بالباطل إلا ويكون الحمار فيه موجوداً في

(٣) لا الحمار

(١) و (٢) مل: كل.

(٤) لا يفرض.

الخارج و موصوفاً بالناهقية و ذلك غير معلوم، فإن من الجائر أن يكون بعض الأزمنة يوجد فيه أحدهما دون الآخر.

و أمّا اللزومية، فالكلية إنمّا يتصور فيها إذا أحد المقدم على الوحة الذي لا يمتنع وقوعه عليه^(١)، مثلاً قولك^(٢) «كلما كان هذا إنساناً فهو حيواناً» معناه: كلما كان هذا إنساناً على النحو الذي يمكن وقوعه عليه كان حيواناً، فإن لم يعتبر هذا الشرط لم يصدق الكلية فإن من حملة الأحوال التي يمكن فرضها للمقدم أن لا يلزمه التالي، و متى أخذ مع هذا الاعتبار لا يصدق لزوم التالي له، و هذا الاعتبار وإن كان كاذباً، لكن كذبه لا يمنع صدق المتصلة، لما عرفت أن كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية.

[المتصلة الموجبة الجزئية]

أما الموحدة الجزئية فإن صدقت^(٣) في مادة صدقت الكلية فيها^(٤)، كان حكمها^(٥) مامز، و إلا فهي اللزومية منها^(٦) إشكالات^(٧) و «أ» [الإشكال الاول] حكم الطبيعة الواحدة واحد^(٨)، فإن اقتضت طبيعة المقدم حصول التالي تحقق اللزوم في الكل، و إلا لم يحصل اللزوم أصلاً

«ب» [الإشكال الثاني] إن عقلنا اللزوم^(٩)، لكن إذا كانت الجزئية مؤلفة من كليتين لم يعقل ذلك، لأننا إذا قلنا «قد يكون إذا كان كل فكل» فالكل يستوجب

(١) آكه، ذاء، مل: عليها

(٢) مل: كقولك

(٣) ذاء: حذف.

(٤) مح: فيها الكلية

(٥) مح: فحكمها (به جاي كان حكمها)

(٦) مح: مع - معها

(٧) آكه، مل: واحدة.

(٨) مح (مصحح بدل) + الجزئي

الموضوعاته فكيف يصدق ذلك من غير أن يصدق معه الكلي؟
والجواب عن الأول: أنَّ طبيعة المقدم لو كانت ملزومةً للتالي لذاتها
لتوجّه الشك المذكور، لكن كون الشيء ملزوماً قد يكون لذاته وقد يكون لطبيعة
اللازم كحصة النوع من الجنس، فإن لزوم الفصل له ليس لذاته بل لذات الفصل.
وإذا كان كذلك احتمل في أفراد الطبيعة الواحدة أن يكون بعضها ملزوماً لشيءٍ
دون البعض الآخر.^١

و عن الثاني أنَّ هذا إنمّا^٢ يصدق إذا كان أمراً ما ممكناً للموضوعات^٣، و
من شأنه أن يعرض ويزول، مثلاً نعرضنا^٤ «كل إنسان كاتب^٥ في الذهب»
حالان: حال فيه «كل إنسان [قاصر] عن تعلّم صناعة أخرى»، و حال لا يفرض^٦
فيه ذلك^٧. و في أحد الحالتين^٨ يلزمه شيء و في الأخرى آخر فالعربيّ حينئذٍ^٩
يدلّ على تخصيص الحال و الفرص^{١٠}

[المتصلة السالبة]

الكلية السالبة، هي ترفع^{١١} الموافقة أو اللزوم من غير تعرّض^{١٢} لحال

(١) مع: - الآخر.

(٢) آكه، دا، مل - إنمّا.

(٣) دا: لموضوعات

(٤) آكه، دا: كعرضنا.

(٥) آكه، دا، مل: كاتباً.

(٦) دا: لا يفرض.

(٧) آكه، دا، مل: ذلك.

(٨) آكه، دا، مع: إحدى الحالتين.

(٩) دا: فيحتمل.

(١٠) مل: العرض.

(١١) دا: أربع / آكه، مل و مع: لرفع

(١٢) مل: تعرّض.

التالي و كما أن المتصلة المطلقة أعم من اللزومية، كانت السالبة اللزومية أعم من السالبة المطلقة حتى يصدق قولنا «ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً يلزمه أن يكون الحمار ناهقاً» مع صدق قولنا «كلما كان الإنسان ناطقاً^١ كان الحمار ناهقاً^٢» بمطلق الاتصال.

[المتصلة الجزئية السالبة]

و^٣ أمّا الجزئية السالبة، فالحال فيها كالحال^٤ هي الحرثية الموجبة

[المحصولات الأربع من المنفصلات]

أما المنفصلات، فقد عرفت المرحبة الكلية منها و السالبة^٥ الكلية و هي قولنا «ليس البتة إما و إما» [ثمّ يصدق] إمّا لاحتتماع الطرفين على الصدق أو الكذب، أو إن كان أحدهما حقاً و الآخر باطلاً، و^٦ لكنّه لامعانة بينهما كقولنا «ليس البتة إمّا أن يكون الاثنان زوجاً و إمّا أن يكون الاثنان كيفاً» هذا إذا عنيّا بـ «إمّا»^٧ عناداً أحد الجزئين للآخر، أمّا إن^٨ عنيّناه نظير^٩ الاتفاقية في المنفصلات^{١٠}

(١) دا: سيلزمه أن يكون... ناطقاً (٢) آكه: دا، مل، فالحمار ناهق.

(٣) معج - و. (٤) آكه: دا، مل، كما

(٥) آكه، دا: فالسالبة. (٦) آكه، دا: + دائماً

(٧) مل: + إمّا. (٨) دا، مل: تماماً (يعني «إمّا»)

(٩) دا: إيا. (١٠) آكه: نظير / دا، مل، نظم.

(١١) دا: للمنفصلات.

لم يصدق هذه السالبة إلا بالتقديرين الأولين.

والجزئية الموجبة، فيها إشكالان^١ فالـ [الشك الأول] جزأ المنفصلة لا تنقلب طبيعتهما^٢، فإن كان^٣ بينهما عناد وحب أن يكون^٤ كذلك دائماً، فكانت^٥ الصادقة الموجبة^٦ الكلية، وإلا لزم أن لا يوحد العناد البتة، وحينئذ يكون للصادق السالبة الكلية.

«ب» [الشك الثاني]، إن عقل نلك، لكن كيف يُعقل تركب المنفصلة الجزئية من كليتين، كقولك «قد يكون إما كل وإما كل»^٧

والجواب عن الأول: أن إجراء المنفصلة الحقيقية إذا كانت ثلاثة فعند ارتفاع أحدها يبقى الانعصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين، فلما تحقق العناد السام عند بعض الاعتبارات - أعني عند فساد القسم الثالث - لاحرم صح العناد الحرئي

وعن الثاني، أنه ربما كانت الأقسام أكثر مما عد في تلك الجزئية بحسب نفس^٨ الأمر، وأما في تلك الحالة^٩ فلا يكون^{١٠} أكثر من قسمين. مثاله مباحثات المقادير ثلاثة المساواة^{١١} والريادة والمقصان^{١٢} ولكن لبس في الوجود مقدار

(١) مل، إشكالات.

(٢) ذ: طبيعتهما.

(٣) ذ، + كأنه.

(٤) آكه، ذ، مل، + ذلك.

(٥) مل، وكانت.

(٦) آكه، ذ، مل، - للموجبة.

(٧) ذ، من.

(٨) آكه، ذ، مل، - نفس.

(٩) آكه، ذ، مل، الحال.

(١٠) ذ: قد لا يكون.

(١١) مج، للمساواة.

(١٢) آكه، ذ، مل، - و.

أعظم من محور العالم، فكل خط موجود، فهو بالنقياس إليه إما مساوٍ^١ أو ناقص،
 فهذهنا^٢ اعتبار عنده^٣ يكون كل خط إما مساوياً أو ناقصاً^٤، فلا جرم^٥
 صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين

في كيفية أجزاء الشرطيات

لنعتبر^٦ الحال في الكلية الموجبة المتصلة، فنقول قد عرفت أنه يمكن
 وقوعها على تسعة أوجه منها^٧ أن تتركب من حمتين^٨ فلنعتبر^٩ حالها
 فنقول: العملية إما أن تكون شخصية موجبة أو سالبة، أو مهملة موجبة أو
 سالبة، أو كلية موجبة أو سالبة، أو حرثة موجبة أو سالبة، فالمجموع ثمانية
 ثم^{١٠} كل واحد من الستة الأخيرة^{١١} إما أن يكون محصلاً في طرفه، أو معدولاً
 في طرفه، أو محصل الموضع معدول المحمول، أو بالعكس فيصرب^{١٢} هذه
 الأربعة في تلك الستة فيحصل^{١٣} كذا (٢٤)^{١٤}

ثم إذا جعلنا كل واحد منها مقدماً، أمكن جعل كل واحد من هذا العدد ثانياً

(١) مل: مساوياً (٢) آك: دا، مل: بها

(٣) دا: + قد، (٤) مج: مساوٍ أو ناقص،

(٥) مل: - جرم، (٦) دا: لتعبير / مل: ليعتبر

(٧) آك: + الأول، (٨) دا: حمتين،

(٩) دا: ملتصير / مل: فليعتبر (١٠) دا: لم

(١١) دا: الأخير (١٢) مل: فيصرب

(١٣) آك: مل: فيحصل (١٤) آك: دا، مج: - (٢٤)

له، فيحصل "ثعو"^١ [٥٧٦] ثم المقدم و التالي، إما أن يكونا ثعائين معاً، أو ثلاثين معاً، أو المقدم يكون ثنائياً و التالي ثلاثياً، أو بالعكس؛ فإذا ضربنا المبلغ المذكور^٢ في هذه الأربعة حصل "بع شد"^٣ [٢٣٠٤].

ثم كل واحد من المقدم و التالي إما أن يشتركا في الجزئين، أو يتباينا فيهما، أو يشتركا في الموصوع دون المحمول، أو بالعكس؛ فإذا ضرب المبلغ المذكور^٤ في هذه الأربعة حصل "طغ ريو"^٥ [٩٢١٦].

ثم يصرب في الأقسام الأربعة بحاصلة سبب^٦ كذب المقدم و التالي، و صدقهما، و كذب أحدهما و صدق الثاني^٧، فيحصل "لوع صسد"^٨ [٣٦٨٦٤]. ثم يصرب في الأنواع الخمسة عشر من القضايا، فيحصل "ثبع فلس"^٩ [٥٥٢٩٦٠].

وهذا^{١٠} اعتبار الحملات^{١١} المحصورة و المعمله التي شركت منها الكلية الموحدة المحصلة ثم تلك المعصلة إما أن تكون مطلقة، أو وجودية، أو

(١) اك، دا، حيو / مل، صو (٩٦) / آك (نسخة بدل: - مبلغ ٥٧٦ / مع (نسخة بدل): + ٥٧٦.

(٢) آك، دا، مل، الأول.

(٣) آك، مل، يحكو/دا، يحكو/مع (نسخة بدل): ٢٢٠ / آك (نسخة بدل): + مبلغ آخر ٢٢٠٢.

(٤) دا، مع، - المذكور.

(٥) آك، دا، مل، يفتو / مع (نسخة بدل): + ٩٢١٦ / آك (نسخة بدل): + مبلغ ٩٢١٢.

(٦) دا، لسبب. (٧) دا، مل، التالي.

(٨) آك، دا، مل، مفكد / آك، مع (نسخة بدل): + ٣٦٨٦٤.

(٩) آك، دا، مل، حشفتص / مع (نسخة بدل): + ٥٥٢٩٦٠.

(١٠) آك، دا، فهو. (١١) مع، - الحملات.

ضرورية، وكيف كانت فهي إمتالزومية، أو اتفاقية.

و أمّا^١ إذا تركّبت من شخصيتين^٢، فالعدول لا يتحقق في الموضوع^٣ من جزئها، بل لا يمكن تحققه إلا في المحمول، فالمقدم يمكن وقوعه على وجهين، وكذا التالي فإذا يمكن وقوعهما على أربعة أوجه. ثم^٤ يعتبر فيه الحساب المذكور ويضمّ إلى المبلغ.

و متى عرفت الحال في الموجبة الكلية المتصلة المركبة من حمليتين، عرفت الحال في البواقي، وأنّ الإشارة إلى هذه القضايا متعذّرة على سبيل التفصيل.

و الذي اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل أنّ الكلية الموجبة المتصلة المتألّفة من حملتين لا يحلّو إما أن تكون الحملتان مبيهاً^٥ موجبين، أو سالتين، أو المقدم موجب و التالي سائب أو بالعكس، فهذه أربعة، وفي كل واحدة^٦ منها فإما أن يكون المقدم و التالي كليين^٧، أو جزئيين^٨، أو المقدم يكون كلياً و التالي جزئياً، أو بالعكس؛ و يحصل من ضرب^٩ أربعة في أربعة ستة عشر.

ولمّا عرفت الحال في المرجبة الكلية فقس البواقي عليها.^{١٠}

(١) ذال - أمّا.

(٢) من شخصين

(٣) مل - موضوع.

(٤) ذال - ثم.

(٥) مل - فيها

(٦) مع، مل واحد.

(٧) أك - كليتين.

(٨) ك - جزئيتين

(٩) مع - ضرب.

(١٠) ذال - عليها / مع. عليه.

في تلازم الشرطيات

[تلازم المتصلات]

أما المتصلات، فمتمى^١ تخالفت في الكيفية، و توافق في الكمية و المقدم، و نواقصت في التوالي، فهي متلازمة متعاكسة لأنك إذا حكمت على شيء بأنه يوحد معه شيء آخر، أو يلزمه شيء آخر، وحب أن يحكم بأنه لا يوجد ذلك الشيء مع نقيض ذلك الآخر، أو^٢ أن لا يلزمه الآخر، و بالعكس. و هذا الاعتبار لا يختلف، سواء كانت القضية كلية أو جزئية

[تلازم المفصلات]

و أما المفصلات، فالحقيقية^٣ يلزمها من جبرها ما يوافقها^٤ في الكم، و يحالفها في الكيف^٥. و نواقصها^٦ في مقدم، لزوماً غير متعاكس^٧ أما اللزوم، ولأنك إذا^٨ حكمت على شيئين بامتدح اجتماعهما و ارتفاعهما لزم^٩ أن يكون نقيض كل واحد منهما لازماً مساوياً للآخر، و متى كان كذلك استحال وقوع المعادة بين كل واحد من الحزبين و بين مقيص الآخر فلا جرم متى صدقت المرجبة صدق أنه لا عناد البتة بين أحد حزبيها و بين نقيض الآخر و أما

(١) آك، دا، مل، فهي إذا.

(٢) آك، دا، مل، ومع

(٣) آك، دا + منها.

(٤) دا، يوافق

(٥) دا، الكيفية

(٦) دا، نواقصها.

(٧) آك، دا، مل، معاكس.

(٨) آك، دا، مل، متى

(٩) آك، صج، مل، لزومك.

اللامعاكسة، فلأنه ليس يلزم من اللامعاكسة بين الشيء وبين نقيض الآخر وقوع المعاودة بينه وبين ذلك الآخر، لاحتمال أن يصح مع الشيء وجود ذلك الآخر وعدمه.^(١)

[تلازم المتصلات والمنفصلات]

و أما تلازم المتصلات والمنفصلات، فكل قضيتين متفقتين في الكم والكيف، وجعل نقيض أحد جزئي المنفصلة مقدماً والجزء الآخر تالياً، فمثلك^(٢) المتصلة لازمة لتلك المنفصلة، من غير عكس. لأن جزئي المنفصلة لهما استحالة اجتماعهما وارتفاعهما، فمضى فرض^(٣) ارتفاع أحد جزئيهما فلا بد من حصول الآخر لامحالة وظاهر^(٤) أن هذه المتصلة لرومية لكن لا يلزم من صدق هذه المتصلة صدق تلك المنفصلة لاحتمال كونهما التالي أعم من المقدم

و أما^(٥) المانعة الحلو فيلزمها من المتصلات ما يساويها في الكم والكيف، وجعل نقيض أحد جزئيهما مقدماً والآخر تبعيته تالياً، لأن المتصلة لهما اقتران امتناع ارتفاع الجزئين متى^(٦) فرض روائ أحدهما وجب حصول الآخر وهذه المتصلة أيضاً لرومية

و أما المانعة الجمع، فبالعكس.

و اعلم أن كل منفصلة حقيقية^(٧) موجبة فيلزمها متصلة موجبة، لأن

(١) دا - و عدمه.

(٢) دا فلكه.

(٣) آكه، دا مل: فرخت.

(٤) آكه، دا مل: فظاهر.

(٥) آكه، دا مل: + المنفصلة.

(٦) آكه، مل: معني / دا فهي

(٧) مل: حقيقة.

المنفصلة^١ لَمَّا منعت ارتفاع الحزئين و اجتماعهما وحب من فرص ارتفاع أيهما كان ثبوت الآخر و بالعكس و هذه المنفصلة الموحبة يلزمها منفصلة سالبة، فإنه إذا كان نقيض أيهما كان يلزمه ثبوت الآخر و بالعكس. فحيث لا يكون بين^٢ نقيض أيهما كان و ثبوت الآخر معادة، و حيث يصدق أنه ليس البتة إما أحد جرئي المنفصلة، أو نقيض الجراء^٣ الآخر^٤ لكن لا يلزم من صدق هذه المنفصلة صدق تلك المتصلة لأنه لا يلزم من ارتفاع المعادة بين الشئيين ثبوت الملازمة بينهما

في المحرّفات

فـ «آ»^٥، إنها مثل قولنا «لا يكون آ ب و يكون ج د» و هي من المنفصلات في قوة «إما أن يكون آ ب وإما أن يكون ج د» و من المتصلات في قوة «إن كان آ ب فلا يكون ج د»

«ب»^٦، و مثل «لا يكون ج د أو يكون آ ب» و هي من المنفصلات في قوة «إما أن لا يكون ج د وإما أن يكون آ ب» و من المتصلات في قوة «كلما كان ج د فأب»، و هي بالمنفصلة أولى لا لتحاقها بها من غير تغيير^٨

«ج»، و مثل «ليس يكون ج د إلا و يكون آ ب» و هي^٩ للحصر الكلي

(١) مل. الموجبة.

(٢) دأ. بين.

(٣) دأ. جراء.

(٤) مل. الآخر.

(٥) آك. دأ. مل. فأ.

(٦) آك. دأ. مل. متى. أن لا يكون.

(٧) مل. ب.

(٨) آك. مل. تغيير.

(٩) آك. دأ. مل. يكون.

(١٠) آك. دأ. مل. هو.

«د» و مثل^١ «يكون آ ب وليس ج د» وهي من المتصلات في قوة «قد يكون إذا كان آ ب فليس ج د» بل هي هو بعينه
 «هـ»^٢: و مثل «إنما يكون آ ب إذا كان ج د» وهي متصلة، و يدل لفظة «إنما» على تخصيص التالي باتباعه للمقدم.
 و لما لم يكن للبحث^٣ عن هذه القضايا بحثا معنويا^٤ كان^٥ التقليل أولى

في جهات الشرطيات

كما أن العبرة^٦ في السلب و الإيجاب و الكلية و الجزئية ليست بأجزاء الشرطيات^٧ بل بكيفية الاتصال و العناء، فكذا^٨ الأمر في الجهات. قالوا: و اعتبار الجهات في المتصلات أولى من اعتبارها في المتفصلات.
 و اعلم أن للزوم هو^٩ الضرورة^{١٠} كما أن الضرورة ينقسم إلى أقسام كثيرة فكذا للزوم. فمما ما يكون التالي لازما للمقدم دائما، و منه ما يكون كذلك لادائما، و منه ما يكون لازما^{١١} بحسب شرط من غير بيان كيفية الحال فيما وراء الشرط. و إذا قلنا «كلما كان كذا أمكن أن يكون كذا» فالتالي هاهنا^{١٢}

- | | |
|-----------------------|----------------------------|
| (١) مع: + أن. | (٢) د: هـ. |
| (٣) مل: - للبحث. | (٤) د: هذا. |
| (٥) مل: بحث معنوي. | (٦) مل: فكان. |
| (٧) د: المعتبر. | (٨) آكه داه مل: الشرطية. |
| (٩) آكه داه مل: فكان. | (١٠) مع الرما / د: لازمان. |
| (١١) آكه داه مل: هذا. | |

الإمكان وهو لازم للممكن، والقضية^١ ضرورية في الحقيقة.

وأما تناقض الشرطيات

فالحال فيها كما في الحمليات من غير تفاوت أصلاً.

وَأَمَّا الْعُكُوسُ^٢

فالمنفصلات، لا يتميز فيها المقدم عن التالي، فلا يتصور العكس فيها. و
أما المتصلات، فالسالبية الاتعاقية إذا كانت توالياً ممتنعة لا تنعكس، فإننا نقول
«ليس^٣ البتة إذا كان^٤ الإنسان موجوداً فالخلاً موجود» و لا يصدق «ليس البتة
إذا كان الخلاً موجوداً فالإنسان موجود»، لأن الإنسان موجود هي نفسه مع
جميع الفروض. و أما سائر الأقسام فالحال فيها كما في الحمليات من غير فرق
و كذا القول^٥ في عكس البقيض

في أن الشرطية لا تتركب إلا عن قضيتين

الملازمة و المعادة^٦، إن اعتبرتهما بين المفردات كانت القضية حملية،
كقولك «كذا يلزمه كذا، أو يعانده كذا». وإن اعتبرتهما بين القضايا كانت القضية
شرطية فإنه لا فرق في العقل بين الشرطية و الحملية إلا من هذه الجهة. وليكن

(٢) نك: عكوس.

(١) مع: والقضية.

(٣) مل: كانت.

(٢) مل: ليست.

(٤) مع: المضادة.

(٥) مل: الفرق.

هذا آخر كلامنا المختصر في الشرطيات

أما الخاتمة

ففي بيان هيئات تلحق الحملات و الشرطيات في اللغة العربية فيفيدها
زيادة أحكام^١:

«فـ» [أ]، قد يدخل في الحملات صيغة «إنما» يقتضي تخصيص
المحمول بذلك الموضوع، كقولك «إنما الإنسان كاتب» و هناك إيجابان
أحدهما: إيجاب دلّ على حصول المحمول للموضوع، و الثاني إيجاب الحصر و
أحدهما غير الآخر

«بـ» [٢]، و كذا إذا أدخل الألف و اللام على المحمول أفاد هذا الحصر،
لكن يجب حينئذ أن يصرح بالربط. و ذلك ^{دو} به كقولك «الإنسان هو الضاحك»
فلو حذف الربط لأشعر التركيب المقيد. و قد يصرح بالربط مع تكرّر النسبة في
لغة الفرس فيفيد الحصر أيضاً، كقولك «زيد است كه دبير است».

فإذا أدخل حرف السلب على هذه القضايا أفاد رفع الحصر، لرفع
المحمول. كقولك «ليس الإنسان هو الضاحك». وإن أريد به رفع المحمول وقع
رفع الحصر تبعاً.

«جـ» [٣]، و قد يكون حرف السلب داخلاً على موضوع القضية و حرف
الاستثناء داخلاً على محمولها، فيفيد اتحاد المحمول و الموضوع تارة و
تلازمها أخرى، كقولك «ليس الإنسان إلا البشر أو الناطق».

(١) أك: + والله أعلم بالصواب / مل (سخه بدره) + وحذف هذه البياض في المنسخ منه.

«د» [٣]، وقد يذكر الشرطية المتصلة بـ «لما» وهي مشعرة بلزوم المقدم للتالي و استثناء عين للمقدم لاستتدح للتالي. فيكون هناك أيضاً إيجابان: أحدهما اللزوم والثاني استثناء المقدم و يدخل هاهنا حرف السلب و لا يدل على عدم تسلم المقدم، بل على عدم لزوم التالي للمقدم.

«هـ» [٥]، وقد يدخل حرف السلب على مقدم المتصلة و حرف الاستثناء على تاليها أو حرف العناد، فيفيد كلية المتصلة، كقولك «لاتكون الشمس طالعة إلا و النهار موجود» وكذلك «لاتكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجود». و [٦] وفي المنفصلات يؤتي بحرف السلب في المقدم و بحرف الربط في التالي، فيفيد التعامد، كقولك «لا يكون هذا العدد روحاً و هو فرد» وهو يميز له قولك «العدد إما زوج و إما فرد»، و هو من المحرفات

والإكثار من هذه المباحث غير لائق بالكتب المبطية. والله الموفق^١.

(١) آكه، با، فا [١] قد يدخل... الموفق.



الباب الثاني

في القياس

(والنظر فيه في ثلاثة أمور)

في المقدمات والمقاصد واللواحق



أما المقصودات

(ففيها ثلاثة أبحاث)

فأ [البحث الأول]

في أقسام الحجة

الاستدلال، إما أن يكون بالكلي على جزئي، أو بالجزئي على الكلي، أو بالجزئي على الجزئي فالأول القياس، لأننا إذا قلنا «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» فقد تعرّفنا ثبوت الحدوث للجسم من ثبوته للمؤلف الذي هو مدرج فيه
و الثاني الاستقراء فإنك إذا قلت «كل حيوان يحرك فكّه الأسنن عند المصغ» و استدلت عليه^٢ بتصفح الحيوانات الجزئية، فقد استدلت بتلك

الجزئيات على الكلي.

و الثالث التمثيل. و إنما يتم عند اندراجهما^١ في الكلي. و هو بالحقيقة مركّب من القسمين الأولين، لأنك تستدلّ بثبوت الحكم في الأصل على ثبوته في الكلي و هو يشبه الاستقراء، ثم بثبوت في الكلي على ثبوته في الفرع، و هو يشبه القياس.

و أمّا الاستدلال بالكلي على الكلي فهو داخل فيما ذكرناه، لأنّ أحد الكلّين^٢ إن كان داخلاً في الآخر كان جزئياً بالقياس إليه و هو القياس^٣ و إن لم يكن داخلاً فيه فإما أن يندرجا تحت كلي واحد و هو التمثيل، أو لا يكون كذلك و حينئذ لا يمكن الاستدلال بأحدهما على الآخر

(١) هامش آك. اندراجہ توصیح عبارت را بہ تعلیقات مراجعہ کنید.

(٢) صج: إحد.

(٣) دا: الكلّيتين.

(٤) مل: بالقياس.

ب^١ [البحث الثاني] في القياس

القياس قول مؤلف^٢ من قضايا إذا سلّمت لرم عنه لذاته قول آخر نقولنا «من قضايا» احتراز^٣ عن المقدمة الواحدة، فإنّه يلزمها عكسها وعكس بقيصها وكذب بقيصها، وأمّا القياس فلا يبالف إلاّ عن قصيتين لا يقال. هذا باطل بقولك «علان يتحرك فهو حي» وبقولك^٤ «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». لأنّا نجيب^٥ عن الأول: بأنّه^٦ لا يتم القياس إلاّ مع مقدمة أخرى محذوفة وهي قولنا «وكل متحرك حي». وهو الجواب عن الثاني، لأنّ المطلوب لا يلزم منه إلاّ إذا اعتقد أنّ وجود النهار لازم لطلوع الشمس، ثم

(٢) مل: للمؤلف.

(١) مج: الثاني.

(٣) آك: لا؛ قولك / مل: بقولك / مج: + و.

(٢) مل: احترازاً.

(٥) مج: نقول جواباً / مص: مج (سفه بل): تجيب.

(٦) مل: فإنّه.

اعقبت طلوع الشمس.

وقولنا «متى سلّمت» لا يعني به^١ كونها مسلّمة في أنفسها، بل كونها بحيث لو سلّمت لزم منها^٢ المطلوب، ليندرج فيه جميع أنواع القياس. وقولنا «لزم عنه» أعم من اللزوم اليقيني فلذلك يندرج فيه الكامل وغيره.

وقولنا «لذاته» احتراز عن شيئين هـ^٣ أ^٤ [الأول]، أن^٥ تلك القضايا لا تحتاج في كونها منتجة^٦ إلى قضية أخرى، فإنك إذا قلت «آ مساوي لـ ب وب مساوي لـ ج» فيحطن في الطاهر أنه ينتج أن^٧ «آ مساوي لـ ج»، وفي التحقيق لا يلزمها هذه النتيجة، بل اللزم أن^٨ «آ مساوي لمساوي ج»، ثم إذا قلت «ومساوي المساوي مساوي»^٩ فحينئذ يلزم المطلوب.

«ب» [الثاني]، أن لا يكون ذلك المزوم بسبب مقدمه من لوازم المقدمات المذكورة مثل قولك الدليل على أن^{١٠} حرم الجوهر جوهر أن^{١١} «جرء الجوهر، يوجب رفعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر، فإذا^{١٢} جزء الجوهر جوهر»، فهذا لازم عما قيل، لكن لا للكبرى المذكورة، بل لما هي عكس نقيضها وهي «أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر، جوهر».

وقولنا «قول آخر» أي تكون النتيجة معايرة للمقدمات لامحالة، فهذا هو الشرح المشهور لهذا الرسم. وأقول المراد من^{١٣} القول الذي يلزم

(١) مل: بها.

(٢) مع: منه.

(٣) آكه، نا، مل: أن.

(٤) مع (نسخه بدل)، آكه، نا، مل: + للمطلوب.

(٥) نا: مساوي.

(٦) مل: فإن.

(٧) آكه، نا، مل: المراد من.

من تسليم مقدماته^١ تسليم النتيجة ليس هو^٢ القول اللساني، فإنَّ مَنْ تَلَفَّظَ بالمقدمات لا يلزمه التلفظ بالنتيجة^٣، بل الأفكار المفسائية والفكر ليس إلا مجموع علوم أو ظنون مرتبة ترتيباً خاصاً يلزم من حصولها في الدهن حصول^٤ علم أو ظن بشيء^٥ آخر.

[شكوك وردود]

ثم لقائل أن يستشكك فيقول. فـ«أ» [الشك الأول]، المقتضي لحصول النتيجة هي للدهن إمّا مجموع تلك العلوم، أو كل واحد منها. والأوّل باطل لثلاثة أوجه: فـ«أ»، حصول العلمين في الدهن ممتنع الوجود، فلا يكون علة لشيء. أمّا الأوّل، فلأنّنا نجد من أنفسنا أنّنا متى وجهنا الدهن نحو العلم بشيء استحال ممّا في تلك الحالة^٦ توجيهه نحو العلم بمعلوم آخر والعلم به بعد الاحتمار ضروري. وأمّا الثاني، فلأنّ ما لا وجود له في نفسه استحال أن يكون سبباً لوجود غيره.

«ب»، الموجب للشيء يجب أن يكون موجوداً حال حصول الأثر، فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه العلوم المرتبة، موجب لوجود النتيجة، لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول الفكر في طلبه وذلك محال. لأنّنا نجد من

(١) أك، دا، مل: تسليمه.

(٢) مع، مل: - هو.

(٣) مع: النتيجة (بجاء «التلفظ بالنتيجة» / مع (نسخة بدل: التلفظ) / مل (نسخة بدل:) + نتيجة.

(٤) دا: - حصول.

(٥) أك، دا، مل: لشيء.

(٦) أك، الحال.

أنفسنا وجدانا ضروريا أننا حال كوننا متفكرين لانكون عالمين بالمطلوب.
ولأن الفكر طلب العلم وطلب الحاصل محال.

«ج»، إذا كان كل واحد من تلك العلوم وحده لا يوجب النتيجة، فبعد^١
اجتماعها^٢ إما أن يحصل تغير ما - إما بحدوث ما لم يكن، أو بزوال ما كان - أو
لا يحصل. فإن كان الأول، فالمقتضي لذلك التغير إما كل واحد وحده، أو
المجموع. فإن كان الأول، كان كل واحد مستقلا باقتضاء ذلك التغير. فإن كان
ذلك للتغير مستقلا باقتضاء النتيجة، كان كل واحدة^٣ من المقدمات مستقلة
باقتضاء النتيجة، فيكون كل واحد منها منتجا وإن لم يكن مستقلة^٤ كان الكلام
فيها كالكلام^٥ في الأول. وإن كان الثاني فلا بد من حدوث أمر وراء ذات كل
واحد منهما^٦ عند الاجتماع حتى يلزم عند اجتماعهما حدوث ذلك الزائد، لكن
الكلام فيه كالكلام^٨ في الأول. فيلزم التسلسل.

وأما إن لم يحصل عند اجتماعهما تغير أصلا، كان حال تلك المقدمات
عند الاجتماع كحالها عند الأفراد^٩ فلما لم يستقل واحدة من تلك المقدمات
بالنتيجة عند انفرادها، فكذا الحال عند الاجتماع

وأما^{١٠} إن قيل: «المقتضي لحصول تلك النتيجة كل واحد من^{١١} تلك

(١) آكه، ذاء، مل: فمعد.

(٢) مع: اجتماعهما.

(٣) مع: واحد.

(٤) مع، مل: مستقلا.

(٥) مع: كما.

(٦) آكه، ذاء، مل: الأول.

(٧) مل: منها.

(٨) مع: كما.

(٩) ذاء: الأفراد.

(١٠) مع: فاما.

(١١) ذاء - تلك النتيجة كل واحد من.

العلوم»، فهو باطل أمّا أولاً، فلأنّ العلم الضروري حاصل بأنّ العلم بإحدى المقدمتين لا يستقل باقتضاء النتيجة وأمّا ثانياً، فلأنّه إن كان كل واحد منها مستقلاً بالاقتضاء، فحينئذ يجتمع على المعلول الواحد أسباب مستقلة. هذا خلف. وإن^١ كان المستقل ليس إلا الواحد كان ذكر غيره حشواً.

ب. الشك^٢ [الثاني]، العلم بالنتيجة إمّا أن يكون لازماً من العلم بالمقدمتين، أو لا يكون. والثاني، يقدر في اللزوم، وحينئذ يفسد كلامكم. والأوّل لا يخلو إمّا أن يكون العلم بالمقدمتين ضرورياً، أو لا يكون. فإن كان الأوّل فاللازم للضروري^٣ لزوماً ضرورياً ضرورياً، فوجب أن يحصل العلوم النظرية للكل. والثاني يقتضي أن يكون العلم بالمقدمتين بطرياً ثم يكون الكلام فيه كالكلام في الأوّل فيقتضي إمّا إلى التسلسل وهو محال، أو إلى مقدمات ضرورية فيعود الإلزام، أو إلى مقدمات غير معلومة وحينئذ لا يكون اللازم عنه أيضاً معلوماً.

و^٤ الجواب عن الأوّل. أنّ الموجب للنتيجة مجموع تلك العلوم^٥ قوله «العلوم لا يجتمع»، قلنا، لا نسلم، وبما أنه سيأتي في الحكمة قوله «يلزم أن يكون الفكر مقارناً للعلم بالمطلوب»، قلنا تلك العلوم إنّما كانت فكراً الحصولها على الترتيب^٦ الزماني، وهي من حيث إنّها كذلك لا يوجب العلم بالنتيجة. وأمّا من

(١) دا: وإيد.

(٢) آك، دا، مع، الشك / آك (نسخة بيل) الشك.

(٣) مل: الضروري.

(٤) مع: -و.

(٥) مل: المعلوم.

(٦) آك، دا، مل: المطلوب.

(٧) مع، دا: الترتيب.

حيث هي هي نظراً إلى حقائقها، فهي عروم بالمقدمات، والجمع بينها وبين العلم بالنتيجة غير ممتنع. قوله «تلك العلوم إما أن يحصل لها عند الاجتماع ما لم يكن حاصلها عند الافراد، أم لا»، قلنا، لاشك أن الهيئة الاجتماعية حاصلة لها، فبالطريق الذي عقلتم حصولها فاعقلوا لنتيجة^١

وأما الشك^٢ الثاني، فجوابه، أن اسطر ليس إلا تلك العلوم الأولية المرتبة^٣ ترتيباً زمانياً، فإن اقتضت الأسباب المفارقة في الذهن حصولها حصل العلم النظري لامحالة، وإلا فلا

ج [البحث الثالث]

في تقسيم القياس

إما أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، وهو الاستثنائي، أو لا يكون، وهو الاقتراضي. مثال الأول «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان»، فهنا^٤ النتيجة مذكورة^٥ بالفعل؛ «لكنه ليس بحيوان، فليس بإنسان»، فهنا^٦ نقيض النتيجة مذكور بالفعل.

مثال الثاني «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يفتج «كل^٧ جسم

(١) مع (نسخه بدل) مل. المنتجة.

(٢) مع الشكل.

(٣) مع: المترتبة.

(٤) آكه دا، مل: فهذا.

(٥) مع: + فيه.

(٦) آكه دا، مل: فهذا.

(٧) آكه دا، مل: فكل.

محدث». فلم تكن هذه النتيجة ولا نقيضها مذكورا بالفعل في القياس.

والاقترااني ينقسم إمّا بحسب ما يتركّب عنه فإلى ما يتركّب عن الحملات، أو المتصلات، أو المنفصلات، أو الحملات، أو المتصلات، أو المنفصلات، أو المتصلات، أو المنفصلات.

وإمّا بحسب التركيب فإلى أشكر أربعة، لأنّ كل قضية فلها جزءان: محكوم به و محكوم^١ عليه، فإذا كانت النسبة بينهما مجهولة^٢ طلبنا ثالثاً، نسبته إليهما يكون بحيث متى عُرِفت عُرِفت^٣ تلك النسبة المجهولة^٤ لامحالة، فذلك الثالث لابدّ وأن يكون له إلى كلا الطرفين نسبة معلومة، وبسبب^٥ ذلك تحصل مقدمتان، فهذا الثالث مسمّى بالأوسط لتوسطه بين محمول المتحة و موضوعها فظهر أنّ القياس الاقترااني الواحد، لابدّ فيه من حدود ثلاثة.

ولنتكلّم أولاً في الحملات: ولاشكّ أنّ حدّين^٦ منها موضوع النتيجة و محمولها، وموضوع المطلوب يسمّى بالأصغر ومحموله بالأكبر وإتّما سُمّيّا^٧ بهما لأنّ القضية الكلية لا يمكن أن يكون موضوعها أعمّ من محمولها ويمكن أن يكون محمولها أعمّ من موضوعها. والمقدمة التي فيها الأصغر يسمّى الصغرى و التي فيها الأكبر يسمّى الكبرى، واجتماع الأصغر و الأكبر هو النتيجة.

ثمّ الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، أو بالعكس، أو محمولاً فيهما، أو موضوعاً فيهما فالشكل الأوّل، هو الذي يكون

(١) أكبر، داء، مل: - محكوم.

(٢) داء: مصحوة

(٣) مل: عرف.

(٤) داء: المصحولة.

(٥) داء: نسبة.

(٦) داء: جرثين.

(٧) مع: سقينا.

الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى لأنَّ الترتيب الطبيعي غير حاصل إلا فيه، لأنَّ الذهن ينتقل من الموضوع إلى الأوسط ومنه إلى المحمول. فلا جرم كان إنتاجه يتناغم إن عكست كبراه صار الأوسط محمولاً في المقدمتين وهو الشكل الثاني، ولذلك يرتد^١ الثاني إلى الأول بعكس الكبرى. وإن عكست صغراه صار الأوسط موضوعاً في المقدمتين وهو الشكل الثالث، ولذلك يرتد^٢ الثالث إلى الأول بعكس الصغرى. وإن عكست مقدمتيه معاً^٣ صار الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كِلْتَا مقدمتيه عن النظم^٤ الطبيعي^٥ ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين.

وقد^٦ اشتركت الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن حزئيتين، ولا^٨ عن سالبين، ولا عن صغرى سبالية كبراهما^٧ جزئية. إلا في الممكنات. والنتيجة تتبع أحس المعدمتين في الكم مطلقاً، وفي كيف إلا إذا كانت الصغرى سبالية ممكنة والكبرى موجبة ضرورية.



-
- | | |
|-----------------|------------------------|
| (١) دا: يرد. | (٢) ذ: كذلك. |
| (٣) مل: الثالث. | (٤) ذ: معاً. |
| (٥) دا: للكم. | (٦) كم: دا، مل، وإطبع. |
| (٧) مل: و. | (٨) دا، مل: لا. |



وَأَمَّا الْمَقاصِدُ

(فخمسة أقسام)



دینا دینا دینا

القسم الأول

في الأقيسة البسيطة من الحملات ولنتكلم أولاً في المطلقات

الشكل الأول

وهو^١ يسج المحصورات الأربع وشرطه في الإبتاح [١] كون الصعري موجبة، وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط، فلا ينعدي ما يحكم به على الأوسط - إيجاباً كان أو سلباً - إليه لكنها لو كانت ممكنة سالبة^٢ يلزمها صدق موحدها، جار^٣ لكونها في قوة الموحدة و [٢] كون الكسري كلية وإلا جاز أن يكون ما حكم به على الأصغر غير الذي حكم عليه بالأكثر، فلا يتحد الأوسط،^٤ فلا يتعدى الحكم

[١] مع سالبة ممكنة.

[١] أكثر، داء، مرة - هو

[٢] أكثر، داء، مل، الأوسط

[٣] مل - جاز

ثم نقول: قد عرفت أنَّ القضية إما محصورة أو مهملة أو مخصوصة. والمحصورات أربع. فليعرض^١ الصغرى موجبة كلية فيضم^٢ إليها أربع كبريات، وكذا^٣ البواقي، فيحصل ستة عشر صرياً. لكن الصغرى^٤ السالبة الكلية والجزئية لا تنتجان فسقطت ثمانية والكبرى الجزئية لا تنتج فسقطت أربعة أخرى. وبقيت^٥ المنتجة أربعة:

«أ» [الضرب الأول] من موجبتين كليتين، تنتج موجبة كلية: «كل ج ب وكل ب آ، فكل ج آ».

«ب» [الضرب الثاني]، من كليتين والكبرى سالبة،^٦ تنتج كلية سالبة.^٧ «كل ج ب ولا شيء من ب آ، فلا شيء من ج آ».

«ج» [الضرب الثالث]، من موجبتين والصغرى جزئية،^٨ تنتج جزئية موجبة.^٩ «بعض ج ب وكل ب آ، فبعض ج آ».

«د» [الضرب الرابع]، من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة^{١٠} كبرى، تنتج جزئية سالبة. «بعض ج ب ولا شيء من ب آ، فليس كل ج آ».

فظهر أنَّ هذا^{١١} الشكل ينتج المحصورات الأربع وأما المهملات، فهي في

(١) دا، مل: فلنعرض. (٢) آكه مل: فنتضم/دا: فيضم.

(٣) آكه، دا، مل: كذلك. (٤) دا: + و.

(٥) دا، مل: بقي. (٦) مل: والصغرى موجبة.

(٧) دا، مل: سالبة كلية. (٨) دا: + موجبة.

(٩) آكه، مل: موجبة جزئية/دا: جزئية. (١٠) آكه، دا، مل: سالبة كلية.

(١١) دا: - هذا.

قوة الجزئيات والمخصوصات فالقياس^١ ينعقد منها لكنه قليل الفائدة.

ثم هاهنا^٢ بحث وهو أن كل واحد من هذه الأضرُب الأربعة يقع على وجوه مختلفة لوجوه:

ف«آ» [١]، اعتبار حال حدودها في العموم والخصوص أما الضرب الأول، فلأن الأكبر قد يكون أعم من الأوسط، وقد يكون مساوياً له والأوسط قد يكون أعم من الأصغر، وقد يكون مساوياً له فلاجرم يقع على أربعة أوجه فأما^٣ [الضرب] الثاني، فهذا الاعتبار حاصل فيه بين الأوسط والأصغر، لكون الصغرى موحبة لا بين الأكبر والأوسط، لكون الكبرى سالبة. فلاجرم لا يقع إلا على وجهين.

وأما [الضرب] الثالث، فالصغرى للجزئية إن صدقت كلية كان الأول، وإلا كان الأوسط أحص من الأصغر من وجه^٤ فيحصل أن يكون أعم منه من وجه آخر كالإنسان والأبيض، وإلا يكون كالمثلث والأبيض. وأما وقوع الكبرى على وجهين فظاهر. فلاجرم يقع هذا الضرب على أربعة أوجه.

وأما [الضرب] الرابع، فالصغرى الجزئية محتملة لوجهين^٥ على ما مر، والأكبر المسلوب عن كل الأوسط يحتمل أن يكون مسلوباً عن كل الأصغر، وأن يكون داخلاً مع الأوسط فيه. فلاجرم يمكن وقوع هذا الضرب أيضاً على أربعة أوجه.

(١) مع. والقياس. (٢) أكثر من مل. هنا.

(٣) مل. وأما. (٤) أكثر من مل. - و.

(٥) أكثر من مل. الوجهين.

«ب» [٢]، اعتبار حال حدودها في العدول والتحصيل. فإنَّ الصغرى إمَّا أن تكون بسيطة، أو معدولة بحسب الطرفين معاً، أو معدولة بحسب الموضوع فقط، أو بحسب المحمول فقط. وإنَّ ضمَّنا إلى كل واحد منها هذه الأربعة حصلت ستة عشر ضرباً في الضرب الأول، لكن ثمانية منها ساقطة لتعذر اتحاد الوسط.

فإنَّ الصغرى البسيطة لا ينضم إليها الكبرى المعدولة بحسب الموضوع فقط، ولا معدولة^١ بحسب الطرفين لأنَّ موضوع الكبرى في هذين^٢ القسمين معدول، ومحمول الصغرى فيهما^٣ محصّل فلا يتحد الوسط لكن ينضم إليها الكبرى البسيطة، والمعدولة بحسب المحمول فقط، لأنَّ الموضوع فيهما محصّل. وإذا اعتبرت ذلك هي سائر الأقسام عرفت أنَّ الذي يمكن اتحاد الوسط فيه ليس إلا ثمانية.

«ج» [٣]، المقدمتان إمَّا أن تكونا ثنائيتين^٤، أو ثلاثيتين^٥، أو الصغرى ثنائية والكبرى ثلاثية، أو بالعكس؛ فهذه أربعة أخرى. فإذا جمعت ما يرتفع^٦ من ضرب بعضها في بعض، ثم ضربت^٧ ذلك في أقسام الأقيسة البسيطة والمختلطة^٨ بلغ مبلغاً كثيراً

(١) مل: بالمعدولة. (٢) مع: هذين.

(٣) آكه: دا، مل: فيهما. (٤) آكه: مل، ثنائيتين.

(٥) آكه: مل: ثلاثيتين. (٦) مل: يرتفع.

(٧) آكه: دا، مع: ضرب. (٨) مل: والمختلطة.

[شكوك على الضرب الأول من الشكل الأول]

واعلم^١ أن على الضرب الأول من هذا الشكل الذي هو أحلى^٢ الأقيسة وأجلها^٣، شكوكا

فـ«أ» [الشك الأول] إذا قلنا «كل ح ب» فإمت أن يراد به^٤ أن الحيم هو الباء بعينه، أو موصوف به، أو معني ثالث^٥. ولأول باطل لوجهين: أما أولاً، فلأننا نعلم أن حقيقة الجسم ليست حقيقة المؤلف بمعنى اتحاد المفهوم في قولنا «كل جسم مؤلف» وأما ثانياً، فلأن الغرض من هذه الأقيسة، الاستدلال على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف بشيء بنفسه غير معقول فصلاً عن أن يكون مطلوباً بالحنة.

والثاني أيضاً باطل، لأنه يكون معنى القياس حسناً أن الأصغر موصوف بالأوسط والأوسط موصوف بالأكبر،^٦ وذلك لا يفتصي أن يكون الأصغر موصوفاً بالأكبر، لأن حقيقة الأوسط محالفة لحقيقة الأصغر، فلا يلزم من اتصاف الأوسط بشيء اتصاف الأصغر به بعينه نعم يلزم منه أن يكون الأصغر موصوفاً بالموصوف بالأكبر، لكن لا يجب أن يكون الموصوف بالموصوف بالشيء موصوفاً بالشيء. وإن أردتم معني^٧ ثالثاً فلخصوه لننظر^٨ فيه.

(٢) آكه، دا، مل، أجل هذه.

(١) مل، فاعلم.

(٣) مع، به.

(٢) آكه، دا، مل، أجلها.

(٤) مل، بالأكبر.

(٥) مع، ثالثاً.

(٨) مل، لنظر.

(٧) دا، بمعنى.

[«ب» الشك الثاني] وإن سلّمنا صحة أن^١ الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف بالشيء^٢، ولكنّ بقياس الأول إنما ينتج هذه النتيجة مع هذه المقدّمة وهذا على خلاف إجماع المصطفيين فإنهم اتفقوا على أن قولنا «كل ج ب وكل ب آ» موحد بالدات «أن كل ح آ» من غير إصغار مقدّمة أخرى.

[«ح» الشك الثالث] وإن سلّمنا ذلك لكس قولنا «الإنسان حيوان» و«الحيوان جسم» صادقان والنتيجة وهي «أن الإنسان جسم» كاذبة؛ وأيضاً فقولنا «كل ماطق إنسان» و«كل إنسان ماطق»^٣ مقدّمتان حقّتان^٤ ويلزمها «كل ماطق ماطق» وذلك ماطل، لأنّه يقتضي اتصاف الشيء بنفسه وذلك محال.

[أخوة عن الشكوى]

والجواب عن الأول أنّ حاصل هذا القياس يرجع إلى حرف واحد وهو أنّ الدات الواحد إذا كانت لها صفتان وثبوت إحداهما لها معلوم وثبوت الأخرى لها مجهول، لكنّ ثبوتها لكل ما ثبتت^٥ له الصفة الأولى معلوم فحينئذ يتعرّف من هذين الأمرين المعلومين ذلك المجهول. مثلاً قولنا «كل جسم مؤلّف» معناه أن كل جسم فإنّ صفة التأليف حاصلة له، وقولنا في الكرى^٦ «كل مؤلّف محدث» لا يريد^٧ به أن الحدوث ثابت للمولفية، بل أن^٨

(١) د: أن. (٢) د: موصوف بالشيء.

(٣) آ: و. (٤) د: مل. كل إنسان ماطق وكل ماطق إنسان.

(٥) د: حقان. (٦) آ: مل. له.

(٧) مع ثبت. (٨) مع: و.

(٩) د: يريد. (١٠) د: كان.

كلما^١ ثبتت^٢ له الموافقة ثبتت^٣ له الحادثة^٤.

فالحاصل أنَّ الكبرى ليس المراد منها إثبات الأكبر للأوسط، بل إثباته لكل ما ثبت^٥ له الأوسط، والإشكال المذكور لازم من التقدير^٦ الأول، لا من^٧ الثاني، وهو الجواب عن الشك الثاني

[والجواب عن الثالث] قوله «الإنسان حيوان والحيوان جنس»، قلنا: لو جعلنا الكبرى كلية كذبت، لأنَّه يكون معناها أنَّ كل واحد مما يقال له حيوان فهو جنس، وإن لم نجعلها^٨ كلية لم يكن شرط الإنتاج حاصلا والمثال الثاني يلزمه أنَّ كل ما له الماطقية فله الماطقية وهذا^٩ وإن كان هذرا، لكنه ليس بكاذب.

الشكل الثاني

وهو الذي يكون^{١٠} الأوسط فيه محمولا^{١١} هي المقدمتين، وحقيقته راجعة إلى الاستدلال بتعاند^{١٢} اللوازم على تعاند العلومات، ولذلك لا تستج إلا السالبة. وله في الإنتاج شركتان

أحدهما اختلاف مقدمتيه بالكيف، فإنَّ المشتركات هي لازم واحد - سلبا

(١) لا: + كأنه ما.	(٢) آكه لا، مع ثبت.
(٣) مع، مل: ثبت.	(٤) مع الحادثة له.
(٥) آكه لا: ثبتت.	(٦) لا، التقديرين.
(٧) لا: كما مر.	(٨) لا: لم يجعلها
(٩) مع: - وهذا.	(١٠) مل: - يكون.
(١١) مل: محمول.	(١٢) آك. معاندة / مل. يتعاند.

كان أو^١ إيجاباً^٢ - قد يكون متعابدة، وقد يكون متوافقة/أما اشتراك المتعاندات والمتوافقات في السلب، فلأن كل شيئين تعابداً أو توافقا فلا بد وأن يشتركا في سلب ماعداهما عنهما وأما في الإيجاب، فلأن المتعاندات متشاركة في كون كل واحد منها معانداً للآخر، وقد يتشاركان في الحسن والمحل والزمان وغيرها، وكون المتوافقات كذلك طاهر وإذا كن الاشتراك في اللوآرم مشتركا بين المتعاندات والمتوافقات، لم يصح الاستدلال به لا على التعاند ولا على التوافق فثبت أنه لا بد في هذا الشكل من المحافضة في الكيف، وذلك الاختلاف إما أن يكون في العوارض أو في اللوآرم والأول مشترك أيضاً بين المتوافقات والمتعاندات،^٣ لأن الأشياء المتوافقة قد يتحالف في العوارض، بل الشيء الواحد قد يخالف نفسه في العوارض وأما أن المتعاندات قد يكون كذلك فظاهر وإذا كان الاختلاف في العوارض مشتركا بين المتوافقات والمتعاندات، لم يصح الاستدلال به على واحد منهما فنخرج ممّا قرّره أنه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنات الخاصة، والوجودي اللاصوري، والوجودي اللدائمي، والوقسي، والمنتشر ولما كان الممكن العام والمطلق العام يحتملان أن يكونا كذلك لآحرم^٤ لم ينعقد القياس منهما فرباً لا ينعقد القياس في هذا الشكل من هذه القضايا السبع - لا بسيطة ولا محتطاً - بعضها بالبعض.^٥

وأما إذا كان الاختلاف في اللوآرم فإنه ينتج لأن أحد الطرفين إذا لزمه ما

(١) مل. إيجاباً.

(١) دا. مع. مل. أم.

(٢) مل. لا جرم.

(٣) مل. المتعاندات.

(٤) مل. مع البعض.

لا يلزم الطرف الآخر، وجبت المباينة لامحالة.

وليضاً قريباً توافقت المقدمتان ظاهراً في الكيف^١ ومع ذلك يكون منتجاً لأجل حصول الاختلاف في نفس الأمر، على ما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.^٢

الشرط الثاني أن يكون الكبرى كلية، لأنها لو كانت جزئية لكان^٣ الأكبر الذي حمل على بعضه الأوسط قد يكون غير محمول على الأصغر، كقولنا «كل تلج أبيض وليس كل إنسان أبيض» والحق للسلب، وقد يكون محمولا عليه، كقولنا «كل إنسان^٤ ناطق وليس كل حيوان ناطق»^٥ والحق للإيجاب، والاختلاف دليل للعمم.

وأما إذا جعلنا هذه الجزئية صغرى، كقولنا^٦ «ليس كل حيوان ناطق وكل إنسان ناطق» لزم «ليس كل حيوان إنساناً» وهو صادق لأن سلب الخاص عن بعض العام صادق، وعلى التفسير الأول يلزم سلب العام عن بعض الخاص وهو كاذب.

وإذا عرفت^٧ ذلك فنقول اشتراط كلية الكبرى أسقط من الستة عشر، ثمانية. واعتبار اختلاف في الكيف أسقط أربعة أخرى. فبقيت الضروب المنتجة أربعة:

(١) لا: الكيفية. (٢) آكه ده مل - إن شاء الله تعالى

(٣) آكه ده مل: كان. (٤) لا: الإنسان.

(٥) مل: ناطق. (٦) مل: لقولنا.

(٧) آكه، مل: عرفت.

فـ «آ» [الضرب الأول] من كليتين والكبرى سالبة، تنتج كلية سالبة «كل ج ب ولا شيء من آ ب، فلا شيء من ج آ»^١ بياحه إمّا بعكس الكبرى حتى يصير ثاني^٢ الأول. أو بالحلف. إن كذب «لا شيء من ج آ» صدق «بعض ج آ» و«لا شيء من آ ب» «فبعض ج ليس ب» وكان «كل ج ب»، هذا خلف.

«ب» [الضرب الثاني] من كليتين والصغرى سالبة، تنتج كلية سالبة «لا شيء من ج ب وكل آ ب، فلا شيء من ج آ» بياحه بعكس الصغرى، ثم جعلها كبرى، ثم عكس النتيجة وبالحلف المذكور ولمية هدين الضربين أنّ الأوسط لغايت لأحدهما دون الآخر وجبت المعاينة

«ج» [الضرب الثالث] من موحدة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية^٣ «بعض ج ب ولا شيء من آ ب، فليس كل ج آ». بياحه بعكس الكبرى، والخلف

«د»، [الضرب الرابع] من سالبة جزئية صغرى وموحدة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية^٤ «ليس كل ج ب وكل آ ب، فليس كل ج آ». لا يمكن بياحه بالعكس، لأنّ الصغرى سالبة جزئية^٥ فلا تنعكس، والكبرى لو عكست صارت جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل بياحه إمّا بالحلف وهو ظاهر أو بالافتراض^٦ بأن يعرض الحيم الذي ليس ب، د. «فلا شيء من د ب وكل آ ب، فلا شيء من د آ». ثم نقول «بعض ج د ولا شيء من د آ، فبعض ج ليس آ».

(١) هذا الثاني.

(٢) أكد آ ب.

(٣) أكد د، مل. - من سالبة جزئية.

(٤) أكد د، مل. - من موحدة جزئية.

(٥) مل: الافتراض.

(٦) د، جزئية سالبة.

واللمية أنَّ الكبرى تدلُّ على أنَّ الأوسط لازم للأكبر، والصغرى تدلُّ على خلق بعض الأصغر^١ عن الأوسط، فوجب خلق ذلك البعض عن الأكبر استدلالاً بخلق اللازم على انتفاء الملزوم

الشكل الثالث

الذي يكون^٢ الأوسط فيه موضوع الطرفين، ولا يستج إلا الجزئيتين^٣ وشرط إنتاجه [١] أن يكون إحدى المقدمتين كلية، والأخرى محتملة أن يكون البعض الذي فيه الأصغر معياراً للذي فيه الأكبر فلا يحصل الالتقاء وأن [٢] يكون الصغرى موجبة، لأنَّ الأصغر المطلوب عن الأوسط يحتمل أن يكون خارجاً عن الأكبر و^٤ مباشراً له، كقولنا «الشيء من البياض سواد وكل بياض مفروق للدهر» والحق هاهنا^٥ السلب ويحتمل أن يكون داخل فيه، كما إذا قلنا في الكبرى «وكل بياض كونه» والحق هاهنا^٦ الإيجاب، لأنَّ سلب العام عن بعض الخاص غير ممكن. أمّا إذا جعلنا السالبة كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام وهو غير منكر.

ولميّة هذا الشكل أنَّ الأوسط فيه ممّا كان موضوع الطرفين^٧ التقيا فيه بالسلب أو الإيجاب. وذلك يقتضي الحكم الجزئي، ولا يجب الكلي لاحتمال أن

(٢) آكه دا، مل: - يكون.

(١) مل: - الأصغر.

(٣) آكه دا، مل: - و.

(٣) دا: جزئيتين.

(٤) آكه مل: هنا.

(٥) آكه دا، مل: هنا.

(٧) مل: للطرفين.

يكون أحد الطرفين أعم من الآخر، فلا يلتقيان خارج ذلك الوسط.

واعلم أن كون الصغرى موجبة أسقط ثمانية، واعتبار أن لا يكونا جزئيتين أسقط ضربين آخرين. فبقيت المنتحة ستة:

ف«أ» [الضرب الأول]، من موحنتين كليتين، تنتج موجبة جزئية «كل ج ب وكل ج آ، فبعض ب آ». بيانه إما بعكس الصغرى حتى يصير ثالث الأول، أو بالخلف.

«ب» [الضرب الثاني]، من كليتين والكبرى سالبة، تنتج جزئية سالبة «كل ج ب ولا شيء من ج آ، فليس كل ب آ». بيانه بعكس الصغرى حتى يصير رابع الأول. أو بالخلف.^١

«ج» [الضرب الثالث]، من موحنتين والصغرى جزئية، تنتج جزئية موجبة «بعض ج ب وكل ج آ، فبعض ب آ». بيانه بالطريقتين المذكورين.

«د» [الضرب الرابع]، من موحنتين والكبرى حرة، تنتج موجبة حرة «كل ج ب وبعض ج آ، فبعض ب آ». بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة. أو بالخلف.

«هـ»^٢ [الضرب الخامس]، من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى، تنتج جزئية سالبة «بعض ج ب ولا شيء من ج آ، فليس بعض ب آ»^٥. بيانه بعكس الصغرى. والخلف.

(١) آكه دا، مل. الخلف. (٢) آكه دا، مل. - فبعض ب آ.

(٣) دا، مل. (٤) آكه دا، مل. - من.

(٥) آكه دا، مل. - فليس بعض ب آ. (٦) دا، مل. + ما.

«و» [الضرب السادس] من ^١ كلية موحدة صغرى وجزئية سالبة كبرى، تنتج جزئية سالبة «كل ج ب وليس كل ج آ، فليس كل ب آ» ^٢ و لا يمكن بياحه بالعكس، لأنَّ الكبرى السالبة الجزئية لاتنعكس والصغرى الكلية الموجبة تنعكس جزئية ولاقياس عن جزئيتين بل بالحلف وهو ظاهر وبلافتراض، يفرض ^٣ الجيم الذي ليس آ، د، «فكل د ج وكل ج ب، فكل ^٤ د ب»، ثم نقول «كل د ب ولا شيء من د آ، فليس كل ب آ».

الشكل الرابع

وهو الذي يكون ^٥ الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً ^٦ في الكبرى. ^٨ ولا بدّ من تقديم مقدمات خمس
فـ «آ» [١]، من شرائط ^٩ إنتاجه ^{١٠} لا يجوز استعمال الجزئية السالبة فيه أمّا لعملاً فلا بدّ لو جعلنا إحدى مقدماته سالبة جزئية، فلا بدّ وأن يكون الأخرى موجبة كلية، لأنّه لاقياس عن سالتين ولا عن جزئيتين، وحينئذٍ إمّا أن يجعل السالبة الجزئية صغرى أو كبرى، والأوّل لا ينتج، لأنّ المحمول قد يكون أعمّ من موضوعه، فإذا سلب عن بعض ذلك المحمول ^{١١} شيء وأوجبناه على كل شيء

(١) آك، دا، مل، - من. (٢) آك، دا، مل، - كل ج ب، ب آ / مع، + و

(٣) مل، يفترض. (٤) مل، وكل.

(٥) آك، دا، مل، - يكون. (٦) آك، دا، مل، موضوع

(٧) آك، مل، محمول. (٨) آك، دا، مل، - في الصغرى - الكبرى

(٩) آك، شرائطه.

(١٠) مع: الموضوع / مع، مع (نسخه بدل: بواير متن).

آخر، فمن المحتمل أن يكون ذلك المسلوب وذلك الموضوع متوافقين، كقولنا «ليس كل حيوان مناطق^١ وكل إنسان حيوان». وأن يكونا متباينين، كقولنا «ليس كل حيوان مناطق^٢ وكل فرس حيوان». والثاني لا يمتج أيضاً، لأن الشيء، إذا حمل عليه جنسه ثم سلب عن بعض شيء آخر، فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين، كقولنا «كل إنسان حيوان وليس كل حساس بإنسان»، ومتباينين، كقولنا «كل إنسان حيوان وليس كل ححر بإنسان».

وأما إنمّا وهو إقناعي. فلأننا لو^٣ جعلنا السالبة الحزئية صفري^٤ لتعذر بياها^٥ بالزّد إلى الأوّل، لأنّ ذلك إنمّا يكون محفل الصغرى كبرى والسالبة الحزئية لا يصلح كبرى للأوّل^٦ ولا إلى الثاني، لأنّ الرابع إنمّا يرتدّ^٧ إلى الثاني بعكس الصفري والسالبة الحزئية لا تنعكس ولا إلى الثالث، لأنّ الصفري إذا كانت سالبة جزئية كانت الكبرى موجبة كلية والرابع إنمّا يرتدّ^٨ إلى الثالث بعكس الكبرى وعكس الموجبة الكلية حزئية ولا أساس عن حزئيتين.

وإن جعلناها كبرى فلا يمكن بياها بالأوّل، لأنّ السالبة الحزئية لا تصلح صفري الأوّل ولا بالثاني، لأنّ الكبرى إذا كانت سالبة حزئية كانت الصفري موجبة كلية وإنمّا يرتدّ^٩ الرابع إلى الثاني بعكس الصفري وعكس الموجبة

- | | |
|----------------|-------------------|
| (١) مل: مناطق. | (٢) مل: مناطق. |
| (٣) دا: إذا. | (٤) دا: صغيظ. |
| (٥) دا: بنائه. | (٦) مل: الأوّل. |
| (٧) مل: يريد. | (٨) آكه مل: يريد. |
| (٩) دا: يريد. | |

الكلية جزئية ولاقياس عن جزئيتين. ولا بالثالث، لأن الرابع إنما يرتد إلى الثالث بعكس الكبرى وإذا كانت الكبرى سالبة جزئية لم تنعكس.

فثبت أن السالبة الجزئية لا تستعمل في هذا الشكل؛ وإذا كان كذلك سقطت^١ من الستة عشر، سبعة^٢

وأما المحصورات الثلاث^٣ فنقول إذا كانت الصغرى موجبة كلية، أمكن جعل الكبرى موجبة كلية، وسالبة كلية، وموجبة جزئية، وأما إذا كانت سالبة كلية، أمكن جعل الكبرى موجبة كلية، فأما السالبة الكلية فلا، لأنه لاقياس عن سالتين. ولا موجبة جزئية، لأنه لاقياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى جزئية. وأما إذا كانت موجبة جزئية، أمكن جعل الكبرى سالبة كلية^٤ وأما المرححة الجزئية فلا، لأنه لاقياس عن جزئيتين. وأما الموجبة الكلية فلا أمالماً^٥ فلأنه إذا جعل بعض الأوسط موضوعاً لشيء، وجعل كله على شيء آخر فذلك الشئان «ديكومان مساينين، كقولك «بعض اللون سواد» وكل بياض لون» و الحق «لا شيء من السواد بياض»، وقد يكونان متوافقين، كقولك «بعض الحيوان إنسان وكل مطلق حيوان» والحق «كل إنسان ناطق».

أما إنّا فلأن الكبرى إذا عكست حصلت جزئيتان ولاقياس منهما، والصغرى إن عكست حصلت مرجبتان في الثاني وهو غير منتج

(١) دا: سقط.

(٢) أكة، دا، مل: ثمانية.

(٣) دا: الثالث.

(٤) مل: لن.

(٥) أكة، دا، مل: و.

(٦) أكة، دا، مل: أما.

(٧) مل: سودا.

ولمّا تُلخّصت^١ شرائط الإنتاج، ظهر أنّ القرائن المنتجة خمسة.^٢

«ب» [٢] هذا الشكل ينتج للجبرئية الموجبة، والسالبتين،^٣ لكنّه لا ينتج الكلية الموجبة، لأنّها لا تحصل إلّا من موجبتين كليتين، وذلك لا ينتج موجبة كلية.

أمّا لمّا فلأنّ الأصغر الذي حمل على كل^٤ الأوسط يجوز أن يكون أعمّ منه،^٥ والأكبر الذي حمل على كلية^٦ الأوسط يجوز أخصّ منه، فحينئذٍ يحتمل أن يكون الأصغر أعمّ من الأعمّ عن الأكبر - فكيف يمكن أن يقال كل الأصغر أكبر^٧ وأما إنّنا فلأنّ بيانه إن كان بالأول فلا بدّ من عكس النتيجة والموجبة الكلية لا تحفظ الكمية وإن كان بالثاني فهو لا ينتج الموجبة. وإن كان بالثالث فهو لا ينتج الكلي.

«ج» [٣] هذا الشكل يخالف الأوّل في شرطيه^٨ لحواز^٩ أن يكون صفراء سالبة وكبراء جزئية. والثاني في شرطيه^{١٠} لحواز^{١١} اتفاق مقدمتيه في الكيف وكون كبراء جزئية والثالث في شرط واحد وهو جواز أن يكون صفراء سالبة فأما^{١٢} الشرط الثاني فهو معتبر في الكل.

(١) مل: تحصيلاته.

(٢) آكه مع، مل: خمس.

(٣) آكه: ذا السالبة / مل: السالبة كلية.

(٤) مل: + واحد.

(٥) مل: منه.

(٦) آكه: كل / مل: كلمة.

(٧) مل: شرطية.

(٨) مل: يجوز.

(٩) مل: شرطية.

(١٠) مل: يجوز.

(١١) مل: وأما.

«ج»^١ [٢] للصالبة المستعملة فيه يجب^٢ أن يكون منعكسة، وآل لم ينتج

كما في الثاني.

«هـ»^٣ [٥] هذا الشكل يرتد^٤ إلى الأول بجعل صغراه كبرى وكبراه

صغرى؛ وإلى الثاني بعكس الصغرى؛ وإلى الثالث بعكس الكبرى؛ ولميته ظاهرة^٥ مما مر.

ولقد قد لخصنا هذه المقدمات فلنشرع^٦ في تعديد القرائن الخمسة^٨

ف«آه» [الضرب الأول] «كل ب ج وكل آ ب، فبعض ج آ». أما بيان الإتي، فإما

بأن نجعل^٩ صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد^٤ إلى الأول وينتج موجبة كلية، ثم بعكسها موجبة حزئية. وإما بعكس كبراه ليرتد^٤ إلى الثالث. أو بالخلف إن كذب «بعض ج آ»، «فدائماً لا شيء من ج آ» وكان «كل ب ج» «فدائماً لا شيء من ب آ»، «فدائماً لا شيء من آ ب» وكلن هك آ ب. هذا خلف.

وأما اللَّمِّي، فلأن الصغرى نلت على أن الأصغر محمول على كل الأوسط والكبرى نلت على أن الأوسط محمول على كل الأكبر، فيلزم أن يكون الأصغر محمولا على كل الأكبر والمحمول هاهنا^{١٠} يحتفل أن يكون أعم من الموضوع

(٢) نك: بصيحت / مل: بحث.

(١) مل: -هـ.

(٣) نك: يريد.

(٢) نك: -هـ.

(٤) نك: صمد.

(٥) آكه: نك: ظاهر.

(٦) نك: مل: فليشرع.

(٨) آكه: مع، مل: الخمس / مع (نسخة بدل) + بيان برهان إثني ولقي.

(١٠) نك: -عن.

(٩) آك: تجعل.

(١١) آكه: نك: مل: هذا.

فالمتيقن أن بعض الأصغر أكبر.

«ب» [الضرب الثاني] «كل ب ج^١ وبعض آ ب، فبعض ج آ». بيانه الإنسي بالوجوه المذكورة واللمى، فلأن الصغرى دلت على أن الأصغر محمول على كل الأوسط والكبرى دلت على أن الأوسط محمول على بعض الأكبر. فيلزم أن يكون الأصغر حاصلًا لبعض الأكبر، فبعض الأصغر أكبر.

«ج» [الضرب الثالث] «لاشيء من ب ج وكل آ ب، فلاشيء من ج آ». بيانه الإنسي أمّا من الأول فجعل الكبرى صغرى، ثم عكس النتيجة ومن الثاني بعكس الصغرى و يظهر منه أن السالبة لا بد أن يكون معكسة وبالحلف^٢ إن كذب «لاشيء من ج آ» صدق «بعض ج آ» و «كل آ ب»، «بعض ج ب»، «فبعض ب ج». ^٢ وكان «لاشيء من ب ج» هذا خلف، وأنت تعلم أن الخلف إمّا يلزم لو كانت السالبة عرفية

وأمّا اللمى فلأن الصغرى دلت على أن الأصغر غير ثابت لشيء من الأوسط والكبرى دلت على حصول الأوسط لكل الأكبر، فوجب حصول العنامة الكلية بين الأصغر والأكبر، فلاشيء من الأصغر بأكبر

«د» [الضرب الرابع] «كل ب ج ولاشيء من آ ب، فليس كل ج آ». لا يمكن^٣ بيانه بالأول لأن السالبة لاتصير صغرى الأول. لكن إمّا من الثاني بعكس الصغرى؛ أو الثالث بعكس الكبرى أو بالحلف إن كذب «بالإطلاق ليس كل ج آ» صدق «دائمًا كل ج آ» وكان «بالإطلاق المنعكس لا شيء من آ ب»، «فدائمًا

(٢) د - و

(١) مل - ج ب

(٣) د - لا يمكن.

(٢) أكد - فبعض ب ج -

لاشيء من ج ب»، «فدائماً لاشيء من ب ج» «وكل ب ج». هذا خلف.

وأما اللَّصِّي، فقريب ممّا مرّ في الثالث. والفرق بينهما أنك إذا جعلت الموجبة الكلية صفري، احتمال كون الأصغر أعم من الأوسط وأن يكون الأكبر أيضاً داخلاً فيه، فلا جرم إنّه وحسب سلب الأكبر عن بعض الأصغر لا عن كلّ، كما في قولك «كل إنسان حيوان» و«لا شيء من الفرس بإنسان»^١ أمّا إذا جعلتها كبرى كان الأوسط مساوياً للأكبر وإذا دبت الصغرى على كون الأوسط منافياً لكل الأصغر، كان الأكبر المساوي للأوسط وحسب أن يكون بكلّيته^٢ منافياً للأصغر

«هـ»^٣ [الصرب الخامس]، «بعض ب ج ولا شيء من أ ب، فليس كل ح أ»

بيانه بالوجوه المذكورة.

فهذا تمام الكلام في الأقيسة البسيطة من المطلقات^٤ في الأشكال الأربعة. وقد عرفت ما قرّرناه من قبل، أنّ العقل لا يتمكن من الحزم بالفضية الكلية الآ في الضروريات، فيكون تكلف الكلام في هذه المطلقات غير منفع به هي العلوم أصلاً وأمّا الكلام في سائر الموجهات البسيطة فمندرج في القسم الذي يأتي بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) آكه دا: كليته.

(١) مل: إنسان.

(٣) دا: المطلق.

(٢) دا: هـ.

القسم الثاني

في المختلطات في الأشكال الأربعة

أما المختلطات في الشكل الأول

فقد عرفت أنَّ القضايا خمسة عشر نوعاً، لكنّا لم نُفرد الممكن الأخص والاستقبالي بالاعتبار، لأنَّ من عرف أحكام الممكن العام والخاص في الأشكال الأربعة سهل عليه اعتبار أحكامهما، لا في أمور نادرة لا بدّ من تحديد الاعتبار فيها^١ واعتبرنا حال النواقي على أن نجعل كل واحدة من الثلاث عشرة، صغرى ونجعل كل واحدة منها كبرى وهي قسط (١٦٩)^٢ نوعاً. واعلم أنَّ من هذه^٣ القرائن^٤ ما لا ينعقد منها قياس صادق المقدمات

(٢) أك، دا، مج، مل، - (١٦٩) / مل (نسخة بدل ١٦٩).

(١) مل، فيه.

(٣) ذك القرآن.

(٢) ذك هذا.

(٥) مج، - ما.

ومنها ما ينعقد^١ وهناك^٢ قد يكون النتيجة تاسعة للكبرى، وقد يكون تاسعة للصغرى، وقد يكون مخالفة لهما جميعا^٣ وقبل اعراض في التعديد لابد من تقديم مقدمات ثلاث.

[القياس الذي صفراه ممكنة]

«أ» [المقدمة الأولى]، إذا كانت اصغرى ممكنة فالكبرى^٢ إما أن تكون ضرورية، أو دائمة، أو لازورية^٣ ولادائمة، أو محتملة لكل. أمّا القسم الأول، فالنتيجة ضرورية، لأن الكبرى دلت على أن كل ما ثبت له الأوسط، كيف كان، ثبت له الأكبر بالضرورة في جميع أوقات وجوده قبل حصول الأوسط بعده، والصغرى دلت على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر، متبذير وقوع ذلك الممكن يكون ثبوت الأكبر للأصغر ضروريا وكل ما ثبت كونه ضروريا عند فرض وقوع شيء ممكن الوقوع كان ضروريا، سواء وقع ذلك الممكن أو لم يقع لأن^٤ من المستحيل أن يصير ضروريا عند وقوع ذلك الممكن، مع أنه قبل ذلك^٥ كان ضروريا

و بالحلف؛ وليكن القياس «كل ج ب بالإمكان وكل ب آ بالضرورة» فنقول، «إن لم يكن بالضرورة كل ج آ» صدق بقيصه وهو «إما بالضرورة ليس بعض ج آ»، أو «بالإمكان الحاص كذلك»، فإن كان الأول وضممنا إليه الكبرى،

(٢) لا: والكبرى.

(١) آكه، مل: هناك.

(٣) آكه، نا، مل: لأنه.

(٣) نا: لازورية أو دائمة.

(٥) آكه، معج، مل: + ما.

هكذا «بالضرورة ليس بعض ج آ» و«بالضرورة كل ب آ»، «فبالضرورة بعض ج ليس ب» و^١ «كان كلّه^٢ بالإمكان^٣ هذا خلف. وإن كان الثاني وضممنا إليه الصغرى هكذا «بالإمكان كل ج ب» و«بالإمكان ليس بعض ج آ»، «فبالإمكان ليس بعض ب آ»،^٤ وكان^٥ كلّه بالضرورة^٦ هذا خلف.

لا يقال. هذا باطل بقولنا «بالإمكان كل نطفة إنسان»، و«بالضرورة كل إنسان حيوان» ولا يلزم «بالضرورة كل نطفة حيوان»، لأننا نقول. قد بيتنا أن الكبرى ليست ضرورية مطلقة، بل مشروطة

وأما القسم الثاني وهو أن يكون الكبرى دائمة، فالنتيجة لامحالة دائمة، بعين هذه الحجة.

وأما القسم الثالث وهو أن لا يكون ضرورية ولا دائمة، فالنتيجة ممكنة خاصة، سواء كانت الكبرى ممكنة خاصة، أو وجودية لاضرورية، أو وجودية لا دائمة، أو وقتية، أو منتشرة، لأن الكبرى دلت على أن كل ما ثبت له الأوسط كيف كان، ثبت له^٧ الأكبر بالجهة المعتره في الكبرى، والصغرى دلت على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر فإن وقع ذلك الممكن كان الأكبر ثابتاً للأصغر على تلك الجهة وإن لم يثبت احتمال أن لا يثبت الأكبر للأصغر لأجل أن ثبوته له متوقف على ثبوت الأوسط له فلما لم يثبت الأوسط له لم يثبت الأكبر أيضاً له،

(٢) مع: ب.

(١) مع: و.

(٣) فبعض ب ليس آ بالإمكان.

(٢) دا: بالإمكان.

(٤) مل: و.

(٥) دا: فكان.

(٦) دا: له.

ويحتمل أن يثبت لعدم ذلك التوقف، والقدر المشترك هو الإمكان الخاص.
وبالخلف إن كذب «بالإمكان الخاص كل ج آ» صدق نقيضه ويلزمه «إما بالضرورة بعض ج آ، أو بالضرورة ليس بعض ج آ»، لكنهما باطلان لوحدهين؛ فـ «آ»، إذا فرضنا الصغرى الممكنة موجودة، كان ذلك فرضا لا يلزم منه محال. وبهذا التقدير يكون النتيجة خالية عن الضرورة. وإذا كان كذلك استحال كونها ضرورية لها بيتا أن ما لا يكون ضروريا في وقت استحال صيرورته^١ ضروريا في شيء من الأوقات.

«ب»: لو فرضنا الحق ضرورة السلب في البعض^٢ فلنحعلها كبرى ونضمها^٣ إلى الصغرى الممكنة التي فرضناها وجودية، هكذا «بالوجود كل ج ب» و «بالضرورة^٤ ليس كل ج أ»، ينتج من الثالث على ما ستعلم «بالضرورة ليس كل ب آ»، وكان^٥ حقا «إن كل^٦ ب آ بالضرورة» هذا خلف، وإن جعلناها صغرى وصممناها إلى كبرى القياس، هكذا «بالضرورة ليس كل ج آ» و «بالوجود كل ب آ» ينتج من الثاني «بالضرورة ليس كل ج ب» على ما ستعلم و كان «كل ج ب بالإمكان». هذا خلف.

(١) ضرورة

(٢) مل (هامش): + نجعل كلا منهما كبرى للصغرى الممكنة المعروضة وجودية فينتج عن الثالث

ضرورة تحالف الكبرى: أو صغرى لكبرى القياس فينتج عن الثاني ضرورة تكذب

الصغرى. (٣) لا يضمها.

(٤) بالضرورة.

(٥) مع: لكان.

(٦) مل: إن كان.

وأما إذا فرضنا الحق ضرورة الإيجاب فلنجعلها كبرى ونضم^(١) إليها الصغرى^(٢) الممكنة التي فرضناها موجوبة، هكذا: «كل ج ب» و«بالضرورة بعض ج آ» ينتج من الثالث «بعض ب آ بالضرورة» و كان كله بالوجود. هذا خلف ولنجعلها صغرى ونضم إليها الكبرى الموجوبة، هكذا: «بالضرورة بعض ج آ» و«بالوجود كل ب آ» ينتج «بالضرورة ليس كل ج ب» على ما ستعلم. هذا خلف ويجب أن تعلم أن هذا البيان الخلفي لا يفيد أن النتيجة لا يجب كونها تابعة للكبرى.

وأما القسم الرابع، وهو ما إذا كانت الكبرى محتملة للضرورة ولللاضرورة - وهي في أربع قضايا: الممكنة العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة والمشروطة للعامة - كانت النتيجة في الكل ممكنة عامة. لأن المحتمل للضرورة إن صدقت هي نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية وإلا كانت ممكنة خاصة، والقدر^(٣) المشترك هو الإمكان العام.

[القياس الذي كبراه عرفية أو مشروطة خاصة وصغراه دائم أو لائمه أو محتملة لهما]

«ب» [المقدمة الثانية] الكبرى العرفية للخاصة والمشروطة الخاصة، إما أن يكون صغرياتها^(٤) لائمه، أو دائمة، أو محتملة لهما.

القسم الأول، القياس منعقد منه، لأن الأكبر دائم بدوام وصف الأوسط لا بدوام وجوده، والأوسط دائم بدوام وصف الأصغر لا بدوام وجوده، فوجب

(١) داء مل ينضم.

(٢) مل: صغرى.

(٣) مل: - القدر.

(٤) داء صغرياتها.

أن يكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر، لا بدوام وجوده.

القسم الثاني، القياس الصادق المقدمات لا ينعقد منه، لأنك إذا شرطت في الكبرى دوام الأكبر بدوام وصف الأوسط، كما هي العرفية الخاصة أو دوام ضرورة الأكبر بدوام وصف الأوسط، كما هي المشروطة الخاصة، ثم حكمت في الصغرى بأن الأصغر موصوف بالأوسط دائماً فيلزم من دوام الأوسط للأصغر دوام الأكبر له، لكن ذلك باطل لأننا حكمنا في الكبرى أنه لا شيء من الموصوفات بالأوسط موصوف^١ بالأكبر دائماً فثبت أن بين المقدمتين معاندة.

لا يقال هاهنا^٢ شكك فها^٣ [الشك الأول] إذا أهدنا موضوع هذه الكبرى لا مطلقاً، بل بشرط اللادوام ابدفعت المعاندة، مثل أن يقول «وكل موصوف بالأوسط لادائماً فهو موصوف بالأكبر لادائماً»، لأنه من المحتمل أن يكون الموصوف بالأوسط على قسمين، منه ما اتصاف به^٤ دائم وهو الأصغر، ومنه ما ليس كذلك كالموصوفات بالأكبر

«ب» [الشك الثاني]، أنكم حكمت بأن الصغرى إذا كانت دائمة والكبرى لادائمة لم ينعقد القياس، ولو كان بالعكس منه ينعقد، فما الفرق؟

لأننا نجيب عن الأول بأننا إذا فعلنا^٥ ذلك لم يتحد الأوسط^٥ فلا يحصل منهما قياس، بل يكونان قضيتين لاتعلق لإحدهما بالأخرى. وعن الثاني: أن

(٢) أك، دا، مل، هـا.

(١) أك، دا، مل: موصوف.

(٢) مل: هـ.

(٣) مل: هـ.

(٤) أك، دا، مل: الأوسط.

الفرق أننا لو^١ جعلنا هذه العرفية كبرى دخلت^٢ الصغرى فيها، فكان شرط لدوام المحمول مع شرط دوامه بدوام وصف الموضوع منافياً كون الصغرى دائمة. وإنّا لمّا جعلنا الدائمة كبرى لم يكن معناها إلا أن كل ما ثبت له الأوسط - بأيّ طريق كان، دائماً أو غير دائم - فالأكبر دائم الثبوت له، فلا جرم لم يكن بينها وبين العرفية الخاصة منافاة

القسم^٣ الثالث، وهو ما إذا^٤ كانت الصغرى محتملة للدائم واللدائم، وذلك في قضايا مستتة^٥ الممكنة العامة، والمطلقة العامة، والممكنة الخاصة، والعرفية العامة، والمشروطة العامة، والوجودية اللا ضرورية والأغلب على الظن أن القياس لا ينعقد، لأن الصغرى في نفسها لا بد وأن يكون إما دائمة،^٦ أو غير دائمة، ومتغير الدوام^٧ لا ينعقد القياس الصائغ المقدمات، بل إنما ينعقد إذا كانت لدائمة وإذا كان كذلك لم يصح الجرم فالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة للدوام المنافي لصدق هذه التكبريات

لكن لقاتل أن يقول: بهذا يقتضي أن لا ينعقد القياس من المطلقتين العامتين، لاحتمال أن يكون الصغرى في نفسها دائمة والكبرى لدائمة. فلو التزمنا^٨ ذلك لسنقط أكثر قرائن هذا الباب، وإن لم يمنع هذا الاحتمال من

(١) آكه، مل، لما / دا، بما.

(٢) آكه، دا، مل، دخل.

(٣) آكه، والقسم.

(٤) دا، - إذا.

(٥) دا، مست.

(٦) مل، دابة.

(٧) دا، الدائمة.

(٨) مل، الزمن.

الانعقاد فكذا قيما ذكرتموه وبالجمله،^١ فسن في هذا الموضع من المتوقفين.^٢

[القياس الذي صغراه قطعية أو لخص منها وكبراه لا يعتبر فيها دوام وصف الموضوع]

«ج» [المقدمة الثالثة]، الأصغر متى كان داخلا بالمعمل تحت الأوسط - و
ذلك فيما عدا الممكنتين و هو في أحد عشر نوعا - وكانت الكبرى قضية لا يعتبر
فيها دوام المحمول مدوام وصف الموضوع، و هو ما عدا الحرفيتين و
المشروطتين و هو تسعة أنواع، كانت النتيجة تابعة للكبرى و ذلك مائة أضرب
إلا واحدة، لأن معنى^٣ الكبرى في جميعها أن كل ما ثبت^٤ له الأوسط كيف كان،
ثبت له الأكبر، إما من غير بيان حجة لذلك الثبوت إن كانت مطلقة، أو مع حجة
خاصة إن كانت موحدة، لكن الصعوبات الإحدى عشرة^٥ كلها دلت على ثبوت
الأوسط للأصغر، إما مطلقا وإما مع جهة^٦ خاصة، ومتى صدق الثبوت المكيف
صدق^٧ أصل الثبوت لا محالة. فيلزم حينئذ ثبوت الأكبر للأصغر على الوجه
المعتبر في الكبرى، فيكون النتيجة^٨ تابعة للكبرى.

وإذا عرفت هذه المقدمات فلنرجع^٩ إلى المعديد^٩ على الوجه المذكور

(١) دا، مل: - بالجمله

(٢) دا: من المتوقفين / مع: بين التوقفين / مل: من متوافقين.

(٣) مل: المعني. (٤) آكه: دا، مل: يثبت.

(٥) آكه: الأحد عشرة / دا: الإحدى عشر. (٦) دا: - صدق.

(٧) مل: + حينئذ. (٨) مل: فليرجع.

(٩) مل: التعديل.

[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الأول]

[قرائنها مع الصغرى المطلقة العامة]

و «آ»^١ [١] الصغرى،^٢ المطلقة^٣ عامة [١-١] مع الكبرى المطلقة العامة،

علاشك في النتيجة مع الإشكال المذكور^٤

[٢-١] ومع الضرورية، فالسيجة كالكبرى، للاندراج المذكور وخالف

ثامسطيوس، أرسطو فيه ورغم أنها كالصغرى، لأنها مقول «بالإطلاق»^٥

ريد متحرك» و «بالضرورة كل متحرف متعبر» ولا يلزم أن يقال «بالضرورة ريد

متعبر» وحواله أن هذه الكبرى ضرورية مشروطة لا مطلقاً وكلامنا في

المطلقة

وأما [٢-١ إلى ٩-١] مع الدائمة، والوحدة بالضرورة، والدائمة، و

(١) آ، دا - فأ / من ١

(٢) من (هامش) + بالضرورة مع المشروطة ضرورية والعرفية دائمة الدائمة مع الخاصين

كهي، بالضرورة معهما مطلقة، وكذا، لغة معهما ومع خاصيتين كنفسهما، الوقتيتين

معهما مطلقة، ومع خاصتيهما دائمة - بممكنين مع الضروريين والدائم كهما، ومع

اللاضروريات ممكنة خاصة، ومع محتلات بالضرورة ممكنة عامة العرفية العامة مع

المشروطة العامة كالصغرى. والمشروطتين مع الكل كالكبرى، العرفية الخاصة مع

المشروطة العامة عرفي عام، ومع خاصتيها خاصة ومع المشروطة الخاصة بالضرورة

(٣) مل (هامش) + المطلقة مع العامتين، مطلقه ومع الخاصتين فيه التوقف

(٤) مع. للمذكورة. (٥) مل. (الإطلاق).

(٦) آ، دا مل. - لا مطلقاً

الوقتية، والمنتشرة، والممكنة العامة والحاصة، فالنتيجة كالكبرى، للاندراج المذكور.

وأما [١٠-١] مع العرفية العامة، فنتيجة كالصغرى لأن معنى الكبرى أن كل ما ثبت له الأوسط - كيف كان - ثبت له الأكبر في كل زمان ثبوت الأوسط له، لكن الأصغر ثبت له الأوسط من غير بيان كيفية ذلك الثبوت. فثبت له الأكبر في كل زمان ثبوت الأوسط له ثم يبقى احتمال أن يكون ثابتاً دائماً^١ وأن^٢ يدوم بدوام وصف الأصغر، وأن لا يكون كدث، والمشترك هو الإطلاق العام

وأما [١١-١] مع المشروطة العامة، فنتيجة كالصغرى. لأن الأكبر ضروري للأوسط والأوسط ثابت للأصغر فالأكبر^٣ ثابت للأصغر^٤ لكن من المحتمل أن لا يكون الأوسط ضرورياً لدات الأصغر، ولا لوصف كونه أصغر، مع أن الأكبر لا يثبت^٥ للأصغر إلا عند ثبوت الأوسط^٦ وحينئذ لا يكون الأكبر ضرورياً لدات الأصغر، ولا للوصف^٧ الذي صار به^٨ أصغر، ويحتمل أن يكون كذلك، والقدر المشترك هو الإطلاق العام

[١٢-١ و ١٢-١] وأما مع الحاصتين، ففيه لتوقف

«ب»^٩ [٢]، الصغرى الضرورية^{١٠} [١-٢ إلى ٩-٢] مع التسع، فالنتيجة

(١) مل دائماً.	(٢) د: أو
(٣) د: والأكبر	(٣) مل. - فالأكبر ثابت للأصغر
(٥) د: لا ثبت.	(٤) مل. + له.
(٧) مع: لوصف.	(٨) آكه مل. به صار
(٩) مل. - ب.	(١٠) مل. للضرورة

كالكبرى، للاندراج.

[١٠-٢] ومع العرفية العامة، هانتيحة دائمة محالفة للمقدماتين لأنَّ الأكبر دائم بدوام الأوسط الدائم بدوام ذات الأصغر، فيكون دائماً بدوامها ولا يجب أن يكون ضرورية لاحتمال أن يكون دوام الأكبر بدوام وصف الأوسط^١ خالياً عن الضرورة، مع أنَّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له

[١١-٢] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة كالصغرى. لأنَّ الأكبر ضروري لوصف الأوسط الضروري ذات الأصغر، فيكون أيضاً ضرورياً لذات^٢ الأصغر

[١٢-٢ و ١٣-٢] وأما مع العرفية والمشرطة^٣ الحاصتين، فعير متعدد

[قراءتها مع الصغرى الدائمة]

«ج» [٢]، الصغرى الدائمة: [٢-١ إلى ٣-١] مع التسع، السبعة كالكبرى

[١٠-٢] ومع العرفية العامة، كالصغرى لأنَّ الأكبر دائم بدوام الأوسط، الدائم بدوام ذات الأصغر، من غير بيان أنَّ ذلك الدوام بالضرورة أم لا فيلزم أن يكون الأكبر دائماً بدوام ذات الأصغر من غير بيان أنَّ ذلك الدوام^٤ بالضرورة أم لا

[١١-٣] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة^٥ كالصغرى. لأنَّ الأكبر وإن كان ضرورياً للأوسط، لكنه لا يدري^٦ أنَّ الأوسط ضروري للأصغر، فيتقدير أن

(١) مل. الأصغر (٢) مل. ضروري ذات

(٣) أك، دا، مل. - العرفية والمشرطة (٤) مل. أنه (بمعنى «لأنَّ ذلك الدوام»)

(٥) أك، دا، مل. النتيجة (٦) مل. لا يدري

لا يكون ضروريا له مع أنَّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له، لم يكن الأكبر ضروريا للأصغر، ويحتمل أن لا يكون على الوجه المذكور حتى يكون ضروريا له، لكن على التقديرين فلا شك في دوام الأكبر بدوام ذات الأصغر.

[١٢-٣ و ١٣-٣] وأما مع العرفية والمشروطة^١ الخاصتين، فغير متعلما من.

[قرائنها مع الصغرى الوجودية اللا ضرورية]

«د»^٢ [٤] الصغرى الوجودية اللا ضرورية [١-٤ إلى ٩-٤] مع التسع، فالنتيجة كالكبيرة.

[١٠-٤] ومع العرفية العامة، فالنتيجة مطلقة عامة مخالفة للمقدمتين. لأنَّ الأكبر دائم بدوام وصف الأوسط، مع احتمال أن يكسب ضروريا وأن لا يكون والأوسط ثابت للأصغر مع شرط اللا ضرورة، ومع احتمال الدوام واللدوام، فالمعلوم أنَّ الأكبر ثابت للأصغر حال حصول الأوسط له^٣ ثم يحتمل أن يكون ضروريا له ابتداء، وأن يكون دائما إما بدوام الذات، أو بدوام الوصف الذي جعل معه أصغر، وأن لا يكون كذلك، والعشرون هو الإطلاق العام.

[١١-٤] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة مطلقة عامة أيضاً مخالفة^٥

(١) آك، نا، مل، - العرفية والمشروطة.

(٢) نا، د.

(٣) نا، د.

(٤) مل، - إم.

(٥) نا، مخالفة.

للمقدمتين^١ لأنّ الأكبر ضروري الثبوت في جميع زماا الأوسط، والأوسط^٢ ثابت للأصغر من غير بيان أنّه كيف ثبت^٣ اللاصرورة غيشت^٤ الأكبر في ذلك الوقت؛ ويبقى ساير الاحتمالات، والمشتراك هو الإطلاق العام

[١٢-٤ و ١٣-٤] ومع العرفية والمشرودة^٥ الحاصتين، ففيه التوقف.

[قراءتها مع الصغرى الوجودية اللادائمة]

«هـ»^٥ [٥]، الصغرى الوجودية الدائمة [١٥ إلى ٩٥] مع التسع، النتيجة

كالكبرى [١٠-٥ و ١١-٥] ومع العرفية و^٦ المشروطة العامتين، النتيجة مطلقة عامة، للعلّة المذكورة في الوجودية اللاصرورية

[١٢-٥] ومع العرفية الخاصة بالصغرى لأنّ معنى الكبرى أنّ كل ما ثبت

له الأوسط حصل له الأكبر في جميع زماا حصول الأوسط لادائماً، لكنّ الأصغر موصوف بالأوسط في بعض الأزمان، فهو موصوف بالأكبر في تلك الزماا ويعني أنّ يكون موصوفاً به دائماً وإلاّ كان بعض الموصوفات بالأوسط موصوفاً بالأكبر دائماً وقد شترط في الكبرى أنّه ليس كذلك. هذا حلف ولا يجب أن يدوم بدوام وصف لأصغر لاحتمال أن لا يدوم الأوسط بدوام وصف الأصغر مع أنّ الأكبر لا يحصل للأصغر^٨ إلاّ عند ثبوت الأوسط له^٩ وحيثنّ لا يجب دوام^{١٠} الأكبر بدوام وصف الأصغر فظهر أنّ

(١) أك، نا، مل - للمقدمتين.

(٢) نا - والأوسط

(٣) أك، يثبت.

(٤) مل، مثبت

(٥) أك + و

(٦) نا - هـ

(٧) مل - و

(٨) مل - للأصغر

(٩) نا - له

(١٠) نا + وصف

المتيقن^١ هاهنا^٢ ليس إلا ثبوت الأكبر للأصغر بشرط اللادوام فقط.

[١٢.٥] وأما المشروطة الخاصة، فالنتيجة كالصعري، لعين هذه العلة

[قراءتها مع الصعري الوقتيّة]

«و»^٣ [٤]، الصعري الوقتيّة [١٤ إلى ١٦] مع التسع النتيجة كالصعري

[١٠.٤] ومع العرفية العامة، النتيجة مطلقة^٤ عامة مخالفة للمقدماتين لأن^٥

المعلوم ثبوت الأكبر للأصغر حال حصول الأوسط له وفيما وراء ذلك
فالأقسام بأسرها محتلة

[١١.٤] وكذلك مع المشروطة العامة

[١٢.٤] وأما مع العرفية الخاصة، فالنتيجة وحوية لائحة مخالفة

للمقدماتين لأن المعلوم ثبوت الأكبر للأصغر حال حصول الأوسط مع شرط
اللاادوام من غير بيان أنه بدوم بدوام وصف الأصغر أم لا لأنّ^٦ وإن اعتبرنا
ثبوت الأكبر هي جميع زمان الأوسط، فكأنّ^٧ شرط ثبوت الأوسط في جميع
زمان وصف الأصغر

[١٣.٤] وكذا القول مع المشروطة الخاصة

[قراءتها مع الصعري المنتشرة]

«ر»^٨ [٧]، الصعري المنتشرة الكلام فيها كالكلام هي الوقتيّة من غير تفاوت.

(٢) أك، دا، مل هـا

(١) دا المعين.

(٣) أك، المطفة

(٢) دا - و.

(٤) دا - لأنّ

(٥) مل + من.

(٨) دا - و.

(٧) دا - لم.

[قراءتها مع الصغرى الممكنة العامة]

ج [٨] الصغرى الممكنة العامة هذا الأصغر غير داخل بالفعل تحت^١ الأوسط، فلا يظهر كيفية النتيجة إلا ببيان^٢ منفصل،^٣ فلنفصل ضرورها [٨-١] أمّا^٤ مع المطلقة العامة، فنتيجة كالصغرى. لأنّ الكبرى إن صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية وإلا ممكنة خاصة والمشتراك هو^٥ الإمكان العام.

[٢-٨ و ٢-٨] وأمّا مع الضرورية^٦ والدائمة، فالنتيجة كالكبرى على ما مرّ [٢-٨ إلى ٧-٨] وأمّا مع الوجودية اللا ضرورية، واللا دائمة، والوقعية، والمنتشرة، فالنتيجة في الكل ممكنة خاصة مخالفه للمقدمتين.

[٨-٨ و ٩-٨] وأمّا مع الممكنة العامة والخاصة، فلا شكّ في كون النتيجة كالكبرى. لكن فيه بحث،^٧ وهو أنّ الأصغر غير مدرج بالفعل نصب الأوسط، فالحكم الثالث^٨ للأوسط كيف يتعدّى إليه^٩ فقبل في تقريره. الأكبر لمّا كان ممكناً للأوسط الممكن^{١٠} للأصغر^{١١} كان ممكناً للأصغر،^{١٢} لأنّ إمكان الإمكان قريب عند الدهن الحكم بكونه إمكاناً

ولقائل أن يقول. لا سلّم أنّ الممكن للممكن للشيء يجب أن يكون ممكناً

(١) دا: بحسب.

(٢) ذ: الاثنان

(٣) مل: مفصل.

(٤) آك: وأمّا.

(٥) دا: هو.

(٦) مع: للضرورة.

(٧) آك: دا، مل: بحثاً.

(٨) ذ: الثالث.

(٩) مل: الأصغر.

(١٠) مل: للصغير.

للشيء. لأن حقيقة الأوسط مخالفة لحقيقة الأصغر، فلا يلزم من كون الأكبر ممكناً للأوسط كونه ممكناً للأصغر. ولأننا نعلم أنه ليس المراد من الكبرى الحكم بثبوت الأكبر للأوسط، بل ثبوت الأكبر^١ للموصوفات بالأوسط^٢ وإذا كان كذلك لم يلزم إدراج الأصغر تحت الأكبر،^٣ لأن الأصغر لم يثبت له الأوسط

فالواجب أن يقال في بيان هذه القرينة إن^٤ الإمكان إما أن يجعل جهة الحصر، أو جزءاً من المحمول. فإن كان الأول، كان الأصغر موصوفاً بالفعل بالأوسط على ما عرف^٥ وحسب قول الشيخ

وإن كان الثاني، فإن عينا الكبرى أن كل ما يمكن أن يثبت له الأوسط فله الأكبر، على ما هو رأي الفارابي، زالت الشبهة وإن عنيما به أن كل ما ثبت له الأوسط بالفعل، على ما هو رأي الشيخ، فحينئذ بقول الكبرى دلت على أن كل ما ثبت له الأوسط فله إمكان الأكبر، لكن الصعوى دلت على أن الأصغر يمكن ثبوت الأوسط له فبتقدير وقوع هذا الممكن يلزم ثبوت إمكان الأكبر للأصغر فهذا الموضع الممكن كشف عن كون الأصغر قابلاً في ذاته للأكبر. لأن حقيقة الشيء لا يتقلب من اللاقول الداتي إلى القول، نعم، لا يلزم منه ثبوت الإمكان التام، لاحتمال أن يكون ثبوت الأكبر للأصغر مشروطاً بثبوت^٦ الأوسط

(١) آك. - للأوسط بل ثبوت الأكبر

(٢) مل: فالأوسط.

(٣) آك، دا، مع (بمعنى يدر)، مل، الكبرى.

(٤) آك، دا، مل، - إن.

(٥) آك، دا، مل، عرفت.

(٦) آك. - يمكن أن.

(٧) دا: يثبت.

(٨) مل: - الإمكان التام. بثبوت

للأصغر، فيكون ثبوته له قس ثبوت لأوسط له محالاً^١ فهذا ما يعتقد^٢ هاهنا.^٣
 [١٠-٨ و ١١-٨] وأما مع العرفية العامة والمشروطة العامة، فالنتيجة
 كالصغرى لأن الكبريات^٤ إن صدقت هي أنفسها^٥ ضرورية، كانت^٦ النتيجة
 ضرورية، وإلا كانت ممكنة خاصة و^٧ ف^٨ المشترك هو^٩ الإمكان العام
 [١٢-٨ و ١٣-٨] ومع لعرفية و مشروطة الحاصتين، فعليه التوقف.

[قرائنها مع الصغرى الممكنة الخاصة]

«ط» [٩]، الصغرى الممكنة خاصة [٩ ١] مع المطلقة العامة، النتيجة
 ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لما عرفت.^٩

[٢-٩ و ٢-٩] ومع الضرورية و ندائمة كالكبرى

[٩ ٤ إلى ٩ ٧] ومع الوجوبية اللا ضرورية، واللا ندائمة، والوفية

والمنتشرة، كالصغرى لها مَرَّ

[٨-٩ و ٩-٩] ومع الممكنة العامة والخاصة، كالكبرى^١

[٩- ١] ومع العرفية العامة، نتيجة ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لأن

العرفية العامة إن صدقت ضرورية كانت لنتيجة ضرورية، وإلا ممكنة^{١١}

(١) مع لا محالاً (٢) لا يعتقد

(٣) آكه دا، مل. هنا (٤) آك. مل: الكبرى / لا الأكبر

(٥) آكه دا، مل. نفسها. (٦) آك. ك.

(٧) آكه دا، مل. أنا (٨) آك. دا، مل. هو

(٩) مع. عرفت. (١٠) دا، مع. مل: فكالبرى

(١١) آك. ممكنة

خاصة، و^١ المشترك هو^٢ الإمكان العام.

[١١-٩ إلى ١٣-٩] وكذا لقول مع المشروطة العامة، ومع العرفية

والمشروطة الحاصتين، ففيه التوقف.

[قرائنها مع الصغرى العرفية العامة]

«ي» [١٠]، الصغرى العرفية العامة [١٠-١ إلى ٩-١٠] مع لتسع، النتيجة

كالكرى

[١٠-١٠] ومع العرفية العامة، فالأمر ظاهر

[١١-١٠] ومع المشروطة العامة،^٣ النتيجة كالصغرى لأن الأكبر

ضروري للأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر، فيكون دائماً بدوام وصف

الأصغر، ولا يجب^٤ أن يكون ضرورياً له لاحتمال أن لا يكون الأوسط^٥ ضرورياً

للأصغر،^٦ مع أن الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له وإذا كان

كذلك^٧ لم يعلم^٨ من هذا القياس إلا دوام لأكثر بدوام وصف الأصغر

[١٢-١٠ و ١٣-١٠] وأما مع العرفية والمشروطة الحاصتين،^٩ ففيه التوقف^{١٠}

[قرائنها مع الصغرى المشروطة العامة]

«يا» [١١]، الصغرى المشروطة العامة [١١-١ إلى ٩-١١] مع التسع،

(١) دا: + القدس

(٢) آكه: دا، مل: - هو

(٣) آكه: العامة

(٤) مل: فلا يجب

(٥) مل: الأوسط

(٦) آكه: دا، مل: للأصغر ضرورياً

(٧) دا: بذلك

(٨) آكه: لم يعلم

(٩) مل: الخاصيتين

(١٠) آكه: فالتوقف / دا: فياوقف

النتيجة كالكبرى.

[١٠-١١] ومع العرفية العامة، كالكبرى أيضاً. لأنَّ الأكبر حاصل للأوسط الضروري لوصف الأصغر فيكون حاصلًا في جميع زمان وصف الأصغر، لكنَّ يحتمل أن لا يكون ضروريًا له كما أنَّه غير ضروري للأوسط، ويحتمل أن يكون، والقدر المشترك هو العرفي العام

[١١-١١] ومع المشروطة العامة، علاشك في النتيجة لأنَّ الأكبر ضروري للأوسط الضروري لوصف الأصغر

[١٢-١١ و ١١-١٢] ومع العرفية والمشروطة الخاصتين،^١ فعليه التوقف.^٢

[قرائنها مع الصغرى العرفية الخاصة]

«يب» [١٢]، الصغرى العرفية لخاصة [١٢-١ إلى ٩-١٢] مع التسع،

النتيجة كالكبرى

[١٠-١٢] ومع العرفية العامة، استيجة كالكبرى أيضاً لأنَّ الأكبر دائم بدوام الأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر فيلزم أن يكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر وهذا لا ينافي كون الأكبر دائماً^٢ بدوام داته لأنَّ كون الأوسط غير دائم بدوام دات الأصغر لا ينافي كون الأكبر دائماً بدوام داته فالنتيجة إنَّما عرفية عامة.

[١١/١٢] ومع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة،^٢ لهذه العلة

[١٢-١٢] ومع العرفية الخاصة فالنتيجة ظاهرة

(٢) آك، دا، مل: فالتوقف.

(١) مل: الحاصيتين.

(٢) آك، دا، مل: العرفية العامة.

(٣) مع (نسخة مل) آك، دا، مل: دوام.

[١٢-١٣] ومع المشروطة الخاصة، فالنتيجة^١ وحودية لاضرورية مخالفة للمقدمتين لأن الأكبر ضروري للأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر، فيكون دائماً بدوام وصف الأصغر ثم يحتمل أن لا يكون ضرورياً له لاحتفال أن^٢ الأكبر وإن كان ضرورياً لوصف الأوسط، لكن الأوسط لا يكون ضرورياً للأصغر، مع أن الأكبر لا تثبت للأصغر إلا^٣ حال ثبوت الأوسط له،^٤ ويحتمل أن يكون ضرورياً له ابتداء

ولا يحور أن يكون الأكبر ضرورياً لداء الأصغر وإلا كان بعض الموصوفات بالأوسط يثبت له الأكبر بالضرورة، لكن شرطاً في الكبرى "لادوام الضرورة" لجميع الموصوفات بالأوسط، لكن يحور أن يكون الأصغر موصوفاً بالأكبر انصافاً دائماً من غير ضروره^٥ لأن المعنى في الكبرى شرط "لادوام الضرورة" وهذا لا ينافي الدوام الخالي عن الضرورة فإدأ هذه النتيجة يحتمل أن يكون ثبوت معمولها لموضوعها دائماً أو^٦ غير دائم ويجب أن لا يكون ضرورياً، والقضية التي هذا شأنها ليست إلا الوحودية اللا ضرورية

[قراءتها مع الصغرى المشروطة الخاصة]

«بيج» [١٣]، الصغرى المشروطة الخاصة [ج ١٣-١٤ إلى ١٣-٩] مع التسع،

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (١) أك، دأ، مل، السبعة. | (٢) لا، + يكون. |
| (٣) مل، - إلا. | (٤) مل، - له. |
| (٥) مل، الضرورة. | (٦) مع، موضوعها لمعمولها. |
| (٧) مل، وفيه (معاً «أو»). | |

النتيجة كالكبرى

[١٠-١٣] ومع العرفية العامة، كالكبرى^١ لأن الأكبر حاصل في جميع زمان حصول الأوساط اللارم لوصف الأصغر فيكون حاصلًا في كل زمان حصول وصف الأصغر ثم يحتمل بعد ذلك أن يكون ضروريًا لذات الأصغر، وأن لا يكون والمشارك^٢ هو العرفي العام.

[١١-١٣] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة^٣ كالكبرى لأن الأكبر ضروري^٤ للأوساط الضرورية لوصف الأصغر فبحسب أن يكون ضروريًا لوصف الأصغر ثم يحتمل أن يكون ضروريًا لذات الأصغر وأن لا يكون، و^٥ المشارك هو المشروطة العامة.

[١٢-١٣] وأما مع العرفية الخاصة، فالنتيجة^٦ كالكبرى

[١٣-١٣] ومع المشروطة الخاصة، فالنتيجة ظاهرة،^٧ والله الموفق^٨

المختلطات في الشكل الثاني

و^٩ قبل الخوص في التعديد لابد من تقديم^{١٠} مقدمة وهي أن هذا الشكل متى كانت^{١١} إحدى^{١٢} مقدمتيه ضرورية ثم حصل الشرطان الآخران - أعني

(١) مل: + أيضاً.

(٢) آكه، دا، مل، فالمشارك.

(٣) آكه، دا، النتيجة.

(٤) مل: ضرورياً

(٥) مل: + للقد.

(٦) مل، فالمنتجة.

(٧) مع، دا، ظاهر.

(٨) آكه، دا، مل، وبالله التوفيق.

(٩) مل: س.

(١٠) آكه، مل: - تقديم / دا: بكر.

(١١) آكه كان.

(١٢) دا: - إحدى.

الاختلاف في الكيف وكلية الكبرى - كانت النتيجة ضرورية لامحالة. لأنَّ إحدى المقدمتين إذا كانت ضرورية فالأخرى إما أن تكون ضرورية، أو لا تكون، أو محتملة لهما.

فإن كان الأول، كان المحمول ثابتاً لأحد الطرفين بالضرورة^١ ومسلوباً عن الآخر بالضرورة^٢. فكانت^٣ بين الطرفين مباينة ضرورية.

وإن كان الثاني، فثبتت الضرورة^٤ ضروري. وسلمها^٥ عن غير الضروري ضروري. وإذا كان كذلك صَحَّ أنَّ أحد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا المحمول. والطرف الآخر بالضرورة ليس له ضرورة هذا المحمول. فيرجع هذا النوع في التحقيق إلى الأول ويكون النتيجة ضرورية

وإن كان الثالث، فمعلوم أنَّ الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يحلو في نفسه عن أن يكون ضرورياً، أو لا يكون^٦ وإذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرين معا كانت أيضاً ضرورية في هذا القسم

ومن هذا التقرير يظهر أنَّ اختلاف المقدمتين في الكيف لا بد منه في الأول والثالث، وغير محتاج إليه في الثاني، لأنه حاصل في الحقيقة، سواء صرح به أو لم يصرح وإذا عرفت هذا التفصيل في الضروري^٧ فاعرف مثله في الدائم من غير فرق

(١) أكد - بالضرورة.

(٢) مل - بالضرورة

(٣) أكد، داء، وكان.

(٤) أكد، داء، مل، الضرورية.

(٥) أكد، داء، مل، سلمها.

(٦) أكد، صج، مل، عن.

(٧) أكد - في الضروري.

[مذهب المتقنين في افتاج الثاني إذا كانت السالبة وجوبية لاضروية]

ولقد كان من مذهب المتقنين أن السالبة إذا كانت وجوبية خالية عن الضرورة^١ كانت النتيجة وجوبية. مثاله^٢ «بالوجود^٣ لاشيء من ج ب» و«بالضرورة كل آ ب»، فالنتيجة «بالوجود لاشيء من ج آ». ولحتجوا عليه بثلاثة أوجه: ف«آ» [الوجه الأول] بعكس الصغرى السالبة وبجعلها كبرى، «كل آ ب» و«بالوجود لاشيء من ب ج»^٤ «بالوجود لاشيء^٥ من آ ج» «بالوجود لاشيء من ج آ».

«ب» [الوجه الثاني] الخلف لو كانت النتيجة «بالضرورة لاشيء من ج آ» لكان عكسها وهو «بالضرورة لاشيء من آ ج» حقا. فلنجعلها^٦ كبرى ونجعل عكس كبرى القياس الأول صغرى هكذا: «بعض ب آ» و«بالضرورة لاشيء من آ ج»، «فبالضرورة ليس بعض ب ج» هذا خلف لأن الصغرى السالبة الوجوبية تنعكس وجوبية وكون السلب وجوبيا في الكل ينافي كونه ضروريا في البعض^٧. ولم يلزم ذلك إلا من فرضنا النتيجة ضرورية، فهي إذن ليست بضرورية، بل وجوبية.

«ج» [الوجه الثالث] تمسكوا بهذا المثال: «بالوجود لاشيء من الأبيض

(١) آك، داء مل: الضرورية.

(٢) دك: مثال

(٣) آك، دك: بالوجود / مع (سفه بدل) + هكذا بالضرورة.

(٤) آك: لاشيء.

(٥) دك: ج ب.

(٦) دك: التعيين.

(٧) آك، دك مل: قنجلها.

(٨) آك: ضرورية.

بحيوان» و«بالضرورة كل إنسان حيوان». فلو كانت النتيجة ضرورية لكان للحق «بالضرورة لاشيء من الأبيض بإنسان» وهو باطل.

[نقد مذهب المعتزدين]

والجواب عن الأول، أنَّ السالبة الوجودية لا تنعكس إلا إذا كانت عرفية خاصة. وحينئذٍ لا يكون عكسها عرفياً خاصاً، بل عرفياً عاماً محتملاً للضرورة^١ وهو مع الصغرى الضرورية ينتج الدائمة على ما^٢ مر. وإن سلمنا كون عكسها عرفياً خاصاً، لكننا بيّنا أنَّ هذه العرفية لا يلتزم^٣ مع الصغرى الدائمة في الأول. وعن الثاني، أنَّ الخلف إنما يلزم لو كان^٤ عكس السالبة العرفية الخاصة كنفسها، لكن ذلك باطل. ويمكن أن يجعل هذا دلالة على صحة قولنا هناك. وعن الثالث، أنَّ السالبة كاذبة، لأن بعض ما يقال له أبيض فهو بالضرورة حيوان.

[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الثاني]

إذا عرفت هذه المقدمة فيقول: القضايا الثلاث عشرة^٥ تنقسم إلى ما سواها الكلية منعكسة، وإلى ما لا يكون^٦ كذلك. والقسم الثاني سبعة أنواع من القضايا: الممكنة العامة والخاصة، والمطلقة العامة، والوجودية اللا ضرورية،

(١) مل: بالضرورة.

(٢) مل: ما.

(٣) نا: لا ينتج.

(٤) مع: + و.

(٥) مع: عشر.

(٦) نا: يكون.

والوجودية اللادائمة، والوقتيّة، والمستثناة وقد عرفت أنّ القياس لا ينعقد منها في الشكل الثاني - لابتسائطها ولا محتلتها^١ بعضها مع بعض لأنّ الاستدلال باختلاف^٢ العوارض الرائلة، أو بما يحتمل أن يكون كذلك^٣ على تباين المعروضات أو توافقها غير حائر

والقسم الأوّل ستة أنواع من القضايا الصرورية، والدائم، والعرفيتان، و^٤ المشروطتان. والمطرح فيها تقع على ثلاثة أوجه أحدها، انعقاد القياس من بعضها مع بعض بسيطاً أو^٥ محتلطاً وثانيها، لأقيسة التي تجعل^٦ فيها إحدى^٧ السبعة^٨ صغرى وإحدى^٩ الستة^{١٠} كبرى وثالثها، الأقيسة التي تكون بالعكس من ذلك لكنك لمّا عرفت أنّ هذا الشكل متى كانت إحدى مقدماته ضرورية، أو دائمة وكاتب المقدمة الأخرى، أيّة مقدمة كانت، كانت النتيجة صرورية أو دائمة لم يكن في فصل أقسامهما^{١١} فائده مسقط من الست^{١٢} اثنتان،^{١٣} وبقيت^{١٤} العرفيتان والمشروطتان

(١) آك، دا، مل: مخلوطاً	(٢) مل: اختلاف
(٣) دا بذلك	(٤) مل - و
(٥) دا، مل و	(٦) دا: تحصل
(٧) آك، دا، مل: أحد	(٨) مع: السبع
(٩) آك، دا، مل: أحد	(١٠) مع: ستة
(١١) آك، دا: أقسامها	(١٢) دا: الستة
(١٣) دا، مل: اثنتان	(١٤) آك، مع، مل: أربع

[١] النظر الأول في الأقيسة التي يجعل فيها إحدى^١ السبع^٢ صغرى وإحدى^٣ الأربع^٤ كبرى. فنقول^٥ الصغرى إن كانت ممكنة عامة، أو خاصة،^٦ كانت^٧ النتيجة ممكنة^٨ عامة

وإن كانت إحدى الخمس الباقية - أعني المطلقة العامة،^٩ والوجودية اللازمة، والوجودية اللادائمة، والوقعية، والمنشورة - كانت النتيجة^{١٠} مطلقة عامة.

بيان الأول. أن الكبريات الأربع إن كانت سالبة، فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط والأكبر لا يجتمعان، وبما^{١١} دلت الصغرى الممكنة على جواز اتصاف الأصغر بالأوسط وجب^{١٢} الحكم بجواز خلقه عن الأكبر في تلك الحالة استدلالاً بإمكان العنافي على إمكان الانتفاء ثم إنه من المحتمل أن يكون ذلك الانتفاء ضرورياً وأن لا يكون والقدر المشترك هو الإمكان العام.

وإن كانت موجبة، فهي مشتركة في الدلالة على أن الأكبر لا يمتنع عن الأوسط، فإذا حكمنا في الصغرى للممكنة بجواز خلق الأصغر عن الأوسط وجب أيضاً في تلك الحالة جواز^{١٣} خلقه عن الأكبر استدلالاً بجواز الخلق عن^{١٤}

(١) آكه، دا، مل، أحد	(٢) آكه، دا، مل، السبعة
(٣) آكه، دا، مل، أحد	(٤) آكه، دا، مل، الأربعة
(٥) مل، فيقول.	(٦) دا، + ممكنة.
(٧) دا، - كانت.	(٨) مع، - ممكنة.
(٩) مل، العامة	(١٠) آكه، دا، مل، - النتيجة.
(١١) مل، فإذا	(١٢) مع، وجود.
(١٣) مع، بجواز.	(١٤) مل، - عن.

اللازم على جواز^١ الخلق عن الملزوم. ثم احتمال كون^٢ الخلق واجبا أو غير واجب حاصل والمشتراك هو^٣ الإمكان العام.

بيان الثاني^٤: أن الكبريات الأربع إن كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط والأكبر لا يجتمعان. والصعريات الخمس مشتركة في اقتضاء ثبوت الأوسط للأصغر فيلزم من الحزم باتصاف الأصغر بالأوسط المنافي للأكبر، خلوه عنه حينئذ استدلالا بحصول المسامي على حصول الانتفاء. ثم احتمال كون ذلك الانتفاء واحدا أو غير واجب^٥ قائم والمشتراك هو الإطلاق العام وإن^٦ كانت موحبة فهي دلالة على أن الأكبر لا ينفك عن الأوسط والصعريات دالة على خلوه الأصغر عن الأوسط، ففي^٧ تلك الحالة وحب خلوه عن الأكبر استدلالا بالخلق عن اللازم على الخلق عن الملزوم ثم احتمال كون ذلك^٨ الخلق واجبا قائم. والمشتراك هو الإطلاق العام.

[٢] النظر الثاني هي الأقيسة التي تجعل فيها إحدى الأربع صغرى وإحدى السبع كبرى. فيقول: إن شيئا من ذلك غير منتج أمّا إذا جعلنا الكبرى إحدى

(١) آكه مل: + خلق.

(٢) مل: + ذلك.

(٣) آكه دا، مل: - هو.

(٤) مل (هامش) + أن الأصغر إمّا متّصف بثبوت الأوسط للكل وعن الأكبر وجوباً أو سلباً الأوسط

بالفعل اللازم للأكبر، فتناقى الأكبر بالفعل مدعاة محتملة الضرورة وغيرها، والمشتراك

الإطلاق العام للنظر الثاني.

٥، آكه دا، مل: - أو غير واجب.

(٦) دا: لو.

(٧) دا: بقي / مل: فهي.

(٨) آكه، دا، مل: - ذلك.

للممكتتين،^١ فلأنها إن كانت سالبة دلّت^٢ على جواز خلق الأكبر عن الأوسط والصغريات الأربع دالة على أن الأصغر لا ينفك عن الأوسط فيلزم من^٣ جواز خلق الأكبر عن الأوسط لل لازم^٤ للأصغر، جواز خلقه عن الأصغر. لكنك تعلم أنه لا يلزم منه صحة خلق الأصغر عن الأكبر. فلا جرم لا يحصل النتيجة.

وإن كانت موجبة فهي تدلّ على جواز اتّصاف الأكبر بالأوسط، والصغريات دالة على أن الأصغر والأوسط لا يجتمعان فيلزم من صحة اتّصاف الأكبر بالأوسط للمنافي للأصغر صحة خلقه عن الأصغر، لكن لا يلزم من هذا صحة خلق الأصغر عن الأكبر لئلا. فكان ذلك هو المطلوب لا غير، فلم يكن منتجاً.

ولأننا إذا فرضنا ذاتاً لها^٥ صفتان متنافيتان ولا يمكن عروض واحدة منهما إلا لتلك الذات، ويكون كل واحدة منهما ممكنة الروال عنها^٦ فإنّه يصح أن يقال بالضرورة المشروطة أنه لا شيء مما يقال له إحدى الصفتين موصوف بالأخرى و كل تلك الذات ممكنة^٧ الاتّصاف بتلك الأخرى. ثم لا يلزم أن يقال: فبالضرورة لا شيء مما يقال له إحدى الصفتين بتلك الذات، بل كلّها^٨ هي بالضرورة. فإننا ثبت ذلك في الضروريتين،^٩ ثبت أيضاً في العرفيتين،^{١٠}

(١) ملّة: الممكنتين.

(٢) ملّة: دالة.

(٣) ملّة: من.

(٤) آكه: ملّة: باللازم.

(٥) ملّة: له.

(٦) مع: عنهما.

(٧) آكه: ملّة: ممكن.

(٨) آكه: ملّة: كل.

(٩) آكه: ملّة: وإذا.

(١٠) آكه: الضرورة.

(١١) ملّة: العرفيتين.

لا ندرا حهما فيهما، ومتى لم ينتج الأخص في كل حال لم ينتج الأعم أيضاً^١
 أمّا إذا جعلنا الكبرى إحدى الخمس الباقية، فإن كانت سالبة كان معناها
 خلق الأكبر عن الأوسط وهذا لا يقتضي خلق الأوسط عن الأكبر لما عرفت أنّ
 هذه المطلقات لا تنعكس فإذا لا يلزم من انصاف الأصغر بالأوسط خلقه عن
 الأكبر البتة، وإن كانت موجبة، كان^٢ معناها انصاف الأكبر بالأوسط وهذا
 لا ينافي خلقه عنه فإذا حكمنا في الصغريات بخلق الأصغر عن الأوسط، لم
 يمكن الاستدلال بذلك على خلقه عن الأكبر

[٢] النظر الثالث في الأفيضة المتعقدة من هذه الأربع ولبدكرها على

سبيل التعديد

[قراننها مع الصغرى العرفية العامة]

«أ»^٣ [١]، الصغرى للعرفية العامة «أ»^٤ [١-١] مع الكبرى العرفية
 العامة، المتبعة عرفية عامة لأنّ الأوسط دائم الثبوت بدوام وصف أحد
 الطرفين ودائم السلب بدوام وصف الطرف الآخر من غير بيان أنّ ذلك الدوام
 في السلب والإيجاب ضروري أم لا وذلك يقتضي دوام المتباينة بين وصف
 الأصغر ووصف الأكبر من غير بيان أنّ ذلك الدوام ضروري أم لا

«ب»^٥ [٢-١] ومع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة، أمّا إن كانت
 الكبرى سالبة، فلأنّها بعد العكس يبقى كنفسها وقد عرفت أنّ هذا الاحتياط في

(١) دا - ولأنّ إذا فرضنا... أيضاً

(٢) لا كانت

(٣) آ، دا، مل - فإ

(٤) آ، ب

(٥) آ، ب

(٥) آ، ب

الأول ينتج العرفية العامة. ولأنَّ^١ الكبرى تدلّ على استحالة اجتماع الأوسط والأكبر، لكنَّ الصغرى تدلّ على أنَّ وصف الأصغر لا ينفك عن الأوسط من غير بيان أنَّ ذلك الانفكاك محال أم لا. وبتقدير حصول ذلك الانفكاك فلا ندري^٢ أنَّ^٣ اجتماع الأصغر والأكبر هل هو ممكن أم لا؟ فالمتيقن إذا أنَّ الأصغر والأكبر لا يجتمعان. فأما استحالة اجتماعهما فغير معلوم،^٤ فلا جرم كانت النتيجة عرفية عامة

وأما إن كانت^٥ موجبة، فلنجعل السالبة العرفية كبرى، فيحصل النتيجة سالبة عرفية عامة، ويبقى بعد^٦ العكس كذلك. ولأنَّ الكبرى دلّت على استحالة خلق الأكبر عن الأوسط، والصغرى دلّت على خلق الأصغر عن الأوسط من غير بيان أنَّ ذلك الخلق واجب أم لا، فيلزم منه^٧ الجزم بخلق الأصغر عن الأكبر^٨ من غير بيان أنَّ ذلك واجب أم لا. ()

«ج»^٩ [٢-١]، و^{١٠} مع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة. أما إن كانت^{١١} الكبرى سالبة فلأنّها تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها ولأنّها تدلّ على أنَّ وصف الأكبر والأوسط لا يجتمعان فحين حصول الأوسط للأصغر وحب أن

- | | |
|------------------|----------------------------------|
| (١) آكه. ده. أن. | (٢) مل. فلا يدري. |
| (٣) آكه. - أن. | (٤) آكه. مطومة. |
| (٥) مل. كان. | (٦) آكه. + تلك. |
| (٧) ده. - منه. | (٨) مل. - من غير بيان. - الأكبر. |
| (٩) آكه. - ج. | (١٠) مل. - و. |
| (١١) مع. إن. | |

لا يحصل الأكبر وهذا لا يجمع دوام هذا السلب. لأنَّ لادوام سلب الأوسط عن الأكبر لا ينافي دوام سلب الأكبر عن الأصغر. وإن كانت موجبة، فكذلك بالبيان الذي قبله.

«د»^١ [٢-١] ومع المشروطة الخاصة، النتيجة عرقية عامة. والبيان مأمَرٌ بعينه^٢

[قرائنها مع الصغرى المشروطة العامة]

«ب»^٣ [٢] للصغرى المشروطة العامة. مآ [١-٢] مع الكبرى العرقية

العامة، للنتيجة عرقية عامة، والعلة ظاهرة مما مرَّ.

«ب» [٢-٢] و^٤ مع المشروطة العامة، النتيجة مشروطة عامة. لأنَّه لما كان

الأوسط ثابتاً بالضرورة لوصف أحد الطرفين ومسلوباً بالضرورة عن وصف

الطرف^٥ الآخر، فالضرورة بين^٦ الوصفين متبادلة. فبالضرورة لاشيء من

الأصغر بأكبر^٧ مادام الوصف الذي جمعكم معه أصغر

«ج» [٢-٢] و^٨ مع العرقية الخاصة، النتيجة عرقية عامة أمّا إن كانت

سالبة، فلأنَّها تنعكس عرقية عامة والنتيجة تابعة لها. ولأنَّها تدل على أنَّ الأكبر

والأوسط لا يجتمعان. ثم إنَّه وإن كان سلب الأوسط عن الأكبر بشرط اللادوام،

لكن لا يلزم منه أن يكون سلب الأكبر عن الأوسط بهذا^٩ الشرط، لكنَّ الأصغر

(١) أكد - د. (٢) د. معينه.

(٣) أكد، د. مل - ب. (٤) مل - و.

(٥) مل - الطرفين. (٦) د. من.

(٧) أكد بأكبر. (٨) أكد، د. مل - و.

(٩) د. من.

يستحيل خلّوّد عن الأوسط، فوجب أن لا يتّصف بالأكبر استة من غير بيان أن ذلك واجب أم لا. وإن كانت موحدة، فالأمر كذلك بالطريق المذكور «د» [٢-٤]، و^١ مع المشروطة الخاصة، النتيجة عرفية عامة،^٢ بالبيان الذي مرّ.

[قراءتها مع الصغرى العرفية الخاصة]

«ح»^٣ [٢]، الصغرى^٤ العرفية الخاصة هـ^٥ [١-٢] مع العرفية العامة، النتيجة عرفية عامة، والعلة ظاهرة «ب» [٢-٣] و^٥ مع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة أمّا إن كانت سائلة، فلأنّ هذه الكبرى يبقى بعد العكس كنفسها، وقد ذكرنا في الشكل الأوّل بميّة كون هذا الاحتلاط مستحال هذه النتيجة وإن كانت موحدة، فذلك «ح» [٢ ٣] ومع العرفية الخاصة النتيجة عرفية عامة إن كانت سائلة،^٦ هـ بالعكس ولأنّ سلب الأوسط عن الأكبر وإن كان بشرط الابدوم لكن يحمل أن يكون سلب الأكبر عن الأوسط دائماً، فحال حصول الأوسط للأصغر يجب أن لا يحصل له الأكبر ثم هذا لا ينافي دوام السلب لأنّ لادوام سلب الأوسط عن الأصغر لا ينافي لا^٧ دوام سلب الأكبر عنه فالنتيجة عرفية عامة وإن كانت موحدة، فذلك بالطريق الذي مرّ

(٢) مع (فامش) + صوابه مشروطة عامة

(١) أك، دا، مل - و.

(٤) دا: من الصغرى.

(٣) أك، دا، مل - ج

(٦) مل + عامة

(٥) أك، دا، مل - و

(٧) نا - لا

«د»^١ [٣-٢] ومع المشروطة الخاصة، النتيجة عرفية عامة، بالبيانين

المذكورين

[قرائنها مع الصغرى المشروطة الخاصة]

«د»^٢ [٣] الصغرى المشروطة لخاصة ف«أ» [١-٤] مع العرفية العامة،

النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة

«ب» [٢-٤]، و^٣ مع المشروطة العامة، النتيجة مشروطة عامة للعكس.

ولأن الكرى تدلّ على استحالة احتناع الأكبر والأوسط والصغرى تدلّ على استحالة حلو وصف الأصغر عن الأوسط، ففي تلك الحالة يستحيل اتّصاف الأصغر بالأكبر ثم لا دوام ضرورة سلب الأوسط عن الأصغر لا يناقض دوام ضرورة سلب الأكبر عنه، فيجب أن يكون النتيجة محتمة الحالتين^٤ وهي المشروطة العامة

«ج» [٣-٤] و^٥ مع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة، بالعكس. ولأنّ

الكبرى إن كانت سالبة فهي تدلّ على أنّ الأكبر والأوسط لا يجمعان من غير شأن أنّ ذلك الحلو^٦ واجب أم لا، لكن وصف الأصغر يجب اتصافه بالأوسط فوجب القطع بطوّه عن الأكبر من غير بيان أنّ ذلك الحلو واجب أم لا. ثم ليس هاهنا^٧ ما يناقض دوام هذا الحلو فيكون النتيجة عرفية عامة

(١) دأ ج

(٢) آكه دأ، مل: د

(٣) آكه دأ، مل: و

(٤) آكه دأ، مل: للحالتين

(٥) آكه دأ، مل: و

(٦) مل: الحلو

(٧) آكه دأ، مل: هنا

وإن كانت موجبة، جعلنا الصغيرى كبرى، فتنتج عرفية عامة فتنعكس كنفسها. ولأنَّ الأكبر لا ينفك عن الأوسط، يكن وصف الأصغر يستحيل اتصافه بالأوسط فيجب القطع بخلوه عن الأكبر من غير بيان أنه واجب أم لا.^١ وليس هاهنا^٢ ما ينافي دوام هذا السلب فيكون النتيجة ما ذكرناه

«د» [٣-٤]، و^٣ مع المشروطة الخاصة، النتيجة مشروطة عامة. بيانه أنَّ الأوسط ضروري الثبوت لو وصف أحد الطرفين وضروري السلب عن وصف الطرف الآخر، فبالضرورة بين الموضعين مباينة. ثم قد عرفت أنَّ اشتراط^٤ اللادوام من أحد الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب الآخر وذلك يوجب^٥ ما قلنا^٦

فالحاصل أنَّ ثلاثاً من هذه النتائج مشروطة عامة،^٧ والبواقي عرفية عامة. والله الموفق.^٨

المختلطات في الشكل الثالث

جهة النتيجة هاهنا^٩ كهي في الأول من غير فرق وذلك يقتضين^{١٠} في واحدٍ العكس بالعكس؛ وأمّا في ذي العكسين وما لا يقبل العكس فبالافتراض ولمّا

(١) مل: لا. (٢) آكه، ده، مل: هنا

(٣) آكه، ده، مل: و. (٤) مع. شرط

(٥) مل: يوجه. (٦) آكه، مل: قلناه.

(٧) ده: عليه. (٨) آكه، ده، مل: وبالله التوفيق.

(٩) آكه، ده، مل: هنا. (١٠) آكه: يبين.

كان الأمر كذلك لم يكن في الأطناب فائدة و لاحتبار ستن^١ صحه ما ذكرناه
وانته الموقع^٢

المختلطات في الشكل الرابع

لما كان الكلام في هذا الشكل قليل النفع جداً فنعنا ببعض ما فيه من
الاحتلطات وقيله فليتكلم فيما يعقد فيه من الصروريات البسيطة والممكنات
البسيطة

[١] الصروريات

فالصرور الأول والثاني، يتحد من ممكنه عامه لأن الأصغر الصرورى
للأوسط ربما لم يكن الأوسط ولا شيء من موضوعاته^٣ التي منها الأكثر
صرورياً له، ويجوز أن يكون، فلا جرم كان الواجب ما يعم الاحتمالين وهو
الإمكان العام^٤

وأما الثلاثة الباقية، فتناحها صرورية، لأننا سنرى الثالث^٥ إما بحل
الكبرى صغرى فينتج سائلة صرورية وبعد العكس يبقى كذلك. وإما من الثاني
بعكس الصغرى فيكون القيدس^٦ من صغرى ممكنة عامة وكبرى صرورية هي^٧

(١) دا: هي

(٢) آكه: دا، مل، - والله الموقع.

(٣) مج: موضوعاتها

(٤) دا: العامة

(٥) دا: - الثالث.

(٦) مج: مامش) + الصواب القياس من مقدمين صروريتين. توضيح مطلب را به تعليقات

(٧) آكه: - هي

مراجعة كبد.

الثاني فيكون النتيجة ضرورية. وأمّا الرابع والخامس فإنّنا نبيّن النتيجة فيهما إمّا من الثاني فبعكس^١ للصغرى وذلك ينتج للضرورة. وإمّا^٢ من الثالث بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية حافظة للجهة بعكس والعكس والتّيجة فيه تابعة لها.

[١] الممكنات

الثلاثة الأخيرة عقيمة لأنّ السؤال للممكنة لا تنعكس. والأوّلان ينتجان ممكنة عامة، كيف كان إمكانهما. ^٣ فإنّ بيانهما بالردّ إلى الأوّل، ثمّ عكس النتيجة والموجبة الممكنة كيف كانت تنعكس ممكنة عامة. أو بالردّ إلى الثاني ^٤ بعكس الكبرى وهي تنعكس ممكنة عامة

[٢] اختلال المطلق والضروري

ولجعل الكبرى ضرورية أمّا الضربان المنتجان للموجبة الحزئية، فالنتيجة فيهما^٥ ممكنة عامة. لأنّ للصغرى ذلك على أنّ الأصغر ثابت لكل الأوسط والكبرى ذلك على أنّ الأوسط ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه، فيلزم أن يكون الأصغر ثابتاً لكل الأكبر أو لبعضه^٦ وذلك يقتضي أن يكون الأكبر معن الثبوت إمكاناً عاماً^٧ لبعض الأصغر، فبالإمكان العام بعض الأصغر أكبر.

(١) آكه ده مله بعكس.

(٢) آكه ده مله - إمّا.

(٣) ده: إمكانها.

(٤) ده: الثالث.

(٥) مع، مله: فيها.

(٦) مله - فيلزم - لبعضه.

(٧) آكه ده مله: عاماً.

وأما الثلاثة^١ المنتجة للسالبين^٢ فالنتيجة فيها ضرورية. لأنها بعكس^٣ الصغرى يرتد إلى الثاني والكبرى ضرورية، ومتى كانت إحدى المقدمتين في الثاني ضرورية كانت النتيجة ضرورية.

ولجعل^٤ المطلقة كبرى. فالمنتجان للموجبة الجزئية، ينتجان ممكنة عامة. لأن الصغرى دلت على كون الأصغر ضروريا لكل الأوسط والكبرى دلت على أن الأوسط ثابت لكل الأكبر أو لبعضه فيلزم أن يكون الأصغر ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه فيلزم أن يكون الأكبر ممكن الثبوت إمكانا عاما^٥ لبعض الأصغر

وأما^٦ الثلاثة المنتجة للسالبة، ففيه تفصيل. أما الذي ينتج السالبة الكلية، فالنتيجة فيه^٧ ضرورية. لأن الصغرى فيه سالبة^٨ ضرورية فبعد العكس تبقى ضرورية فيكون ذلك احتلاطا من صغرى ضرورية وكبرى مطلقة في الثاني، فالنتيجة تكون ضرورية

وأما المنتجان للسالبة الجزئية، فالنتيجة فيهما^٩ ممكنة عامة. لأن الصغرى فيهما^{١٠} موجبة ضرورية فإذا عكستها^{١١} صارت ممكنة عامة. فيكون

(١) ذلك الثلاث.

(٢) مل: للسالبين.

(٣) ذلك انعكس.

(٤) مع: تجعل.

(٥) دا: عاما.

(٦) دا: أ.

(٧) مع: مل: فيها.

(٨) ذلك سالبة فيها.

(٩) مع: مل: فيها.

(١٠) مل: فيها.

(١١) آكه دا: مل: عكست.

ذلك قياساً من صغرى ممكنة عامة وكبرى^١ مطلقة في الثاني وقد عرفت أنه لا ينتج إلا إذا كانت المطلقة عرفية عامة أو خاصة، وحيثئ تكون النتيجة^٢ ممكنة عامة واللمية أن الصغرى دلت على أن الأصغر ضروري الثبوت لكل الأوسط أو لبعضه. وهذا يقتضي أن يكون الأوسط ممكن الثبوت لبعض الأصغر إمكاناً عاماً^٣. والكبرى دلت على أن الأوسط والأكبر لا يمتنعان فذلك البعض من الأصغر الذي يمكن^٤ ثبوت الأوسط له^٥ وجب صحة خلقه عن الأكبر استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان الانتفاء فبالإمكان العام بعض الأصغر ليس^٦ أكبر^٧. لكن ذلك إنما يكون لو كانت^٨ المطلقة عرفية، وإلا لم يصح

[٢] احتلاط الممكن والضروري

ولنحصر الضرورية كبرى^٩ فأما^{١٠} المنعجان للموجبة الحرثنة، والسبحة فيهما^{١١} ممكنة عامة لأن الصغرى دلت على أن الأصغر ممكن الثبوت لكل الأوسط. والكبرى دلت على أن الأوسط ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه فيلزم أن يكون الأصغر ممكن الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه وعلى التقديرين^{١٢}

(١) أك: الأكبر / دا: مل: الكبرى.

(٢) دا: النتيجة

(٣) مص: عاماً

(٤) دا: ممكن.

(٥) أك: مص: - له.

(٦) أك: مل: - ليس.

(٧) مص: ما أكبر

(٨) مل: كان

(٩) مع: و أمث.

(١٠) مع: مل: فيها

(١١) دا + يلزم أن يكون الأصغر ممكن الثبوت لكل أكبر أو لبعضه وعلى التقديرين (مكرر).

يلزم أن يكون الأكبر ممكن الثبوت لبعض الأصغر إمكاناً عاماً
وأما المنتج للسالبة الكلية، فعقيم هاهنا^١ لأن الكبرى دلت على وجوب
اتصاف الأكبر بالأوسط والصغرى دلت على إمكان خلق الأوسط عن الأصغر
فهذا يقتضي إمكان^٢ خلق الأكبر عن الأصغر ولا يلزم منه إمكان خلق الأصغر
عن الأكبر.

أما المنتجان للسالبة الحرفية، فاعتية فيهما^٣ ضرورة، لأنهما بعكس
الكبرى^٤ ترتدان^٥ إلى الثالث^٦ وقد عرفت أن هذا الاحتياط ينتج الضروري^٧
هناك.

ولنحصل الممكنة كبرى فالمنتجان للعوجبة الحرفية، يباحان ممكنة
عامة لأن الكبرى دلت على إمكان اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأوسط
والصغرى دلت على وجوب اتصاف كل الأوسط بالأصغر، فيلزم وجوب
اتصاف كل^٨ الأكبر أو بعضه بالأصغر وعلى التقديرين يلزم إمكان اتصاف
بعض الأصغر بالأكبر.

وأما المنتج للسالبة الكلية، فينتج الضرورية هاهنا^٩ لأن الصغرى

(١) آكد، دا، مل: هنا.

(٢) آكد، دا، مل: إمكان.

(٣) مل: فيها.

(٤) مع (نسخة بدل)، دا: الصغرى

(٥) آكد، ترتد.

(٦) مع (نسخة بدل)، آكد، دا، مل: الثاني / مص: برأيه مقن.

(٧) دا: ضروري.

(٨) دا: كل.

(٩) آكد، دا، مل: هنا.

السالبة الضرورية تنعكس ضرورية، وحديثاً ترتد إلى الثاني وتكون النتيجة ضرورية

و أمّا المنتجان للسالبة الحزئية، فعقيمان. لأن الأصغر وإن كان ضرورياً للأوسط، لكن ذلك لا ينافي كون الأوسط ممكناً للأصغر وهو أيضاً ممكن للأكبر وقد عرفت لمية أنه لا قياس عن الممكنين^١ هي الدسي.

[٥] احتلاط الممكن والمطلق

و^٢ لجعل المطلق كبرى. فالمنتجان بالموجبة الحزئية ينتجان ممكنة عامة لأن الكبرى دلت على انصاف كل الأكبر أو بعينه بالأوسط والصغرى دلت على إمكان انصاف كل الأوسط بالأصغر^٣ فيلزم إمكان انصاف كل الأكبر أو بعينه بالأصغر وعلى التقديرين يلزم إمكان انصاف بعض الأصغر بالأكبر وأمّا الممنوع للسالبة الكلية فعقيم ههنا^٤ لأن الكبرى دلت على انصاف كل الأكبر بالأوسط والصغرى دلت على إمكان حدوث كل الأوسط عن الأصغر فهذا يقتضي إمكان حدوث الأكبر عن الأصغر ولا يلزم منه إمكان حدوث الأصغر عن الأكبر.

وأمّا المنتجان للسالبة الحزئية فينتجان ممكنة عامة، إن كانت المطلقة عرفية - عامة كانت أم خاصة - لأنك متى عكست الصغرى حصل قياس من ممكنة صغرى ومطلقة معكسه كبرى والسبجة ممكنة عامة على ما مرّ

(١) دا الممكن / هل الممكنين

٢ آكه دا مج - و

(٣) مج - والأصغر

(٤) آكه دا، من ههنا

ولنجعل الممكنة كبرى، فالمنتجان للموحيبة الجزئية تكون النتيجة فيهما
ممكنة عامة. لأنَّ الصغرى دلت على اتصاف كل الأوسط بالأصغر والكبرى
دلت على إمكان اندارج كل الأكبر أو بعضه تحت الأوسط. فيلزم منه إمكان
اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأصغر وعلى التقديرين يلزم منه^١ إمكان
اتصاف بعض الأصغر بالأكبر.

فأما المنتج للسالبة الكلية فهاهنا^٢ تنح ممكنة عامة، إن كانت المطلقة
منعكسة. لأنَّ الصغرى تدل على أنَّ الأصغر والأوسط لا اجتماعان، لكنَّ الأكبر
يمكن^٣ حصول الأوسط له فوجب إمكان خلق الأصغر عن الأكبر استدلالاً
بإمكان المعاني على إمكان الاسماء.

وأما المنتجان للسالبة الجزئية فهما عقيمان هاهنا^٤ لأنَّ ثبوت الأصغر
للاوسط بالإطلاق المنعكس لا يقتضي^٥ ثبوت الأوسط للأصغر بالإمكان
العام فإذا كان ثبوت الأوسط للأكبر أيضاً بالإمكان كان ذلك قياساً من
الممكنين^٥ في الثاني وأنه غير منعقد^٦

وليكن هذا آخر كلامنا في المحتلطات في الأشكال الأربعة على سبيل
الاختصار والله الموفق.^٧

(٢) أك، دا، مل: فهنا.

(١) مل: - منه.

(٣) دا، مل: هنا.

(٣) دا: ممكن.

(٦) مل: متعدد.

(٥) مل: الممكنين.

(٧) أك، دا، مل، بالله للتوفيق.

القسم الثالث

في الشرطيات (وهي على خمسة أنواع)

[النوع الأول] ما يترَكَّب من المتصلات

و^١ المنتج منها ما يكون الشركة في جزء تامٍّ والمشارك فيه إمَّا أن يكون
تاليا في الصغرى مقدِّما في الكبرى وهو [الشكل الأول] أو تاليا فيهما وهو
[الشكل الثاني] أو مقدِّما فيهما وهو [الشكل الثالث] أو مقدِّما في الصغرى تاليا
في الكبرى وهو [الشكل الرابع].
والشرائط المعتمدة في هذه الأشكال هي التي كانت معتبرة فيها عندما
كانت عمليات من غير تفاوت، فلا فائدة في الإعادة، ويجب أن تعلم أنَّ هذه
الأقيسة إنَّما ينتفع بها في اللزومية، أمَّا في الاتعاقية فلا.

[النوع] الثاني

ما يتركب^١ من المنفصلات

ولا يتألف من الحقيقيتين مذهب قياس إلا أن يكون الشركة^٢ في جزء غير تام. والمطبوع منه ما كان^٣ على بهج الشكل^٤ الأول. وشرائط إنتاجه أن يكون الصعري موحدة والجرء المشتركة فيه موحدا والكبرى كلية. مثاله «إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا»، «وكل فرد إما^٥ أن يكون أولاً^٦ أو مركباً»، «هذا العدد إما زوج أو أول أو مركب»^٧ وأنب تعلم أن هذه الصعري يحتمل أن تكون كلية وجزئية [أو] المنفصلة إما أن تكون موحدة أو سالبة وعلى التقديرين فإما أن تكون مركبة من موحشتين أو سالتين أو حلط مذهبهما

[النوع] الثالث

من الحمليات والمنفصلات

والشركة إن كانت مع المقدم والحملة فهو بعيد حدا عن الطبع^٨ وإن

(٢) مل: المشتركة.

(١) آكه، داء، مل: ما يتركب.

(٤) آكه، داء، مل: الشكل.

(٣) معج، يكل.

(٦) آكه، داء، مل: أول.

(٥) آكه، داء، مل: فإما.

(٧) آكه، مل: إما أن يكون زوجاً أو أولاً أو مركباً

(٨) آكه، مل: عن الطبع

كانت مع التالي والحملية فإما أن تكون لحملية كبرى، أو صغرى فإن كان الأول، فإما أن يكون المتصلة موجبة، أو سالبة.^١

فإن كانت موجبة كانت النتيجة متصلة، مقدمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التأليف من تالي الشرطية مع الحملية. وينعقد الأشكال المذكورة في العمليات والشرائط المعتبرة هناك بين الحملتين^٢ معتبرة هاهنا^٣ بين تالي^٤ الشرطية وبين الحملية.

وإن كانت سالبة فالشرط أن كل موضع اعتبرنا في الأقيسة الحملية السادسة أن تكون موجبة، هاهنا^٥ يجب أن تكون سالبة لأن سلب السلب إيجاب وباقي الشروط بحالها مثال الصرب الأول من الشكل الأول «ليس البتة إذا كان هـ فلا كل ج آ»^٦ برهانه أن المنصلة يلزمها «كلما كان هـ فكل ج د» و«كل د أ» يمتنع «كلما كان هـ فكل ج آ» ويلزمه «ليس البتة إذا كان هـ فليس كل ج آ» وأنت تعلم حال^٧ البواقى منه.

وأما إن كانت الحملية صغرى حدثت الأشكال المذكورة^٨ فإن كانت المتصلة موجبة فالشرائط بين الحملية والتالي هي^٩ المذكورة وإن كانت

(١) مل. + وعلى التقديرين إما أن يكون مركبة من موجبتين أو سالنتين أو خلط منهما.

(٢) مل. حمليتين. (٣) آكه دا، مل. هنا.

(٤) آك: التالي. (٥) آكه دا، مل. وهنا

(٦) دا بحث. (٧) آكه مل: ج د.

(٨) آك، دا، مل. - حال. (٩) دا: المذكور

(١٠) دا: + بين.

سالبة فالشرط أنَّ كل موضع اعتبرنا ^١ هي العملية ^١ الساذجة أن يكون كلية،
فالتوالي ^٢ القائمة مقامها ^٢ هنا يجب أن يكون جزئية. لأنَّ المتصلة لمَّا كانت
سالبة كان معناها أنَّه ليس إذا كان المقدم كان ذلك الجزئي وهذا يقتضي
حصول الكلي، لأنَّ رفع الجزئي يتضمن حصول الكلي. وباقي الشروط بحالها.
مثال الصرب الأول ^٣ من الشكل الأول «كل ج ب» و«ليس البتة إذا كان هـ»
فليس كل ب آ» يمتج «فليس البتة إذا كان هـ فليس كل ج آ»؛ وتبيَّن بعكس
المتصلة إلى الإيجاب، ثم أحد لارم النتيجة

[الفروع] الرابع

من الحمليات والمنفصلات

فإن كانت العملية صغرى كان القريب من الطمع ما يكون على نهج
الشكل ^٤ الأول. وهو أن يكون العملية موجبة ومحمولها موضوع كل أجزاء ^٥
الانفصال ويكون المنفصلة كلية مثله «كل متحرك جسم» و«كل جسم إما
جماد أو نبات أو حيوان»، هـ «كل متحرك إما جماد أو نبات أو حيوان».

(١) آكه دا، ملء الحمليات.

(٢) آكه دا، ملء هنا.

(٣) آكه دا، ز هـ.

(٤) آكه دا، ملء - الشكل.

(٥) آكه دا، و إما.

وإن كانت العملية كبرى فإمّا أن يكون قصايا، أو قصية واحدة فإن^١ كانت قصايا فإمّا أن يكون مشتركة في محمول واحد، أو لا يكون فإن كانت مشتركة في محمول واحد فالمطبوع منه ما يكون على نهج الشكل^٢ الأول. ويجب أن يكون المنفصلة وأجزاءها موزجة والحمليات^٣ كليّات ويكون أجزاء الانفصال مشتركة في الموضوع مثله «كل متحرك إمّا جماد أو نبات أو حيوان» و«كل جماد ونبات وحيوان حسم»، فـ «كل متحرك حسم». وإن لم يشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه، لكنّ النتيجة منفصلة مانعة من^٤ الخلق، لاحتمال أن يكون كل واحد من محمولات أجزاء الانفصال أعمّ منه^٥. وإن كانت العملية^٦ واحدة كانت^٧ النتيجة أيضاً منفصلة مانعة من^٨ الخلق، لاحتمال أن يكون محمول ذلك الجزء لارم أعمّ منه غير مناب لسائر الأجزاء.

[الفروع] الخامس

مَنْ الْمُتَصَّلَاتُ وَالْمَنْفَصَلَاتُ

وليكن المنفصلة حقيقية والشركة إمّا في جزء تام أو غير تام فإن كان الأول، فالأقرب إلى الطبع أن يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، ويكون

(١) آكه، ناد، وإن.

(٢) دا، شكل.

(٣) مل، الحملتان.

(٤) مصرى - من.

(٥) آكه، دا، مل، مع، منها / مصرى، برابى متى. توضيح مطلب رابه تعليقات مراجعه كبرى.

(٦) مل، الحمليات.

(٧) مصرى - من.

موجبة وإحدهما لامحالة يكون كلية وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية. ثم يجوز جعل نتيجته^١ متصلة ومنفصلة.

وإن كان الثامى، فالمطروح منه ما^٢ يكون محمول التالي موضوعا في أجراء الانفصال والتالي كلياً ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي.

فهذا هو الكلام المختصر جداً في الشرطيات، والاستقصاء فيها^٣ لو^٤ وفق الله تعالى^٥ في المنطق الكبير

• • •

(٢) آكد، بل أن.

(١) ذا النتيجة.

(٢) ذا إن / ممن: برابري متن.

(٣) مع. + مذكور.

(٥) مع. - لو وفق الله تعالى.

القسم الرابع

في الأقيسة التي لا يتكرر الحد الأوسط بتمامه فيها^١

وهي مثل قياس المساواة،^٢ كقولنا «الحسم فيه سواد وكل سواد لون» فإنه يلزم بالضرورة من العلم بهاتين المقدمتين العلم بأن الحسم همه لون وكذلك^٣ قولنا «الدرة في الحقيقة والحقة^٤ في الصندوق» فإنه يلزم منهما كون الدرة^٥ في الصندوق، والأوسط غير متكرر، لكن قولنا «متى^٦ كان الأوسط متكررا لزمّت النتيجة» لا ينعكس نعم، إن ذلك^٧ يختلف باختلاف العواد

(٢) آك، مع، مل: + و.

(١) نا: فيهما.

(٣) نا: - والحقة

(٢) آك، دا، مل: كدا.

(٥) آك، نا: + فيما / مل: هما / محص: برلين متن: ٤ / مل: - لكن.

(٨) نا: - ذلك.

(٧) مل: - متى.

القسم الخامس

في الاستثنائيات

فل^١ الحوض في التفصيل لأم^٢ من مقدمتين فـ «آ» [المقدمة الأولى]،
القياس الاستثنائي مركب من مقدمتين. إحداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع
لأحد جرتيها حتى يلزم منه وضع الحرء الآخر أو رفعه. وليس من شرطه أن
يكون المقدمة الأخرى حملية، فإن الشرطية إن تركبت^٢ من حمليتين كان الأمر
كذلك، وإلا لكان^٣ الاستثناء هي^٤ أيضاً شرطية

«ب» [المقدمة الثانية]، المقدمة التي يجب أن تكون شرطية جارية هاهنا^٥
محري الكبرى في الاقتراحيات، و^٦ الاستثنائية حارية محري الصغرى. لأنَّ

(٢) مع يكتب / مل. تركبت

(١) مع. وقبل.

(٣) آكه. دا. مل. هي.

(٢) آكه. دا. مل. كان.

(٤) مع. و.

(٥) آكه. دا. مل. ههنا.

الكبرى في الحملات هي التي يقل فيها «إن كل ما له الأوسط فله الأكبر»، فكأنك قلت «إن كان الأصغر يوجد فيه الأوسط ففيه الأكبر»، ثم قلت «لكن الأصغر يوجد فيه الأوسط»^١ فيلزم النتيجة والشرطية قائمة مقام الكبرى والاستثنائية مقام الصغرى.

وإذا عرفت ذلك فنقول القياس^٢ الاستثنائي إما أن يكون مركباً من المتصلة، أو من^٣ المنفصلة

القسم الأول إذا كانت الشرطية متصلة

وهي إما أن تكون لرومية، أو انتافية.

أما اللزومية فاستثناء عين المقدم يوجب^٤ عين التالي، واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم على تفصيل سيذكره، وإلا بطل اللزوم، لأنه لو وجد العلزم مع عدم اللازم، أو عدم اللازم^٥ مع وجود العلزم كان ذلك قادحاً في اللزوم، وأما استثناء نقيض المقدم واستثناء عين التالي فلا يمتحان، لاحتفال كون اللازم أعم من المعلوم ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص ولا من انتفاء الخاص انتفاء العام، وإلا بطل^٦ العموم

(٢) مع - القياس.

(١) ذا: + وجد.

(٣) مع: ينتج.

(٢) أكد، ذا، مل: - من.

(٤) أكد: لبط.

(٥) ذا: - أو عدم اللازم.

ومن الناس من قال «اللازم لو كان مساوياً حصلت النتائج الأربع». وهو خطأ لأن لزوم هذا لداك^١ غير لزوم^٢ ث^٣ لهد^٤ واللازم من مجرد لزوم هذا لذلك ليس إلا ثوب هذا عند ثوب داك واستفاء ذات عند استفاء هذا وأما التبيحتان الآخرتان^٥ فلا يلزم البتة من لزوم هذا^٦ داك^٧ بل من لزوم^٨ ذاك لهدا^٩ وذاك^{١٠} في الحقيقة شرطية أخرى.

ثم اعلم أن البين بداته من هتين^{١١} التبيحتين استثناء عين^{١٢} المقدم لا نتاج عين التالي فأما استثناء بقيص التالي لإنتاج بقيص المقدم فهو بواسطة الصرب الأول، فإنه لما لزم شيء شيئاً كان عدم اللازم^{١٣} ملزوماً^{١٤} لعدم الملزوم^{١٥}، فيكون الاستدلال بانتفاء اللزم على استفاء الملزوم راجعاً عند التحقيق إلى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللزم

وأما الاتفاقية، فبعض منتجة فإ^{١٦} قلت «كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناطقاً» فلو قلت «لكن الإنسان ناطق» لم يلزم «فالحمار ناطق» لأن العلم بصديق تلك الشرطية موقوف على العلم بوجود جريئها فلو استعيد العلم بواحد منهما، منها^{١٧} [من تلك الشرطية] لزم الدور ولو قلت «لكن الحمار ليس ناطقاً» لم يلزم

(١) مع: كذلك.

(٢) دا، مع: ذلك

(٣) مل: الآخران.

(٤) مع: لداك.

(٥) آكة: لزوم.

(٦) مع: ذلك

(٧) آكة: هذا أن.

(٨) دا: عن

(٩) دا: الملزوم.

(١٠) آكة: دا، مل: لازماً

(١١) دا: اللزم.

(١٢) دا: منها.

«فالإنسان ليس بناطق»، لأنَّ هذا الاتصاف ليس بطرومي ولا باتفاقي لأنَّ الاتفاقية هو الذي يطابق وجوده وجود غيره وما لا وجود له^١ في نفسه امتنع أن يطابق وجوده^٢ وجود غيره، لأنَّه لو لزم من اتوافق في الصدق التوافق في الكذب، لبطل^٣ قياس الخلف.

لا يقال: إذا صدق «كلما كان الإنسان باطفا فالحمار ناهق» صدق «إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإنسان ليس بناطق»، وإلا صدق نقضه ويلزمه «قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإنسان ناطق» وكان حقاً أنَّه «كلما كان الإنسان باطفا فالحمار ناهق» لزم «قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا فالحمار ناهق». هذا حلف. لأنَّ نقول هذا ليس بحلف لأنَّ معناه قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا في الفرض فالحمار ناهق في الوجود.

وأما العصيل الموعود^٤ فهو أن بشرطية اللزوم به إما أن تكون مهمة، أو محصورة فإن كانت مهمة مجرءا إما أن يكونا كليين، أو لا يكونا كذلك والأول غير منتج، لأنَّ معنى تلك القضية كون إحدى الكليتين^٥ لازمة^٦ للأخرى من غير بيان كلية تلك الملازمة، أي من غير بيان أنها حاصلة في كل الأوقات ومع كل الاعتبارات أم لا فيبتدع أن لا يتحقق تلك المتابعة، إلا على بعض الاعتبارات، فمن المحتمل أن يكون^٧ حال الاستثناء غير حال اللزوم، فحينئذ

(٢) مل: بوجوده.

(١) مل: - له.

(٤) مل: للموجود.

(٣) مج: أبطل.

(٦) أك، دا: ملازمة.

(٥) مل: الكليين و.

(٧) دا: - يكون.

لا يلزم عند الاستثناء حصول ايلارم، علم يكن القياس منتحا

لا يقال. متى ثبت اللزوم على معص الاعتبارات ثبت اللزوم دائماً. لأن ما^١ لا يكون لارما لا يصير لارما في شيء من الأوقات. لأننا نقول. لانسلم أن ما لا يكون^٢ لارما في كل وقت لا يكون لارما في شيء من الأوقات، كالتنفس للإنسان وإن سلمناه، لكن الإنتاج إنما يحصر عند ثبوت كون القضية كلية بأسيل الذي ذكرتموه، وذلك تحقق مقصودنا من أن الشرطية متى لم يكن كلية لم يلزم النتيجة

و أمّا الثاني - وهو ما إذا كانت الشرطية لمهمة^٣ مركبة من قصيتين غير كليتين - فما ذكرناه قبل^٤ متوجه ههنا^٥ مع إشكال آخر وهو أن الحزئين إذا لم يكونا كلير كفي في صدق كل واحد منهما ثبوته في شخص واحد، مثلاً قولنا «إن كان أب هـ ج د» فقولنا «أب» مهمة، فكفي هي صدقها اتصاف شخص من أشخاص الألف بالباء و كذا القول في الثاني^٦ وإذا كفي في صدق المهمة الشرطية المركبة من قصيتين غير كليتين أن يتصف شخص واحد من أشخاص موضوع التالي بمحموله عند اتصاف^٧ شخص واحد من أشخاص موضوع المقدم بمحموله في زمان واحد، ثم إذا استثنينا^٨ وقلنا «لكن أب»، فمن الحائر أن يكون الألف^٩ الذي صار^{١٠} ب^{١١} في هذا الاستثناء غير الذي لأحله صدق

(١) أك، دا، مل، و. (٢) أك: كل يكون (بجاء «ما لا يكون»)

(٣) أك، دا، مل، مهمة. (٤) أك: قبل.

(٥) أك، دا، مل هنا. (٦) أك، دا، مل: كان.

(٧) أك: - شخص واحد... اتصافه. (٨) دا: استثناء.

(٩) مل: صارت.

تلك الشرطية، وأن لا يكون الحكم في جميع الألفاظ واحداً، وإذا كان كذلك لم يلزم النتيجة.

وأما إذا كانت الشرطية كلية، فبإلزام لم يكن جزءاً كليين^١ عاد الإشكال، وإن كان فلا يخلو إما أن يكون الدوام معتبراً في الجزئين، أو لا يكون فالأول: كقولنا «كلما كان دائماً كل آب فدائماً كل ج د»، وهاهنا^٢ يحصل النتيجةتان. وأما الثاني: فإن استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي لا ينتج نقيض المقدم.

بيانه أنك إذا جعلت موضوع المطلقة^٣ العامة الحملية مقدمها ومحمولها تالياً كما إذا قلنا «كلما كان هذا إنساناً فهو صاحبك بالفعل» فلو قلنا «لكنه إنسان»، لزم «أنه صاحبك بالفعل بالإطلاق^٤ العام»،^٥ ولو قلنا «لكنه ليس بصاحبك بالفعل» لم يلزم «أنه ليس بإنسان^٦ بالإطلاق العام»،^٧ فإن بعض من ليس بصاحبك بالفعل، بالضرورة إنسان.

لا يقال قولكم «كلما كان هذا إنساناً فهو صاحبك بالفعل» قصية كادبه، بل هذه إنما يصدق لو استحال انفكاك الإسمية عن الضحك بالفعل. لأنما بقول فهذا يقتضي أن لا يكون القضية كلية في الشرطيات إلا إذا كانت دائمة، وذلك باطل لأنها قد تكون مطلقة عامة على ما يتناهى ولأن معنى تلك القضية أنه لا حال ولا

(١) آك، مل: كليتين.

(٢) آك، دا، مل، هنا

(٣) مل: المطابقة.

(٤) مع: الإطلاق.

(٥) دا: + ولا يلزم للثاني.

(٦) آك، دا، مل: - ولو قسا العام

(٧) آك، دا: - بالفعل.

اعتبار للإنسان إلا^١ و^١ يصدق معه كونه ضاحكاً بالفعل، وهذا أعم من قولنا: أنه لا حال ولا اعتبار^٢ إلا^٢ ويصدق معه كونه ضاحكاً بالفعل مع تلك الحالة،^٣ أو قبلها،^٤ أو بعدها.^٥

وأما إذا كان النوام معتبراً في التالي كان^٦ استثناء النقيض فيه منتجاً^٧ أيضاً، لأنَّ السلب الدائم ينافي الإيجاب المطلق، فيكون مناهياً لطبيعة المقدم.

القسم الثاني أن تكون الشرطية منفصلة

فإن كانت حقيقية وذات جزئين كان استثناء عين أيتهما كان منتجاً^٨ نقيض الآخر. واستثناء نقيض أيتهما كان منتجاً عين الآخر لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما معاً وإن كانت أكثر من ذات جزئين^٩ كان استثناء عين^{١٠} أيتهما^{١١} كان منتجاً نقيض النواهي^{١٢} واستثناء نقيض أيتهما^{١٣} كان منتجاً^{١٤}

(١) آك، وإلا (٢) آك، دا، مل: - ولا اعتبار

(٣) آك، دا، مل: الحال. (٤) آك، دا، مل: بعده.

(٥) آك، دا، مل: يصدق. (٦) آك، دا، مل: فإن.

(٧) آك، دا، مل: منتج. (٨) مع: منتج.

(٩) مع: - أكثر من ذات جزئين. (١٠) مع: عين (نصحه بدل: غير).

(١١) آك، مل: أيتهما. (١٢) مع: - نقيض للنواتي.

(١٣) مع: مل: أيتهما. (١٤) مع: منتجاً.

منفصلة من الأجزاء الباقية

وإن كانت غير حقيقية فإن كانت^١ مانعة الجمع كان استثناء عين أيها^٢ كان منتجاً^٣ بقيص الواقعي لاستحالة اجتماع تلك الأجزاء، واستثناء نقيض أيها^٤ كان، لا ينتج عين شيء منها لصحة ارتفاع كلها وإن كانت مانعة الخلو كان استثناء نقيض أيهما^٥ كان منتجاً حصول الآخر لاستحالة ارتفاعهما معاً، واستثناء عين أيهما^٦ كان، لا ينتج بقيص الآخر لصحة اجتماعهما
واعلم أن هذه الاستثنائيات المنفصلة إنما استتحت لكونها في قوة الاستثنائيات المتصلة وهي أن رفع أحد الحزبين أو وضعه يلزمه رفع الآخر أو وضعه وبالله التوفيق.^٧



(٢) دا، مع، مل، أيهما

(١) مع، كان.

(٢) مع، كانت

(٣) دا - منفصلة من... منتجاً

(٤) آك، أيها

(٥) آك، دا، مل، أيها.

(٧) مع - وبالله التوفيق



وینڈیو سوسائٹی



وَأَمَّا اللَّهُ وَاحِقٌ

ففي الإشارة إلى بعض توابع القياس
(وذلك تسعة أمور)



فدأه [الأول]

في أن كل قياس فلا بد فيه من مقدمتين لا أزيد ولا أنقص

لأن المجهول إنما يكتسب من المعلوم وذلك المعلوم إما أن يكون له نسبة إلى كلية المطلوب، أو إلى أجزائه. فبذلك الأول، حصلت هناك مقدمتان إحداهما الدلالة على أنه يلزم من حصول ذلك الشيء حصول المطلوب وهي الشرطية، والثانية أن ذلك الشيء قد حصل وهي الاستثنائية وحينئذ يلزم حصول المطلوب وإن كان الثاني، فإما أن يكون له إلى حتمي المطلوب نسبة يلزم من العلم بها^١ العلم بالمطلوب وحينئذ يحصل بسبب انتسابه إلى جزئي المطلوب مقدمتان، فيكون المنتج مقدمتين^٢ لا أقل ولا أكثر وإما أن لا يكون فحينئذ لا يكون منتجا لنفس المطلوب، بل ربما كان منتجا لشيء من المقدمات المنتجة له. ثم يكون الكلام فيه بعينه كالكلام في الأول.

ثبت أن القياس المنتج بالدات ختيحة^١ الواحدة لايزيد على مقدمتين ولاينقص عنهما وأما المقدمات الكثيرة، فهي في الحقيقة^٢ مقدمات المقدمات إن أحتيج في تحقيق المطلوب إليها، ويسمى ذلك قياسا مركبا، وإلا كانت خارحة عن المطلوب.

والقياسات المركبة قد تكون موصولة وهي التي يذكر فيها النتائج تارة لبيان كونها^٣ ختيحة وتارة لجعلها^٤ مقدمة إما بعدها، وقد تكون مطوية^٥، وهي التي لا يذكر فيها النتائج البتة

ثم هذه المقدمات إنما يبدء من الأوليات، فإنها^٦ بداية فإن أمكن انتهاؤها إلى نتائج لا يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت دوات نهاية، وإلا فلا

باب^٧ الثاني [الثاني] في الخلف

حاصله راجع إلى الاستدلال بامتناع لارم أحد المقيصين على امتناعه و به على أن الحق هو^٨ الطرف الآخر وهو من القياسات المركبة، لأنه مركب من قياسين أحدهما اقتراسي، والآخر^٩ استثنائي كقولك لو كذب قولنا «ليس كل ج ب» صدق

(١) آك، دا، مل. النتيجة.

(٢) آك، دا، مل. بالحقيقة

(٣) آك: كدحها.

(٤) مل. يجعلها.

(٥) دا، مفصولة.

(٦) مل. ظلها

(٧) آك: ب / دا: د.

(٨) آك: دا، مل. هي.

(٩) مع. الثاني.

نقيضه وهو «كل ج ب». ومنعنا مقدمة صادقة وهي «أن كل ب آ»، ينتج «لو^١ كذب ليس^٢ كل ج ب، لكان كل ج آ^٣»، ثم تجعل هذه الشرطية مقدمة لقياس استثنائي ويستثنى نقيض المحال فينتج نقيض المقدم.

واعلم أن قياس الخلف حاصله راجع إلى إبطال النقيض. وذلك يقتضي كون النقيض الآخر حقا، أو كون أحد^٤ أقسامه حقا ولذلك لا يفيد جهة النتيجة على التحيين، فإننا لو قدرنا النتيجة مثلاً عرفية خاصة ومتى صدقت ذلك صدقت عرفية عامة، ثم مطلقة عامة، ثم ممكنة عامة، لأنه متى صدق الخاص صدق العام.

والحلف لابد وأن يساعد على إبطال بقائض هذه القضايا بأسرها فإذا قام الخلف على إبطال نقيض^٥ الممكن العام لم يلزم كون النتيجة ممكنة عامة، بل أن تكون النتيجة إمّا^٦ هي (أو ما يصحدها) هي عليه فلهذا السرّ عدلنا في بيان أكثر جهات الاقتراعات^٧ عن هذا الطريق

وأما ردّ الخلف إلى المستقيم، فهو أن تأخذ نقيض التالي المحال وتقرنه بالمقدمة الصادقة، فينتج على استقامة^٨ المطلوب الأول، وإن كان لا يجب أن يرتد عن^٩ الاستقامة إلى الشكل المستعمل في الحلف.

(١) دا: إن.

(٢) أكد: ليس.

(٣) أك: ب.

(٤) أكد: دا: أحد.

(٥) مل: النقيض.

(٦) مل: ما.

(٧) مل: الاقتراعات.

(٨) مل: الاستقامة.

(٩) أك: دا: مل: عند.

«ج»^١ [الثالث] في العكس والدور^٢

لَمَّا الْأَوَّل [العكس] فهو أن تأخذ^٣ مقابل النتيجة بالضمّة أو النقيض،
وتضاف إلى إحدى^٤ المقدمتين، فينتج مقابله الأخرى.
و الثاني [الدور]^٥ هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين
قياساً على إنتاج الأخرى. ولقطة الانتفاع بهما أحلنا بالاستقصاء^٦ فيهما على
الكتب القديمة.

«د»^٨ [الرابع] في اكتساب المقدمات

[في الإيجاب] ضَعْ طرفي المطلوب والمطلب كل ما يمكن حمله على كل
واحد منهما من الخمسة المفردة أيضاً وجميع المحمولات الخمسة لكل واحد
من محمولاتها وجميع ما يحمل كل واحد منهما عليه على أحد الوحدتين الخمسة
بالغة ما بلغت.

(١) آكه ذك - ج.

(٢) آكه ذك، مع. مل. في الدور والعكس / مع (نصحه بدل) مص. برابر متن.

(٣) مل: تأخذ (٤) آكه أحد

(٥) آكه، مل. - و. (٦) ذك - وهو.

(٧) مع. بالاستثناء (٨) آكه ذك - د.

وأما في السلب فاطلب جميع ما بسلب هذا عنه، ولا حاجة إلى طلب ما يسلب عن^١ هذا، ولا تلتفت إلى الأوصاف المشتركة بين الطرفين - سلبيًا كانت^٢ أو^٣ إيجابيًا - لما مرَّ

ثم إن كان مطلوبك إيجابيًا^٤ كتب، فإن وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يكون موضوعاً لمحموله،^٥ تمَّ قياسك من [الشكل] الأول.^٦ وإن كان سلبيًا^٧ كلياً، فإن وجدت في محمولات أحد الطرفين ما تسلبه^٨ عن كلية الآخر مادام الوصف، تمَّ قياسك^٩ من [الشكل] الأول والثاني.^{١٠} لانعكاس السالب.^{١١}

وإن كان موجباً حرنياً ووجدت شيئاً واحداً موضوعاً للطرفين، حصل عرضك عن الشكل الثالث، وبعكسه من الأول. وإن كان سالباً^{١٢} جزئياً، فإن وجدت في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر، فقد تمَّ عرضك من [الشكل] الثالث وإن وجدت في محمولات بعض المرصوع ما لا يحمل عليه المحمول، تمَّ عرضك من [الشكل] الأول. إن وجدت في محمولات أحدهما أو بعضه ما لا يحمل على الآخر أو بعضه، تمَّ

(١) آك، دا، مل: عنه.

(٢) دا، مع: كان.

(٣) آك، مل: أم.

(٤) آك، دا، مل: إيجابياً.

(٥) مل، لمطلوبه.

(٦) آك، دا، مل: من الأول.

(٧) مع، سالباً.

(٨) دا، مع، مل: تسلب.

(٩) آك، مع، مل: القياس.

(١٠) آك، دا، مل: من الثاني والأول.

(١١) آك، الصالبة.

(١٢) دا: سلبياً.

غرضك من [الشكل] الثاني.^١

«هـ»^٢ [خامس]

في تحليل

حصّل المطلوب أولاً ثم اطر في القول الذي جعل محتاح له، فإن لم نجد فيه مقدمة تشارك المطلوب لم يكن اقور محتاح له، وإن وحدثها فإن كان الاشتراك في كلا الحدين كان القياس سثنائياً، ثم صم الاستثنائية من الجراء الذي بين^٣ به هذه المقدمة المطلوبة^٤ إذ لا بد منه وإن كان في أحد الحدين فالقياس اقتراني.

ثم اطر أنه موضوع المطلوب أو محموله ليعبر لك الصعري والكبرى. ثم صم إلى الجزء الآخر من المقدمة^٥ الجزء الآخر من المطلوب على أحد التاليفات المذكورة، فإن تألفا فهو الوسط، وتعيّرت لك المقدمات^٦ بالفعل وشكل القياس والنتيجة وإن لم يكن كذلك لم يكن القياس بسيطاً، بل مركباً، وحسب يعمل العمل المذكور في كل واحد منها وبحب أن لا تعتر^٧ باشتراك الألفاظ واحتلافها^٨ في اشتراك المعاني واحتلافها

(١) ص ٤ ويمكنك اعتبار حال الرابع مع تقدم / مع. تم قياسك من الرابع

(٢) آك، دأ، هـ (٣) آك، دأ، مل، يباين

(٤) آك، دأ، مل، المطلوب (٥) آك، الجزء الآخر من المقدمة

(٦) آك، مل، المقدمتان (٧) دأ، تغيير

(٨) دأ، + بل

«و»^١ [السادس] في استقراء النتائج^٢

القياس الذي ينتج الكلي، ينتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه وكذب نقيضه والسالبة الجبرئية إن كان لها عكس نقيض فهو تنبؤها، وإلا فكذب النقيض حاصل على كل^٣ حال.

«ز»^٤ [السابع] في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

هذا غير ممتنع لأن حقيقة^٥ المقدمات والتألف ملزوم لحقيقة^٦ التالي واستثناء عين التالي لا ينتج. و^٧ «لأننا لو قلنا «كل إنسان حمر وكل حمر حيوان يلزم منهما مع كدبهما «أن كل إنسان حيوان» مع صدقه

«ح»^٨ [الثامن] في الاستقراء

إن كان تاماً فهو القياس المقسم ادي مرّ، وإلا لم يعد العلم لاحتمال أر

(١) آك - و.

(٢) آك، دا، مل - النتائج.

(٣) آك - بكل.

(٤) آك، دا - ز.

(٥) آك، دا، حقيقة.

(٦) آك، دا، حقيقة، مل، حقيقة.

(٧) دا - و.

(٨) مل - ح.

يكون حال غير المذكور مخالفاً لحال المذكور

«ط»^١ [التاسع]

في التمثيل

لو ثبت أن العقتضي^٢ لثبوت الحكم في محل الوفاق^٣ هو القدر المشترك بينه وبين محل الخلاف، وثبت أن محل الخلاف يشارك محل الوفاق في قابلية ذلك الحكم^٤ وحصول الشروط وارتدع الموانع، لزم من ثبوت الحكم في محل الوفاق ثبوته في محل الخلاف^٥ لامحصنة

ثم إنهم^٦ احتجوا على عليّة الوصف المشترك بطريعين. «أ» [الطريق الأول]، الدوران وهو ضعيف. لأنّ التأمّم منه إنّما يتحقق لو ثبت^٧ أنّه أينما ثبت الوصف ثبت الحكم، لكنّ الوصف حاصل في الفرع فلا بدّ وأن يعرف ثبوت الحكم في الفرع لبتّم الدوران لكن ذلك لو ثبت لاستعنيا عن أصل التمثيل. ولأنّ بتقدير ثبوت الدوران القام لا يلزم العليّة لاحتمال كونه حرّء العلة، أو شرط العلة،^٨ أو رافعا للمانع، أو محققا للقبول

«ب» [الطريق الثاني]، التقسيم الذي لا يكون مترددا بين السلب والإيجاب

(١) مل: ط.

(٢) مج. بالمقتضي.

(٣) مل: + و.

(٤) آكد: الحكم.

(٥) مل: الوفاق.

(٦) إذ أعلم.

(٧) آك، دا، مل، بيتا.

(٨) با: العلية

مثل أن تقولوا: الحكم في محل الوفاق إما أن يكون معطلا بكذا أو كذا. والثاني باطل، فيتعيّن^١ الأول.

واعترض^٢ الشيخ عليه فقال: لم لا يجوز أن لا يكون هذا الحكم معطلا بعلة. لأنه لو وجب في كل^٣ حكم أن يكون معطلا بعلة لوجب في عليه تلك العلة أن تكون معطلة بعلة أخرى ولزم التسلسل. وإن سلمنا أنه معطل، فلم قلتم: إن العلة ليست إلا الأقسام التي نكرتموها؟ ولم لا يجوز أن يكون هناك قسم آخر^٤ غير ما نكرتموه، وهو الحق؟

وإن سلمنا الحصر، لكن لم لا يجوز أن تكون العلة مجموع تلك الأقسام، أو مجموع بعضها، لا كل^٥ واحد منها وحده؟ وإن سلمنا أنه ليس لسائر الأقسام دخل في البابين، لكن لم لا يجوز أن يقال: هذا القسم ينقسم إلى قسمين والعلة هي أحد القسمين بخصوص وصفه^٦، وهو غير حاصل في الفرع فلا يلزم^٧ الحدية؟

و اعلم أن المرحع بهذه الأسئلة إلى سؤال واحد وهو منع الحصر أمّا السؤال الأول^٨: فظاهر أنه كذلك. لأنه لما قال «الحكم العلاني إما أن يكون معطلا بكذا أو كذا»، فأنت منعت هذا الحصر وأبديت قسما آخر وهو كونه غير معطل،

(١) أكد: لا، مل: فتعيّن.

(٢) مل: اعرض.

(٣) أكد: مل: كل.

(٤) مل: آخر.

(٥) مل: الأول.

(٦) أكد: وصفه.

(٧) مل: فلا يلزم.

(٨) أكد: الأول.

(٩) مل: و.

حتى أنَّ المحلل لو أمكنه إقامة الدلالة القاطعة على الحصر لسقط السؤال.

وأما الثاني فلاشك أنه عبارة عن منع الحصر.

و الثالث. كذلك. لأنه لمّا ذكر أنَّ ذلك الحكم^١ إمّا أن يكون معطلاً بكذا أو كذا.

فأنت أبديت قسماً ثالثاً وهو ما يتركّب عن انقسامين اللذين ذكرهما، ولاشك أنَّ المتركب عن الشيئين مغاير لهما، فيكون حاصله راجعاً إلى منع الحصر.

وأما الرابع فكذلك. لأنَّ الشيء إذا انقسم إلى قسمين فلاشك أنَّ

خصوصية كل واحد من قسميه معايرة^٢ له، فأنت بذكر تلك الخصوصية أبديت قسماً وراء ما ذكره المستدل. فظهر أنَّ السؤال المتوَّحه على هذه الطريقة ليس إلا منع الحصر.

وإن سلّمنا كون الوصف المشترك علة، لكن لا يلزم من حصوله في الفرع

حصول الحكم منه أيضاً، لاحتمال أن يكون خصوصية الفرع مانعة من قول

ذلك الحكم،^٣ إمّا لنفسها، أو لاقتصاصاتها صفة مانعة منها،^٤ أو لفوات شرط آخر

وبالجملة، فلاشك أنَّ محل الوفاق يفارق^٥ محل النزاع بخصوصيتهما،^٦

فيجوز أن يكون خصوصية محل الرفاق شرطاً لليلة،^٧ أو خصوصية محل

النزاع مانعاً من الحكم، والله الموفق.^٨

(١) ذا: الحكم.

(٢) ذلك مغاير.

(٣) أكد: الحكم.

(٤) مع: منه.

(٥) أكد، ذا، مل: مفارق.

(٦) مع بخصوصيته / مل: بخصوصيتهما.

(٧) أكد، مل: لليلة / ذا: لليلة.

(٨) أكد، ذا، مل: وبالله التوفيق.



الباب الثالث

في البرهان



مکتبہ اسلامیہ

[تعريف البرهان]

المطفيون طولوا^١ في هذا الباب ولدي بقوله نحن إنك قد عرفت ممّا^٢ تقدّم أنّه كيف ينبغي أن يكون التركيب حتى يكون صحيحاً منحا فنقول. إذا وقعت تلك المركبات في مقدمات يقينية، كالقياس مركب من مقدمات يقينية بتركيبات معلومة الصحة، وكانت النتيجة لازمة عنها^٣ بالضرورة ونحنا علم آخر بدهي وهو^٤ أن اللزم عما هذا^٥ شأنه لازم وأن يكون يعنينا، محصنٌ بحصل اليقين

وبهذا الطريق نحيط عن سؤال من يسأل^٦ فيقول. لزوم النتائج عن المقدمات إن كان ضرورياً وجب اشتراط انعقلاء فيه، وإلا فليفتقر إلى بطل آخر ولزم التسلسل.^٧ لأنّا^٨ نقول إن اللزوم^٩ ضروري، والمزوم ضروري امتناء، أو ضروري اللزوم عن الضروري إمّا بواسطة واحدة، أو بواسطة شأن كل

-
- | | |
|--------------------|---------------------|
| (١) آك. طولو | (٢) آك. هيب |
| (٣) دا. عنهما | (٤) آك. نا. مل. وهو |
| (٥) دا. هذا. | (٦) آك. دا. مثل |
| (٧) آك. - التسلسل. | (٨) دا. لا |
| (٩) آك. بلزم. | |

واحدة^١ منها ذلك.

[مبادئ البرهان]

فلنبحث الآن عن المقدمات التي هو أول الأواصل في التصديقات. وقد اتفقوا على أن مبادئ البرهان إما أوليات، أو المشاهدات، أو المتواترات، أو المعجرات، أو الحدسيات

أما الحدسيات فقد ذكروا في مثالها اعتقادنا أن مور الفجر مستفاد من الشمس لما يشاهد من اختلاف أشكاله بحسب قربه وبعدة من الشمس ونحو نقول العلم بأن الفجر لثا احتلت^٢ تشكيلاته^٣ بحسب القرب والبعد من الشمس يقتضي أن يكون مورر مستمدا منها إما أن يكون أوليا، أو^٤ لا يكون فإن كان أوليا^٥ كان ذلك من العلوم البديهية، فلم يعكس^٦ جعله قسما لآخر غير الأوليات وقسيما^٧ لها ولأننا قد^٨ بينا ضعف هذه المقدمة في الحكمة و^٩ إن لم يكن أوليا^٩ و^١ لاشك أنه غير محسوس فإن المحسوس هو الأشكال المختلفة فأما أن ذلك لأجل القرب والبعد من الشمس فغير محسوس فحينئذ لابد منه من البرهان، لأنه على هذا التقدير لا يكون الجزم حاصلا، وإذا كان كذلك لم يحز عندها من

(١) دا، واحد.

(٢) آك، احتلف.

(٣) دا، شكلاته.

(٤) مع، وإما (بمعنى «أو»).

(٥) آك، دا، مل الأول.

(٦) دا، يكن.

(٧) دا، مل، قسما.

(٨) مع، قد.

(٩) دا، أوليات.

(١٠) دا، و.

المبادي.

وأما المجربات فحاصلها يرجع إلى الطرد والعكس، وهو أننا رأينا حصول الإسهال عند تناول السقموب مرة بعد أخرى، لكن ذلك لا يدل على الحزم أما أولاً^١ فلأن ذلك يستند إلى مشاهدة حصول^٢ ذلك الأثر^٣ عند تناول ذلك الدواء الخاص وسنبيّن أن الحس لا يعطي القصية الكلية اليقينية.^٤

وإن سلمنا أنه يفيد الكلية، لكن الحكماء اتفقت كلمتهم على أن الطرد والعكس لا يفيد اليقين، فكيف جعلوه الآن مقدمة يقينية^٥ ولأنها بتقدير كونها مفيدة للبقين، و^٥ لكن ذلك غير معلوم بالضرورة، بل لابد منه من الدلالة فلا يكون من المبادي المطلقة ولأن حصول الحكم عند حصول الشيء المعين وابتعاؤه^٦ عند استعانه لا يقتضي كونه معلوماً^٧ إلا عند إبطال أمور، من حملتها^٨ الفاعل المختار. فإن مع القول به لا يستبعد أن يقال^٩ إن الفاعل المختار أخرى سنته بحلق ذلك الأثر عند ذلك الشيء لمعين من غير أن يكون له فيه أثر وأما المتواترات فهي كونها مفيدة للعلم إشكالات ومتقدير التسليم فالأصح أن إبادتها^{١٠} العلم^{١١} بطرية على ما^{١٢} بيتا هذين المقامين في أصول الفقه وحينئذ لا يجوز عندها من المبادي

(١) مع الأول. (٢) مع حصول.

(٣) دا: الأمر. (٤) آكه، دا: مل. - اليقينية

(٥) دا: و. (٦) دا: مع: مل: انتقام.

(٧) دا: به. (٨) آكه. منها (بجاء) من حملتها.

(٩) دا: يقول. (١٠) آكه، دا: مل: إبادته.

(١١) آكه، دا: مل: للعلم. (١٢) دا: كما.

وإن سلّمنا كون هذه العلوم ضرورية، فكأنها لو لم يبتّ إلى الحس لم يقد العلم فإن أهل العالم لو اتفقت كلمتهم على الإحصار عن وجود الصانع^١ تعالى لم يحصل العلم بذلك. وإنما حصل^٢ انعم بوجود مكة ومحمد - صلى الله عليه -^٣ لانتفاء المحصرين عن ذلك إلى الحس وإلا كان كذلك كان التواتر مبدأ غير أول^٤ وأما المشاهدات، ففيها إشكالات^٥ الأولى،^٦ أن الحواس يعرض لها العلط كثيرا فإن النصر قد يدرك الساكن متحركا والمنحرك ساكنا، والواحد اثنين والاثنين واحدا، والصغير كبيرا والكبير صغيرا،^٧ على ما هو مستقصي في كتب المساطر ولولا القوة العقلية لم تميز الحق فيها من الباطل فإدأ لا تكون الإدراكات الحسية مبادئ أولية، بل لم يستند إلى العقل ولم يتصرف العقل فيها بالتمييز،^٨ لم يجر الاعتماد عليها^٩

الثاني^{١٠} أن الحس إنما يعيد كونه هذه النار الملموسة حارة وكون هذه الشمس في هذه الساعة مميزة فأما «إن كل نار حارة» و«كل شمس مضيئة» و«كل جسم في جهة»^{١١} فذلك مما لا يتناوب الحس لأننا وإن قدرنا الإحساس بجميع^{١٢} الحزنيات التي وحدث في^{١٣} ما هي والحاصر والمستقبل - وإن كان

(١) دا للصانع. (٢) أك، دا، مل، حصل.

(٣) مع: عليه السلام / دا، مل: صلعم. (٤) دا: أولى.

(٥) دا: إشكالات. (٦) مع: لما.

(٧) دا: صغير. (٨) أك، مل، + والنقد / دا: والمثل.

(٩) مع: عليه. (١٠) مع: به.

(١١) مع: حقيقة. (١٢) أك: لجميع.

(١٣) دا: + وما.

ذلك ممثعا - لكن ذلك لا يعطى القصية الكلية لكن الأقيسة لا بد منها من القضية الكلية.

فقد ظهر أن مبدأ المبادئ في إعطاء لقضايا الكلية اليقينية^١ هو^٢ القوة العقلية وأن أول الأوائل في القضايا هي الأوليات وأن ما عداها متفرع^٣ عنها

[شكوك على رأي الجمهور]

ثم هاهنا^٤ إشكالات هـ^٥ رغم الحكماء أن كثيرا من الوهميات والمشهورات في قوة^٦ الأوليات

أما الوهميات، فقد يكون كاذبة وإنما يعرف كذبها لتطابق^٧ الوهم والعقل على التصديق بأمور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات فلما اعترف الوهم بما أوجب بقيص حكمه عرف كذبه

وأما المشهورات، فإنما تعارض الأوليات عنها بأن تعرض أنفسنا مجردة عن جميع الهيئات النطرية والعملية وكذا خلقنا الآن دفعة من غير أن نشاهدنا أحدا ولا مارسنا عملا، ثم عرضنا على أنفسنا قضية، فإن وحدا أنفسنا في هذه

(١) مل. اليقينية.

(٢) آكه مل. هي.

(٣) آكه يتفرع

(٤) آكه دا. مل. هنا

(٥) قسمت ب كه بقية إشكالات مذكور في ما شد در ص ٢٣١ تا ص ٢٣٢ ما عبارت «ومعد ذلك بقيت

إشكالات: فالأول... الخامس» بيان شده است.

(٧) دا. التصديق.

(٦) آكه دا. مل. + هده.

الحالة جازمة بها علمنا أنها أولية، وإن توقفت في هذه الحالة علمنا أن القضية مشهورة.

والذي نذهب إليه نحن^١ أنه لا يحوز أن يكون غير الأوليات في قوتها^٢ السمة إذا لو كان كذلك لكان التمييز^٣ بينها وبين غيرها لابد وأن يكون بطريق آخر وراء حزم الدهر بها، فيكون التمييز^٤ بينها وبين غيرها نظريا لكن النظري إنما يتركب عن^٥ الأوليات، فيلزم منه الدور وهو محال.

وأما الذي ذكره في العرق بين الأوليات والوهميات فصعيف. لأن ذلك إنما^٦ يرفع لو كان علمنا بصحة الأوليات لأجل سلامتها عن اعتراف العقل بما يقدح فيها لكن ذلك باطل لأننا إنما نعرف ذلك، لو عرفنا أنه ليس في شيء من القضايا العقلية ما يعدح فيها، وذلك لا يأتى إلا بعد الإحاطة بجميع القضايا التي لانهاية لها على التفصيل. وذلك منعد. وإذا لم نعرف^٨ جميع القضايا فحينئذ جوربا أن يكون فيها ما يعدح في المقدمات التي يطن^٩ كونها أولية، ومع هذا التجويز لا يبقى الوثوق.

ولأن المقدمات التي يكذب الوهميات، إن كانت الوهميات مساوية لها في القوة وقدح كل واحدة منهما في الأخرى فليس القدح في أحد النوعين بالآخر

(١) د: + و.

(٢) د: مدتها.

(٣) و (٤) د: التمييز.

(٥) آكد من.

(٦) مع: أنه.

(٧) مع: + و.

(٨) آكد لم نعرفه.

(٩) د: يكن.

أولى من العكس، وإن كانت الوهميات أضعف منها لم يكن بنا حاجة إلى تمييز^١ الأوليات عن الوهميات.

وأما الذي ذكرناه في الفرق بين المشهورات والأوليات فضعيف^٢ لأننا إن فرضنا أنفسنا خالية عن جميع الهيئات النظرية والعملية،^٣ لكن بمجرد تلك الفرض لا يحصل ذلك الخلق. وإذا جُوزوا^٤ في بعض القضايا أن يصير بسبب الألف والعادة^٥ جارياً مجرى الأوليات لم يحصل هذا الفرق إلا عند خلق النفس عن الألف والعادة. فأما عند فرض الخلق فذلك مما لا يقع فيه أصلاً و^٦ البتة إذ ليس كل ما فُرض حصل.

فقد تقرر^٧ ممّا^٨ بينّا أنه لا يجوز أن يقال «إن غير الأوليات يساويها هي القوة والوثوق» بل كل ما عداها علامة وأن يكون النفس مترددة فيها موحه وبعد ذلك بقيت إشكالات: فالأول^٩ «إننا نجد العقل حارماً بكثير من الأمور كجزمه بالأوليات، مع أن الجرم غير جائز فيه»^{١٠} وإذا كان كذلك اربع الأمان عن حزم العقل.^{١١} بيانه أما إذا رأينا زيدا ثم غاب عنا ثم شاهدناه مرة أخرى، فإن علمنا بأنه هو الذي رأيناه^{١٢} قبل يجري في القوة والوثوق مجرى علمنا بأن

(١) نا: تميز.

(٢) آكه: نا: مل: فهو ضعيف.

(٣) نا: مع: العملية.

(٤) آكه: جوزو.

(٥) مل: + و.

(٦) نا: - و.

(٧) نا: يفرد.

(٨) آكه: نا: مل: يما.

(٩) مع: الأول / نا: فأول.

(١٠) مل: به.

(١١) مل: + به.

(١٢) نا: رأينا / مل: أولاً.

الواحد نصف الاثنين. ثم إنَّ ذلك الجرم غير صحيح، لاحتمال أن يقال: إنَّ الله تعالى خلق شخصا مثل زيد من^١ جميع الوحود.

وكذا القول^٢ في جميع العاديَّات. فإنَّي إذا خرجت عن الدار، أقطع^٣ بأنَّ ما فيها من الأواني لم ينقلب ذهبا وياقوتا، بل لم ينقلب أساسا فاصلين محققين في العلوم الدقيقة، مع أنَّ تجويز ذلك قائم في العقول، فإنَّها أحسام وكل جسم فإنَّه^٤ يقبل^٥ من الصفات ما يقبله سائر الأحسام

لا يقال. هذا الاحتمال باطل بالأدلة^٦ البقيمية لأنَّا نقول. لا سلَّم قيام الأدلة على فساده وبتقدير التسليم، فالإشكال غير^٧ مندفع لأنَّ هذا الجزم لو كان حصوله بسبب تلك البراهين لوجب أن لا يحصل هذا الجزم إلَّا لمن عرف تلك البراهين، لكنَّ الأمر ليس^٨ كذلك فإنَّ ندين^٩ لم يحظر ببالهم شيء من البراهين يحرمون بهذه القصايا، فعلمنا أنَّ هذا الجزم^{١٠} غير مستفاد من البراهين وإذا ثبت^{١١} أنَّ هذا الجزم الحاصل جرم^{١٢} غير واحد، مع أنَّ هذا الجزم مساوي الجرم سائر الأوليات، فلم يلزم من حصول الجزم بها وجوبها في نفسها، وعند ذلك يتوجَّه الطعن في الأوليات.

- | | |
|--|---------------------------|
| (١) دا في | (٢) دا: العقل |
| (٣) دا لقطع | (٤) مل - مائه |
| (٥) دا: مقبل | (٦) دا بآدلة |
| (٧) دا: عند | (٨) آكه دا: مل: ليس الأمر |
| (٩) آك: الذي | (١٠) مل: يجرمون |
| (١١) آكه دا: مل: أنَّ هذا الجرم - وإنا ثبت | (١٢) آكه دا: مل: - جرم |

الثاني. أنه لو كانت هناك مقدمات أولية، فإمّا أن يمكن تركيبها على وجه يلزم^١ منها النتيجة، أو لا يمكن. فإن أمكن، كان العلم بذلك إن كان نظرياً يستند إلى الضروريات، ويكون الكلام في أن العلم بصحة تركيبها إمّا أن يكون ضرورياً، أو نظرياً ويعود الذي ذكرناه بعينه وإمّا أن يكون ضرورياً فحينئذٍ يكون العلم بالمقدمات ضرورياً، وبصحة تركيبها ضرورياً، ويلزم النظري عن تلك العلوم المركبة على ذلك الوجه ضرورياً، فيلزم كون العلوم النظرية ضرورية، وذلك محال. فما أدى^٢ إليه مثله

الثالث. هب أننا^٣ ساعدنا على أن العلم بأن الواحد نصف الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري غير قابل للاحتتمالات، لكنكم^٤ في المباحث الحكمية والمعالم الطبيعية والإلهية لا تستعملون هذه المقدمات، بل إنما تستعملون مقدمات أخرى، كقولكم^٥ «العمك المتساوي لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح»،^٦ و«إن حكم الشيء حكم مثله»

وإذا انتهى كلامكم إلى هذه المقدمات وأشباهها ادعينم الضرورة^٧ والجزم، ومعلوم أن هذه القضايا ليست في قوة قولنا «الواحد نصف الاثنين» وما يجري مجراه، ولذلك إذا عرضنا ادعين على العقل لم يكن^٨ الجزم بأحدهما كالجزم بالآخر. والتفاوت في العلوم اليقينية غير جائز، لأنه إن حصل

(١) مل: لزّم.

(٢) دا: يؤدّي.

(٣) دا: أن.

(٤) مع: لكنهم.

(٥) مع: كقولهم.

(٦) دا: المرجح.

(٧) دا: الضروري.

(٨) مل: لم يلزم.

الاحتمال - ولو على أبعد الوجوه - لم يحصل اليقين وإلا لم يحصل التفاوت أصلاً

فعلمنا أن المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية.^١ ولذلك^٢ نقل بعض المتأخرين عن أرسطو أنه قل «الأمر الإلهي لا يمكن تحصيل الجزم فيها، وإنما المقصد الأقصى فيها تحصيل الاعتقاد على سبيل الأشياء والأخلق».^٣

الرابع^٤ أن جمهور المنطقيين اعتبروا هي اليقين مع الاعتقاد المطابق الحازم اعتقاداً ثانياً^٥ وهو^٦ اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون الأمر إلا كما اعتقدوا^٧ و^٨ أيضاً فالبرهان يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين، وإلا وجب^٩ أن يكون اعتقاد العقلاء علماً.

وإذا ثبت ذلك فنقول. ذلك الاعتقاد الثاني إن كان مفيداً وحب أن يحصل فيه اعتقاد ثالث^{١٠} متعلق^{١١} بأن الأمر ليس إلا كما تعلق الاعتقاد الثاني^{١٢} به، وحديث^{١٣} يكون الكلام فيه كالكلام في الأول، فيلزم^{١٤} التسلسل. وإن لم يكن يقينياً

(١) دا: غير يقينية.

(٢) مع: أنه ملوك.

(٣) آك، دا، مل: الأخلق والأشبه.

(٤) دا، مل: + وهو.

(٥) مل: ثابتاً

(٦) آك، دا: + أنه.

(٧) آك، دا: اعتقد.

(٨) مل: - و.

(٩) مل: لوجب.

(١٠) مل: العقلاء علماً (بجاء «ثالث»).

(١١) دا: متعلق / مل: - متعلق.

(١٢) مع: التالي.

(١٣) آك، دا، مل: ولزم.

والاعتقاد الأول إنما يصير يقينياً عند حصوله والمبني على ما لا يكون يقينياً أولى أن لا يكون يقينياً^٢ فوجب^٣ أن لا يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات، وذلك قاذح في الأوليات.

الخامس إن كتابكم هذا يشتمل^٤ على التوقف في كثير من المسائل بسبب تعارض الأدلة وذلك بقبح في العلوم الضرورية. لأن تلك الأدلة القوية المتعارضة مركبة لامحالة من مقدمات، فكل^٥ واحدة من تلك المقدمات إن كان العقل حارماً بها غير متمكن^٦ من القبح فيها بوجه من الوجوه، مع أننا نعلم بالضرورة أن^٧ بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة.

فحينئذ قد وجدنا ما^٨ جزم العقل به جزماً يقينياً من غير تردد واحتمال مع أنه^٩ كان كادماً وإنا كان الأمر كذلك لرتفع الوثوق عن جزم العقل وتآدى إلى القبح في الأوليات وإن كان العقل متمكناً من القبح في شيء من تلك المقدمات لم يجز التوقف، بل لابد من بيان أن شيئاً من مقدمات أحد الحاسبين محتمل، والمحتمل^{١٠} لا يفيد اليقين، وحينئذ لا محتاج فيه إلى التوقف.

فهذه^{١١} جملة الإشكالات التي يذكرها السوفسطائيون^{١٢} المعكرون للضروريات.

(٢) ذك - أولى أن لا يكون يقينياً

(١) أك. مل. - أولى أن

(٣) أك. ذ. مل. مشتعل

(٢) مع ووجب

(٤) ذك ممكن

(٥) أك. وكل

(٦) أك. - ما

(٧) أك. - أن

(٨) مع. المحتملات

(٩) مل. أن

(١٠) مع: السوفسطائية

(١١) ما نسخها: فهذا

واعلم أننا إن احتجنا في الحزم بصحة البديهيّات إلى الجواب عن^١ هذه الشبهات - ولا شك^٢ أن الجواب عنها نظري غير ضروري - فحينئذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر، لكنّ النظر مركب من الضروريات، فيلزم الدور وإن لم نحتج في الحزم بها إلى الجواب عن هذه الشبهات، لم يكن الجواب عنها لازماً عليها البتة، بل كان ذلك كالزيادة المستغني عنها.

وقد أطبنا في كتاب النهاية في الجواب عن هذه الشبهات، فمن أراد^٣ فليطالع ذلك الكتاب. وليكن^٤ هذا آخر ما نقوله في علم البرهان.

[في المغالطات]

وأما الكلام في تفصيل المغالطات،^٥ فهو أيضاً كالفضل المستعني عنه. لأنّ الإنسان إذا بالغ في تحصيل التصورات، ثم طلب التصديقات الأولى منها، فكل ما وحده كذلك ركن القياس منه على الشرائط التي مرّت في اعتبار التركيبات. فيكون القياس برهانياً لا محالة^٦ وما لا يكون كذلك لا يلتفت^٧ إليه وعلى هذا الطريق كان الاشتغال بالأشياء التي يدكرونها أموراً غير محتاج إليها جداً، فكان ذكرها في الكتب المطولة أولى.

وإن أحرّ الله في الأجل صنف في المنطق كتاباً يورد فيه جميع ما

(١) «بيان نسخه فعل».

(٢) «لا فلا شك».

(٣) «آك، لا: أرادها».

(٤) «لا: لكن».

(٥) «آك، لا: المغالطات».

(٦) «مع: لا محالة».

(٧) «لا: لا يلتفت».

للمتقدمين^١ في كل باب، مع ما يستقر عليه الرأي الصحيح ويوجبه^٢ الحق الصريح. وأما الآن فنقتنع بالقدر الذي مرَّ^٣ ولنختم الكلام في المنطق، ولننتقل^٤ إلى العلوم الحكمية يعون الله وحسن تيسيره، والله الموفق.^٥ وحسبنا الله ونعم الوكيل.^٦

(١) دا: للمقدمات.

(٢) مع: موجه.

(٣) دا: - من.

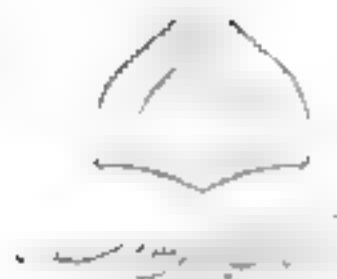
(٤) مع: ننتقل.

(٥) آك، لا: - والله الموفق.

(٦) أكد + تم ضحوة ٢٦٥ من شعبان سنة ١٢٢١ / مع. - وحسبنا الله ونعم الوكيل.



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی



التعليقات



دینا دینا دینا

ص ٣: الصراخ:

الصراخ. السيف القاطع، ورحل صارم أي حُلْد وشجاع. الصريمة: العريضة على الشيء، الصريمة ما انصرف من معظم الرمل. (هامش آك)

ص ٧: إِنَّ تصوّراً

معناه أن لما بصوراً أو في الوجود بصوراً (الكاسي)

ص ٧: تصديقاً.

التصديق عنده عبارة عن الحكم مع تصوّر الطرفين، وعن الحكم فقط عند الحكماء، وعن الحكم مع اعتبار صدقه أي مطابقة ما في الذهن لما في الخارج عند الشيخ. (هامش مل)

ص ٧: ففيه ثلاث تصورات:

وفيه نظراً لأنّ التصديق لا يتحقق بمجرد التصورات الكلية وإلا لكان كل من جملة هذه التصورات كان مصدقاً وليس كذلك، بل لابدّ من إيقاع النسبة بين المتصورين. (هامش مل)

ص ٧: تعذر ذلك الحكم

أي الذي للإيقاع والسلب (هامش أك) معناه كلما لم يكن حقيقة إحدى هذه الثلاثة متصورة امتنع الحكم و"أما في قوله «والمحكوم به وعليه» هي القاسمة لا العاطفة، وهي على أن تصور هذه الأمور لا بد منه لا على أنه داخل فيه والإمام ذكرها كذلك (هامش مل)

ص ٨ لا يقال أستم حكمت على غير المعلوم

إشارة إلى شبهة المجهول المعلوم المطلق وهو أن قضية «غير المعلوم يمتنع الحكم عليه» متناقضة في نفسها لأنها حكم على غير المعلوم ينقل الفكر الراي الحواب المشهور وينقده على طريقة «ملش قلتم قلنا» وهو مكتفي ببيان أن الشبهة تشكيك في الضروريات فلا يقدح فيها وهو أورد مثل هذه الشبهة في مسأله امتناع الدور (الإباراب، النمط الرابع، ص ١٩٨) وهذه الشبهة قد طرحت على نحو مفصل من قبل مقاطعة الفر السابع الهجري، وطرحت حولها تقريرات وحلول مختلفة، ولقد تناولها حل من أبيهري (٥٩٧-٦٦٤) في نزيل الأفكار والطوسي (٥٩٨-٦٧٢) في تعديل المعيار (ص ١٤٣) والكاتب (٦١٧-٦٧٥) في المصص إسماعيل قطب الدين الرازي (٦٨٩-٧٦٧) فنقل ويقد أهم الحلول المطروحة لهذه الشبهة يستعرض الحل الذي طرحه هو حيث يعتبره الحواب الحاسم لمادة الشبهة (شرح المطالع، ص ٢٥-٢٢). كمال الدين بخاري (٨٨٥-٩٢٧) طرح هذه الشبهة في رسالة المعانيات (ص ٢٩-٢٦). أيضاً حكماء اصفهان تناولوا شبهة المعلوم المطلق في سياق مباحثهم في مسألة الوجود الذهني فالمرداماد (٩٦٩-١٠٤١) يذهب إلى حل هذه الشبهة عن طريق

التمييز بين اعتباري الحمل الأولى والحمل الشائع في عقد الوضع، وبين ما هو
 بني وما هو لابتى في القضية الحقيقية و اليوم يعرف حل الميرداماد لهذه
 الشبهة من خلال تقرير و تحقيق املاص درا (٩٧٩-١٠٥١) (أسفار، ج ١،
 ص ٣٤٥-٣٤٨)

قال الميرداماد في الأنق المس (ص ٢٥) وإنما يتعمل العقل أن يقدر على
 الفرض انحت أنه عنوان لطبيعته ما باطلة الذات، محجوبة عن التقرر، مجهولة
 في التصور ويتمثل هذا المفهوم وتقدر أنه عنوان لمهمة ما- وإن كانت مجهولة
 على الاطلاق غير متمثلة في ذهن ما من الأذهان اصلاً- يصبح الحكم عليه بامتناع
 الحكم عليه والاخبار عنه مطلقاً على سبب اجاب حملي غير متي فكان مفهوم
 المعدوم المعطى بحيث ما يتوجه اليه في نفسه صحة الحكم وأن امتناع الحكم
 إنما يتوجه إليه بأن الانطاق على ما يقدر أنه بحداته (قرا ملكي)

ص ٨ فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم

إشارة إلى منع و هو أن يقال لا سلم أن المحكوم عليه في هذه القضية
 غير معلوم مطلقاً بل هو معلوم باعتبار و هو كونه غير معلوم (هامش مل)

ص ٨ ثم نقول كل واحد من التصورات والتصديقات

يقول المصنف في المحصل «وعندي أن شيئاً منها [التصورات] غير
 مكتسب لوجهين» وينقده الطوسي في نقد المحصل (٩٧) والكاتب في
 المصنف في شرح الملخص (٣٥/١-٣٦) والمفصل في شرح المحصل (١٥٤) وذكرنا
 ما في هذا الباب في مقدمتنا على الملخص (قرا ملكي)

ص ٨: لا يكون غنياً عن الاكتساب.

واعلم أنَّ الامام إمّا عبر عن (بضرورة) بالعني عن الاكتساب وعن النظري بالمحتاج اليه لدقيقة وهي أنَّ الغني عن الاكتساب هو الذي لا يتوقف حصوله في العقل على القول الشارح ان كان تصوراً وعلى الحجة إن كان تصديقاً ولا يلزم من عدم التوقف على القول الشارح والحجة عدم التوقف على شيء أصلاً فمحور أن يتوقف البصور العني عن القول للشارح على نوع تنبيه، والتصديق العني عن الحجة على تصور الطرفين (الكاتب)

ص ٨: ويتقدير صحته فالمطلوب حاصل

لو تسلسلت التصورات والتصديقات إلى غير النهاية فإما أن يوجد فيها ما يوجب لذاته في الذهن شيئاً أو لا يوجب. فإن كان الأول، حكم العقل عند تصورهما ملزوم أحدهما عن الآخر من غير الحاجة إلى شيء آخر، وإن كان الثاني، وجب أن لا يوجب شيء منهما شيئاً لأنه لو أوجب لكان لوسائط مقابلة أو غير متناهية. فالأول يستلزم اجتماع العينيين والثاني حصر ما لا يتناهي بين حاصرين (هامش مل)

ص ٩: فيحتاج إلى الاستعانة بالمنطق:

إنَّ ذهن الانسان قد يكفي في إصابة الحق في بعض أقسام الفكر فقط وليس ذلك أيضاً لكل شخص بل لبعض الأشخاص وهو الذي [يعلم] بنفسه قدسية ماهية الأشياء كما هي (هامش مل)

ص ١٠: حكماً تقييدياً

وهو التركيب الذي يكون لحرره اشياء قبدأ في الأول وبصبح إدخال لفظه «الذي» فيما بينهما ويقوم مقام بعض افراده لفظ مفرد كالحيوان الناطق فإنه يقوم مقام الاسنان (الكاتب)

ص ١٠: فهو في الدرجة الثانية

وهو الحكم عليها بالكلية والحرثيه والدامية واعرضية والحنسية والفصلية والنوعية والموصوعية والمنحومية إلى غير ذلك من الأحكام، أو ملحق ببعضها أمور اكتسبت منها أو محررتها، بعضها عن عوارض خارجة عنها فهذا الحكم والإلحاق والتحريم فبدأ تلك الماهيات معقولات أولاً وهذه الأمور معقولات ثانية فبدأ بالبحث عن هذه الاعتبارات أعنى الكلية والحرثيه من حيث مركبتها ليتوصل بذلك التركيب إلى المجهول فهو المطلق (هامش مل)
أقول مراد المصنف من المعقولات الثانية هي المعقولات الثانية المنطقية لا الفلسفية والتمايز بينهما متأخر والمصنف استعمل المعقولات الثانية بمعنى المعقولات المكسبة ايضاً (الإشارات، ص ٣) (قرا ملكي)

ص ١٥: اللفظ المفيد:

والعملة «الدلالة» سقطت من المتر ولا بد منها (الكاتب) أي يجب أن نقول دلالة اللفظ المفيد... (قرا ملكي)

ص ١٦: ومغاير له اعتباراً:

أي أن الدات التي عرضت لها الحسية هي بعينها التي عرضت لها العقلية

في جواب ما هو بحسب الشركة المحصنة لكن اعتبار كونهما جسماً معاً لا اعتبار كونهما مقولاً (هامش مل)

ص ١٦ أو على كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره

المراد أن الحرة إن كان كمال المشترك بين الماهية وبين كل ما يشاركها فيه فهو الحس الفريب وإن كان كمال اسم هو الفصل القريب وإلا فهو على أحد الأقسام الأربعة. (هامش مل)

ص ١٧ لكن الحس الذي هو فصله المقسم غير الذي هو نوع له

لأن الحس الذي الفصل مقسم له، خارج عن ماهية الفصل و الذي هو نوع منه داخل فيها لوجوب دخول الحس في ماهية النوع (هامش مل)

ص ١٧ وإن لم يكن لازماً . والقعود

المحطوطتان «اك» و«مل»، تغتفران لهذه الجملة، ولقد جاء في حواشي المحطوطة «مل» أن الكاتب أهمل هذا القسم والسحة الخطية «مج» تضمنت هذه الجملة ولكن في الحاشية وعلى نحو منقوص والكاتب الذي غالباً يشير إلى الحمل والعبارات الماقصة والساقطة من النص، لم يأت على ذكر هذه الجملة، لهذا، ننسبها للنص واعتدنا النص كاملاً طبقاً لما ذهب إليه الكاتب (قرا ملكي).

ص ١٨: إفادة أولية:

أي وضعيّة وإتّما فيك بالأولية احترازاً عن دلالة التمني وعلى طلب الفعل

لكن لا بالوصع فإن قول الفاضل «ليت لي ألف دينار» يدل على طلب حصول الألف لكن لا بالوصع (الكاتب). يذكر الفارابي هذا القيد على طريقة «بالذات لا بالعرض والقوة» (المصنفات، ٨٩/١) تحبيراً لمعدنولي - المنطوق والمفهوم - الحملة الحصرية أو الاشائية ربما يكون لحملة اشائية مفهوم حصري وبالعكس، مناهة كونها حبراً مدلولها الداتي (أي المنطوق) لا ماتدل عليه بالعرض (أي المفهوم). (قرا ملكي)

ص ١٨: فهو الالتباس

قال الفهر الرازي في شرحه على عبور الحكمة للشيخ الرئيس (ص ١٩): ولما فيه بحث مسبق في ذكرناه في كتاب الهدى (قرا ملكي)



ص ١٩ دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه:

قيل: لو كان دلالة اللفظ على الحرة تنعاً لدلالته على المسمى لكان فهم الحرة متأخراً، لأن المراد من الدلالة فهم المعنى من اللفظ وإنه محال. وحواله مع الشرطية، لأن المراد أن دلالة اللفظ على المسمى مقصود بالذات وعلى الجرة بالعرض وإن كان فهم الحرة يتقدم فهمه (هامش مل)

ص ١٩: من حيث هو جزؤه

قد أخرج المصنف بهذا القيد دلالة لفظ على الحرة بالمطابقة عن تعريف الدلالة التصميمية إذا كان موضوعاً للجرة يضاف كـ «الإمكان» الذي هو الموضوع للإمكان الخاص والعام الذي هو جزء «الإمكان الحاص» كما يقيد «تنعاً لدلالته

على مسماه» أخرج عن تعريف الدلالة اللزومية دلالة اللفظ على لارم المعنى بالمطابقة إذا كان اللفظ موضوعاً لللزم المسمى أيضاً كدلالة «الشمس» على الجرم و الدور و كدلالة «الحوهر» على لصوره و الهيولي.

والمحقق الطوسي، قدس سره نقديسي، طريق آخر للاحتراز والإخراج وهو قوله (حل معصلات الإشارات، ج ١، ص ٢٨ و ٢٩): ويشترط فيهما أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك [اللفظي] على المعنى و على حرته أو عليه و على لارمه بل يكون بانتقال من أحدهما إلى الآخر (قرا ملكي)

ص ٢٠ و لزومها الالتزام

هذا من أرائه الخاصة و ينقده متأخرون كالانهرى في كشف الحقائق (ص ٢٢) و الكائني في المسخص (ج ١، ص ٣٧) و الحواررسي في لوائح الأفكار (ص ٢٤) و مورالدين الانصاري في حجة السلاطين (ص ٢٢) (قرا ملكي)

ص ٢٠. دون الخارجي

لأنه لو كان اللارم الخارجي شرطاً لها، لجاز استعمال احد المعتلارمين في الآخر و هو محتمل لو جهين الاول، أن الكلام في الدلالة لا في الاستعمال و الثاني، لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط لحوار كونه اعم. بل الدليل هو ما قاله الحكماء. (هامش مل)

ص ٢٠: إن الملازمة الذهنية شرط لا سبب:

أي ليسب الملازمة الذهنية جملة ما يتوقف عليه الدلالة اللزومية لأنه لا بد

معها من فهم الملزوم وذلك بموقف عني وصح اللفظ بإرائه والعلم بالوضع
وسماع اللفظ أو حطراته بالمال (الكاتب)

ص ٢٠ دلالة الالتزام مهجورة في العلوم

يبدو أن الشيخ الرئيس قد طرح مهجورية الدلالة الالتزامية في الإشارات
بمرحلة المسألة المدونة في المنطق ولقد كان لأتباعه روايتان أساسيتان في
تفسير كلامه (رواية الفخر الرازي ورواية الصواجه الطوسي) و طرح
مهجورية الدلالة الالتزامية في العلوم من قبل القدماء، يدل على اهتمامهم
بمعرفة هوية لغة العلوم التي كونها من أهم خصائصها ولقد أشرنا في مقدمة
المحصر إلى آراء المنطقيين في هذا الخصوص (مراملكي)

ص ٢٣. والثاني الأسماء المتباينة

و هو أن يكون كل واحد من اللفظ والمعنى كثيراً كالسماء والارض و
الحر والبرد. (الكاتب)

ص ٢٣ و الثالث المترادفة:

و هو أن يكون اللفظ كثيراً والمعنى واحداً كالأسد والليث والعصفور
(الكاتب)

ص ٢٤: و نقضوه بالنداء:

قال الفارابي: وأما النداء فعليه شئ هل هو قول حازم أو لفظة مفردة... و

قوم يجعلون النداء قولاً و الذي نرى أنه لفظ مجرد و لكن يكون قولاً بالقوة
(المطلقيات، ج ٢، ص ٤٣، ٤٤)

أقول مراده من «القوة» مفهومه لسببي لا المنطوق، أي النداء بالنداء لفظ
مجرد و بالعرض قول. (قراملكي)

ص ٢٤: و شك آخر.

و الامام ما تعرض لجواب هذا الشك و حواه أن يقال لا سلم لزوم
التناقض لو كان المحكوم عليه فيها الفعل أو الحرف، فإنما أخبرنا في هذه القضية
عن الفعل و الحرف اللذين كل منهما اسم و نحن قد قلنا «إن الفعل و الحرف
لا يحبر عن مسماهما». (الكاسي)

أقول هذه الشبهة كشيء للمعذور المطلق التي تقدمت الإشارة إليها و
سبب المغالطة فيها يعود إلى جمع المسائل في مسأله واحدة، لأن قضية «الفعل
لا يحبر عنه» مبني على قضيتين متناقضتين ظاهرياً الأولى، الفعل ما نحن
الشائع (أي مصاديق الفعل) لا يحبر عنه و الثانية، «يحبر عن الفعل بالحمل أولي (أي
عن مفهومه) بأن لا يحبر عنه» القضية الأولى سائلة كلية بينما القضية الثانية
شخصية (على مبنى الكاشي) أو طبيعية (بحسب مسمى من يقول بالحمل الأولي في
عقد الوصع). والقصيتان توهمان التناقض بسبب كونهما متوهمتين بأن
موضوعهما واحد، من دون أن يكون في الواقع ساقضاً بينهما (قراملكي)

ص ٢٥: كحائط من ياقوت:

و بحر من رقيق. و هذا القسم [ما لا يعرف وجوده] لم يذكر الشيخ و ذكره

أبو البركات صاحب المعتر (الكاتب) أقول: نساخ المخطوطتين «أك» و«مل»
أوردوا عبارة الكاتب في النص كالتالي: «كحائط من ياقوت و بحر من زبيق
لم يذكرهما الشيخ وذكرهما أبو البركات» وكلام الكاتب دقيق، ولو أُورد صمير
«هما» الوارد في النسختين المذكورتين بشكل مفرد لمعز الطن بأن هذا الكلام
يعود للعمر الرازي وليس إلى الكاتب وكما ذكرنا في المقدمة فإنّ الساسين
أحياناً يدخلون عبارات توضيحية على النصوص التي بين أيديهم

و مع أنّ العمر الرازي قد اقتبس هذا القسم من البعدادي (٥٣٧-٤٢٨) لكن
عبارة الرازي أكثر دقة من الناحية المنطقية من عبارة البعدادي و للمقارنة بين
العبارتين نقل نالياً ما جاء في المعتر (ج ١، ص ١٨):

«و قد لا يكون منه الوجود و لا الواحد أيضاً لكثير من الصور الذهبية التي
لم يوجد منها في الوجود و لا كثير و لا يوجد كحمل من ذهب أو كبانسان
طائر». (قرا ملكي)

ص ٢٦- كالشمس:

قال الرومي في المثنوي (١٢٠/١).

شمس، در خارج اگر چه هست فرد می توان هم، مثل او تصویر کرد
(قرا ملكي)

ص ٢٧: فهناك أمور ثلاثة:

و اعلم أن الاعتبار الذي ذكره الامام في الكلّي حاصل في كل واحد من
أقسامه الخمسة و الشيخ اعتبره في الجبس. (الكاتب) أقول و كلامه في الشفاء
المعدل، ص ٦٨ (قرا ملكي)

ص ٢٧. لأن الحيوان جزء من هذا الحيوان و متى كان المركب موجوداً كان النسيط موجوداً:

هذا دليل مشهور في اثبات وجود الكلي الطبيعي في الخارج و لكنه فيه و حوه من الضعف. لأنه إن كان المراد من المركب في المقدمة الثانية التركيب الخارجي، فالاستدلال مصادرة على المطلوب الاول لأنها هي المدعا. و إن كان المراد منه التركيب الذهني [أي التحليلي] فلا تفي هذه المقدمة لإثبات المراد. فحينئذ صار القياس أحد ما ليس بعلة علة (قراملكي)

ص ٢٧ و إلا كان الموجود مركباً من معدوم.

و كثيراً ما يستعمل هذا الدليل في المناقشات الكلامية و الفلسفية. و المصنف قد أبطر به قول من ذهب إلى أن ليس في الوجود إلا المحسوس (الإدراك، المعط الرابع، ص ١٩٠) و لد في هذا الدليل بطل من جهة المنهجية. (قراملكي)

ص ٢٨ و أمّا الكلي العقلي فالمشهور أنه هو الصورة الذهنية.

هذا هو رأي الحكماء في الوجود الذهني و حال فهم المصنف و استقصى الكلام في رد مذهبهم في شرح المعط لثالث من الإشارات. (قراملكي)

ص ٢٩: و هو مشكل من وجهين.

أورد المصنف هاهنا و حوه ثلاثة من الاشكالات. (قراملكي)

ص ٣٠: و الكلي وإن كان أعم من الجزئي لكن عدمه أخص من عدم الجزئي:
 الفهر الراري يستخدم قاعدة «نقيض الأعم أخص» في سبيل بيان النسبة
 بين عدم الكلي وعدم الجزئي ولقد بحثت هذه القاعدة كثيراً في القرن السابع
 من وجهة منطقية على مرحلتين الكاتني في المصص يورد على هذه القاعدة
 ملاحظات نقدية متعددة وهو طرح في نقد هذه القاعدة لغزاً (معنى) على شكل
 إحدى المعالطات المعروفة، بحيث أثبتت مباحث كثيرة في عصرها الحاصر
 حول تلك المعالطة ومغالطته تبين أن القاعدة المذكورة حول النسبة بين
 نقيض الإمكان العام ونقيض الامكان الخاص تعصي إلى التناقض
 وهو يورد لغيره (معناه) على الحوحة الطوسي ولكنه بتصدي أيضاً لحل
 هذه الشبهة ولقد طبعت مطارحات الطوسي والكاتني في المنطق و مباحث
 الألفاظ ماشراف عبدالله نوراني (ص ٢٨٣-٢٨٢) والقطب الراري في شرح المطالع
 (ص ٥٥) يتحدث عن تلك الشبهة معظم الآثار التي ألقت حول المعالطات نشتمل
 على المبحث حول مغالطة الكاتني (قرا ملكي)

ص ٣٠: ولميته

هذا من اسلوب المصنف في بيان امساش وهو اخذ طريق الإن في بيان
 آرائه و ايراد الدليل أولاً ثم اخذ طريق السم و ذكر البرهان اللحي، لكن قياسه
 هاهما مرخم، محذوف الصغرى (قرا ملكي)

ص ٣١ كل معقولين

هذا إشارة إلى المبحث عن السبب الأربع الذي لم يذكر في كتب المتقدمين

كمسألة مدوّية في المنطق بل نراه في معيار العلم (ص ٦٣) للعراقي (٥٠٥-٤٥٠) و
لقد بحث المصطفيون حولها في القرن السابع (قراملكي)

ص ٣١ أو لا أعم ولا أخص

والإمام عتر عن المتساويين و لمتمايين بأمر أعم منهما وحينئذٍ يندرج
فيه الكلّيان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه، فكان يجب أن لا يذكرهما أو
كان يذكر أو لا الكلّيين اللذين بينهما عموم من وجه، ثم يقول أو لا أعم ولا
أخص، أي لا أعم مطلقاً ولا من وجه ولا أخص مطلقاً ولا من وجه حتى لا يتناول
إلا المتساويين والمتمايين (الكاشي)

ص ٣١، لذلك محال:

فيه إشارته إلى لَمَيّة حصر النسب في الرابع (قراملكي)

ص ٣١ الكلّي أعرف من الجزئي:

هذه قاعدة مهمة في علم المعرفة، ومنهج المعرفة، وكثيراً ما تستخدم في
المباحث الكلامية و الفلسفية، و يمكن تحليل هذه القاعدة وفق صورتين
متمايزتين.

الصورة الأولى كل مفهوم يكون أعم من مفهوم آخر، فهو أكثر وضوحاً
ومعرفة منه، ومراد المفرد الراري من هذه القاعدة في هذا المقام هو هذه
الصورة

الصورة الثانية كلما كان المفهوم أعم، فهو أكثر بدهية أيضاً، والأعمية

هذا على نحو مطلق بخلاف الصورة الأولى ولقد عبر الفخر الرازي في
المباحث المشرقية عن هذه القاعدة وفق هذه الصورة بقوله «كل ما كان أعم،
علمياً به أكمل وأتم» (ج ١، ص ٦) ومفهوم الوجود يمثل مصداقاً لهذه القاعدة
وفق هذا التقرير ابراهيمي ديباني بحث في كتابه «قواعد كلي فلسفي در فلسفه
اسلامی» (ج ١، ص ٤٢-٤١) حول هذه القاعدة ومسألة بداهة الوجود وبيّن أيضاً
أن أحد الفوارق بين الكلي والكل هو في كون الكلي بسبب أعميته، أعرف من
الحرثي، والجزء أعرف من الكل لأنّ العظم بالكل يتوقف على العلم بالجزء من
غير عكس (جرحاسي، شرح المواقف، ج ٢، ص ٩٢). (قراملكي)

ص ٣١: فإنّ الاعم اقل شرطاً و معانداً من الاخص:

يمكن أن يعارض سابه بأنّ الحزني محسوس و كل محسوس وهو
اعرف رتبة المعارضة أنّ المراد من كون الشيء اعرف في القياس المعارضي
هو المعنى العرفي الذي يعتد سبباً و بتعيّن حسب تعيّن الاشخاص و ملاكه
استثناس دهن الاشخاص بالمعنى، في حين المراد منه في بيان المصنف
المعنى المطلق و هو امر نفسي له ملاك ثابت و هو الوضع و التمايز في
التصورات و ايضاً استغناء الحكم عن الحد الاوسط في التصديقات، على ما
يراه الجمهور، أو افتضاء تصور الموضوع و المحمول الحكم، على ما يراه
المصنف و الطوسي

أنّما الوضع يحصل بتحليل المفهوم عن القيود و الشروط و فقدان
التعاند و التعاير يوجب التمايز و لذلك كن ما كان اعمّ كان علمياً به أتمّ. المقدمة
الكبرى في بيان المصنف تبين على هذا الأساس. (قراملكي)

ص ٣٥ لا يقال الاشكال بعد مناق

ذهب الكاتبي إلى أن السؤال في الشبهة عام الوجود لكن جواب الفخر
الرازي - لو سلمنا صحته - غير عام - نسبة إلى جميع القضايا بل هو خاص بما
إذا كان المحمول في القضية اسماً مشتقاً

أقول. جواب المصنف أحد ما ليس بعلّة علة الجواب الصحيح العام على
ما يراه الكاتبي أن يقول أن أحدهما هو الآخر ولكن ليس المراد من قولنا «ح هو
ب» أن ح نفس ب، بل المراد أن ما صدق عليه ح يصدق عليه ب و حار أن يكون
المفهوم من معيارين و يصدق أحدهما على الآخر بهذا التفسير، لجواب صدق
المفهوم من المتعارفة على ذات واحد (قرا ملكي)

ص ٣٦ في مناقشة الماهية

افتس المصنف هذا البحث من الإ ب ب (ص ٨ ٧) (قرا ملكي)

ص ٣٧ الفرق بين المقول في جواب ما هو

يبدو أن الشرح الرئيس قد طرح الفرق بين المفاهيم الثلاثة «المقول في
جواب ما هو» و «المقول في طريق ما هو» و «الداحل في جواب ما هو» في
الإشارات (ص ٨) و طن السبوي في تكملة (ص ١٢) أن المفهومين الآخرين
مترادفان واما الفخر الرازي والحوحة الطوسي فوصفا الفرق بينهما ولكن
اختلفا في تفسيرهما و يمكن مراجعة ما ورد في مقدمنا (قرا ملكي)

ص ٣٧ المقول في جواب «ما هو» على أقسام ثلاثة

قد عرفت فيما تقدم أقسام المقول في جواب ما هو لثلاث سببهم أن

المفهوم في جواب «ما هو» هو المشترك، ذكر المصنف أنه قسم واحد من اقسامه الثلاثة و لذلك اشار الى احكام هذا القسم و لم يذكر احكام قسمين آخرين (قرا ملكي)

ص ٣٨ الدال على الماهية لايجوز تسميته بالداتي:

اختلف المبطلون في مفهوم الداتي فذهب الجمهور إلى أن الداتي هو جزء الدات فيحصر الداتي عندهم في الحس والفصل. وذهب الشيخ في الشفاء (مدخل، ص ٣) و هي الإشارات (ص ٥) إلى أن الداتي ما لا يكون خارجاً عن الماهية حتى يسأل نفس الماهية وجزءها والعجز الزاري منع منه واستدل على منعه من وجهين وقد ردهما الكاشي (قرا ملكي)

ص ٤٢: بقاءاً على ففي الجزء.

الذي لا يسخّر الذي هو الجوهر المفرد، لأن الحسم لو كان مركباً من الجواهر المفردة - كما هو مذهب المتكلمين - امتنع أن يكون شيء من أجزائها متأخراً عنه في الوجود. (الكاشي)

ص ٤٣ و الشيخ لم يذكر

بيان الشيخ في الإشارات (ص ٥) و الشفاء (مدخل ص ٣٤ و ٣٥) (قرا ملكي)

ص ٤٣: و فيه نظر.

وقد أجاب المتأخرون عنه بطرق مختلفة منهم الحونجي (٤٤٠-٥٩٠) في

كشف الاسرار عن عوامص الاثكار والطوسي في شرحه على الإشارات (ج ١، ص ٤٥-٤٦) والكاتب في شرحه على الملخص ولقد ذكرنا ما في الباب في مقدمتنا على الملخص (قراملكي)

ص ٤٥: والنزاع:

يستعرض الفخر الرازي هاهنا وصية مهمة في باب مناهج المعرفة تتعلق بمهيج نقد التفسير المختلفة لمعاد كلمة واحدة (قراملكي)

ص ٤٥: وهو أيضاً متعذر

أي وهو غير ممكن لأن مفهوم اساتى بحسب اللغة متعين وهو المنتسب إلى الدات. (الكاتب)

ص ٤٥: وان لم يتبق كان فلك كوناً.

أي كان ذلك عدماً للماهية الموحودة قبل الاشتداد وكوناً لماهية أخرى. (الكاتب)

ص ٤٥: وإلا لم يكن معقولة

هذا قياس استثنائي من نوع رفع اتالي و تصريحه هكذا أن اجراء الماهية المركبة لو كانت غير متناهية لامتنع أن تكون معقولة و التالى باطل. بيان الشرطية أن الماهية المركبة لا يمكن تعقلها إلا بعد تعقل اجرائها و لا يمكن تعقل الاجزاء بأسرها لأنها غير متناهية (قراملكي)

ص ٤٦: لا يستقيم على أصول الحكماء.

وذلك لأنهم يمتنعون أن كل عدد فهو إما شفع أو وتر. و يمتنعون أيضاً أن كل عدد فله نصف. و يقولون إن ذلك من خواص العدد المصاهي و بعد التجاور عن هذين المعير لا يسلمون أن كل ما كان أقل من غيره فهو متناه فإن مقدورات الله تعالى أقل من معلوماته مع أن كل واحد منهما غير متناه (الكاتب)

ص ٤٧: لفظ الذاتى قد يقال على معان.

اشتراك اللفظ على ثلاثة مراتب حتى، حتى و أحتى الحلى هو الذى يكون اللفظ حسب اللغة مشتركاً كالعين و الاحرار عنه سهل و الحفى هو الذى لا يكون اللفظ حسب اللغة مشتركاً بل يكون حسب إطلاقاته فى العلوم و الصناعات المختلفة مشتركاً. كالحد فى الرياضيات و المنطق و المعرفيا والعقبة.

و الأحتى هو الذى يكون اللفظ حسب استعمالات متعددة فى علم واحد مشتركاً كالإمكان فى المنطق و القوة فى الفلسفة و الاخترار منه صعب جداً لفظه الذاتى من هذا القسم و لذلك أثار معالطات كثيرة مثلاً حينما أقام القاضي عسجد الدين الأسحى الدليل على نفى محورية «الحسن و القبح الذاتيين» وقع فى معالطة اشتراك اللفظ قال لو كان مع الكذب ذاتياً لما تحلف عنه لأن ما بالذات لا يزول و اللارم باطل (المواقف، ص ٣٢٥). لا يحفى أن «الذاتى» فى دليله يطلق على معنيين مختلفين. الذاتى الذى لا يختلف و لا يتحلف و هو المصطلح عليه فى كتاب البرهان غير الذاتى الذى فى الحسن و القبح و هو الذى يطلق على ما هو غير وصعى

لما أثار لفظ الداتى معالطات كثيرة، ذكر المنطقيون معانيه المتعددة. و المصنف ذكر عشر معان فى حصر استقرايى و المتأخرون قد زادوا معانى آخر كالنحتامى فى شرحه على المصانع (ص ٦٩) لأنَّ جعل اصطلاح الداتى على معان جديدة اثر مستمر مثلاً حيمف يطلق الشهيد الصدر لفظ الذاتى بما هو وصف لقسم خاص من التوالد الذهبى (الأسس المنطقية للاستفراء، ص ٣٢١-٣٢٢) فهو يكون قد جعل اصطلاحاً جديداً (قراملكي)

ص ٤٩. الذى يلحقه لذاته و يكون أخص.

و اعلم أنَّ هذا القسم محال لأنَّ لجمع بين كون اللاحق أخص من الملحق و بين استلزام الملحق أياه - ته محال و ما ذكره المصنف من المثال فعلط. (الكاتى)

ص ٤٩. اللاحق الذى يلحقه لوصف مساو له و هو أخص:

و لما فى إمكان هذا القسم بطرُّ لأنَّ الوصف الموجب للحق اللاحق الأحص، إذا كان مساوياً للملحق لزم من صدق الملحق صدقه و من صدقه صدق اللاحق الأحص. و ما ذكره من المثال فعلط لأنَّ الصحيح بالفعل لا يلحق الانسان بواسطة قوة التعجب بل يلحقه بواسطة التعجب بالفعل و التعجب بالفعل ليس مساوياً لقوة المطلق بل أحص منها (الكاتى)

ص ٥٠ قال الشيخ:

وهو فى الإشارات، ص ٥ (قراملكي)

ص ٥٠: على سبيل الاتفاق:

هذا لا يرد عليه لأن مراده بهذه الصيغة، صحة الحس (الكاتب)

ص ٥١: وأما أن لازماً:

أي أن في الوجود لازماً (الكاتب)

ص ٥١: لا فرق بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم

الفرق بينهما أن اللزوم العدمي عبارة عن اثبات اللزوم الذهني والثاني

عبارة عن عدم اللزوم مطلقاً. (هامش من)

ص ٥١: و التمييز من خواص الوجود

وإن كان التمييز في الاعداد منتقياً لكنه يمكن أن يكتسب التمييز من ملكاته

و بتعبير الحكيم السبزواري

لا مير في الاعداد من حيث العدم و هو إذ هوهم ترسم

و هاهنا لا يكون دليله مكتملاً (قرا ملكي)

ص ٥١: و الجواب أنه تشكيك في الضروريات

و المصنف لم يعط جواباً، ولكن الكاتب أجاب على ذلك في بقده لمقدمات

الشبهة. (قرا ملكي)

ص ٥٢: لابد أن يعقل في اثبات لازم ذي وسط

والمصنف لم يذكر دليلاً لاثبات لازم ذي وسط. (قرا ملكي)

ص ٥٢: لازمها القريب:

يطلق اللازم المتين على معنيين، الأول هو الذي متى تصورنا الماهية يلزم من تصورنا ذلك الثاني، هو الذي اذا تصورناه مع تصور الماهية جرم العقل (بايقاع النسبة) بينهما من غير التوقف على شيء آخر و معنى الأول اخص من الثاني (قراملكي)

ص ٥٣: إلا بشرط حصول تصوّره في الدهر

فدليل العصف اعم من مدعاه لأن القيد في المدعا لم يلاحظ في دليله و في هذه الحالة دليله من مواضع أحد ما ليس سعة عله (قراملكي)

ص ٥٤: وما كان كذلك استحال أن يعرف وجوده:

وما ذكر من الدليل لا يدلّ عليه لأن تلك الوسطة المعيبة علة لثبوت ذلك الامر لمرومه في الخارج لا لثبوته لمرومه في الدهر فيحوز أن يكون لثبوته لمرومه في الدهر علة أخرى، فيعلم ثبوته لمرومه بواسطة العلم بتلك العلة. (الكاتب)

أقول: فحينئذ يكون الدليل أحد ما ليس سعة علة وفيه نظر لأنه يمكن أن يقال في جواب الكاتبين إن مراده من المعرفة هاهنا المعرفة بطريق اللام لا مطلقاً (قراملكي)

ص ٥٤: و جوابه أن البسيط لم لايجوز

هذا مايراد المصنف و قد خالف الجمهور الحكماء في كون الامر الواحد قاعلاً و قابلاً من حيثية واحدة. يمكن مراجعة تفصيل كلامه للمباحث المشرقية

ج ١ ص ٥١٦-٥١٤ (قراملكى)

ص ٥٥: و هي حكم من لوازم تلك الماهية

البراع في أن الماهية البسيطة هل يحوز أن يكون لها لازم ثبوتى أم لا؟
وما ذكرتموه من اللوالم الاعتبرية ولا براع في حوار لرومها (الكاتبى)
أقول فحيث يكون الدليل أحداً ليس معلة علة (قراملكى)

ص ٥٥: وهذه المقدمة عندنا باطلة

احتجوا على عدم الحوار بأن البسيط لو لزمه لازمان معاً، لزم أن يكون
مصدراً لهما [المقدمة الشرطية] و ذلك محال [المقدمة الحملية] لأن البسيط
لا يصدر عنه أكثر من الواحد و الامام قدّم مع استحالة الدالى على منع الشرطية
والترتيب الطبيعى ما ذكرناه (الكاتبى)

ص ٥٩: نعم إنه مشارك للنوع

إشارة إلى دفع مقدر و قوله «لكر امتياره عنه بقيد عدمي» إشارة إلى
جواب هذا الدفع. (الكاتبى)

ص ٥٩: الرسم المشهور للجنس:

أورده هرموريوس الصورى (بعد عام ٣٠١-٣ و ٢٢٢ م.) في ايساعوجي
(منطق ارسطو، ص ١٠٦٠). (قراملكى)

ص ٥٩: ولا معنى لها هنا بالمقول على كثيرين

وفيه شك وأجاب عنه الأنهري كشف الحقائق، ص ٢٤٢) وأورد الكاتبي على حواه شكاً وأجاب عن أصل الشك بطريق آخر (قرا ملكي)

ص ٥٩ ورسمه الشيخ

وذلك في الإشارات، ص ١١ و ينفقه المصنف بأن أخذ الكلي في حد الحس تكرار في الحد بلا اضطراب و ستدراك بلا حاجة لأن الكلي والمحمول كالمترادفان وقد بحثنا في مقدمتنا في أن المحمول كلي حقيقي حلاًماً للعارابي وفي بيان المصنف إشارة إلى ترادف محمول والكلي لأن ملاك كلية المفهوم صلوحه للحمل. (قرا ملكي)

ص ٦٠ وقال صاحب المعنى

و هو أبو البركات ابن ملكاء البغدادي (٤٦٨-٥٦٦) قاله في المعنى في الحكمة، ١٦/١. (قرا ملكي)

ص ٦٠ وكلها متقاربات:

أي متقاربة في المعنى وليس بينها تقارب كثير (الكاتبي)

ص ٦٢: أما سائر الأجزاء فإبنا يحمل على الجزء الذي هو الذات لا على المركب:

قرر الإمام العلامة قطب الدين مصري بأن قال: «إننا إذا قلنا «الإنسان ناطق»

كان ذلك حملاً للباطق على الحيوان المحرر عن غير الناطقية من الفصول. و
الحيوان بهذا الشرط حرء من ماهية لاسان والبطق محمول عليه حمل
الاشتقاق. (الكاتب)

أقول الفط المصري هو أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن محمد السلمي
المعري (توفي ٦١٨) تلمذ على الامام فخر الدين الرازي وأصبح من أشهر
تلاميذه وكتب إليه شرح المحصل للفهر (قراملكي)

ص ٦٣ و هو بالحدود اشبه.

و فيه اشارة إلى مباحث التمايز بين الحد والرسم. و فيه نظر لأن ما قاله
المصنف ملاك التمايز بين الحد و الرسم الاسمي و الحقيقي. و لذلك نتجه
دليله اثبات كون حد الجنس ^{الاسمي} ^{حقيقياً} دليله أحد ما ليس بعله علة (قراملكي)

ص ٦٤ و هذا القسم مما تركوه

لأنهم لم يجدوا له مثلاً في الوجود وقد ذكروا هي مثاله العقل، لكن إن قلنا
إن الجوهر ليس بنفس كما هو مذهب الإمام (الكاتب)

ص ٦٥ فالمضاف جنس الأجاس و جنس الأجاس نوع الانواع

فالمضاف جنس الأحاس هي هذه المرتبة على التقديرين. و جنس
الأجناس، جنس متوسط على التقدير الاول و نوع أخير على التقدير
الثاني (الكاتب)

ص ٦٧ الحق أن كل واحد منهما قد يصدق على ما يكذب الآخر

والشيخ أبطل ظن من قال إن النوع الحقيقي أخص من النوع الإضافي مطلقاً وذهب إلى ما اختاره المصنف هاهنا (الشفاء المدخل، ص ٥٥-٥٤) وقال هي الإشارات أن اسم النوع عند التحقيق إنما يدل في موضعين على معنيين مختلفين ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن النوع في الموضعين له دلالة واحدة ومختلفة بالعموم والخصوص (٩ و ١٠).

قال بعض المعاصرين فهل يريد الشيخ هنا [في الإشارات] أن ينفي ما ذهب إليه في الشفاء من أن النسبة بينهما هي العموم المطلق ليثبت أنها العموم الوجهي كما ذهب إليه جماعة أم يريد أن ينفي النسبة بينهما على كلا الاعتبارين ويريد أنه لا نسبة أصلاً (من تعليقات سليمان دسا على الإشارات، ص ٣٧-٣٥) واطال الكلام في بيان غموضات بيان الشيخ وحلها

ولكن ليس هي بيان من عموم ولا تافص من كلامه في الإشارات وكلامه في الشفاء، لأن كلامه في الشفاء إنما حول النسبة المصادقية بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي وعلى رأيه فإن هذه النسبة هي العموم الوجهي وكلامه في الإشارات حول النسبة المفهومية وهي على رأيه التباين والاشتراك اللفظي

وليس للفظ النوع دلالة واحدة ومفهوم واحد بكلا قسميه، أي اشتراك الاحصين تحت الأعم أو اشتراك الأعم والاحص

والمصنف ذهب إلى بيان الشيخ في الإشارات فيما قال «النوع يقال بالاشتراك». (الملخص، ص ٦٨). وذهب إلى رأى الشيخ في الشفاء في بيان النسبة المصادقية بينهما. (قرا ملكي)

ص ٦٨ أما الحقيقي فليست نوعيته بالقياس إلى شيء:

هذا فيه نظر لأن النوعية أمر اصافى إنما بعرض للشيء بالقياس إلى غيره إلا أن نوعية النوع الحقيقي إنما يكون بالقياس إلى ما فوقه الحق أن يقال إن النوع المصاف إن اعبر بالقياس إلى النوع المصاف كانت مراتبه أربع. (الكاشي)

ص ٧٢: قال الشيخ

ورد كلامه في الفاء المدخل. ص ٧٠ (قرا ملكي)

ص ٧٣ وذهب الشيخ

و هذا في الشفاء المدخل ص ١٠٤ (قرا ملكي)

ص ٧٣: و عندنا أن ذلك غير واجب.

وما ذكره الامام لا يبطل قول الشيخ لأن رد الشيخ إنما ادعى ذلك في الماهيات الحقيقية لا في المفاهيم الاعتبارية (الكاشي)
أقول. فحينئذ يستدل على رد قول الشيخ بأحد ما ليس بعلة علة.
(قرا ملكي)

ص ٧٣ لما أن الفصل قد يكون صفة.

استدلال المصنف قياس مركب مفصولة النتائج و هو مؤلف من اقترايين. (قرا ملكي)

ص ٧٦: وتعويل العائدين:

إشارة إلى دليل من يمنع كون الشيء الواحد بعينه حنساً وفضلاً
بالمقياس إلى النوع الواحد. (الكاتب)

ص ٧٧: فإذا صدق على بعض الجنس السافل

في لفظ المصنف تساهل لأنه لا يلزم من صدق قولنا «بعض الجنس
السافل أنه كذا» وصدق الآخر أنه ليس كذا» صدق الحكماء معاً على بعض
العالي، بل يلزم منه صدق أحد الحكمين على بعض أفراد العالي وصدق الحكم
الآخر على بعض آخر منه. (الكاتب)

ص ٧٨: واحتج الشيخ:

واحتجاده في منطق الشفاء، المدخل، ص ١٠٤ (قرا ملكي)

ص ٧٩: مذهب الشيخ في العصول

راجع منطق الشفاء، المدخل، ص ١٠٤ (قرا ملكي)

ص ٨٠ لأن البرهان إما قام على انتهاء الممكنات إلى علة أولى لا إلى معلول أخير
لا نسلم أن البرهان مبدئ على انتهاء الممكنات إلى معلول أخير فإن
برهان التطبيق كما دلّ على انتهاء الممكنات إلى علة أولى، دلّ أيضاً على انتهاء
إلى معلول أخير نعم، البرهان الذي ذكره الامام في هذا الكتاب لإبطال التسلسل،
لا يدل على إبطال التسلسل من حانف المعلوم (الكاتب)
أقول و في برهان التطبيق أيضاً بطر (قرا ملكي)

ص ٨١: فبعد الشيخ ذلك محال.

راجع منطق الشيء، الجدر، ص ١٧٦ (قرا ملكي)

ص ٨١ و خالفهم الشيخ فيه

ذهب الشيخ في الإشارات إلى الفور المشهور (ص ١١) لكن نقل الإمام في شرحه على الإشارات (الإشارات، قسم المنطق ص ١٠٦) أن الشيخ رجع عنه في المحكمة المشرفة (قرا ملكي)

ص ٨٢ لو جَوَزَ ما كَوْنُ الفصل عَدَمِيًّا

وذلك لأن امتياز الحرة عن المركب حينئذ يكون بعدم دخول الحرة الآخر في ماهيته و العدم لا يحور أن يكون فصلاً سيما على قول الشيخ (الكاسي)

ص ٨٢ قد عرفت أن الفصل جزء من النوع

عرصه من هذا البحث أن مشاركة الفصل للنوع في ماهيته و امتيازه عنه لا يقتضي أن يكون للفصل فصل آخر (كاتب)

ص ٨٣: رسموا الفصل

الرسم الأول هو الذي ذكره الشيخ في منطق الشيء (المدخل، ص ٧٢) و هو يعينه رسم مرموريوس في ايساعوحي (منظر أرسطو، ص ١٠٨٢) إلا أن الشيخ قيده بقيد «في ذاته من جسده».

و رسمه الشيخ في الإشارات بأنه كل الذي يحتمل على الشيء هي جواب

أي شيء هو في جوهره (ص ١١) وهذا ذكر معييه في معيار العلم (ص ٧٤)
 للعراقي وهي المعبر (١٨/١) للحدادي باقي الرسوم التي ذكرها الامام، ذكرت
 في ايساعوحي لفرغوريوس (منطق ارسطو، ٨٢ و ١٠٨٢) (قرا ملكي)

ص ٨٥ فإن الكم و بعض الكيف كذلك

اي الكم و بعض الكيف - و هو مختصر بالكميات كالروحيه و الفردية -
 ايضاً غير قابلين للاشتداد و الصعف هاشم مل)

ص ٨٨ و قد أورد بعض المتقدمين

قال فرغوريوس في الفصل الاول من ايساعوحي (منطق ارسطو، ج ٢،
 ص ١٠٨٦) والسواد عرص غير مغارق للعراق و الرحي (قرا ملكي)

ص ٨٨ و الشيخ انكر ذلك،

انكر ذلك في منطق السماء (المدخل، ص ٨٥) و اعترض عليه الحدادي في
 المعبر (٢١/٢٢). (قرا ملكي)

ص ٨٨: و اعلم أن هذا البحث لفظي

معناه أنهم إن أرادوا به المعنى الراشد على الموضوع الثالث له فلا شك في
 أن ذلك هو البياض (الكاشي)

ص ٩٠ لكن من طرق المعتزله فيه نفسه

ذهب الحكماء إلى أن الحد و احزائه لا يكتسب بالقسمة و حالهم

المتكلمون و المصنف سلك طريق المتكلمين و لم يرد عليه الشارح -الكاتبى - من الردود. قال الشيخ فى النجاة والحد لا يكتسب بالقسمة تضع اقساماً و لاتحمل من الاقسام شيئاً معينه إلا أن يوضع وصعاً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل و أما استثناء نقيض قسم لبقى القسم لداخل فى الحد فهو ايانة الشيء بما هو مثله أو أحق منه فانك إذ قلت «لكن ليس الانسان غير باطق فهو إرداً باطق» فلم تكن أحدث فى الاستثناء شيئاً اعرف من النتيجة. (ص ١٤٨) يمكن مراجعة تفصيل الكلام فى هذا المقام إلى كتابنا مسهجة البحث فى الدراسات الدينية و ايضاً إلى قواعد كلية فلسفى در فلسفه اسلامى (ج ٣، ص ٢٤٠-٢٥٢) للدكتور ابراهيم ديباسى (قراملكى)

ص ٩١ و أما الثانى:

و هو قسمه لكلى إلى جزئياته، فاشأ عشر قسمه (الكاتبى)

ص ٩١ الذى يكون مورداً للقسمه إما لجنس أو النوع

و يدعى أن يكون مراده من النوع متوسط و من الجنس العالى أما الاول لاستحالة انقسام النوع الحقيقى إلى احسن و إلى النوع لكل واحد من المعيين و أما الثانى لئلا يكون احد الأقسام غير لآخر (الكاتبى)

ص ٩٢: و يتفرع عليه الخواص الاربع

و هى تقدمه على الماهية المركبة فى الوجود و العدم الخارجيين و الدهيين جميعاً و عدم كونه صفة لها إذ يريد بالصفة الخارج من الماهية و عدم

قبوله للاشتداد والصعف و عدم كونه أحق من الماهية (الكاتبى)

ص ٩٣: عند من يجعل النوع ذاتياً

اشارة إلى مذهب الشيخ (الكاتبى)

ص ٩٣: عند من لايجوز كون الفصل أعم .

اشارة إلى مذهب الشيخ (الكاتبى)

ص ٩٣ مع الخاصة فى انه قد يوجد:

وإنما قال «مد يوحده» لأن من خواص ما لا يحصل به التمييز أصلاً و هو
الخواص الحقة كنسارى الروايات القائمة للمثلث (الكاتبى)

ص ٩٥: و مع الخاصة فى أن الأقوال التامة المعرفة لا تألف إلا منها:

و هى هذه العبارة نظر لأن هذا المعنى لا يصدق على شيء من هذه الأمور
الثلاثة، فكيف يكون مشاركة هذه؟ من الصواب أن يقال إن كل واحد منها يصلح
أن حرماً من المعارف التامة (الكاتبى)

ص ٩٥ مع العرض:

أي مع العرض العام (قراملكى)

ص ٩٦: الخاصة و الفصل مع العرض-

فليس يوحده مشاركة فى هذه الأقسام الأربعة وراء المشاركات بين

الكليات الخمسة، لمأمّر من المخليل. (الكاتب)

ص ٩٦: بل و كذا في جميع القيود السلبية:
و فيه نظر (الكاتب)

ص ٩٦ مشاركة الفصل و النوع و الخاصه و العرض.
و لس هي هذه الأقسام مشاركة سوى المشاركة الحاصلة بين الكليات
الخمسة. (الكاتب)

ص ١٠٦ و على هذا الوجه نستقط الشكوك.

إن المصنف اورد تلك الشكوك في المحصل، تلياً لاثبات أن لا شيء من
النصور مكتسب و هذا منبأه الخاص لدى حلف به أجماع المنطعيين و ذهب
بأن لا شيء من النصورات بمكتسب بل كل واحد منها إما يدهى أو حاصل في
الفس بخلق الله تعالى من غير طلب و شوق إلى ذلك. و احتج عليه بذلك
الشكوك (الكاتب، المفصل، ص ٦).

و قد اقام المتأخرون لردّها، منهم قطب الدين المصري في شرحه للمحصل
و الأبهري في كشف الحقائق (ص ٧٣-٧٢) و الطوسي في تلخيص المحصل
(ص ٩-٦) و الكاتب في المنصل في شرح المحصل (ص ١٥٦) و المنص في شرح
الملخص (ج ١، ص ١٨٩-١٨٧) و جامع اندقاق في كشف الحقائق.

يمكن أن يقال إن مجد الدين الحلي بقدر ما ارسطاطاليس في منطق
النعريف وأخذ منه، السهروردي و الزاري. قد اقام السهروردي لهدم قاعدة

المشتأئين في التعريفات (المصنفات ج ٢ ص ٢٠) و الذي انكر الكسبي من التصورات و ذهب إلى أن اكتساب اصصورات بطريق الفكر، اعنى التعريف، محال. و هذا مبناه في المحصل و لكنه لم يؤخذ هذا في الملخص و لذلك تصدى الرد على الشكوك بعد هذه على رد الحمهور عليها (قراملكى)

ص ١٠٨ فقد ظهر من هذه التقديرات، ان المصنف

و هذا ملاك السادة الذى يفيد تمايز بين مصاديق السديهى و مصاديق الكسبي في التصورات. قال الكاسى «قد عرفت صعبه لحوار أن تكون الماهية البسيطة متصورة و يكون تصورهما بوسطه الكسب». أقول مراده من الكسب هاهنا تعريف حذى - سواء كان حقيقى أو اسمياً - و التعريف الرسمى خارج عن البحث كما صرح المصنف به في مواضع آخر من الملخص حيث قال إن السانط لاجدود لها الية و قد يكون لها رسم (ص ١١٤) (قراملكى)

ص ١٠٩ كل تصور يتفرع عليه تصديق اولى كان بالأولية اولى

هذا ملاك آخر - غير البساطة - الذى ذكره المصنف للتمايز المصداقى بين السديهى و النظرى من التصورات و هو مبناه الخاص و يتفرع عليه أن تصور الألوان و الأصوات و الطعوم و الروائح و الملموسات أولى و كذا العلم و القدرة و الإرادة و الشهوة.

وفيه نظر من وجهين الاول، إن كان المراد من توقف التصديق على التصور، توقف المشروط على الشرائط في مقام الثبوت لانسلم أن كل تصور يتفرع عليه التصديق الاولى كان بالأولية اولى لأن أولويه التصديق متعلق

بمقام الإثبات دون الثبوت والتوقف في مقام الثبوت لابعاغيه فحينئذ دليله أخذ ما ليس بعلة علة و منشأ علة عدم التمييز بين مقام الاثبات و مقام الثبوت. و ان كان المراد منه توقف المركب على احرازه لاسلم أن التصديق مركب فان كان المراد منه توقف المدعى على الدليل في مقام الاثبات لاسلم أن التصديق الاولى متوقف على البصور في هذا المقام فحينئذ احتجاجة مبني على خلط الدليل و العلة

الثاني هذا معارض ما قاله انما من أن كل مركب يحد لأن الألوان مركب ذهني من الحس و الفهم و كل مركب يحد و كرم له الحد فليس اولى البصور. (قرا ملكي)

ص ١١١- لأن الحد ليس إلا تفصيل مادل:

قال الحكماء إن الحد لا مكتسب بالمرهان و الاستبراء فمثل المصنف في هذا المقام بين الحد بحسب الاسم و أبعد بحسب الحقيقة و احتج أن الحد الاسمى غير مكتسب بالحجة بوحوه ثلاثة و بين أن الحد الحقيقي يشتمل على الدعوى بأن لهذا المحدود حقيقته خارجية و لذلك مكتسب بالحجة فاعلم أن مسأله اكتساب الحد بالحجة و مسألة تعري البصور عن التصديق قريبا المأخذ عليك إن قلت بالتعري مطلقا فقد لزم عليك أن تقول بعدم اكتساب الحد بالحجة فإن احدث التفصيل في المسألة الاولى يمكن عليك أن تأخذ طريق المصنف. (قرا ملكي)

ص ١١١: فلا شك أنه لابد له من حجة:

لأنه، كما بين الطوسي في شرحه للإشارات (٢٢/١)، لا يتعري من تصديق

خلاقاً للتصور الاسمي ولكن فيه عندي نظر سكرتها في المقدمة. (قراملكي)

ص ١١٣: في المناسبه بين الحدود و الرسوم:

غرضه من هذا البحث بيان النسبة التي هي واقعة بين الحد و الرسم في العموم و الخصوص و في كون ايها اعم من الآخر. (الكاتبى)
أقول: حاصل ما ذكره المصنف أن الحد أتم من الرسم و هو اعم من الحد. (قراملكي)

ص ١١٤: فقالوا إن مداخل الخل هيها.

و العامل هو الشبح في الإشارات (ص ١٢-١٣): نقل المصنف كلامه مع تصرف. (قراملكي)

ص ١١٤: و لقائل أن يقول:

هذا من دلائله على بغي امكان اكتساب التصورات و قد مر نقله و بقده. و أجاب الكاتبى عنه بأننا لاسلم أن العلم بأن الرسم اعرف من المرسوم يتوقف على العلم بالمرسوم. (قراملكي)

ص ١١٨: و الشيخ لما قرّر ذلك و اعترض عليه صاحب المعتبر:

وذلك في مقدمته على رسالة الحدود و اعترض المقتدادي في المعتر (ج ١ ص ٦٩-٦٤) (قراملكي).

ص ١١٨: قوله: ان كان الغرض منه تفصيل مدلول الاسم:

الحد عند القدماء قسمان: حد اسمي وحد حقيقي. الحد الاسمي بين سياق الإجابة عن المطلب يتكفل ببيان شارحة الاسم والمراد منه تحليل مفهوم الاسم أمّا الحد الحقيقي الذي يذكر في سياق بيان حقيقة المطلب، فهو تحليل لماهية الشيء. قيل: الفرق بين الحد الاسمي والحد الحقيقي انما يكون باعتبار الحد قبل الهلية البسيطة الاسمية، وبعد هذا الاعتبار يكون الحد حقيقياً، بمعنى ان الحد باعتبار العلم بالوجود حقيقي، وباعتبار عدم العلم بالوجود اسمي، يقول الطوسي في تحريد المطلق وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الإثبات حداً حقيقياً (الحومر النص ص ٣٢٢). وهذا التمايز يصدق في المفاهيم الماهوية المركبة لا المفاهيم الانتزاعية والأجود أن يقال: التعاوت بين الحد الاسمي والحد الحقيقي انما هو الفرق بين التحليل المفهومي والتحليل الماهوي فالأول يشتمل المفاهيم الماهوية والانتزاعية. بينما الثاني يتعلق فقط بالمفاهيم الانتزاعية المركبة. (قرا ملكي)

ص ١٢٣: في تعريف قيل:

المصنف يذكر ثلاثة تعاريف للخبر في سبيل التعرف على التعاريف المختلفة والسير التاريخي لتشكلات مفهوم الخبر نشير إلى نصوص التعليم الأول: قال الفارابي في شرحه على العبارة لأرسطاطاليس: زعم المفسرون أنه (أرسطو) حده بثلاثة حدود أحدها ان الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب (١٦٥-٣) الثاني، ان الحكم البسيط هو بمنزلة ايقاع شيء على شيء او انتزاع شيء من شيء (١٦٥-٢١) والثالث، ان الحكم البسيط لفظ بال على أن

الشيء موحود أو غير موحود على حسب قسمتنا للزمان (٢١-٥-١٦)
(المطويات، ج ٢ ص ٥٢ و ٥٤) (قرامكي)

ص ١٢٤. و لقائل أن يتعرض...

أورد الشيخ هذه الشكوك في رسالة «المسائل العربية المشربية»
(ص ٨١ و ٨٢) وقد ذكرت هذه الشكوك مع ردودها في رسالتي تحليل
القضايا. (قرامكي)

ص ١٢٩ لا مكان تعقل كل واحد منهما

[أي] أنها لو كانت عين أحدهما لما أمكننا تعقل كل واحد منهما بدون
تعقلها و لما أمكننا تعقلها بدون تعقل كل واحد منهما و كل واحد من اللارمين
باطل. (الكاتب)

أقول. احتاج المصنف هكذا $P \rightarrow (Q \& R), \sim Q, \sim R \vdash \sim P$
و هو مركب من قياسين $P \rightarrow Q, \sim Q \vdash \sim P, P \rightarrow R, \sim R \vdash \sim P$

ص ١٣٠: لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية

وهذا فيه نظر لأن معناه أن النسبة التي هي جزء ماهية القضية نسبة
الموضوع إلى المحمول وأما نسبة المحمول إلى الموضوع فحارحة عن ماهية
القضية لارمة لها والامر بالعكس أولى، فإننا إذا قلنا «زيد كاتب» مثلاً، فإنما
يسبب المحمول إلى الموضوع لا الموضوع إلى المحمول. وإذا كان كذلك كانت
النسبة التي هي جزء القضية نسبة المحمول لا الموضوع. والامام نفسه صرح

بدلك في شرحه للإشارات (الكانسي)

أقول التحقيق أن المسئلة التي هي جزء ماهية القصية المحصورة ليست
نسبه الموضوع إلى المحمول ولا المحمول إلى الموضوع بل النسبة التي بين
عقدين وهي افتزان اتفاقي في الحارحية نُعْتَر عنه بالعطف (Fx&Gx) وافتزان
لرومي في الحقيقية وُبُعْتَر عنه بالاستلزام (Fx→Gx). (قراملكي)

ص ١٣٠: ثنائيه في اللفظ بالطبع

العسارة في المخطوطات هكذا و لكن قد اوردت في هامش «معج» و «دا»
لعطة ثلاثية قبل «بالطبع» بين التعبيرين «ثنائية في اللفظ بالطبع» و «ثنائية في
اللفظ، ثلاثية في الطبع» وروى كثير التعبير الاحير موافق على ما يراه الشيخ في
الإشارات، لأنه حال إن حق كل قصية حملية أن يكون لها مع معنى المحمول و
الموضوع معنى الاحتجاج بينهما و إذا توخى أن يطابق باللفظ المعنى بعدده،
استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً بدن عليه و قد حذف ذلك في اللغات كما يحذف
تارة في لغة العرب كقولنا «ريد كاتب» و حقه أن يقال زيد هو كاتب (ص ١٩)
مراده أن هذه القصية ثنائية في اللفظ و ثلاثية في الطبع أي ثنائية في
الحو و ثلاثية في المعطو و قد حاله المصنف في شرحه للإشارات فقال: فظهر
بهذا أن من القضايا ما تكون ثنائية بالطبع و ليس الامر ما يظنه الطاهريون من
أن الثنائية هي التي لم تذكر الرابطة فيها لفظاً حتى لو صرح بها صارت ثلاثية،
بحيث لو اوردنا الرابطة إبه تكرر و قد حاله الطوسي و الكاتبى و غيرهما و
أطبعوا الكلام.

تحقيق المرام في هذا المقام أن هاهنا مسألتان الأولى، المسألة النحويّة

والثانية المسألة المنطقية. ما يراه المصنف فهو حق من جهة الحوية و ما يراه الشيخ فهو منعلق بالمسألة المبطقية. لأن معنى الطبع في المسألتين متغاير قال الرازي فهذه القضية ثنائية في اللفظ بالطبع و يريد منه ما هو حق من جهة الحوية. و هو صحيح لأن إذا كان المحمول اسم المشتق أو الكلمة فلا حاجة إلى الرابطة و هذا لا ينافي ما قاله الشيخ لأنه قال هذه القضية ثنائية في اللفظ و ثلاثية بالطبع و يريد منه ما هو حق من جهة المبطقية و هو صحيح لأن هاهنا ايضاً لا بد من الموضوع و المحمول و الرابطة و لذلك اختار المخطوطتين «أك» مل «دون ما جاء في هامش «مع» و «ن» و أمّا إن كان مراد المصنف من كونه ثنائية بالطبع، هو بته المبطقية فهو من أرائه الخاصة و هو موافق لما يقال في المنطق الحديث. و يمكن مراجعة تفصيل الكلام إلى شرحنا الجامع لمنطق الإشارات. (قرا ملكي)

ص ١٢٢: لوجعلنا هذه الثلاثة أموراً ثبوتياً في الخارج
لأن كل ما يلزم من تحققه تكرره فهو اعتناري. (قرا ملكي)

ص ١٣٢. فبالعبية:

و ذلك بأن يستفسر من المتكلم مراده من القضية التي صدرت (الكاتب)
أقول و هو مرفوع في المنطق الحديث بإمكان تعدد التعبير. فهاهنا ثلاثة
تعبير

١) $\Box(x) (Fx \rightarrow Gx)$

الجهة حارحة عن القضية و واردة على الصور فهي جهة بحصص الصور

$$٢) (x) \square (Fx \rightarrow Gx)$$

الجهة وارده على النسبة فهو المراد من الجهة في مبحث الموجهات

$$٣) (x) (Fx \rightarrow \square Gx)$$

الجهة تكون حراً من المحمول (قرا ملكي)

ص ١٣٣: السلب ليس معقول

جواب المصنف تحويل الشك إلى شبهة حذر الأصم - كل كلامي كاذب -
و يكفى بيان أن قولكم «السلب ليس معقول» يستلزم بقيضه و لكن في
المحصول في علم الأصول (ج ٢، ص ١٤٧-١٤٦) بسط الكلام (قرا ملكي)

ص ١٣٥: باليه و الاصطلاح

بالية أي بالاستقصار من المتكلم أن مراده الإيجاب أو السلب أو
بالاصطلاح على تخصيص بعض اللفظ كلفظة «عبر» و «لا» للإيجاب و
بعضها كلفظة «ليس» بالسلب. (الكاتب)

ص ١٣٥ إن الناس ذكروا فرقين

إشارة إلى قول الشيخ في الإشارات (ص ١٩) و بيان ابن سهل السائي
في الصائر (ص ٥٢-٥٢) (قرا ملكي)

ص ١٣٨: و الشيخ أبطله.

راجع منطق الشفاء، العبارة، ص ٨١ و الحق ما قاله في الإشارات من أن

المسألة ليس بيانه على المنطقي بل على النغوى بحسب لغة لعة (ص ٢٠) واعلم
انها هنا خلاف بين الفارابي و المتقدمين من شارحي ارسطو قد ذكرناه في
شرحنا الحامع للإشارات. (قرا ملكي)

ص ١٣٩: موضوع القضية:

لم يذكر المصنف القصيدة الطبيعية وقد ذكرنا لميت في مقدمتنا.
(قرا ملكي)

ص ١٤٠ في تحقيق الكلية الموجبه

قد الهم الفخر الرازي في هذا يبحث من الشيخ الرئيس وابتدع فيه المعايير
التاريخية بين العصبه الحقيقية والحارجية هذا يوحد مكتة تاريخية اشترت اليها
في مقدمة الملخص. (قرا ملكي)

ص ١٤٠: ولا الكل من حيث هو كل:

ذكر المصنف هذا التعبير مكر قول الشيخ ولا كلية جيم لأنه مبهم
وموهم أن مراده كلي منطقي كما قال به الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١،
ص ١٩) والشيخ نفسه يفسر «كلية جيم» بالكل من حيث هو كل في الشفاء
(القياس، ص ١٩) وذكرنا ما فيه من الآراء في مقدمة الملخص. (قرا ملكي)

ص ١٤١: قد مرّ وسيأتي تعامه:

قد مرّ بعضه في باب الكلي والجزئي وسيأتي تعامه في الحكمة. (الكاتب)

ص ١٤١: بل ما يكون أعم منهما

قد اقتبس المصنف هذا الكلام من بيان الشيخ في الإشارات (ص ٣٠).
(قرا ملكي)

ص ١٤١. لم يتعد الحكم:

لأنَّ الحد الأوسط لا يتحد حبسًا ، كتنبي) أقول. هذا إذا لم يكن الافتراضي على الشكل الثالث و كلام المصنف يتعلق بالشكل الأول. (قرا ملكي)

ص ١٤٢. زعم الفارابي

وهو في المصطلحات للفارابي (ج ٢، ص ٧٢ و ٧٣) (قرا ملكي)

ص ١٤٢. لأن الأسود لا يتناول.

وهذا ما بقور به الأصوليون من أن المشنق محار في حصوه من ما يتلص بالمبدأ في المستقبل (الحراسي، كناه الأصول، ص ٣٨) وكذا في عرف اللغة
(قرا ملكي)

ص ١٤٨: الإنسان بعض الضحاح

وهيه سطر لأن ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه أنه بعض الضحاح و
بهذه المقدمة اثبتنا أن صدق المهمة في قوة الحرئية (الكتبي)

ص ١٥٠. قد وقع خبط في الكتب المنطقيه

يرد بالحط في بعض الوجودية الالزامية ما ذكره الشيخ في الإشارات

إن كلام الشيخ في أكثر المواضع على كتاب الشفاء و غيره بشعر بأنه يريد بالضرورة الدائمة و من الصاهر أنه يريد بالدائم لا الدائم الذي يحوز أن لا يكون بل الدائم الذي يستحيل أن لا يكون، لدلالة قوله في المقالة الأولى من منطق الشفاء «عليه حيث يستتر الممكن بأنه قال بأن الممكن هو الذي ليس بضروري ووجوده وعدمه و حار أن لا يوجد أصلاً و يحزر أن يصاحبه دائماً» و كلامه في الإشارات أيضاً موافق لذلك (الكاشي)

أقول أولاً في ما فهم الكاشي من بيان الشيخ في تقييد الوجودية الدائمة، بطر ثانياً أكد الشيخ في الإشارات بأن الدائمة غير ضرورية في مواضع كثيرة مثلاً قال «و اعلم أن الدائم غير الضروري» ص ٢٦ و لا يعلم كيف يستنتج الكاشي من كلام المصنف بأنه يريد بالحيث ما ذكره الشيخ في الإشارات ثم يستبدل بدفعه. اعلم أن الكاشي هاهنا نقل ما ذكره الحونجي في كشف الاسرار (ص ٥٥)

قال الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٥٠) الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروري و الدائم بل كل دائم كلي ضروري فالضروري و الدائم متساويان في الكليات و أما في الحرفيات فقد يختلفان و العلوم إنما يبحث عن الكليات دون الحرفيات، لذلك لم يفرقوا بينهما إذ لا حاجة إلى الفرق. (قرا ملكي)

ص ١٥٠: و هذا المعنى قلما يبحث عنه في العلوم

اختلف المنطقيون في فائدة اعتبارها قال الحونجي «و هذه لا فائدة فيها لكون كل محمول ضرورياً بهذا المعنى» (ص ٥٧) و قال الطوسي. و الفائدة في

اعتبار هذه الضرورة أن يعلم أن القصبة لا تكون حالية عن سائر الضرورات مع كونها فعلية (حل معضلات الإشارات، ح ١، ص ١٢٧). أمّا في قلة استعمالها في العلوم فما قاله المصنف هو مذهب الجمهور (قراملكي)

ص ١٥٢ اشترى الاخصين تحت الاعم:

هذا مقتبس من كلام الشيخ في الإشارات ص ٢٣ و ٢٤ (قراملكي)

ص ١٥٣: وفي كلام الشيخ إشاره:

راجع مطلق النجاة، ص ٣٠. (قراملكي)

ص ١٥٤: وإياه الشيخ.

وذلك في الإشارات، ص ٢٥. (قراملكي)

ص ١٥٤: في الضرورة والامكان بحسب الدهن.

للجهة اعتبارات متعددة تارة تكون جهة للسور، تارة أخرى تكون جهة للعمل و ثالثة تكون نفسها محمولاً أو جزء محمول، و رابعة تكون جهة للحكم و المصنف يبحث عن كل الاعتبارات. (قراملكي)

ص ١٥٧. وإلا ارتفع الأمان عن البديهيات.

لأنّه لو تكن في نفس الامر أيضاً ضرورة لارتفع الأمان عن حكم العقل و لو ارتفع الأمان عن حكم العقل لارتفع الأمان عن البديهيات. (الكاتب)

ص ١٦٠: و أن بيّنت كانت موحدة:

قال الانهري، وفيه نظر لأنّ القصبه لو تتوقف ماهيتها على الثبوت و الّا ثبوت بالفعل لتحققت ماهيتها بالثبوت و الّا ثبوت اللذين كل منهما اعم من القوة و الفعل. فالقوة و الفعل كيفيتان رتبتان على نفس الثبوت (كشف الحقائق، ص ٨٦) (قراملكي)

ص ١٦١. و احتج الشيخ:

وهو في الإشارات، ص ٢٢ (قراملكي)

ص ١٦٢ و الذي عمدي في هذا الموضع

جوابه مبني على نماير اعتياري انحه بحسب الصدق و الحكم الذي مباطه العقر و انحه بحسب الواقع الذي مباطه نفس الامر (قراملكي)

ص ١٦٣ فمن لم يعتد.

و هذا المصع غير وارر على الشرح لأن المراد مشروق الكواكب ظهوره عليا من جهة المشرق ومن غروبه حفاؤه عنا من جهة المغرب. و من البين الطاهر عند العقل أنّ كل كوكب يجب اتصافه بهدين الوصفين في الجملة، لكونه موصوفاً بهما في الحملة ويدلّ على ذب الحس والمشاودة (الكاتب)

ص ١٦٣: فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي:

التعطن بأن صيغة السياسة الكلية في عرف اللغة العربية والفارسية ليست

مطلقة حقیقیة بل هي دائمة وصعیه إنما هو من الشیخ الرئیس فی الإشارات (ص ٢٧) ولكن المصنف سقى كلا الإعتبارین بالسالبة المطلقة الحقیقیة و السالبة المطلقة العرفیة. (قراملکی)

ص ١٦٤: أن الجهة عبارة.

هذا بیان مشهور فی تعریف الجهة و للبیان الدقیق ما قاله الطوسی فی شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٢٣) الجهة هي ما یفهم و یتصور عند النظر فی تلك الفصیه من سبته محمولها إلى موضوعها سواء تلفظ بها أو لم یتلفظ. بیان المصنف أحد من كلام الفارابی فی شرح العبارة - للمعلم الاول - حیث قال. الجهات هي الألفاظ التي دلت علی کیفیة وجود المحمول للموضوع و بیان الطوسی ایضاً أحد من معاصر الفارابی (المطیبات الفارابی، ج ٢، ص ١٨٢). (قراملکی)

ص ١٦٦: و هي الوجودیة العرفیة:

و سبب الکاتنی سببها بالعرفیة الخاصة إلى المعأحرین و الحق هو ما قاله الطوسی من أنها من قبل المصنف و المصنف صرح بها فی شرحه لعمود الحکمة (١٢٧/١). (قراملکی)

ص ١٦٦: إذا جعلت الضرورة:

لفظة الضرورة هاهنا سهو وقع منه [المصنف] أو من الناسخ بل الصواب أن یكتب مكانها لفظة اللا ضرورة (الکاتنی)

ص ١٦٨ الضرورة المطلقة بقسميها

أي ذات الموضوع محاليتها، حل كونها أرلية و حال كونها غير أرلية
(قراملكي)

ص ١٦٨: وهي الضرورية العرفية

وأما المتأخرون فيسمونها بمشروطة الخاصة (الكاشي)
أقول قال الطوسي إن تسميتها بالمشروطة الخاصة يعود إلى الفخر
الرازي (حل معضلات الإشارات، ١ ١٦٥) وهذا صحيح لأنه عبر عنها في شرحه
بعبارة الحكمة بالمشروطة الخاصة (١٢٧، ١)

ص ١٦٩ فالقضايا التي تلخصت لنبا

المحطوطات هاهنا مشوشة جداً في الاصطلاحات و ترتيب ذكرها،
محطوطان «مع» و «دا» على نحو واحد ومحطوطان «اك» و «مل» و هاهنا
«مل» على نحو واحد أيضاً و نحن بعد المقارنة بين مباحث المصنف في سياق
ابحاث الموجهات و في ما نحن فيه و مباحثه في الرسالة الكمالية (ص ١٦) و شرح
عبارة الحكمة (ص ١٢٧) والإشارات بحسب الطريق الثاني (قراملكي)

ص ١٧١ الجهة تارة تكون جهة لنسور

أول من مير بين الاعناريين المذكورين - على ما علم - هو الشيخ الرئيس
في الإشارات (ص ٢٨-٢٩) و اختلف يقوم في تفسير مراده و ينفذ قطب الدين
الرازي ما فهمه المتأخرون من كلام لشيخ (شرح المطالع، ص ١٦) و يمكن بيان

الفرق بين الاعتبارين هكذا

١- الضرورة التي تكون للحمل في الموحدة الكلية $(Fx \rightarrow Gx) \sqcap (x)$

٢- الضرورة التي تكون للسور فيها $(Fx \rightarrow Gx)(x) \sqcap$ (قراملكي)

ص ١٧١: الظاهر من كلام الشيخ

كلامه جاء في الإشارات (ص ٢٩-٢٨). قضية «الدائم في الكليات لا يكون الا ضرورياً» فاعده اساسية في علم المعرفة عند المشائين ومبداها ما قاله الشيخ في الشفاء من أن الاتفاهي لا يكون دائماً ولا أكثرياً وعكس بقيصها أن الدائم والأكثر لا يتد وأن يكون لرومياً و ضرورياً و هو المبدء الارسطي للاستقراء وقد ربه الشهد الصدر في الاسس المنطقية للاستقراء (ص ٢٧، ٨١)

قد استدلل الكاتب على صدق انقصية بطريق الحلف ولكن البحث عنها لا يلبق في هذا المقام لأن الكلام ماهما في جهة اسسية والمراد من الضروري في هذه القضية جهة الصدق والحكم و فرق بين الاعتبارين لأنه يبحث عن الأول في الموححات (في كتاب القضايا) وعن الثاني في كتاب البرهان (قراملكي)

ص ١٧٢ في الامور المعتبرة في وحدة القصية و تعددها

هذا الموضع من المواضع التي التفت المبطلون عنها للتركيب المعطفي (P&Q) في القضايا و للعارابي بيان مفصل في هذا المقام و مع الأسف، بعد القرن السابع قليلاً ما يلحظ أحداً يبحث حوله (قراملكي)

ص ١٧٤ واحدة فيه بحسب المطابقه

اي باعتبار نسبة مادل عليه المجموع في جانب المحمول إلى مادل عليه

المجموع في جانب الموضوع (الكاتب)

ص ١٧٢ متعددة بحسب القسمن

أي صدقها يستلزم تعددها بحسب عدد ما في جانب المحمول من
الاحزاء (الكاتب)

ص ١٧٢. فقد يمكنك اعتبار حاله

يمكن الرجوع لتحصيل طريق اعتبار حاله إلى ما قاله الكاتب في المص
(ج ١، ص ٢٩٥ و ٢٩٦) (قرا ملكي)

ص ١٧٥: وحده:

أحد المصنف حدّ السامع من كلام الشيخ في الإشارات (ص ٢١) بعد
هدف قد «معينها أو بعير عيبها» لأنّه زيادة على الحد بلا اضطراب و أحد ما
ليس بمقوم في الحد (قرا ملكي)

ص ١٧٦ قد يكون تناهيهما لا لدواتها كقولنا هد انسان وهذا ليس بحيوان
هذا مثال مشهور في كتب المنطقيين ولكن ينبغي أن يذكر مثلاً آخر إيا
إيا قلنا «كل مثلث شكل» و «لاشيء من مثلث شكل» فالفصلتان متساويتان
حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ولكن لا لدتهما والمراد منه ليس بين «كل
ب ج» و «لاشيء من ب ج» تناقض هي «ي مادم = موضوع ومحمول» مثلاً إذا
قلنا «كل تلميذ شاعر» و «لاشيء من أستاذ شاعر» فليس بينهما تناقض وما

الفرق بين المثالين؟ التناقض الموجود بين «كر مثلث شكل» و«لا شيء من المثلث بشكل» حاصل من النسبة المتعينة بين المثلث والشكل وهذه النسبة مفقودة في المثال الثاني (أي بين التلميد والشاعر). ولذا ينبغي أن نقول: إن قيد «لذاتها» في حد التناقض إما لإخراج ما في قوة التناقض وله مصاديق متعددة، أهمها التضاد الذي في قوة التناقض مثل ما ذكرناه (قرا ملكي)

ص ١٧٦: قد عرفت أن القضايا لا تخلو

عرصه من هذا البحث أن الصدق والكذب في العواد بأيّ طريق هو؟
(الكاشي)

ص ١٧٧ و عدى أن وحدة الموضوع و المحمول

فهذا القول منسوب للعارفي وقد حاله الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٨٠) وقد ذكرنا في مقدمة الملخص أن كلا المذهبين صحيح (قرا ملكي)

ص ١٨٠- المطلقة العامة لا يناقضها من نوعها شيء

اختلف المنطقيون في بقيص المطلقة العامة ١- ذهب الجمهور إلى أن بقيصها مطلقة ٢- قال الشيخ إن بقيص المطلقة العامة «بعض ج هو دائماً ليس بـ» (الإشارات، ص ٣٣) فعلى مذهب بقيص المطلقة إنما هو الدائمة العامة. واختاره المصنف في شرحه لعيون الحكمة حيث قال: ثبت أن الإيجاب المطلق لا يريل إلا السلب الدائم فتقيص الموحدة المطلقة على رأيه هو السالبة الدائمة المطلقة (ج ١، ص ١٥٢). لكنه قال في الملخص «وحيث اعتبار قيد الدوام في

نقيض هذه المطلقة لا على معنى أن هذه لائحة نفس النقيض بل على معنى أنه لا يمكن الإشارة إلى النقيض إلا به»

قال الكاسي إن نقيض كل قصبة هي تلك القصبة إذا دخل عليها حرف السبب والذي يقول إنه نقيض لها، لآرم ما هو نقيض بالحقيقة (المصص، ج ١، ص ٦ ٣) وأقول دليله عام يشمل نقيض كل قصبة وكلام المصنف يختص بنقيض المطلقة العامة والحق أن لكلام لمصنف وحهاً آخر (قراملكي)

ص ١٨١: فأما إذا كان لا بعضه ب دائماً

إشارة إلى جواب سؤال مقدر و هو أن يعان لم لا جعل قولنا «بعض آ ب دائماً لا بالضرورة» داخل في نقيض قول «كل آ ب لا بالضرورة»؟ أحاب عنه و عان لأن هذه القصبة داخله هي قولنا «كل آ ب لا بالضرورة» و إذا كان كذلك، استحال أن يكون داخل في نقيضه (الكاسي)

ص ١٨٣: أو لحواز حصوله عند عدم ذلك الوصف.

هذا سهو والحق حصول الضرورة - نعماً بحسب الدات. (الكاتبي / هامش ص ١٨٣)

ص ١٨٤: حدّوه بأنه تصيير.

قال الفارابي وانعكاس القصبة هو أن يتبدل ترتيب حزمها وتبقى كقيمتها وصدقها محفوظين دائماً في أي مادة وفي جميع العوارض والمواد وإذا تبدل ترتيب حزمها وبقيت كقيمتها محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظاً في جميع ما هو تلك المادة، يسمى ذلك انقلاب القصبة لانعكاسها (المطقات، ج ١،

ص ١٢٢) وتبعه الفخر رازي في شرحه للإشارات وسمى المتأخرون ذلك إيهام الانعكاس وهو حيد لأن المتقدمين سموا بالنعكس انقلاباً (اس المقفع، ص ٤٧).

وما ذكره المصنف من الحد لم يوجد معيه في كتب المتقدمين بل هو كلام الشيخ في الإشارات (ص ٣٦) وفيه شكوك الأول، هل هذا حد للنعكس أم رسم له؟ ذهب المصنف إلى الأول واطرسي إلى الثاني (شرح الإشارات، ج ١، ص ١٩٦).

الشك الثاني، ما ذكر المصنف من أن «هذا التعريف إنما يتناول عكس الحملات فقط» ثم قال فإن اردنا أن يدرج فيه عكس الشرطيات قلنا إنه تصيير المحكوم عليه محكوماً به والمحكوم به محكوماً عليه « وذهب إليه الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١ ص ١٩٦) وفيه نظر لأن المحكوم عليه في الحملات منهم وله إطلاقين ذات الموضوع وهو لموضوع الحقيقي وعنوان الموضوع وهو الموضوع اندكري كما اصطلح عليه الحويسي قال الكاشي «النعكس عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية إلى الآخر» (المصنص، ج ١، ص ٣١٥) واست تعلم أن في كلام افارابي عنى عن هذا الشك واحوته لأنه قال «هو أن يتبدل ترتيب جزئيهما»

و اعلم ان المنطق عند ارسطو وتابعه منطق الاقتراني وهو مبني على الحملية دون الشرطية ولهذا ذكر المعلم الأول بحث النعكس في التحليل الأولى (كتاب القياس) لا العبارة محسنة يمكن أن يقال النعكس وهو تبديل العقدين في الحملية.

الشك الثالث، أن النعكس إنما يصح إذا حصل الموضوع بكلية محمولاً والمحمول بكلية موضوعاً هكذا قال المصنف في شرحه للإشارات وقد ظن

الطوسي أن هذا الذي زاده المصنف قيداً أحد في الحد جرءاً له وقال: لا حاجة اليه فان بعض المصنول لا يكون محمولاً (ح ١ ص ١٩٦). أقول: المصنف لم يزد هذا قيداً في الحد ولم يورده دعماً للشك بل أورده توضيحاً للحد ودفعاً لمعالطة ايهام الانعكاس.

لشك الرابع، ان اشتراط بقاء الكذب بحاله غير صحيح وهذا القيد لم يوجد في كتب المتقدمين ولكن نراه في الإشارات والصار (ص ٧٢) وقال الطوسي تعريصاً للفخر الرازي: والكذب في الكتاب سهولته وقع من ناسحيه فإن الكتب خالية عنها، وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالية عنها وكثيراً من المأخرين لم يعمدوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم (ح ١ ص ١٩٦) والكاتب بعد ذكر ما ذكره للطوسي قال اللهم إلا أن يفتر ذلك بعبر ما هو المشهور فيقال معناه أن صدق القضية يستلزم صدق عكسها وكذبها يستلزم كذبها (المخلص، ج ١، ص ٣١٤)

أقول: قول الكاتب قيد والعكس عدي ليس من احكام القضايا بل هو من قواعد الاستنتاج المباشر، والموضع الطبيعي لبيان كتاب القياس كما ذكره المعلم الأول والعكس ينحل لقاعدتين ١- صدق الاصل يستلزم صدق العكس ولا بالعكس ٢- كذب العكس يستلزم كذب الاصل ولا بالعكس لأن العكس ليس من النصب المتقاربة خلافاً للتناقض. (قرا ملكي)

ص ١٨٥: فالسالبة الكلية منها.

وقد جرت العادة في بيان عكوس القضايا أن يبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلية كما أشار اليه الشيخ في الإشارات (ص ٢٦) فلم يبيتوا الميتة بدأ الطوسي

بعكس الموجبات هي مطلق التحريد (الحوجر النصيد، ٨٥). يمكن أن نقول في بيان لميته: إن مناط التقدم في ذكر المحصورات اشرفيتها ومناط تقدم الأشرف، المطلوب ولا المقدمات. لما لم يكن المطلوب بطريق العكس المستوي موجباً كلياً فالأشرف السالب الكلي ولما كان عكس السالب الكلي، سالماً كلياً فيستحق بالتقدم. (قراملكي)

ص ١٨٥: تنعكس عند القدا كنفسها:

هذا المبحث اقتبس من الإشارات (ص ٢٦). إلا أن المصنف بعد ابطال رعم القدماء لم يذكر العول الحق في المسألة وقال الشيخ و الحق أنه ليس لها عكس (قراملكي)

ص ١٨٦: المختار عند الشيخ:

فهو في الإشارات (ص ٣٨) و للشيخ رأي آخر في بعض كتبه (قراملكي)

ص ١٩٠. المذهب الحق هو الذي اخذ به الشيخ في الإشارات و ارتضاه المتأخرون. كلام الشيخ في الإشارات (ص ٣٨) و مراده من المتأخرين اس سهلان الساوي البائر (ص ٧٧). (قراملكي)

ص ١٩١: هذا خلف:

ز قد اجاب الكاتبى عن هذه الشكوك الثلاث بعد بيان مقدمة في تحليل القضية الضرورية المطلقة (ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٣). (قراملكي)

ص ١٩١. والقدر المشترك

أي بين دوام السلب بدوام الصفة مع اللازوم في كل واحد واحد بين دوام السلب بدوام الصفة مع اللازوم في البعض، هو دوام السلب بدوام الصفة (الكاتب)

ص ١٩٢ وهو الذي اختاره صاحب سائر

وهو في ص ٧٥-٧٦ أما حديث اختلاف قول الشيخ، قد نقد الطوسي في شرحه للإشارات ما طرأ المصنف في هذا المقام (ح ١، ص ٢١). (قرا ملكي)

ص ١٩٩ فهذا هو الذي تلخص عندي من مباحث العكوس.

اجتلف المبطلون في بيان عكوس الفصاها اختلافاً كثيراً. ذكر الأنهري في كشف الحقائق عكوس الحملات معرفة بين رأي الشيخ (ص ١٠٧-١١٠) و رأي الإمام (١١١-١١٢) و رأيه (١١٣-١١٨) و قد مرّ الكلام فيه في مقدمتنا (قرا ملكي)

ص ٢٠٠. وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات.

كلام الشيخ في مبطل الشفاء، القياس، ص ٢٩٧ اعلم أنّ الشيخ رسم عكس البقيص للشرطيات في موضع آخر رسماً يتناول الشرطيات دون الحملات (الشفاء، القياس، ٢٨٥) ولهذا لم يرد نقد مصنف للشيخ (قرا ملكي)

ص ٢٠٠ وهو غير معتبر هاهنا

قال الأنهري في كشف الحقائق (ص ١٢٨) «وفيه نظر لأنّ ما ذكره [في

المثال المشهور] ليس عكس النقيض لأنه شرط في عكس النقيض أن يجعل
نقيض المحمول فقط موضوعاً وهو قد أصاب إليه قيد الدوام». (قراملكي)

ص ٢٠٣ و لنترك الاستقصاء فيه للمطو الكبير

وما وجدت نسخة المطو الكبير وإن وجدت ولكن ما اشتهرت (الكاتبني)
أقول يستلزم من كلامه أنه لم ير المطو الكبير ويعلم أن للكاتبني فراخاً واسعاً
للوصول إلى الكتب المختلفة وأثاره مليئة بإرجاعات كثيرة إلى كتب القوم و
معاصريه و للكاتبني كلام آخر حوله سيأتي بعينه (قراملكي)

ص ٢٠٧: وإلا كانت اتعاقبة:

فسروها بأمرين أحدهما هي التي يحكم فيها بمصاحبة صدق قضية
لصدق أخرى وبهذا المعنى لا يصدق إلا عند صدق الحرفين و الثاني هو الذي
يُحكم فيها بتحقق التالي الصادق في نفس الأمر على تقدير تحقق المقدم و هي
بهذا المعنى اعم من الأول. (الكاتبني)

أقول. نستعمل الطوسي الاتعاقبة بالمعنى الأول في تحريد المطو (الحوهر
الصيد، ص ٤٤) وقال. ولا اتعاقبة إلا عن صادقين» (قراملكي)

ص ٢٠٨ و تلك شرطية أخرى غير الأولى

و هو إذا كان الاتصال من حابين $(P \leftrightarrow Q)$ محيثن هاهنا شرطيتان في
الواقع $(Q \rightarrow P) \& (P \rightarrow Q)$ و للمصنف بيان محسوط في توضيحه في البحث
عن القياس الاستثنائي. (قراملكي)

ص ٢١٠ فلا يكون الاجتماع متعدياً ولا الخلو أيضاً

وفيه بطر، لأن ذلك إما يلزم إن يولزم من كون الشيء أخص من نقيض شيء آخر من وجه، كون الآخر أخص من يقبض ذلك الشيء من وجه وهو ممنوع (الكاتب)

ص ٢١١: لكن التحقيق أن هذه المفصلة

قال المصنف في الإشارات وأعم أن الذي يكون احراء المنفصل فيه أربعة أو خمسة ومع ذلك يكون محصوراً فهو غير موحود (ص ٨٢). وقال الطوسي في مقدمته ليس لهذا عندى وجه فإن لأشكال محصورة في أربعة والكليات في خمسة ولعل السحرة التي وقعت إلى من شرحه سقيمة ولست كشف من سائر السحرة (١/١٢٥) أقول: بيان المصنف في الملخص يكشف مراده، وكلامه في الإشارات غير واف للمقصود (مر منكي)

ص ٢١٢ وإما أن لا يغرق، كان المراد

أي فقد ركناً مفصلة مائة حلوم من الحرة الموحب ومن اللازم السلبي الأعم من الحرة السالب. (الكاتب)

ص ٢١٣ وإما أن يكون سائلاً

أي فقد ركناً مفصلة مائة الحلوم من الحرة السالب ومن اللازم الموحب الأعم من الجرة الموحب. (الكاتب)

ص ٢١٥. فصيح ان كان كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود فإما أن تكون الشمس طالعة و أما أن لا يكون النهار موجوداً

ذكر الشيخ هذا المثال في الإشارات (ص ٢٠). قال المصنف في شرحه فهذه متصلة موحدة مهمة من متصلة موحدة كلية ومن متصلة موحدة مهمة مابعد الحلو (الإشارات، ص ٧٩) ثم قال وفيه نوع اشكال لأنه إذا صدق إن كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وفرصاً أنه يلزمه إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً كان معه إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا تكون وإذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً فيكون ارتفاع المعلوم موحداً لارتفاع اللارم وذلك باهر من شبه أن يكون سهواً وقع من السامع أو يقال هاهنا التالي مساو للمقدم (الإشارات، ص ٨٠) ولهذا قيد المصنف في الملخص «أن كان لازم مساو»

والطوسي بعد رد كلام الرازي قال والبحفي في ذلك أن المتصلة اللزومية يلزمها متصلة مابعد الجمع دون الحلو من عن المقدم وبقيض التالي هو الذي أورده الشيخ ومتصلة مابعد الحلو دون الجمع من بقيص المقدم وعين التالي هو الذي أورده العاصل الشرح ولا يلزمها متصلة حقيقية بحسب الصورة (١٣٢/١-١٣٤)

أقول. أولاً لا يشترط في الفصيه التي بطر فيها المبطقي أن تكون صادقة أيضاً كما يتبع عليه الشيخ في الإشارات (ص ٢٧) ثانياً مثال الشيخ الذي ذكره المصنف في الملخص صادق إذا أحد التالي مساوياً للمقدم إن اعتبرناه متصلة حقيقية وهو صادق إن اعتبرناه مابعد لجمع دون الحلو $(P \mid \sim Q) \rightarrow (P \rightarrow Q)$ ومثال المصنف في شرحه للإشارات صادق إذا اعتبرناه مابعد الحلو دون الجمع

$(P \rightarrow Q) \rightarrow (\neg P \vee Q)$ (قرا ملكي)

ص ٢١٥ فصيح إن كان العدد

اعلم أنَّ هذا المثال لا يطابق قوله «متى شئت التعداد من الشيثيين فإنه يلزم من بغي أيتهما كان ثبوت الآخر» لأنَّ جعل في المثال الثبوت ملزوماً لبغي الآخر (الكاتب)

ص ٢١٦. قال الشيخ وهذه قريبة لقوة

قال الشيخ في الشفاء (العنبر ٢٥٣ ٢٥٢) مثال الثالث من المفصلات: «إما أن تكون هذه الحمى إما صغراوية وإما دموية؛ إما أن تكون هذه الحمى إما بلحمية أو سوداوية» وهذه قريبة ألفرد من مفصلة معموله من هذه الأجزاء إلا أنَّ التي أشرنا إليها نوع العسمة لديه بعد الأولى على يدريج ولو جعلت مفصلة من الأجزاء كلها مقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدريج» (قرا ملكي)

ص ٢١٧: انك ستعرف.

إن هذا وعد من غير الوفاء به في كتابه ومع ذلك وفي ما ذكره من المثال بطر. (الكاتب)

ص ٢١٧ وإن كان في التالي لم يكن قصبه واحدة

قيل لم يحدث المطلقون المسلمون عن التركيب العطفية وحصر المركب عندهم في المتصلة والمفصلة هذا الطر باطل، لأنهم بحثوا عنه في

عدد مواضع كالتعدد في الحميات والموجهات امركيات وهذا البحث الذي اشار المصنف اليه من المواضع التي تفص لها القوم وتتعلق بالتركيب العطفى هي لشرطيات ولا بد من التفص له في الاستنتاج الاستثنائي و مراد المصنف ان بقدر أن نُحل قضية «ان كان ب ح فكر د ص و ط ع» بقصيتين «ان كان ب ح فكان د ص» و «ان كان ب ح فكر ط ع» $P \rightarrow (Q \& R) = (P \rightarrow Q) \& (P \rightarrow R)$ فكان د ص» و «ان كان ب ح فكان د ص و ط ع ولكن لم يكن ط ع فينتج لم يكن ب ح (قرا ملكي)

ص ٢٢٠ كل شرطيه يمكن ردها إلى الحملية

المصنف عد اهنس هذا البحث من منطق انشاء (العباس، ٢٥٦) قال الشيخ و جميع اقضايا المتصلة بل و المتفصلة، فانها يمكن أن ترد إلى الحملات و خصوصاً المتصل المشترك الحرثين في جزء و هذا استقصي الكلام في نظرية رد الشرطية كلها إلى الحملية و يقدّمها في مقدمته للشيخ في النص الملاصدا ص ٤٤-٤٦ (قرا ملكي)

ص ٢٢١ و الفرق بين سلب اللزوم و بين لزوم السلب ظاهر

سلب اللزوم هو ما سلب عيه لزوم انبائي لمقدم و هو إمّا موحدة أو سالبة و أمّا لزوم السلب فهو ما بحكم منه لزوم سلب التالي للمقدم وهو سالب و للتحديدي (فقط الدس انري) بيان آخر في الفرق بينهما (المحاكمات ١٠/١٢٢) (قرا ملكي)

ص ٢٢٣ في حصر الشرطيات وإهمالها

وفيه نظر من وجهين الوحد الأول، إنه منى على نظرية احالة الشرطي إلى الحملي وقد ذكرنا ما فيه من الاسكالات في مقدمة الشقيح الوحه الثامى، أن طاهر كلامهم يدل على أن السور هاهم ليس السور الذي في الحملات بل السور ارماسى كـ «دائماً» في الكلية الشرطية، أو «هي وقت ما» في الجريئة أو «في وقت معين» في الشحصية و «لا وقت معين» في المهملة ويستعمل السور في الحملات لإتحلالها إلى العقدين (قراملكى)

ص ٢٢٤. بل المراد تعميم الأحوال

قال الشيخ في الشفاء (العباس، ص ٣٧٢) «إن القصية الشرطية الكلية إما تكون كلية إذا كان التالي ينمى كل وصم للمقدم لا فى الممرار فقط بل فى الاحوال» أقول أليس فى اللزوم عنى من ذلك (الكلية)؟ (قراملكى)

ص ٢٢٥ فإن لم يعترف هذا الشرط لم يصدق الكلية

هذا كلام الشيخ فى منطق الشفاء (العباس، ص ٢٧٢) (قراملكى)

ص ٢٢٦ فهى ترفع الموافقه أو اللزوم

يريد به رفع اللزوم على جميع الاوضاع والعروض التى يمكن صدق المقدم عليها و فى الاتعاضة على جميع الأوضاع الواقعة فى نفس الامر و فى الأرماس (الكاتبى)

ص ٢٢٩ في كيفية أجزاء الشرطيات

هذا الفصل ظاهرٌ وليس فيه فائده كثيرة (الكاتبي). أقول، فائدته في الاقترايات الشرطية، وقد وقع الخطأ كثيراً ما في الضروب التي الحد الأوسط ليس فيها جزء تام في كلا المقدمتين و معرفة كيفية احراء الشرطيات مفيد في الاحترار من الوقوع في هدد الأخطاء (قرا ملكي)

ص ٢٣١. و الذي اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل

و هو في قياس الشيء ص ٢٦٢ و ما بعده (قرا ملكي)

ص ٢٣٢ في تلارم الشرطيات

هذا المبحث كثير الفائدة جداً لأنه يستلزم إلى الأصول التي يمكن أن تؤخذ كقواعد الاستنتاج وسميها أسدلاً مباشراً واثماً حقيقة كالعكس و لواحقه هي الشرطيات. (قرا ملكي)

ص ٢٣٣ لاحتمال أن يصح مع الشيء وجود ذلك الاخر و عدمه

مثاله قولنا «ليس الله هذا إما أن يكون كاتباً أو صاحباً» فإنه لا يلزم وقوع المعادة بين اللاكاتب و الصاحب فإن الكاتب لا يعاد الصاحب وكذلك اللاكاتب. (هامش مل)

ص ٢٣٤ مثل قولنا «لا يكون أ ب و يكون ج د» و هي من المنفصلات

المنفصلة المحلية هي هذا الموضع متعدد واحترنا المخطوطة مع «إمّا أن

بكون آ ب و إما أن يكون ج د» بناءً على منع الجمع وهو كما قال صاحب المحاكمات، التحتاني، وإذا قلت «لا يكون هذا العدد روح المربع وهو فرد» فهذا التركيب يفيد منع الجمع بين الفرد و روح المربع» (شرح الإشارات، ج ١، ص ١٤) فحيثُ مراد المصنف إحالته إلى مفصلة مائة الجمع $P | Q$

قال الشيخ في الإشارات ويقول أيضاً «لا يكون هذا العدد روح المربع وهو فرد» وهذا كما ذكره المصنف في الإشارات (ص ٨٥) مفصلة مائة الخلو $\neg(P \& Q) \equiv \neg P \vee \neg Q$

و هذا هو الطريق الذي يستعمله في بعض الموجهات المركبات ولكن لم يحده في مخطوطات الملخص و في سائر المخطوطات و أيضاً في الملخص للكاتب ذكر هذا إما أن لا يكون آ ب و إما أن يكون ج د» (قرا ملكي)

ص ٢٣٢. لالتحاقها بها

و هكذا تعبير المصنف في الإشارات (ص ٨٥). التحق به التصق به وانضم إليه (قرا ملكي)

ص ٢٣٥: لما لم يكن البحث عن هذه القضايا بحثاً معنوياً كان التقليل أولى. البحث عن المحرفات بحث لفظي راجع إلى اللغة ولكن هذا البحث كثير الفائدة من جهة المنطق العملي (applied logic) لأن القضايا في اللغة الطبيعية، كالفارسية والعربية، محفوفة بأمور نسب هيأتها المنطقية ومنشؤها وجود الانحراف في هيئات القضايا وهو سبب للمعاطات الكثيرة ومن أراد مراعاة القواعد المنطقية لابد أن سطر في المحرفات ويعلم هيأتها المنطقية ومع الأسف

بعد القرن الثامن عمل المطعون بتوصيف المصنف بأن البقليل أولى (قرا ملكي)

ص ٢٣٥ في جهات الشرطيات

قال الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١ ص ١٤١) «ما حوت العادة باتصاف نسبة التالي إلى المقدم بالوحد و الامكان والامتناع وإن كانت لا تحلو في نفس الامر منها و ليس أنصأ في اعتد هذه الامور فيها على ما يعتد في الحملات فائدة يعتد بها و ان كان اللزوم والانفاق يشبهان الضرورة والامكان من وجه» (قرا ملكي)

ص ٢٣٥ واعتبار الجهات في المتصلات أولى من اعتبارها في المفصلات ولا أعرف لهذه الأولية وجهاً صريحاً من الحاجة إلى اعتبار الجهات في المتصلات كالحاجة إلى اعتبارها في المفصلات، لأن العادة فيها تقوم مقام اللزوم في المتصلات وكذا الاتفاق (الكاسي)

أقول يمكن أن يوجه بأن اعتبار الجهات أولاً وبالذات في الحملات و المتصلات راجعه إلى الحملات و المفصلات راجعة إلى المتصلات ثم إلى الحملات فحينئذ يعلق (الجهات للمفصلات في الدرجة الثانية، واتصاف المتصلات بالجهات أولى (قرا ملكي)

ص ٢٣٦ فالحال فيها كما في حملات

قال الشيخ في الإشارات (ص ٢١) و يجب عليك أن تحرى امر المنصل و المنفصل في الحصر و الإهمال و التدقيق و العكس محرى الحملات على أن

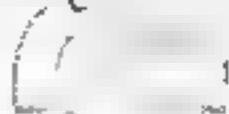
يكون المقدم كالموضوع و التالي كالمحمول. أقول و قد بينا ما فيه من الخلل في مقدمتنا للشيخ في المنطق (للصدر) (قراملكي)

ص ٢٣٧: أمّا الخاتمة:

فهذا البحث متعلق بالبحث عن منحرقات والشيخ يبحث عنها و عن المنحرقات في اشارة واحدة (ص ٢١ و بيان المصنف هاهنا كالشرح لما ذكره الشيخ في الإشارات. (قراملكي)

ص ٢٣٧: وأحدهما غير الآخر

فهذا من مواضع معالجة جمع المسائل في مسألة واحدة (قراملكي)



ص ٢٣٧: زيد است كـ دبير است

وفي جميع المخطوطات ريدست كي دبيرست (قراملكي)

ص ٢٤٢: و إنما يتم عند ادراجهما في الكلى

اي ان التمثيل إنما يتم عند اندراج الجزئيين الذين استدلنا بثبوت الحكم في أحدهما على ثبوته في الاخر تحت كلى واحد (الكاتب)

ص ٢٤٣: لأننا نجيب عن الأول

والأجود أن نقول: قولك «فلان يحرك فهو حي» قياس ضمير من الشكل الأول وكبراه محذوفة وقولك «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» قياس

استثنائي و وضع المقدم محذوف قلت عليه «لما» فكلاهما يتألمان عن القصيتين. (قراملكي)

ص ٢٢٢ مثل قولك «الدليل على أن جزء الجوهر جوهر»
فهو مأخوذ من الشاء الفياس، ص ٦١ (قراملكي)

ص ٢٢٢ وقولنا «قول آخر»
على أنه أن النتيجة لابد أن تكون معايرة لكل واحد من المقدمتين
(الكاسي) أقول واحذر منه عن المصادر على المطلوب الأول (قراملكي)

ص ٢٢٧ والجواب عن الأول
وبعد الكاسي هذا الجواب من وجه ثم قال التحقيق في الجواب إنما
يكون بالمع وكشف المقدمة الفاسدة (قراملكي)

ص ٢٢٨ في تفسير القياس
ذهب القدماء إلى أن القياس إما حملي حرمي أو شرطي. والشيخ ينقد ذلك
فيقول القياس على ما ذهبوا نحن على قسمين افتراضي واستثنائي (الإشارات،
ص ٤٧) ومناط التقسيم ما ذكره المصنف ولكن فيه نظر من جهات عديدة.
(قراملكي)

ص ٢٥٠: لأن الترتيب الطبيعي غير حاصل إلا فيه
و فيه نظر لأن انتقال الدهن لا يكون على الوجه الذي ذكره بل الذهن ينتقل

من ثبوت محمول النتيجة لوسط ومن ثبوت الوسط للموضوع إلى ثبوت المحمول للموضوع الذي هو المطلوب (الكافي).

أقول: يعقل المصنف في شرحه لعبور الحكمة (١٦٤/١) مذهبين في التقسيم الذي ذكر لبيان الاشكال الفياسية الصرور لظاهر كلام المعلم الأول فإنهم قالوا أنك إذا قلت «كل جسم مؤلف» و«كل مؤلف محدث» فهذا هو الشكل الأول وأما إذا قلت «كل مؤلف محدث» ثم قلت بعده و«كل جسم مؤلف» فهذا هو الشكل الأول ولا تفاوت بينهما، لا بالتقديم والتأخير في محص اللفظ و مجرد العبارة ومعلوم أن ذلك مع لا تأثير له في الأمور العقلية وأيضاً فإنا سنبين أن الكبرى أقوى المقدمتين في اقتضاء الانتاج وإذا كان الأمر كذلك، كان تقديمها أهم وأجلاً

وأما لظاهر كلام الشيخ فما زلت فيه وحياً وأنا تكلفتُ له فيه وحياً فقلب. القياس الطبيعي هو الشكل الأول فإنه يعقل العقل من الأصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الأكبر وهذا هو الترتيب الطبيعي (١٦٥/١)

أقول: دأب المطلقين المسلمين في ترتيب القياس أن يبدأ من الأصغر و الصغرى و دأب المطلقين العربيين فيه أن يبدأ من الكبرى (قرا ملكي).

ص ٢٥٠ ولا عن سالتين

قال الشيخ في الإشارات وفيه سطر مشرح لك (ص ٢٩) وحاصل نظره أن السالبة إن كانت منعكسة فهي صالحة لأن تؤخذ مقدمتي القياس أو الصغرى في الشكل الأول وفسره المصنف بالممكنة حيث قال «لكنها لو كانت ممكنة سالبة يلزمها صدق موجبها جاز لكونها قسي قوة

الموجبه» والحق أن المعكبة الخاصة والوجودية إلا دائمة منعكسة بمعنى ليس بين موجبهما وسالتهما من فرق كما صرح به الشيخ في الإشارات (ص ٥٠) أقول السالبة التي هي قوه الموجبة وهي مآ موجة مركبة منعكسة كما في الممكنات الخاصة والوجودية إلا دائمة وإما سالبة محصلة قابلة للإحالة إلى معدولة كما في هذا القياس

الصعري: الإنسان ليس بطائر

الكري: وما ليس بطائر فليس به حيّاحين (فراملكي)

ص ٢٥٥ و المخصوصات فالقياس يستعقد منها لكنه قليل الغائده

اختلف المطلقون في القياس المؤلف من المخصوصة عدهم القدماء إلى أن الشخصيه لم يكن القياس منها قال الفاضل يحيى بن عدي (٢٨٠-٣٦٤) «لعل أرسطوطاليس إنما لم يذكر المقدمة الشخصيه في تقسيم القضايا هي التحليل الأولي (22-16 24a) لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها» (منطق أرسطو، ص ١٣٩) وهو الحق لأن مناط شركة القضية هي الافتراضي انحلاله إلى العقدين والشخصية لا تنحل إلى العقدين. من الافتراضي هو اقتران بين العقدين، عقد الوضع من الصعري وعقد الحمل من الكري في الشكل الأول مثلاً

والشيخ ذهب إلى أن القياس يتألف من المخصوصات فقال في الشفاء إن المخصوصات أحكامها أحكام الكلية فإنه قد يكون من مخصصتين قياس كقولك زيد هو أبو عبدالله وأبو عبدالله هذا أخو عمرو ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية وأكثر ما يستعمل المخصوصات مقدمات الصعري (القياس، ١٠٩) وأخذ منه المصنف وتبعه شارحوه والفرق بين الافتراضي وما

ذكره الشيخ من الامثلة واصبح وقد بعداه في رسالة تحليل القضايا
(ص ٢٧٦-٢٧٧) (قرا ملكي)

ص ٢٥٩. لوجعلنا الكرى كليه كذبت

وهذا جواب عن الشك الثالث بيقن العصف في شرحه للإشارات جواب
المتقدمين عن هذا الشك وسعد ثم يذكر حوايين آخرين احدهما جوابه في
الملخص قال. والجواب المشهور عنه أن الحيوان الذي حمل عليه الحس ليس
هو الحيوان المحمول عليه الانسان لان الحيوان لا يشترط أن يكون معه غيره
غير الحيوان بشرط أن لا يكون معه غيره، كما عرف، والحسنة محمولة على
الحيوان المطلق الذي لم يشترط فيه شيء، اصلاً فلما اختلف الوسط لا حرم
لم يلزم الانتاج

وهذا الرد ضعيف من وجوه فمشبه أن يكون الجواب أن يقال الحيوان
الذي يحمل عليه الحس هو الحيوان المحمول على الانسان لا كيف اتفق لكن
بشرط أن يكون معه محمولاً على حقيقة أخرى وبالحمله فالحمل بحال
الشركة هو الحسية واعتبار حملته على الانسان وحده ليس كذلك حملاً بحال
الشركة

وهاها جواب آخر أظهر منه وهو اذا قلنا الانسان حيوان فإن قلنا
الحيوان حنس، كانت الكرى مهمة، فكس جرثية فلا تنج وإن قلنا وكل حيوان
جنس كذبنا (الإشارات، ١٢-١٤).

قال الطوسي في شرحه للإشارات بطراً إلى ما قاله الزاري إن الحيوان
الذي هو الجنس غير الذي هو المفعول على الانسان حق لكن ليس وجه التعاير أن

احدهما بشرط لا شيء والثاني لا بشرط شيء. فإن كليهما لا بشرط شيء بل
وجه التعاير أن احدهما مأخوذ مع شيء و أن لم يكن أحد ذلك الشيء شرطاً في
مفهومه ليحصل والثاني ليس مأخوذاً مع شيء و ما أحاب [الفخر الرازي] به
على سبيل الشك فهو الجواب. (ج ١، ص ٢٣٨)

أقول. أولاً، الجواب المشهور والجواب الأول للفخر الرازي الذي صدّقه
الطوسي ينفيان في أن الحد الأوسط لم يكرر ويحتلغان في بيان لمية ايها
تكراره ثانياً يظهر من هنا أن المصنف ألف الملخص بعد الإشارات وحذف حواشيه
الأول الذي قاله على سبيل الشك ثالثاً قضية «الحيوان حسن» عند جمهور
المنطقيين في القرن السابع و ما بعد قضية طبيعته و هي في قوة الشخصية
فحينئذ يمكن أن نحاط عن الشك من وجهين الوجه الأول هو أن كبرى قياسكم
ليست بكلفة بل هي شخصية و شرط إسماحه كلمة الكبرى و يردده قول الشيخ في
إسماح المؤلف من المحصولين و أيضاً ممكن إحاطته إلى قياس آخر «هذا
المفهوم حيوان و الحيوان حسن»

الوجه الثاني أن الأوسط لم يكرر لأن الحيوان في الكبرى يعتبر مستقلاً
لا حاكياً عن المصاديق و معناه هذا المفهوم سما الحيوان في الصغرى يعتبر
حاكياً.

ولا يحفي أن في كلامه في الملخص دقة خلافاً لما في الإشارات، لأنه لم يقل
في الملخص بأنها قضية مهيلة (قرا ملكي)

ص ٢٥٩ و حقيقته راجعه إلى الاستدلال بتعايد اللوازم على تعايد
الملزومات بإحالة.

وهذا صريح بإحالة الافتراضي إلى الاستثنائي أولاً و ابتناء الافتراضي على

مباني العلاقات ثانياً (قواملكي)

ص ٢٦٢ بيانه إمّا بعكس الكثرى أو بالخلف

نقل الشرح في الشتاء (القياس، ١١٥) قول من ذهب إلى أن لا حاجة إلى بيان الشكل الثاني بالعكس والحلف لأنه متى بنفسه فمن البين أن ب لما كانت مطلوبة عن شيء موجه لشيء آخر، فالشيئان متباينان إذا كانا معايناً لب وكان ج غير مباين له ثم ينفرد من وجهين الأول، أنه مصادرة على المطلوب لأنهم لم يجعلوا الحجة غير الدعوى نفسها فان المتباينين والمطلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد الثاني أنهم لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين القرب من البين بنفسه

أقول والحجة المحدث في بين عكس السالبة المطلقة العامة الكلية قريب المأخذ لهذا البيان ولهذا يعد السبب هذه الحجة أيضاً بأنها جعل الحجة عين الدعوى (قواملكي)

ص ٢٦٢ ولا يمكن بيانه بالعكس

مراده من العكس هو العكس المستوي لأنه يمكن عكس القبط هكذا

- | | |
|---------------------|-------------------------------|
| ١- ليس كل ج ب | فرض |
| ٢- كل آ ب | فرض |
| ٣- بعض لا ب ج | الأول قاعدة عكس القبط المحالف |
| ٤- لا شيء من آ لا ب | الثاني قاعدة عكس المحمول |
| ٥- بعض ج لا ب | الثالث قاعدة العكس المستوي |

- ٦- لا شيء من لا ب آ اربع و فعدة لعكس المستوي
٧- ليس كل ح آ الحامس و لسادس و الاقتراسي الاور (قراملكي)

ص ٢٦٢ بل بيايه إماما بالخلف و هو ظاهر
و للمصنف في الحلف بطر سياآت الكلام فيه (قراملكي)

ص ٢٦٢: أو بالافتراض

و في هذا الافتراض بطر لحوار أن يكون السالبة التي هي الصغرى
بسيطة فبحور أن يصدق كذب الموصوع وحينئذ لا يكون لها موضوع حتى
يفرغه د (الكاتسي)

أقول جوابه في ما قاله الشيع في تحصيل السالبة الكلية المطلقة (الإشراق،
ص ٢٧) ويمكن أن يقال لم يقطع الكندي بلفرق بين السالبة الكلية المطلقة
الحقيقية والعرفية على ما يراه المصنف (قراملكي)

ص ٢٦٣ الشكل الثالث ولا يمتنع إلا الجرنيتين

اسماح الحرني من المقدمات الكلية تصرفه عند المعاصرين معالطة ولهذا
أورد راسل فيه شكاً (تاريخ الفلسفة، ج ١ ص ٢٩١، و قال

الصغرى: الجبل الذهبي جبل

الكبرى: الجبل الذهبي ذهبي

السبحة: بعض من الجبل ذهبي

جوابه لا يمكن اسماح الحمل الشايح من معدمتين كليهما حمل اولي محتمل

كذب السيجة يشأ من هذه المعالطة لا من عدم الشكل الثالث. (قراملكي)

ص ٢٦٣ لأن الأصغر المطلوب عن الاوسط يحتمل أن يكون خارجاً عن الاكبر و مائناً له:

فال الشبح في بيان لمية الشرط الثاني للإساج الشكل الثالث وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شيء عن أمر أن يوحد له ما يوحد لذلك الآخر أو يسلب عنه (الناس، ١١٧) واحتج المصنف بأنها لو كانت سالبة حار توافق الطرفين وناسها وينقده الكانبي بأن هذا القدر من الاختلاف غير كاف في اثبات شرطية هذا الامر لحوار انتاج هذا الشكل حيث كانت الكبرى أيضاً سالبة بل الطريق فيه ما قاله الشبح

أقول احتجاج المصنف أخذ بما ليس بعله علة ولم يعلم لماذا عدل المصنف عن دليل الشبح في الملحص و الإشارات (١٦٠) (قراملكي)

ص ٢٦٥ ولا يمكن بياحه بالعكس

مرّ الكلام فيه في الصرب الرابع من الشكل الثاني بأن مراده بالعكس هو العكس المستوي وأما بطريق عكس لنقص و قواعد النقص فيمكن بيانه (قراملكي)

ص ٢٦٥. من شرائط انتاجه

اختلف المنطقيون في ذكر الشكل الرابع واعتباره أولاً وفي بيان شرائط انتاجه ثانياً وقرائنه المنتجة ثالثاً. فذهب للمصنف إلى أن الصابط في انتاج هذا

الشكل أمور خمسة:

الأول، عدم استعمال السالبة الحزنية غير المعكوسة فيه.

الثاني، أن لا يكون القياس من الساستين

الثالث، ولا من الجزئيين.

الرابع، وأن لا يكون من صغرى سالبة كلية لا يلزمها إيجاب وكبراه

حرثية

الخامس، أن لا يكون من صغرى موجهة حرثية وكبرى موجهة كلية

و تنعه جمهور من المنطقيين كالحويحي في كشف الاسرار و الارموي في

بيان الحق ولسان الصدق و الطوسي في اساس الافاس و منطق التوحيد

بناءً على مذهبه فقراشه المنجحة خمسة:

١ - موجبتان كليتان متقاطعتان موجهة حرثية

٢ - موجبتان و الكبرى بحرثية ينتج موجهة حرثية

٣ - كليتان و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية

٤ - كليتان و الكبرى سالبة ينتج سالبة حرثية

٥ - موجهة حرثية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة حرثية

و أمّا المتأخرون فذهبوا إلى أن فراش المنتحة ثمانية أول من قال به على

ما حققه اثير الدين الأنهري في كشف الحقائق وسعه الكاسي، تلميذه، في الرسالة

الشمسية و التفاتراني في يهدى المنطق و عياث الدين الدشتكي في معيار العرفان و

الكلبيوي في البرهان و السبروارى في اللثالي المتظمة و الشهابي في دهر حرد و

الصروب الثلاثة الإصافية التي يستخرج المتأخرون هي هذه:

٦ - صغرى سالبة حرثية مشروطة خاصه أو عرفية خاصه وكبرى

موجبة كلية (ضرورية أو دائمة) ينتج سالبه حرثية دئمة

٧- صغرى موجبة كلية موجهة ناحدى الحهاب التي هي غير الامكان وكبرى سالبة مشروطة خاصة أو عرفية خاصة ينتج سالبة حيبية مطلقة لادائمة

٨- صغرى سالبة كلية مشروطة خاصة أو عرفية خاصة وكبرى موجبة جرنية موجهة بالصروره أو الدوام لمطلقين أو بحسب الوصف ينتج سالبة ولكنها حينئذ سالبة حيبية مطقة لادئمة (قراملكي)

ص ٢٧٠ لو كانت المبالغة عرفية

أى كونها منعكسة (هامش د) أقول بل لأن مفصص المخلقة ليس من جيسها على ما يراه الشيخ و المصنف فلو لم تكن السالبة عرفية لم يلزم الحلف لعدم تحقق النفاص (قراملكي)

ص ٢٧٣ و بالخلف وليكن القياس

و بالخلف إن لم يكن بالصروره فإما بالصروره بعض ليس أو بالامكان الخاص كذلك فإن كان الآخر صغرى إليه الكرى على هيئة الثاسى و إن كان الثاسى صغرى على لثالث (هامش مل)

أقول هكذا قاله المصنف و لكن فيه نظر لأن بالصروره بعض ليس صد المدعى (و ليس بقيضه) فحينئذ لا يلزم من فرص كذب العدعى صدقه لاحتمال كذب الصديين (قراملكي)

ص ٢٧٧: لا يقال هاهنا شكّان

أوردهما ابن سهلان السأوي في انصائر (ص ٨٨-٨٧). (قرا ملكي)

ص ٢٧٨. لكن لقائل أن يقول:

و في مخطوطة دا «و الجواب عن السؤالين واحد و هو أنّه لا منافاة بين صدق هذه الكبرى و بين نفس هذه الصعريات وأنما المناقاة بينها و بين قسم من أقسام هذه الصعريات فلا ينحقق التكاذب لا محالة بين المقدمتين بخلاف الصعري الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة، فإنّ التكاذب حاصل هناك لا محالة بين المقدمتين»

أقول و هذه الريادة ليسب هي سائر المخطوطات و لا في المخطوطات التي اعتمد الكاشي عليها و يحتمل أن يكون كتلفه المصنف أو غيره من الشارحين (قرا ملكي)

ص ٢٧٩- الأصغر متى كان داخلاً بالفعل تحت الأوسط

إن الامام لما كان من مذهبه انتاح الصعري الممكنة مع الدائمة في الشكل الأوّل والثاني نتيجة دائمة وحب أن يستثنى من هذه المقدمة جميع الصعريات العقلية مع الكبرى الدائمة ويحكم بكون النتيجة فيها ضرورية لكنّه حكم بكون النتيجة في الكل تابعة الكبرى فقد ناقص مذهبه و الامام العلامة الكاشي استثنى عن هذه القاعدة الصعري الضرورية مع الكبرى السالبة و الدائمة. و زعم كون النتيجة فيه ضرورية (الكاشي)

ص ٢٨٠: مع الإشكال المذكور:

أي مع احتمال أن يكون الصغرى دائمة و الكبرى لا دائمة الموجب لعدم الانعقاد وقد عرفت أنه لا وجه لهذ، لإشكال (الكاتني)

ص ٢٨٠ وخالف ثامسطيوس أرسطو

ثامسطيوس (themistius) من المفسرين لكلام أرسطو هي القرن الرابع (الميلادي) وكلام أرسطو في التحصيل الأولى (30 31b) راجع. مطلق أرسطو، ص ١٧٢. (قراملكي)

ص ٢٨١ وأقام مع الخاصتين فعليه متوقف

قد عرفت أنه لا وجه لهذا الدوافع بل الحق أن السبحة على قانون هولهم مع المشروطة الحاصة وجودية لا ضرورية، أن كانت المشروطة مفيدة باللا ضرورة و إلا فهي مع المشروطة الخاصتين و مع العرفية الحاصة، وجودية لا دائمة (الكاتني)

ص ٢٨٢: وأما مع العرفية والمشرولة الخاصتين فعير منعقد.

و هو ضعيف لأنما لا سلم عدم الانعقاد بل لا يعقد قياس صادق المقدمات و لا يلزم منه عدم الانعقاد أصلاً. محور أن يعقد قياس كاذب المقدمات و الحق ذلك (الكاتني)

أقول مراد المصنف أن القياس منهما هو المؤلف من مقدمات متقبلة و قال الفاراسي إن نتيجته قياس مؤلف من مقدمات متقبلة

يجب أن يكون كادبة (قراملكى)

ص ٢٨٢ و مع المشروطه العامة فالنتيجة كالصغرى

واعلم أن الامام افضل الدين الكشاشي رحمه الله، ذكر في رسالة له في المنطق أن نتيجة هذا الاحتلاط ضرورية مطلقة مخالفة للمقدمتين (الكاتبي) أفور وهو افضل الدين محمد مرقى الكشاشي (٥٧٦-٦٢٧) و كلامه في مهج مير (باللغة الفارسية) مصنفات، ص ٥٥٦ (قراملكى)

ص ٢٨٦ لأن إمكان الإمكان قريب عند الدهر الحكم بكونه امكاناً

هذا بيان الشيخ في الإشارات (ص ٥٠) وبقده المصنف في شرحه للإشارات و حاصل نقده أن بيان الشيخ مبنى على كون الامكان من السبب المتعدية و هذا مما يحتاج إلى البيان من الكاشي هذا البيان في تقرير هذا الاحتلاط معالطة لأن الاكبر في هذا القياس ممكن لذات الاوسط و وصف الأوسط ممكن لذات الاصغر فالدى الاكبر ممكن له غير ممكن لذات الاصغر و إذا كان كذلك كان الحد الاوسط في القياس لم يتكرر (قراملكى)

ص ٢٨٩ [١٠-١٠] و مع العرفيه العامه فالامر ظاهرٌ

أي النتيجة كالكرى. (قراملكى)

ص ٢٩٠ [١٢-١٢] و مع العرفية الخاصة فالنتيجة ظاهرة:

أي النتيجة كالكبرى (قراملكى)

ص ٢٩٢: [١٣-١٣] ومع المشروطه لحاصه فالنتيجة ظاهرة.
أي النتيجة كالكبرى (قرا ملكي)

ص ٣٠٠ من غير بيان أن ذلك الدوام ضروري أم لا
وهيه نظر أمّا أولاً فلأنه إعادة لنصرت بعينه وأما ثانياً فلأن اللارم منه و
هو دوام المعاينة بين الوصفين ليس هو مطلوباً من القياس، بل المطلوب منه
دوام المعاينة بين ذات الأصغر و وصف الأكبر و هو معاير لما لرم منه و غير
لارم منه، (الكاسي)

ص ٣٠٥ و مع المشروطه الحاصه بفتيحه عرفيه عامه
صوابه مشروطه عامه (هامش مع) أقول هو ليس بصواب من جهة
المحطوط، لأن العصف قال فلا حاصل أن ثلاثاً من هذه النتائج مشروطه عامه
ولو كانت النتيجة هاهنا مشروطه عامه، فهي صارت رابعاً و لم ينقل الكاتبي
محطوطه أخرى فيها «رابعاً» و أمّا الحق في هذا القياس ما قيل في «هامش مع»
و هو ما يراد جمهور المنطقس. (قرا ملكي)

ص ٣٠٥ فالحاصل أن ثلاثاً من هذه النتائج مشروطه عامه
والبواقى عرفيه

وهي نسخة أخرى «أني يثبت من هذه النتائج مشروطه». و أنت قد عرفت
أن الامر ليس كذلك (الكاتبي) / صوبه أن اربعاً (هامش مع) أقول و قد عرفت
الحال مما ذكرناه آنفاً. (قرا ملكي)

ص ٣٠٥: جهة النتيجة هاهنا كهي في الأول من غير فرق:

هذا الحكم ليس بصحيح على أضلاقه وأما يصح إن لو كانت الصعري فعلية والكبرى إحدى التسع التي هي عبر المشروطتين والعرفيتين وأما فيما عدا ذلك فكثيراً ما يخالف جهة بنيته جهة نتيجة الشكل الأول. (لکاتبی)
أقول هذا مذهب المصنف في إثراء ولم ينعه المتأخرون قال الطوسي في شرحه للإشارات (٢٧٣/١) علم أن هذا الشكل لا يحالف الشكل الأول إلا في حكمين أحدهما، أن الصعري الضرورية لاتناقض الكبرى العرفية الوحودية هاهنا والثاني، أي العرفيين لانتحار عرفية بل مطلقة وصفية (فراملکی)

ص ٣٠٥ و ذلك يتبين في و حدي العكس بالعكس

ما علم أنه يرمز الواحدى العكس الصروب التي بيانه عكس الصعري وهي الثالثة الاول والخامس ومدى العكسين الصروب الرابع لأن في بيانه عكسين، عكس الكبرى وعكس النتيجة، وما لاتقبل العكس الصروب السادس لأنه لايمكن بيانه عكس الصعري (الکاتبی)

ص ٣٠٦: لأننا نحین الثالث إما بجعل الكبرى صعري

ليرجع إلى الاول وينتج ضرورية و عكسها أيضاً ضروري و هو انما يتم إن لو ثبت أن السالنه الضرورية يعكس كعكسها و قد عرفت ما فيه بل اليقين أن النتيجة يكون دائماً (الکاتبی)

ص ٣٠٦: و إما من الثاني فعكس الصغري

أي يتبين هذا الصروب بالرد إلى اشكل الثاني عكس الصعري و يصير

القياس حينئذ من ضروريين على رأيه، لا اعتقاده انعكاس السالبة الضرورية
 ضرورية و قد رعم أن القياس حينئذ يكون في الصغرى ممكنة و الكبرى
 ضرورية و لا وجه لذلك و يكون المتبحة ضرورية، لأن إحدى المقدمتين في
 الشكل الثاني إذا كانت ضرورية، كانت متبحة عنده ضرورية و أما على رأينا
 فيكون النتيجة لا دائمة (الكاشي)

ص ٣٠٧ فيما إمكان العام بعض الأصغر اكبر
 هذا إنما يصح إن لو كان عكس الممكنة العامة، ممكنة عامة و هو باطل.
 (الكاشي)

ص ٣٠٨: ضروري الثبوت لكل الأوسط
 كما في الصرب الرابع. (الكاشي)

ص ٣٠٨: أو لبعضه
 كما في الصرب الخامس (الكاشي)

ص ٣٠٩ لو كانت عرفية عامة و إلا لم يصح
 و أما اللمية فيها بطر أما أولاً، فلأن لا نسلم أن عكس الضرورية الموجبة،
 ممكنة عامة و أما ثانياً، فبأن و إن سلّم ذلك لكن لا نسلم إنتاج الممكنة العامة
 مع الكبرى العرفية في الشكل الثامن و أما ثالثاً، فلأن لا نسلم أن صدق العرفية
 العامة أحص و الحاصة يقتضي المدفوع بين الأوسط و الأكبر فإنه لا يلزم من

عدم الاجتماع بين الأمرين تحقق المعافاة سهما، لحوار أن يكون ذلك بطريق الاتفاق. (الكاتني)

ص ٣١٢ في الشرطيات:

قال المصنف في شرحه لعيون الحكمة بعد بيان اقسام القياس الاقترائني و الأصل في هذا الباب هو الحملات لا سيما وقد بينا أنه لا تفاوت بين الحملات وبين الشرطيات إلا في محدد العبارة ولهذا السبب فإن المعلم الأول ما تكلم في هذه القياسات الشرطية وما أقام لها ورثاً والشيخ رغم أن المعلم الأول كان قد أورد لها كتاباً إلا أنه صاع وما نقل إلى العربية

ثم زعم الشيخ أنه تكفل باستحراجها والاعل على الظن أن المعلم الأول علم أنه لا تفاوت بين الشرطيات والحملات إلا في محدد الألفاظ ولهذا لم يلتفت إليها وما أقام لها وزماً للمنة (١٦٤/١).

أقول بيان المصنف أحد من قول البغدادي في التفسير وفيه نظر من وجوه الأول، قال المعلم الأول و قياسات أخر كثيرة تنبئ عن شرطية وقد ينبغي أن تتفقد وتعلم نعلماً يقينياً وأما ما تصور هذه الشرطية و على كم حجة تكون، فستكلم عنها فيما نستألف و أما الآن فليكن هذا بياناً أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الاشكال (مسطن ارسطو، ص ٢٤٠ 50b1 50a35). فهذا صريح رد في ما قاله المصنف ومنه إلى المعلم الأول

الثاني، قال الفارابي ورعوى أن لارسطاطاليس كتباً في المقاييس الشرطية و أما في كتبه في المنطق فما يعلم أنه أورد قولاً في المقاييس الشرطية و أما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين يحكونها عن ثاوفرسطوس (شرح

الفراشي لكتاب ارسطوطاليس في العارة، ص ٢٥٣). و كلام الشيخ في الشفاء (القياس، ص ٢٩٧) يوحى بأنه رعم بهد لطن

الثالث، قال البصاري في المعترض ١، ص ١٥٥: «وقال بعض المتأخرين أن ارسطوطاليس صنف فيها كتاباً خاصاً ولم يفل إلى العربية وهو تخمين لا حقيقة له فإنه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها هذا وليس فيها ما يستحق أن يورد له كتاباً منقطع المصاوي والاواحر» (عز ملكي)

ص ٣١٢ لا يتألف من الحقيقتين قياس إلا هي كون الشوكة هي جزء غير تام.

هكذا قال الشيخ في قياس الشفاء، ص ٢١٩ (عز ملكي)

ص ٣١٦: «لكل متحرك جسم»

و فيه نظر لأننا لا نسلم أن العملية إذا كانت فوق واحدة وكانت مشتركة في المحمول، كان المطبوع منه ما يكون على نهج الشكل الاول. وقوله «يجب أن يكون اجزاء الانصال مشتركة في الموضوع» ليس بصحيح مطلقاً. (الكاتب)

ص ٣١٧: لاحتمال أن يكون كل واحد اعم منه

أي من الموضوع المشترك بين اجزاء الانصال. (الكاتب)

ص ٣١٩: وهي مثل قياس المساواة كقولنا «الجسم . .»:

ولفظ الكتاب يشعر بأن هذا مثل المساواة لأنه قال «وهي مثل قياس

المساواة كقولنا الجسم فيه سواد وكل سواد لون» ومن البين أنه ليس كذلك بل هو مثال آخر للقياس الذي لا يتكرر فيه أحد الأوسط بتعامه والصواب أن يقرأ هكذا: مثل قياس المساواة كقولنا الجسم فيه سواد وكل سواد لون (الكاشي)

ص ٣١٩ فإنه يلزم بالضرورة: أن الجسم فيه لون.

والاستناد مع ذلك «ما لم يقل في الكرى» وكل ما فيه سواد فيه لون» فإنه لا يستج ذلك (الكاشي) أقول مراده من الاستناد اثباته في الكرى و كلامه في كشف الحقائق (قرا ملكي)

ص ٣١٩ فإنه يلزم منهما كون الدرّه في الصندوق.

الاستناد بجمع ذلك أيضاً و يقول ما لم يقل في الكرى «كل ما هي الحقة فهو في الصندوق» لا يستج القياس قولها الدرّه في الصندوق (الكاشي)

ص ٣٢٢ أن البين بداهة استثناء غير المقدم لامتناع عين التالي

و فيه نظر لأن القول بعكس ما فيه المصنف أولى وقال الكاشي في نقد استدلاله وهذا فيه نظر لأننا لا نسلم ذلك، فإنه متى حصل العلم لنا بلزوم أمر الأمر آخر ثم علمنا مع ذلك استثناء الأمر حرمنا هذين العلمين باستثناء المعلوم وأن لم يخطر ببالنا تلك المصنفة الأخرى أعني عكس نقيض الملازمة الأولى ولا لزوماً إياها [على ما طنه المصنف] (قرا ملكي)

ص ٣٢٣: وأما التفصيل الموعود:

لاحق من أن إحالة الشرط إلى الحمل و رد الاستثنائي إلى الاقتراني

موجب لهذا التفصيل الذي لم يكر عبه مائده صباعية معد ما كانت فيه
من الانطار. (قرا ملكي)

ص ٣٢٦ كان منتجاً نقيض الدواقي

أي على سبيل العطف هكذا $R \sim Q \& \sim R \mid P \mid Q \mid R, P \mid -$ (قرا ملكي)

ص ٣٣٢ وإلا كانت حارحة عن المطلوب

و فيه نظر لأن المقدمات الكثيرة يمكن أن تكون على ثلاثة أوجه الوجه
الأول، أن تكون مقدمات وحسب، يسمى القياس المؤلف منها مركباً
الوجه الثاني، أن تكون مقدمات القياسات المتعددة التي اقيمت لمطلوب
واحد و هو بكثير القياس و يفرق بين تركيب القياس وتكثيره (الابهرى،
كشف الحقائق، ص ٢٠٣)

الوجه الثالث أن تكون مقدمات حارحة عن المطلوب (قرا ملكي)

ص ٣٣٢ موصولة

أي موصولة النتائج (قرا ملكي)

ص ٣٣٢: مطوية

أي مفصولة النتائج و هذا القسم كثير الاستعمال جداً ومثاله ما جاء في
الخطبة الأولى من كلام امير المؤمنين ع «فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه و
من قرنه فقد ثاد و من ثاد فقد حرأد و من حرأه فقد جهله و من جهله فقد

أشار إليه و من أشار إليه فقد حذّه و من حذّه فقد عدّه» و هذا قياس مؤلف من
الاقسمة الستة (قرا ملكي)

ص ٣٢٣ و لذلك لا يفيد جهة النتيجة على اليقين
أحد الطوسي كلام المصنف حيث قل و اعلم أنّ الحلف لا يفيد العلم بجهة
العكس على اليقين لأنّه منى على يعيصر لمطلوب المعين فكيف يفيد تعيين
المطلوب من يفيد العلم بما صدق مع العكس من نوارمه و إن كان اعم منه اشرح
الإشارات، ٢٠٧/١ (قرا ملكي)

ص ٣٢٤ في العكس و الدور
النسبة بين العباسيين على وجوده الأول المعاصد، الثاني المعارض
و الثالث، ليس بينهما من معارض ولا معاصد المعاصد على قسمين إمّا بطريق
الدور أو بطريق العكس و المعارض إمّا بطريق مخالفه عباس مع أقوى
معد مني عباس آخر فهو المفارقة و إمّا بطريق معانده مع نتيجة الآخر فهو
المعارض. (قرا ملكي)

ص ٣٢٤ و لقلة الانتفاع بهما
اختلف المصنفون في فائدة الدور و العكس فان المصنف لقلة الانتفاع
أحبا بالاستقصاء فيهما على الكتب القديمة و قل الطوسي وليمتحن كل منهما
في الاشكال ويستعملان في المعالطة بالتدليس و هي الامتحانات للتدرب و في
العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند نحوس البرهان الاسي إلى اللّمي وبالعكس و

العكس عند ردّ الخلف إلى المستقيم (لحوهر النصيد، ص ١٨٥).

أقول. استعمالهما في المعالطة كثيراً ما يقع في المباحث الفلسفية والكلامية والاجتماعية ولابد أن نعرفها للاحتراز من المعالطة والاستعمال المعالطي لهدين، يصير القياس مصادرة على المطلوب بمحو مصمر بحيث يتعدر المعرفة بكونه مصادرة على المطلوب

طريق معرفة وقوع الدور بين قياسين تحويلهما إلى الصميرين. إذا قلنا مثلاً ١- كل آ ب وكل ب ح فكل آ ح، ثم قلنا ٢- كل آ ح وكل ح ب فكل آ ب، كان بينهما دور وإذا حولناهما إلى صميرين كشفاً الدور ١- كل آ ح لأنه ب و ٢- كل آ ب لأنه ج

وأما في المقاومة والمعارضة لمبحث المصنف ولهما أهمية وافرة من الناحية المذهبية لأنهما طريقان إلى نقد الأدلة والآراء ويستعملان كثيراً في المباحث العلمية والاجتماعية والمصنف كثيراً ما يستعملهما في نقد أدلة الشيخ في الإشارات وغيره من الكتب (قرأ ملكي)

ص ٣٣٥: و لا تلتفت إلى الأوصاف المشتركة بين الطرفين.

يريد بذلك أن طلبك ما يحصر على الطرفين جميعاً وما يسلب عن الطرفين جميعاً لا يفيد لما عرفت أن الموحشتين في الثاني والساليتين فيه لا ينتجان. و لذلك لا يفيد طلبك أن محمول المطلوب هل يحمل على شيء مسلوب عن موضوعه لأن الصغرى اسالبة في الشكل الاول لا ينتج و على هذا فتبين طلبك ما لا يفيد (الكانسي)

ص ٣٣٧ في العتائج الصادقة عن مقدمات كاديه هذا غير ممتمع
 إلا في مواضع الأول أن تكرر الكرى كاديه بالكل وحدها في الشكل
 الأول في صريه الأولين
 الثاني، اذا كانت الصغرى كاديه بكل وحدها في الشكل الرابع في
 صريه الأول والثالث
 الثالث، اذا كان القياس مؤلفاً من مقدمات متقبلة (قرا ملكي)

ص ٣٣٨ في التمثيل

و هو عبارة عن اثبات الحكم في حرنى لوحوده في حرنى آخر معال
 بمعنى مشترك بينهما فأما الامام فعدل عن تعريفه لاشبهاره بين اهل البطر
 (الكاسي)

أقول تعريف الشيخ للمتمثل أجوـ و هو حكم على حرنى يمثل ما في
 حرنى آخر يوافقه في المعنى الجامع (الإشار ب، ص ٤٧) (قرا ملكي)

ص ٣٣٨ الدوران و هو ضعيف.

لأن التام منه هو الطرد والعكس ومرجعه إلى الاستقراء الساقص و هو
 ضعيف عند المصنف. (قرا ملكي)

ص ٣٣٨: لأن التام منه إنما يتحقق لو ثبت أنه

و هي كلامه بقديم ونأخير والمطروح أن يقرأ هكذا لأن التام منه إنما
 يتحقق إن لو بينا أنه إنما يتحقق الوصف شد الحكم لكن ذلك لو ثبت، استعيبا

عن أصل التمثيل. وقوله «ليتم الدوران» زائد لا حاجة اليه. (الكاتب)

ص ٣٣٩ و اعترض الشيخ عليه.

و اعترضه في النصف، القياس ص ٥٧٦ و ٥٧٧ (قرا ملكي)

ص ٣٤٢: اتفقوا على أن مبادئ البرهان:

لم يذكر المصنف المطريات. (قرا ملكي)

ص ٣٤٥: على ما بيّننا هدين في اصول الفقه

وهو في المحصول (الكاتب) أقول كلامه في المحصول في علم الاصول،

ح ٢، ص ٣٤٥ (قرا ملكي)

ص ٣٤٧ أن أول الاوائل في القضايا هي الأوليات

هذه نقطة مهمة في علم المعرفة عند المصنف و قد أخذ منه الطوسي في

التحريد حيث قال: «ومبادئ ستة، الأوليات والمحموسات والمجربات

والمتواترات والحدسيات والقضايا مطربة القياس والأحيرتان ليستا من

المبادئ بل والثتان قبلهما أيضاً والعمدة هي الأوليات (الحوهر الصيد،

ص ١٠٩-٢٠٣) (قرا ملكي)

ص ٣٤٧: وأما المشهورات فأنما نعتاز الأوليات عنها:

المشهورات والأوليات قسيمان وليس بينهما من تداخل. وذهب بعضهم

في توحيدهم الحسن والقبح العقليين إلى أن قضية «العدل حسن» مشهورة من وجه وأولية من وجه وهو ما ظل كما أشار إليه العلامة السيالكوتي (ف ١٠٦٧): «والقول بأنه يجوز أن يكون بعض القضايا من الأوليات باعتبار ومن المشهورات باعتبار يماي جعل كل واحد منهما قسماً للمتقابلين، إذ لا يجمع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قيل من أن الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وإن كانت هي الواقع بقبينة أو أولية على أنه يستلزم تداخل الصبغات الخمس» شرح الشمسية، ص ٢٢٧ (قرا ملكي)

ص ٣٢٩: و بعد ذلك بقيت اشكالات.

أورد للمصنف بعضها في المخصص أيضاً وقد قام إلى رتبها المتأخرون من المنطقيين كالعلامة قطب الدين المصنعي في شرحه للمحصل والمحقق الطوسي في تلخيص المحصل واليكاتني في المعصل في شرح المحصل والمخصص في شرح الملخص وقال المصنف في أسهاء البحث: وقد أطنبنا في كتاب الهداية في الجواب عن هذه الشبهات. (قرا ملكي)

ص ٣٥٢: أما الكلام في تفصيل المغالطات فهو كالفضل المستغني عنه. هذا من أسلوب المصنف في تدوين آثاره المختصرة وليس البحث في المغالطات كالفضل المستغني عنه، لأن لوقوف على أصناف المغالطات ومواجهتها يفيد في تعليم القواعد المنطقية وفي التدريب على مراعاتها. (قرا ملكي)



مرکز تحقیقات و پژوهش در علوم اسلامی



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

نماینده



مرکز تحقیقات کتاب و توثیق اسناد و کتابخانه ملی

النهاية (للرأى) ٢٥٢

اعلام، مذاهب و آثار (متن)

فهرست اعلام (تعليقات)

ابراهيمى دينانى، ٢٧٢، ٢٨٩	ابن سهل الصاوى (صاحب النصارى) ١٩٢
ابن سهل الصاوى، ٢٧٢، ٢٩٩، ٢١٢، ٢٢٥	ابن سينا (الشيخ الرئيس) ٣٢، ٥٠، ٥٩، ٧٢
ابن سينا (عالم صفحات)	٧٢، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٨، ١١٨، ١٢٨، ١٥٢
ابن المقفع ٢١١	١٥٦، ١٦١، ١٦٣، ١٧١، ١٨٦، ١٩٠
الأهرى لثير الدين ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٨٢، ٢٩١	١٩٢، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢١، ٢٨٧
٢٠٢، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٣	٢٢٩
أرسطاطلس (المعلم الاول) ٢٨٧، ٢٨٨	أرسطو ٢٨٠، ٢٥٢
٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٥	الإشارات (لأبن سينا) ٥٩، ١٩٠
٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٦	النصارى المصيريه (لأبن سهل الصاوى)
٢٢٢، ٢٢١	١٩٢
ارسطو ← أرسطاطليس	البغدادى أبو البركات (صاحب المعتبر) ٦٠
الارموى ٢٢٢	١١٨، ٨٨
الانصارى نور الدين ٢٦٦	ثامسطيوس ٢٨٠
الايحي عضد الدين ٢٧٧	الموقسطانيون ٢٥٢
للبحارى كمال الدين ٢٦٠	الفارابى أبو نصر ١٢٢، ٢٨٧
البغدادى أبو البركات ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٢	محمد (رسول الله ﷺ) ٢٢٦
٢٢٢، ٢٢١	المعتبر (للبنادى) ٦٠، ١١٨، ٨٨
التحتاسى ← الرأى قطب الدين	المعطق الكبير (للرأى) ٢٠٢، ٢١٨

٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١	التفتازاني ٢٢٣
٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣	ثامسطينوس ٢٢٦
٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٨	ثاوفرسطوس ٢٢١
٢٢٩	جرحاسي مير سيد شريف ٢٢٥، ٢٧٢
الفرازي ٢٥٧، ٢٨٨، ٢٧٢	الجيلي محمد الدين ٢٩١
الفارابي ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٠٠، ٢٠١	الحرامساني آخوند ٢ ١
٥، ٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢١	الحومسي ٢٧٥، ٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٣
٢٢٢	الدشتكي عياث الدين ٢٢٣
مرموريوس الصوري ٢٨٨، ٢٨١	راعل برتراند ٢٢١
الكاشاني افضل الدين محمد ٢٢٧	الرازي محمد الدين (هذه صفحات تعلية)
الكشي ٢٢٥	الرازي قطب الدين ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٠٦
كليموي ٢٢٣	٢١٩، ٢٢٢
مصري قطب الدين ٢٨٢، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٢٩	الرومي جلال الدين محمد ٢٦٩
الملاصندرا الشيرازي ٢٦١، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٥٩	السيرواري الملامادي ٢٧٩، ٢٢٣
الميرداماد ٢٦٠، ٢٦١	سليمان دنيا ٢٥٣، ٢٨٢، ٢٥٢، ٢٦١
موراسي عبدالله ٢٧١	السهروردي ٢٩١
يحيى بن عدي ٢٢٧	الصيالكوتي ٢٢٩
نهرست كتاب (تعليقه)	شهابي محمود ٢٢٢
الأسفار بالحكمة العتالية.	صدر سيد محمد باقر ٢٧٨، ٢٠٧
امامس الاقتباس ٢٢٢.	الطوسي نصير الدين ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٧
	٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٠٠

المحصل ٣٦١، ٢٩١	شرح جامع منطق اشارات ٣٩٨، ٤٠٠
شرح المحصل (قطب الدين مصري)	شرح عيون الحكمة ٣٦٥، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٩
٣٦١، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٤٩	٢٢٥، ٢٤١
تلخيص المحصل (بقيد المحصل)	شرح المطالع ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٨، ٢٠٦
٣٦١، ٣٩١، ٣٤٩	شرح المواقف ٢٧٢
المفصل في شرح المحصل ٣٦١	شروح الشمسية ٢٢٩
٣٢٩، ٣٢٩	الشفاء ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧
المحصل في علم الاصول ٣٩٩، ٢٢٨	٣٨٨، ٣٩٩، ٣، ١، ٢، ٢، ٧
المعتبر ٣٦٩، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٢، ٢٢١	٢١٢، ٣١٨، ٣٢١، ٢٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠
مقياس العرفان ٢٢٢	٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٧
مقياس العلم ٢٧٢، ٣٨٨	المعبرة (باري ارميناس) ٢٢١
المفصل في الملخص	عيون الحكمة ٢٦٥
الملخص ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٩١، ٣٩٢	قواعد كلي فلسفي در فلسفة ارسطو ٢٧٢
٢٢٢، ٣٢٩، ٣١٧، ٣١٦، ٣٠٩، ٣٠١	٢٨٩
الملخص في شرح الملخص ٣٦٠	الذاتي المنتظمه ٢٢٢
٣٦١، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٩١	كشف الاسرار ٣٧٦، ٢٠٢، ٢٢٢
٣٠٩، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٢	كشف الحقائق ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٩١، ٣٠٢، ٣١٢
٢٢٩	٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٢
مصنفات كاشاني ٢٢٧	كفاية الاصول ١، ٢
الملخص في الملخص	المباحث المشرقية ٣٧٢، ٢٨٠
منطق ارسطو ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٢٧، ٣٢٦	مشوى مولوى ٢٦٩
٢٢١	المحاكمات بين شرحي اشارات ٣٩١، ٣١٩
منطق و مباحث الفاظ ٢٧١	٢٢١، ٢٢٩

المسطق الكبير ٢٩٥.	~ بإمكان المعاني على إمكان الانتقاء
المسطقيات للعارضي ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١.	٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٢.
٢٠٥، ٢١٠	~ بانتقاء اللازم على انتقاء الملزوم
مبهاج مبين ٢٢٧.	٢٢٢
الحاة ٢٨٩، ٢٠٢	~ بوجود الملزوم على وجود اللازم
المواقف ٢٧٧	٢٢٢
الهداية (للرازي) ٢٢٩، ٢٢٥	استمرار النتائج ٢٢٧
	الاستقراء ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧
مفاهيم (متن)	الاستفهام ١٨
	الإسم ٢٢
الادراكات الحسية ٢٢٦	~ الجنس ٢٢
الاستدلال ٢٢١، ٢٢٢	~ المتباين ٢٢
~ الاتصافي ٢٦٦	~ المرادف ٢٢
~ مسائل حول اللازم على الصفوع	~ المشترك ٢٢
المعلوم (/ على انتقاء المعلوم) ٢٩٨، ٢٩٢	~ المنقول ٢٢
~ متعاند اللوازم على تعاند المتروحات	الأصغر ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٧
٢٥٩	٢١٢
~ باختلاف العوارض الزائلة على ثبات	أصول المقه ٢٢٥
المعروضات ٢٩٦	الإطلاق ١٦٠
~ باشتراك العوارض الزائلة على توافق	الإطلاق العام ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٨، ٢٢٥.
المعروضات ٢٩٦	لاعتراض ٢٦٢، ٢٦٥، ٣٠٥
~ يحصل المعاني على حصول	لاعتفاء ٢٩٨

البرهان ٢٥٢، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٥٢	الأكبر ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢
البرهان الثاني ١٨٩	٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣
مبادئ البرهان ٢٢٢	٢٧٦ ع ٢٧٩، ٢٨١ إلى ٢٩٢، ٢٩٧ ع
التحصيل ١٢٢، ١٢٥، ٢٥٦	٢١٢
التحليل ٢٢٦	الالتزام ١٥، ١٩، ٢٠
التفصيل ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٥٢	الأمر ١٨
التصديق ٧	الامكان ١٢٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٩
~ الأولى ١-٩	٢٢٦، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٨٧
~ الغنى عن الاكتساب ٨	~ الاستقبالي ١٥٥، ١٥٦، ٢٧٢
~ المكتسب ٨	~ الخاص ١٥٩، ١٨٢، ١٨٩، ٢٧٢، ٢٧٥
النصور ٧	~ الغنى ١٥٧
~ الغنى عن الاكتساب ٨	~ العام ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠ ١٩٥، ٢٧٦
~ المكتسب ٨	٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠
التعداد ١٧٩	٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢
~ الناحل تحت ~ ١٧٩	~ العاصي ~ الامكان العام
التضمن ١٥، ١٩، ٢٠	الأوسط ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١
تعدد للقصية ١٧٢	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢ إلى ٢٩٢
التعريف ١٠١، ١٠٦، ١١٦، ١٢٢	٢٩٧ إلى ٣٢٢
~ بالمثال ١-٢، ١-٥	أول الأواقل ٣٢٢، ٣٢٧
~ الشيء بنفسه ١٠٢، ١٠٣	أوليات ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٠
التقسيم ٢٢٨	٣٥٢
التمثيل ٢٢٢، ٢٢٨	الإيجاب ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦
	البيهيات ٢٥٢

التناقض ١٢٧، ١٧٥، ١٨٠	~ لتمام ١٠١
التنبه ١٨	~ الناقص ١٠١
التواتر ٢٢٦	~ بحسب الاسم ١١١
التوجيه ١٦٠	~ بحسب الحقيقة ١١١
الجرئي ١٥، ٢٥، ٢٦، ٢٠، ٢٢١	الحسيات ٢٢٢
~ الاصافي ٢٦	الحرف ٢٢، ٢٢
~ الحقيقي ٢٦	الحسن
الحسن ١٦، ١٧، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥	~ الاشتقاق ٢٢، ٢٢
٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٢	~ المواضع ٢٢، ٢٢، ٢٢
٩٢، ٩٥، ٩٧، ١١٦	الخاصة ١٨، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧
~ الطبيعي ٢٣، ٧٠، ٧١	~ المركبة ١٠١
~ العقلي ٧٠	ابصر ١٨
~ القريب ٢٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨	الناقص في جواب ما هو ٢٧
~ الجنس النحد ٢٥	بدائم ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦
~ المنطقي ٢٣، ٧٠، ٧١	٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦
جنس الأجناس ١٧، ٢٢، ٢٥	الدال على المعاني ٢٨
الجهة ١٢٩	الدلالة الوضعية ١٩
جهة العمل ١٧١، ٢٨٧	الدوام ١٢٢
جهة المسور ١٧١	الدور ٣٢٢
الحجة ٢٢١	الدورار ٣٢٨
الحد ٢٢، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦	الدائي ٢٦، ٢٨، ٢٢، ٢٧، ٢٨

٢٢٦, ٣٣٥, ٢١٢	الرابطة ١٣٠, ١٣٢
الشكل الثالث ٢٥٠, ٢٦٣, ٢٦٢, ٢٦٦, ٢٦٩	الرسم ١٠٥, ١١٢, ١١٣, ١١٥, ١١٧
٢٧٥, ٢٧٦, ٣٠٥, ٣١٠, ٣١٣, ٣٣٥	~ التام ١٠٢
الشكل الرابع ٢٥٠, ٢٦٥, ٢٦٦, ٢٦٧, ٣٠٦	~ للمناقص ١٠٢
٣١٣	الصالبة للمطلقة الحقيقية ١٦٢
الصانع تعالى ٣٣٦	~ ~ العرفية ١٦٢
الصغرى ٢٣٩, ٢٥٢, ٢٥٥, ٢٥٦, ٢٦١, ٢٦٢	السؤال ١٨
٢٦٢, ٢٦٥, ٢٦٧, ٢٦٩, ٢٧٣, ٢٨٠	السور ١٣٢
الحد ٣٣٢	للسلب ١٢٢, ١٣٣
للضرورة ١٢٩, ١٥٦, ١٥٧, ١٦٢, ١٨٥, ٢٧٣	للمشبهة
٢٧٦, ٢٨٠, ٢٨٢, ٢٩١, ٢٩٣, ٢٩٤	~ اصناع الحكم على المعلوم ٢١
٢٩٩, ٣٠٢, ٣٠٤, ٣٠٥	~ الفعل والعبر لا يحرر ٢٢
بشرط الحصول ١٥٠, ١٥٢	~ وجود اللزم الخارجى ٥٨
~ بشرط وصف الموضوع ١٥١, ١٥٢	~ تعرف المجهول ١٠٣ تا ١٠٦
١٥٢	الشخصية ٣٢
~ الخارجية ١٥٦, ١٥٨	الشرطية - القصية
~ الذهنية ١٥٦, ١٥٨	الشكل (للقياس) الاول ٢٢٩, ٢٥٠, ٢٥٢, ٢٥٧
~ المطلقة ١٥١, ١٥٢, ١٥٣, ١٦٧	٢٥٨, ٢٦٢, ٢٦٢, ٢٦٦, ٢٦٩, ٢٧٢
الضروريات (= البديهيات) ٢٠٦, ٢٥٢, ٢٥٢	٢٧٣, ٢٠٢, ٢٠٥, ٢٠٧, ٣١٣ تا ٣١٧
الضرورة (للموجهة) ١٥٠, ١٥٧, ٢٠٢, ٢٣١	٣٣٥
٢٣٦, ٢٧٣ تا ٢٧٦, ٢٨٠, ٢٨١, ٢٨٦	الشكل الثاني ٢٥٠, ٢٥٩, ٢٦٢, ٢٦٦, ٢٦٩
٢٨٨, ٢٩٣ تا ٢٩٦, ٣٠٦ تا ٣١١	٢٧٢, ٢٧٥, ٢٩٢, ٢٩٥, ٢٩٦, ٣٠٧ تا

~ المشروطة بشرط وصف الموضوع	~ الخاصة ١٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢
٢٧٢، ١٦٩	٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠
~ المشروطة الخاصة ١٧٠، ١٦٨، ٢٧٦	٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩
٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩
٢٩٢، ٢٩٦، ٢٠٢، ٢٠٢	~ العامة ١٧٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٥
~ للمشروطة العامة ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢ و	٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦
٢٨١، ١٩٥، ١٦٨، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١	٢٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٢
٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢	العكس ١٩٩، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٠
٢٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥	٢٠٨
~ العرفية ١٦٨	~ المستوى ١٧٥، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٢٢
~ المطلقة ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢، ٢٠١، ٢٧٢	٢٢٢، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٠٢
~ المستشتره ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٦	٢٠٨، ٢٠٨
١٩٧، ٢٦٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦	~ القيس ١٧٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٢٦
٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧	٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٧
~ الوقتية ١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٦، ١٩٧	نعلم الإلهي ٢
٢٦، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨	العلوم الحكمية ٢٥٥
٢٩٦، ٢٩٧	العلوم البقيبية ٢٥١
الطريق والعكس ٢٢٥	الفاعل المختار ٢٢٥
العاديات ٢٥٠	الفصل ١٧، ٥٨، ٧٢، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٥
العدول ١٢٢، ٢٥٦	١١٦، ٩٧، ٩٦
العرض العام ١٨، ١٧، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧	~ التبسيط ٨٢
العرفية ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٠١	~ القريب ١١٦، ١١٧، ١١٨

~ المركب ٨٢	~ الحقيقية ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٣، ٢١٤
~ المنطقي ٨٢	٢٢٦
الفعل ٢٣، ٢٤	~ الجامعة الجمع ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٣
القضية ١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ٢١٧	٢٢٧
~ الثلاثي ١٣٢، ١٣٥	~ المانعة الخلو ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٥
~ الثنائي ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧	٢٢٧، ٢٢٣
~ الحلية ١٢٢، ١٢٥، ١٣٢، ٢١٥، ٢١٦	~ المحرفة ٢٢٢، ٢٢٨
٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧	~ المحسوسة ١٠٩
~ الرماعية ١٢١، ١٢٢	~ المحصورة ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ٢٢٠
~ الشرطية ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٢٥	٢٢٣، ٢٥٢
٢٢٧، ٢٢٦	~ المحسوسة ١٢٩، ١٣٢، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٥٢
~ المنصلة ١٢٢، ١٢٥، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩	٢٥٥
٢١٢ تا ٢١٩، ٢٢١ تا ٢٢٧، ٢٢٤ تا	~ الشصية ← المحسوسة
٢٢٨	~ المدولة ١٢٧، ١٢٨، ٢٥٦
~ الاتفاقية ٢٠٧، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢١٢	~ المهمة ١٢٩، ١٣٢، ١٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠
٢٢٢، ٢٢١	٢٥٢، ٢٢٢، ٢٢٢
~ اللزومية ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٢ تا ٢٢٤	~ الموجبة ١٢١، ١٧٢، ٢٧٩
٢٢٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢١٢، ٢٢١	~ الوجدانية ١٠٩
~ المنفصلة ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٩ تا ٢٢٠	~ القياس ٢٢٩، ٢٢١ تا ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٦، ٢٧٧
٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٢٨	٢٧٨، ٢٢٧
٢١٢، ٢٢٦	~ الاستثنائي ٢٠١، ٢٢٨، ٢٢٨، ٢٢٠

٢٢٨.٢٠.٢٦.١٥ الكلى	٢٢٦.٢٢٢.٢٢٢.٢٢١
~ الطبيعي ٢٧	~ الاقتراني ٢٢٨.٢٢٩.٢٢٦.٢٠٦
~ العقلي ٢٧.٢٨.٢٩	٢٢٢.٢٢٦.٢٢٢.٢٢٠
~ المتواطي ٢٢	~ البسيطة ٢٥٢.٢٥٦.٢٧١
~ المشكك ٢٣	~ الحلف ٢٦٢.٢٦٤.٢٦٥.٢٦٩.٢٧٠
~ المسقطي ٢٧	٢٧٣ ~ ٢٧٦.٢٩٢.٢٩٥.٢٢٣.٢٢٢
أعرافية ~ ٢١	٢٢٢
الارم ١٧	~ النور ٢٢٢
~ استي ٢١.٥٢.٥٣	~ العكس ٢٢٢
~ بغير الوسط ٥٢.٥٢	في الشرطيات ٢١٢
~ الخارجي ٥١.٥٠	المختلط ٢٩٢.٢٩٥.٢٠٥.٢١٦.٢١٢
~ دي للوسط ٥٢	~ المستقيم ٢٢٢
~ للحقيقة ١٧	~ المركب ٢٢٢
~ للوجود ١٧	~ ~ الموصولة ٢٢٢
للروم ٢٢١	~ ~ المطوية ٢٢٢
المؤلف ١٥.١٨.٢٤	~ المساواة ٢٢٢.٢١٩
المتواترات ٢٢٢.٢٢٥	~ المقسم ٢٢٧
المجربات ٢٢٢.٢٢٥	توابع ~ ٢٢٩
المحمول ٢٢.٢٤.٢٢٩.١٣٠.١٣١.١٢٢.١٢٧	تقسيم ~ ٢٢٨
١٢٩.١٧٢.١٧٥.١٧٧.١٧٨.١٨٢	الكبرى ٢٢٩ ~ ٢٥٠.٢٥٤.٢٥٩.٢٦١.٢٩٢
٢٠١.٢٢٧.٢٦٥	٢٢٩ ~ ٢٦٥.٢٦٧.٢٢٠.٢٢١
السورفي ~ ١٢٦.١٢٧.١٢٨.١٢٩	

المشاهدات ٢٢٤ ٢٢٦	المسكة ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩
المشتق ٢٢	١٨٢، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٦
العشهورات ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩	٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢
المشروطه ← الضرورية	~ الاستثنائية ١٦٩، ١٩٩، ٢٧٢،
المطابقة ١٥، ١٩، ٢٠	~ الخاصة ١٦٩، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧،
المطابقة ١٨٠، ١٨٣، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩	١٩٩، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦،
٣١١	٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧،
~ العامة ١٦٠، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٨	٢٩٩
١٩٧، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤	~ العامة ١٦٩، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧،
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧	٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١،
٢٢٣، ٢٢٥	٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٧،
~ العرفية ١٨١، ١٨٧، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٢٤	٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩
مجموعات (الثانية) ١٠	٣١٠، ٣١١، ٣٢٣
المعاطلة ٢٥٢	~ التي هي أحسن ١٦٩، ١٩٩، ٢٧١
المفرد ١٥، ٢٢	~ المعكسة ١٦٥
المقول بالاشتراك ٢٢	امتثرة ← الضرورية
المقول بالنواظ ٢٢	المطلق ٢، ٥، ٧، ٩، ١٠، ٢٥٢، ٢٥٥
المقول في جواب أي ٨٢	الحاجة إلى ~ ٧
المقول في جواب مامو ١٦، ٣٦، ٣٧، ٧٤، ٧٥	موضوع ~ ٩، ١٠
٨٢	الموجهات البسيطة ٢٧١
المقول في طريق مامو ٢٧	الموضوع ٢٢، ٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣،

١٢٨، ١٢٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٢،	~ العرفية ١٦٦
٢٠١، ٢٣٧، ٢٦٥	~ اللادائمه ١٦٥، ١٨١، ١٩٧، ٢٦٠، ٢٨٠،
~ بحسب الحقيقة ١٢٠، ١٩٩، ٢٢٢	٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧
~ بحسب وجود الخارجى ١٢٠، ١٩٩،	~ العرفية ١٨٢، ١٩١
٢٢٢	~ اللاضرورية ١٦٩، ١٨١، ١٩٠، ١٩٧،
موضوع العلم ٩	٢٦٠، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٢،
مهورية دلالة الالتزام ٢٠، ٢١	٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥،
النتيجة ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٦،	٢٩٧
٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨،	بوقته - الضرورية
٣١١، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦،	لوفقيات ٢٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩
الحسب الاربعة ٢١	، يقين ٣٢٢، ٣٥٢
البقيص ٣٢٢، ٣٢٧	اليقيني ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥١، ٣٥٢
تقيض الأعم ٣٠	
النوع ٦٥، ٩٢، ٩٢، ٩٧	
~ الإضافى ٦٦، ٦٧	
~ الحقيقى ٦٦، ٦٧، ٦٨	
~ الطبيعى ٧٠، ٧١	
~ العقلى ٧٠،	
~ المطلقى ٧٠، ٧١	
~ نوع الامواع ٦٥، ٦٨	
الوجودية ١٥٠، ٢٣٠، ٢٩٢	



مکتبہ اسلامیہ

مآخذ

ابراهيمى ديفانى، غلامحسين.

- قواعد كلى فلسفى در فلسفه اسلامى، ۳ ج، تهران: مؤسسه مطالعات و

تحقيقات فرهنگى، ۱۳۶۵-۱۳۶۸

ابن أبى اصيبعة.

- عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، بيروت، ۱۹۵۷ م

ابن باجه، ابوبكر محمد بن يحيى الصائغ بن باجه سرقسطى

- «تعليق من كتاب العمارة للفارابى»، در المنطقيات للفارابى، ج ۳،

صص ۱۵۹-۲۰۴

«تعليق من كتاب الميقات للفارابى»، در المنطقيات للفارابى، ج ۳،

صص ۲۰۵-۲۲۰

اين بهريز، ابوسعيد عبد يشوع حبيب بن بهريز.

- حدود المنطق ضميمه «المنطق لابن المقفع»، با مقدمه و تصحيح محمدتقى

دانش پژوه، تهران انتشارات انجمن فلسفه ايران، ۱۳۵۷ ش، هشتاد و يك +

۱۵۳ ص.

ابن تركة خجندى اصفهانى.

- المناهج فى المنطق، حققه و قدم له الدكتور ابراهيم الدياجى، تهران،

۱۳۷۶ ش.

ابن حزم، ابو محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم اندلسى.

- التقريب لحد المنطق و المدخل إليه بالألفاظ العامة و الأمثلة الفقهية، تحقيق

حسان عباس، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

ابن خلدون.

- مقدمة، بيروت: دارلحياة التراث العربي، ١٤٠٨ق/١٩٨٨م.

ابن خلكان.

- وفيات الاعيان، بيروت، ١٩٧٢م.

ابن رشد، ابوالوليد محمد بن احمد اندلسي.

- تلخيص كتاب العبارة، تحقيق قاسم مترورث هريدي، الهيئة المصرية العامة

الكتاب، ١٩٨١م، ١٢٥ص.

- تلخيص كتاب الفلاس، حققه محمد فاسم، راجعه واكمه و قدّم له و علق عليه

تشارس بترورث، احمد عبدالمحيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٩٨٢م، ٢٩٢ + ٢٢ ص.

- همان، حققه و علق عليه [عبدالرحمن] كوي، الكويت: الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـق/

١٩٨٨م.

ابن سينا، بو علي.

- الشفاء، المبطون، (٣) العبارة، تصدير و مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور،

قاهره، بى تا.

- الشفاء، المبطون، (٣) القياس، القاهرة، ١٣٨٣ق/١٩٦٤م.

- النجاة من الغرق في بحر الصلوات، ويرايش و ديباجه محمدتقي دانش پزوه،

تهران: دانشگاه تهران، ١٣٦٢ش.

- الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابي، تهران: انتشارات دانشگاه

تهران، ١٣٣٩ش.

- الإشارات و التنبيهات، مقدمة، تحقيق و تعليقه سليمان دنيا، ٢ج، مصر.

- دانشنامه علائي، رسالة منطق، مقدمة و حواشي محمد معين و سيد محمد

مشكوه، تهران، ١٢٥٢ ش.

- «أجوبة عن المسائل العربية العشرينية»، به مهدي محقق، منطق و مباحث
الفاظ

ابن عماد الحنبلي

- شرات الذهب، مكتبة القدسي، ١٢٥١ ق

ابن كثير

- البداية و النهاية، القاهرة، ١٢٥٨ ق

ابن كمونه، عزالدوله

- النفيحات في شرح التلويحات، تركيه نسخة خطي كتابخانه احمد ثالث،
شماره ٢٢٢٤

ابن مقفع

- المبطون، مقدمه و تصحيح محمدتقي دانش پزوه بهران ١٢٥٧

ابهرى، اثيرالدين

- كشف الحقائق في تحرير الدقائق، مصر: نسخة خطي دارالكتب المصريه،
شماره ١٦٢، ميكرو فيلم دايشكاد بهران، ش ف ١٢٤٥

- تدويل الأفكار - حواحة طوسي، تعديل بمعيار

إخوان الصفا و خلان الوفا

- الرسائل (٤ ج)، ج ١، قم، مركز النشر، ١٤٠٥ ق

ارموى، سراج الدين،

- بيان الحق و لسان الصدق، نسخة خطي، ميكرو فيلم كتابخانه ملاي،
شماره ٢٨٢٣

اسفرايني، علي بن ابي نصر

- شرح النحاة، نصحيح عرت الملوك قاسم فاصي، به راهماني دكتور غلامرضا

اعوانی، کرج دانشگاه آزاد اسلامی، ۱۳۷۴

بدوی، عبدالرحمن.

- منطق أرسطو (ج۳)، بیروت دارالقم، ۱۹۸۰ م

بعدادی، ابوالبرکات.

-المعتبر في الحکمة، عی بشره شلمان اندوی، الجزء الأول فی المنطق،

حیدرآباد، دکن، ۱۳۵۷ ق

بهمیار بن مرزبان.

-المحصل، تصحیح مرتضی مطهری، تهران دانشگاه تهران، ۱۳۴۹ ش

تفتازانی، سعدالدین

شرح الشمسیه، تصحیح بحمة سادات توکلی، به راهبمایی دکتر احد

فرامرر قراملکی، پایان نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، تهران دانشگاه

تهران، ۱۳۸۰

- تهذیب المنطق، مکتبته عبداللّه پیری

تهرانی، محمدیوسف بن حسین.

- بقد الأصول و تلخیص الفصول، تصحیح محسن حاهد، به راهبمایی احد

فرامرر قراملکی، تهران دانشگاه الهیات دانشگاه تهران، سال

تحصیلی ۱۳۷۶-۷۷

جرجانی، میرسیدسریف

- منطق فارسی، کبری - صغری، با مقابله و تصحیح به کوشش مرتضی

مدرسی چهاردهی، تهران کتابخانه طهوری، ۱۳۴۴ ش

- التعریفات، مصر، ۱۳۰۶ ق

حائری یزدی، مهدی.

- متعریک، به کوشش عبد به نصری، بهضت زبان مسلمان،

تهران، ۱۳۶۰ ش.

حاجی خلیفه.

- کشف الطنون، استانبول، ۱۹۴۱ م.

حرب علی.

- نقد الحقیقة، بیروت: مرکز الثقافی العربی، ۱۹۹۵ م.

حسنی، سعید حسن.

- بررسی و داوری در مسائل اخلاقی میان دو فیلسوف اسلامی خواجه

نصیرالدین طوسی و امام فخر رازی، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۷۳ ش.

حلی، علامه ابو منصور حسن بن مطهر

..الحوهر البصید فی شرح منطق التحرید، قم: بیدار هنر، ۱۳۶۳ ش.

..القواعد الجلیة فی شرح الرسالة الشمسية، تحقیق فارس حسون تبریزیان،

قم، ۱۴۱۲ هـ.

..الاسرار الحویة فی علوم العقول، تحقیق مرکز الأبحاث و الدراسات الإسلامية،

قم، ۱۳۷۹.

- مرصع التدقیق و مقاصد التحقیق، بهران: نسخه خطی کتابخانه مرکزی

دانشگاه تهران، شماره ۲۳۰۱

خوارزمی

..لوائح الافکار، تهران: نسخه خطی کتابخانه ملی ایران

خونجی، ابوالفضل الفضائل الدین

- کشف الأسرار عن غوامض الأفكار مصر: نسخة خطی الکتب المصریة،

شماره ۱۶۲

دانش پژو، محمدتقی

- «منطق ابن سینا»، مقالات و سخنرانی های هزاره ابن سینا، تهران:

١٢٥٩، صص ١٤٣-١٥٩

- «آشنایی با شرح عیون الحکمة امام زاری»، معارف، دوره سوم، شماره ١،

فروردین - تیر، ١٣٥٦ ش، ١٠٩-١٣٠

دشتکی، غیاث الدین.

- تعدیل المیران، مشهد سحہ خطی آستان قدس رضوی، شماره ٩٦٩٨

- معیار العرفان، تصحیح و جیهه حسینی مر، به راهنمایی دکتر مقصود

محمدی، کرج دانشگاه آزاد اسلامی

دوانی، جلال الدین.

«بہانہ الکلام فی شبہ حدر أصم ، تصحیح و مقدمہ احد فرامرر قراملکی،

سائے سعید، ش ٥، بهار ١٣٧٥

ذکریا قروینی

اثار البلاد و اخبار العباد، و یسنات ١٨٤٨ م افسب ١٩٦٧ م

رازی، فخر الدین.

- المحصول فی علم أصول الفقه، بیروت دارالکتب العلمیة، ١٤٠٨ ق

- اعتقادات فرق المسلمین و المشرکین - قدیم علی سامی البشار، قاهرہ،

١٣٥٦ ق

- الرسالة الکمالیة فی الحقایق الالہیة تصحیح، حواشی، مقدمہ و شرح حال.

سید محمد باقر سرواری، تهرآن - شگاہ تهرآن، ١٣٣٥

- لباب الاشارات، - ابن سبیا، الاشارات

- الإشارات فی شرح الاشارات، تهرآن سحہ خطی کتابخانه مجلس شورای

اسلامی، شماره ١٨٤٧

- المعمل - طوسی، تلخیص المعمل

- شرح عیون الحکمة، تحقیق الدكتور احمد حجازی، مصر، قاهرہ، ١٩٨٦ م

رازي، قطب الدين.

- شرح المطالع، قم انتشارات كسي مجي بي تا

- شرح الشمسنة، دار احياء الكتب العربية، بي تا

- التصور و التصديق، رسالان في ، تحقيق مهدي شريعتي، مؤسسة

اسماعيليان، ١٤١٦ق

- المحاكمات بين شرحي الاشارات - لطوسي حل معصلات الاشارات

رشر، نيكلاس.

- تطور المنطق العربي ترجمه و التعقيب للدكتور محمد مهران، مصر

دار المعارف، ١٩٨٥م

رفيق العجم

- المنطق عند العراقي في أبعاده الأرسطوية و خصوصياته الإسلامية، بيروت

دارالمشرق، ١٩٨٩م.

زركان، محمد صالح.

- محمدادين الرازي و آراؤه الكلامية و الفلسفية الفاهره دارلفكر، بي تا،

(مقدمه، ١٣٨٣ق).

سامي الفشار علي.

- رازي فخرالدين، اعتقادات مرق المسلمين.

ساوي، ابن سهلان.

- البصائر النصيرية، علق عليه محمد عبده مصر ١٣١٦

سبزواري، ملاهادي.

- شرح المنظومة، الجزء الاول قسم المنطق، تهران نشر باب، ١٣٦٩ش

سُبُكِي.

طبقات الشافعية الكبرى، قاهره، ١٩٦٥م

سهروردی، شهاب‌الدین یحیی بن حبش (شیخ اشراق).

- منطق التلویحات، حقه و قدم له علی اکبر قنص، تهران، دانشگاه تهران، ۱۳۳۴ ش/ ۱۹۵۵ م

- مجموعه مصنفات شیخ اشراق (ج ۳)، تصحیح و مقدمه هادی کریمی، انجمن اسلامی حکمت و فلسفه ایران.

- مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ۴، تصحیح و تحشیه و مقدمه دکتر تحقیقی حسینی، تهران: پژوهشگاه علوم اساسی و مطالعات فرهنگی، ۱۳۸۰.

- المشرع و المطارحات، المنطق، تصحیح اشرف عالی‌پور، به راهنمایی دکتر مفصود محمدی، پایان‌نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، کرج دانشگاه آزاد اسلامی، ۱۳۷۴.

شهابی، محمود.

- رهبر حر، فسمت منطقیات، تهران: انتشارات علمی، ج ۶، ۱۳۶۱.

شهرزوری، شمس‌الدین محمد بن محمود الإشرافی.

- شرح حکمة الإشراف، تصحیح تحقیق و مقدمه حسین ضیائی تربتی، تهران: مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی (پژوهشگاه)، ۱۳۷۲ ش.

- سُرُة الارواح و روضة الأفواح، حیدرآباد دکن، ۱۹۷۶ م.

شیرازی، صدرالدین محمد بن ابراهیم (ملاصدرا).

- الحکمة المتعالیة فی الأسفار الأربعة العقلیة (اسفار)، بیروت، دار احیاء التراث العربی، ۱۹۸۱ م.

- التبیح فی المنطق، تصحیح و تحقیق علامه صابقی‌پور، با مقدمه احد فرامرر قراملکی، تهران: بنیاد حکمت اسلامی صدرا، ۱۳۸۷.

شیرازی، قطب‌الدین.

- شرح حکمة الإشراف، تعلیق صدرالدین شیرازی (ملاصدرا)، قم:

انتشارات میدان، بی تا

صدر، سید محمد باقر.

- الأسس المنطقية للاستغناء، بيروت دار المعارف للطبوعات، ۱۴۰۶ق
صفدی.

- الوافی بالوفیات، وسمان، ۱۹۷۴م

طاش کبری زاده

- الشقائق النعمانية، بيروت، ۱۹۷۵م

طاهری عراقی، احمد.

- «رشدگی فکر رازی»، معارف، دوره سوم، شماره ۱، فروردین - تیر،
۱۳۶۵ش، ۲۸۵

طوسی، خواجه نصیرالدین.

حل مشكلات الإشارات (لابس سینا)، ۳ج، المطبعة أرماس، ۱۴۰۳ق

- تلخیص المحصل (معروف به نقد المحصل) به اهتمام رسائل و فوائد کلامی،
به اهتمام عبدالله نورانی، تهران، ۱۳۵۲ش

- اساس الاقتباس، به نصیح مدرس رضوی، تهران انتشارات دانشگاه
تهران، ۱۳۶۱ش

- تجرید المنطق، علامه حلی الجوهر النصب

- تعذیل المعیار فی نقد تدوین الأفكار (لأنهری) به اهتمام عبدالله نورانی،
منطق و مباحث الفاظ، زیر نظر مهدی محقق و توشی هیکوایروتسو، مقدمه

صفحه سی و چهار، چهل و هشت، متن صص ۱۳۷-۲۴۸

عزیزی، فرگس

بررسی آراء اختلافی فخر رازی و حواحه طوسی در بحث منطق، پایان نامه
تحصیلات کارشناسی ارشد، استاد رهما، بهجت و احدی، استاد مشاور

احد فرامرز قراملكى، تهران: دانشگاه تربيت معلم، ۱۳۸۰ش.
عسقلانى.

- لسان الميزان، حيدرآباد دكن، ۱۳۳۱ق.

غزالى، ابو حامد امام محمد.

- القسطاس المستقيم، تقديم الدكتور شلحت اليسوعى، بيروت: المطبعة الكاتوليكية، ۱۹۵۹م.

- محك النظر، تصحيح توفيق العجم، مصر: المطبعة.

- معيار العلم فى فن المنطق، سليمان دنيا، مصر: دارالمعارف بمصر، ۱۹۶۱م.
و نیز: بيروت: دارالاندلس، بی تا.

- مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، مصر: دارالمعارف بمصر، ۱۹۶۱م.

- المستقصى (۲ ج)، لبنان: دارالمعرفة، ۱۳۲۳هـ ق.

فارابى، ابونصر.

- إحصاء العلوم، ج ۲، ترجمة حسين خديو جم، تهران: شرکت انتشارات علمى و فرهنگى، ۱۳۶۴ش.

- شرح كتاب العبارة لأرسطو، تقديم ولهم كوتش اليسوعى، وستاملى صارو اليسوعى، بيروت: المطبعة الكاتوليكية، ۱۹۶۰م.

- المنطقيات للفارابى، ج ۲، تصحيح محمدتقى دانش پزوه، قم: مكتبة آية الله العظمى الخجفى المرعشى، ۱۴۰۹هـ ق.

فانى، كامران.

- «فهرست آثار چاپى امام فخررازى»، معارف، دوره سوم، شماره ۸، فروردین - تیر، ۱۳۶۵ش، ۲۷۷-۲۸۲.

فرامرز قراملكى، احد.

- روش شناسى مطالعات دينى، مشهد: دانشگاه علوم اسلامى رضوى، ۱۳۸۰.

- «کتابشناسی توصیفی پارادکس دروغگو»، اهواز: فصلنامه دانشکده الهیات دانشگاه شهید چمران، ۱۳۸۰.

- تحلیل قضایا، پایان نامه دکتری (Ph.D)، به راهنمایی دکتر ضیاء موحد، تهران: دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران، ۱۳۷۳.

- «مسفاهیم غیرمحصل و منطق ماهیات»، مقالات و بررسیها، دفتر ۴۲، زمستان ۷۶.

فؤاد، سیدامین.

- فهرس المخطوطات المصورة، الجزء الاول، القاهرة: دارالکتب المصرية، دارالریاض للطبع و النشر، ۱۹۵۴ م.

کاتبی نجم الدین دبیران قزوینی.

- المنصص فی شرح الملخص، منطق، بخش اول، تصحیح علی نظری علی آبادی، پایان نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، استاد راهنما: محمدی، استاد مشاور: احد فرامرز قراملکی، کرج، ۱۳۷۵.

- همان، بخش دوم، تصحیح قربانعلی رحیم اوغلی، پایان نامه تحصیلات تکمیلی کارشناسی ارشد، استاد راهنما احد فرامرز قراملکی، استاد مشاور مقصود محمدی، کرج، ۱۳۷۵.

- المفصل فی شرح المحصل، تصحیح عباس صدیقی، پایان نامه دکتری (Ph.D)، به راهنمایی عبدالله نورانی، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۶۸.

- منطق العین و شرحه، تصحیح فاطمه جعفریان، پایان نامه کارشناسی ارشد، به راهنمایی احد فرامرز قراملکی، تهران: دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران، ۱۳۸۱.

کاشانی، افضل الدین هرقی.

- منهاج المبین (رساله در علم منطق)، مصنفات افضل الدین کاشانی، تصحیح

مجتبى مينوى و يحيى مهدوى، تهران: انتشارات خوارزمى، ج ۲، ۱۳۶۶ ش.
كحاله عمر رضا،

- معجم المؤلفين، دمشق: مطبعة الترقى، ۱۳۸۰ ق.

كلذبوى، اسمعيل بن مصطفى شيخ زاده.

- البرهان، تصحيح فرج الله زكى الكردى، با حواشى سه گانه مصنف.

ملا عبدالرحمن پنجيونى و ابن قره باغى، مصر، ۱۳۲۷ هـ ق.

لوكرى، ابو العباس.

- بيان الحق بضمان الصدق، المنطق (۱ - المدخل)، حققه و قدم عليه ابراهيم

ديباجى، تهران: انتشارات اميركبير، ۱۳۶۴ ش.

مشكوة الدينى، عبدالمحسن.

- منطق نوين (متن، ترجمه و شرح اللمعات المشرقية، ملاصدرا)، تهران:

انتشارات آگاه، ۱۳۶۲ ش.

مطهرى، مرتضى.

- مجموعه آثار، ج ۹، شرح مبسوط منظومه (۱)، تهران: انتشارات صدرا،

۱۳۷۷ ش.

معصومى همدانى، حسين.

- «ميان فلسفه و كلام: بحثى در آراء طبيعى فخررازى»، معارف، دوره سوم،

شماره ۸، فروردين - تير ۱۳۵۶، صص ۱۹۵-۲۷۶.

موحد، ضياء.

- «نظريه قياسهاى شرطى ابن سينا»، مجلة معارف، دوره دهم، شماره ۱،

فروردين - تير ۱۳۷۲، صص ۲-۲۰.

ميرى، سيد محسن و علمى، محمّد جعفر.

- فهرست موضوعى كتاب الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة (صدر

المتألهين)، تهران: انتشارات حكمت، ١٣٤٧.

نفيسي، سعيد.

- «آثار فخر رازي»، ايران امروز، سال اول، شماره پنجم و ششم، ١٣١٨ ش،
صص ٢١-١٤٨.

يزدي، مولي عبدالله بن شهاب الدين الحسين.

- الحاشية على تهذيب المنطق (للتفتازاني)، قم المشرقة: مؤسسة النشر
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٣١٢ هـ.

KENNY, ANTHONY.

- What Is Faith? Oxford, 1992.

KONYNDYK, KENNETH.

- Introductory Modal Logic, University of Notre Dame Press,
1986.

RESCHER, NICHOLAS.

- The Development of Arabic Logic, University of Pittsburgh Press,
1964.